الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دبّاغين –سطيف2–
كلية الآداب و اللّغـات
قسم اللّغة والأدب العربي

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير

التّخصص: نحـو وظيـفي

إعداد الطـالب: سـليم رواق

عنوان المذكّرة

العطفُ في العربية –البنية والوظيفة–
دراسة تطبيقية في – جزء تبارك –

أعضاء المناقشة

د. يوسف وسطاني	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف2	رئيسا
أ. د. عزّ الدّين صحراوي	أستاذ	جامعة باتنة	مشرفا و مقرّرا
أ. د. محمد زهّار	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. مسعود بودوخة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف2	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

مقـــــــــدّمة

احتفى الدرس النحوي العربي بدراسة عطف النسق فكان من أمهات القضايا النحوية التي حظيت بنصيب وافر من اهتمام النحاة العرب، فقد عنوا بدراسة أنواعه وأنماطه وصوره، حيث عرّفوا العطف ووضعوا له حدوداً، وضوابط، أما في العصر الحديث فقد أخذ العطف جانباً من جهود المحدثين على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم، محاولين الإفادة في دراسته مما توصل إليه علم اللغة الحديث، وقد ذهب بعضهم إلى أن التحولات الموجودة في بنيات العطف وأنماطه وصوره، تمثل في الحقيقة تحولاً شكلياً مصاحباً لتحول عميق في التراكيب، ومن ثَمّ دلالتها.

وقد كان من الآثار الواضحة لتطور الدرس اللساني المعاصر في الغرب واقتباس الدارسين العرب لمناهجه، أن تمّت العودة إلى التراث اللغوي العربي بكل معارفه وعلومه، إما بحثاً عن شرعية للوجود اللساني في الذاكرة العربية، وإما بغية إخضاعه للفحص اللساني المعاصر حتى يتم تطويعه لخدمة أهداف علمية، لذا أصبح لزاماً على كل من رام البحث في حقائق العربية واستعمالاتها اللجوءُ للذاكرة النحوية إمّا على سبيل انتقاء معطيات الدراسة أو إعادة النظر فيما قدم في التجربة التراثية. ولكن القراءات الحديثة التي تناولت العطف ظلت سجينة التصورات المتأثرة بالنظريات الغربية، حيث كانت تحاول تطبيق المفاهيم المعاصرة على الدرس التراثي مما أبعدها عن جوهره في كثير من الأحيان، لأن الأسئلة المعرفية والمنهجية التي شغلت النحاة تختلف عن الأسئلة اللسانية المعاصرة، فكان ينبغي لكل مقاربة أن تتناول النحو داخل نظام الفكر الذي ولد فيه، لتكتشف الكيفية التي تشكلت بها المعرفة النحوية، والأمر نفسه ينطبق على المحاولات التي تُكرِّرُ أقوالَ علماء العربية تحت دعوى اكتشاف منهجي، أو تجميع معطيات موجودة في ثنايا الكتب النحوية مثل أغلب البحوث المتعلقة بأعلام الدرس النحوي.

وقد يكون من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الحديث إلى ميدان التفكير اللغوي في العالم العربي، إلا أن كثيرا من الباحثين يرون أن أبرز من مثَّل تلك الجهود اللُّغوية

الحديثة المبذولة في مجال اللسانيات تحديدا والّتي تمّ التّوصّل إليها في الثّلث الأخير من القرن الماضي : نظرية النّحو الوظيفي الّتي يعود الفضل في تأسيسها وإرساء مبادئها المنهجية في النّتاج الغربي للهولندي –سيمون ديك–، وقد حاولت هذه النّظرية من خلال تلك المبادئ والمفاهيم الإجرائية الّتي جاءت بها أن تتجاوز مختلف النّقائص والتّناقضات الّتي وقعت فيها النّظريات اللّسانية السّابقة، كالنّظرية التّوليدية التّحويلية الّتي أسهمت إسهاما كبيرا في نشوء الاتّجاه الوظيفي عامّة و نظرية النّحو الوظيفي –خاصّة– من خلال الانتقاد الّذي قدّمته هذه الأخيرة لأصحاب ذلك التّوجّه، وانطلاقا من ذلك النّقد ومن عوامل أخرى تمكّنت هذه النّظرية من إرساء مبادئ وأسس خاصّة تعتمد عليها في العرض والتّحليل، أمّا عن أبرز من تبنّى هذه النّظرية في الدّرس اللّغوي العربي الحديث، فهو الباحث المغربي أحمد المتوكّل، وذلك من خلال ما قدّمه من كتابات وبحوث تعالج كثيرا من الظّواهر والقضايا في اللّغة العربية منظورا إليها من وجهة وظيفية، وقد استطاع بواسطة هذه الجهود المتواصلة أن يرسم معالم واضحة لنظرية لغوية عربية تجعل من تلك المبادئ الوظيفية أساسا ومنطلقا تعتمد عليه في تحاليلها اللّغوية، أطلق عليها اسم : نحو اللّغة العربية الوظيفي؛ إذ الهدف الأسمى من التّأسيس لهذه النّظرية في الدّرس اللّغوي العربي، هو استثمار تلك الأدوات الإجرائية والتحليلات اللغوية في وصف اللّغات الطّبيعية، وبتحقيق هذا الهدف سعى المتوكّل إلى عقد نوع من الحوار والتّواصل اللّغوي بين الفكر العربي القديم وما يعرضه النّحو الوظيفي من مفاهيم اصطلاحية وأدوات إجرائية.

وانطلاقا من هذه الرّؤية المنهجية، تحاول هذه الدراسة الكشف عمّا تضمّنته هذه النّظريات اللّسانية الحديثة من أجل الاستفادة منها مع ضرورة الحفاظ على الموروث اللّغوي القديم من حيث الأصول والأسس القاعدية.

وقد عالجت بابا من الأبواب الّتي تناولها علماء العربية الأوائل (نحويون وبلاغيون وأصوليون)، والمحدثون المشتغلون بالدّرس الوظيفي التّداولي ولذلك جاء عنوان هذه الرّسالة: (**العطف في العربية (البنية والوظيفة) دراسة تطبيقية في جزء تبارك**).

أمّا عن المبرّرات والدّوافع الّتي كانت حافزا لي على اختيار هذا البحث وخوض غماره فيمكن إجمالها فيما يلي:

أردت من خلال هذا البحث أن تكون دراستي مازجة بين الدّراسات التّراثية القديمة، وبالتّحديد توجيه البحث فيما خلّفه علماء النّحو والبلاغة والأصول حول موضوع العطف، وكذا ما جاءت به النّظريات اللّغوية الحديثة وبالتّحديد نظرية النّحو الوظيفي فيما حملته من مفاهيم واصطلاحات وأدوات قد تجعل التّحليل أكثر دقّة.

- كما تعدّ هذه الدّراسة محاولة أسعى من خلالها إلى اكتشاف أوجه التّشابه والاختلاف بين التّحليل النّحوي والبلاغي في التّراث العربي القديم والنّحو الوظيفي بالنّسبة للدّرس اللّغوي الحديث.
- محاولة الكشف عن بعض جوانب التّأثير المتبادل بين النّحو العربي القديم والأنحاء المعاصرة.
- معرفة قيمة المنجز التراثي مقارنة بما أنجزته أحدث النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

وانطلاقا من أنّ لكلّ بحث دوافع ومبرّرات يجعلها منطلقا لتحقيق غاياته وأهدافه، فإنّه كذلك يجعل تحت هذه الدّوافع تساؤلات واستفسارات رئيسة يحاول الإجابة عنها قدر الإمكان، وقد قمت بتفريع هذه التّساؤلات إلى فرعين رئيسين، فرع يتعلّق بالدّرس اللّغوي العربي والفرع الآخر يتعلّق بنظرية النّحو الوظيفي.

فيما يخصّ الدّرس اللّغوي العربي:

- ماهي الروافد المعرفية والخلفيات الابستيمولوجية التي كانت تحرك الدرس اللغوي عند العرب؟
- أين تكمن الملامح الشّكلية والوظيفية في تراثنا اللّغوي؟ وهل هناك نقاط تقاطع وتشابه مع ما يراه الوظيفيون المحدثون؟
- كيف نظر كلّ من النّحاة والبلاغيين والأصوليين إلى موضوع العطف؟

- هل هناك نقاط اتّفاق أو افتراق أو تكامل تجمع هؤلاء اللّغويين في نظرتهم لموضوع العطف دائما ؟ أم أنّ المنطلقات كانت مختلفة ؟

ما يتعلّق بنظرية النّحو الوظيفي :

- أين ومتى بدأ التّأسيس الحقيقي لهذه النّظرية ؟ وكيف تمّ نقلها إلى العالم العربي ؟
- ما هي المبادئ و الأسس الّتي قامت عليها هذه النّظرية ؟
- ما هي الغايات والأهداف المنهجية الّتي جاءت بها ؟
- ما هي المفاهيم الاصطلاحية العامّة الّتي عملت على إرسائها، وجعلها كبدائل عن التّحاليل اللّغوية السّابقة ؟
- ما هي المفاهيم والمبادئ الّتي تبنّاها الباحثون العرب من هذه النّظرية حول موضوع العطف ؟ وهل هناك نقاط اتّفاق وتقاطع أو اختلاف بين الدّرس اللّغوي العربي وأصحاب نظرية النّحو الوظيفي حول الموضوع العطف ؟
- ما مدى إمكانية استثمار المبادئ والمفاهيم الخاصّة بهذه النّظرية وتطبيقها على اللّغة العربية عموما وموضوع العطف خصوصا ؟ .

من أجل تحقيق إجابة – ولو يسيرة – عن هذه التّساؤلات، فقد قُسّم هذا البحث إلى مدخل عام وأربعة فصول رئيسة، بحيث حاولت في المدخل التّمهيدي تقديم نظرة مختصرة عن الدّرس اللّغوي وتطوّره بالتّركيز على كيفية الانتقال من البنية إلى الوظيفة، بدءا بالدّرس اللّغوي العربي من حيث نشأته وتطوّره، ومحاولة إبراز بعض الملامح البنيوية والوظيفية فيه، ثمّ حاولت حوصلة عرض موجز عن التّحولات الّتي شهدها الدّرس اللّساني لدى الغربيين وصولا إلى الدّراسات الوظيفية والتّداولية، أمّا عن الفصل الأوّل فقد تناولت فيه الحديث عن اللّسانيات الوظيفية –بصفة عامّة– وذلك بعرض عوامل ومراحل نشأتها وأهمّ مميّزاتها اللّغوية، ثمّ خصّصت الحديث أكثر عن نظرية النّحو الوظيفي بِعدّها أبرز من مثّل هذا الاتّجاه، أمّا عن الفصل الثّاني الّذي جعلته تحت عنوان :"العطف في الدّراسات اللّغوية

العربية"، فقد حاولت فيه عرض نظرة اللّغويين القدامى حول موضوع العطف على اختلاف مشاربهم من نحويين وبلاغيين وأصوليين، وبعد تحديد الرّؤية العربية لهذه الظّاهرة اللّغوية، تمّ إفراد الفصل الثّالث ليكون مخصّصا لعرض نظرة النّحو الوظيفي للظّاهرة (العطف)، وذلك بتخصيص الحديث عن تلك المفاهيم والمصطلحات الإجرائية الّتي أسّست بها هذه النّظرية للموضوع السّابق .

أمّا الفصل الرّابع والأخير، فجعلته تطبيقيا بحتا من خلال تركيز النّظر في المدوّنة اللّغوية المختارة، مبرزا في العرض والتّحليل الرّؤيتين السّابقتين، بحيث حاولت حصر الرّؤية التّراثية في أحد اللّغويين البارزين متمثلة في شخصية "محمّد الطّاهر بن عاشور" بعرض منهجيته في الدّراسة والتّحليل، أمّا عن الرّؤية الحديثة الّتي تمثّلها نظرية النّحو الوظيفي، فقد ارتأيت إبراز مختلف الآليات والأدوات الإجرائية الّتي جاء بها النّحو الوظيفي في تحليله ورؤيته لموضوع العطف، وذلك عن طريق عرض ما تبنّاه الباحث المغربي "أحمد المتوكّل" في هذا الصّدد، كما ركّزت في هذه الدّراسة التّحليلية على تتبّع واستخلاص نقاط وجوانب الاتّفاق والاختلاف بين الدّرسين وفق المنهجية الّتي بنيت عليها هذا الجانب التّطبيقي، لأصل في نهاية هذا البحث إلى خاتمة ضمّنتها ما تمخّض من نتائج ختامية .

وكما هو معلوم فإنّ لكلّ موضوع منهجه الذي يتّبع وفقا لطبيعته، فإنّه لما كان موضوعي هذا ذا وجهة تركّز على التّحليل فقد اعتمدت المنهج الوصفي حين تعلّق الأمر بالجانب التّطبيقي للمفاهيم والمصطلحات الّتي أوردها النّحو الوظيفي وتناولها من جهة التّحليل والإجراء، والأمر نفسه عندما أوردت ما قدمّه علماء العربية القدامى في تناولهم لموضوع العطف (من خلال العرض والتّأصيل).

وقد اتكأت على مجموعة من المصادر والمراجع الّتي كانت لي بمثابة المنبع والمورد الّذي استقيت منه الأفكار، ولعلّ أبرزها من الكتب التّراثية : مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، ودلائل الإعجاز للجرجاني ومفتاح العلوم للسكّاكي، وكذا التّحرير والتّنوير للطّاهر بن عاشور، ... أمّا عن الكتب الّتي كانت المستقى من الدّرسات اللّغوية الحديثة فأبرزها كتب الباحث المغربي أحمد المتوكّل، وكذا الدّراسة

الأسلوبية لأساليب العطف في القرآن الكريم الّتي أنجزها الباحث مصطفى حميدة، وكتاب أثر الدّلالات اللّغوية في التّفسير لصاحبه مشرف بن أحمد الزّهراني ...وغيرها .

أمّا عن الصّعوبات الّتي واجهها البحث فلعلّ أبرزها :

- قلّة المراجع الّتي تتناول النّحو الوظيفي بالدّراسة، ما عدا كتب المتوكّل وبعض الباحثين المغاربة.
- حصر مجال البحث في نطاق النّحو الوظيفي الّذي يعدّ —من وجهة نظري- تخصّصا ضيّقا بالمقارنة مع التّخصّصات الأخرى، وهو ما كان له التّأثير السّلبي على عدم التّوسع في هذه الدّراسة .
- ندرة المراجع المترجمة لنظرية النّحو الوظيفي في جذورها الأصلية – أقصد تحديدا- كتب سيمون ديك باعتباره المؤسّس الفعلي لهذه النّظرية .

و في الختام لا يسعني إلاّ أن أحمد الله عزّ وجلّ على منّه وفضله، كما أتقدّم بالشّكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدّكتور عزّ الدّين صحراوي على تفضّله بالإشراف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته، أشكره على تعليماته و توجيهاته المقدّمة، وكذا على صبره وحلمه وتسامحه وأدعو الله عزّ وجلّ أن يجزيه عنّي خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتّقدّم بالشّكر كذلك لجامعة سطيف على التّسهيلات المقدّمة خلال هذه المرحلة الدّراسية، وأخصّ بالذّكر قسم اللّغة العربية وآدابها بكليّة الآداب واللّغات، كما أتوجّه بالشّكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم منا قشة هذا البحث وتتبّع عثراته وتقويم اعوجاجه.

الفصل التّمهيدي

الدّرس اللّغوي العربي والدّرس اللّساني الغربي

وتطوّرهما (من البنية إلى الوظيفة)

ممّا هو متّفق عليه لدى الباحثين أنّ العلوم اللّغوية –عموما– لم تكن معروفة عند العرب بطرائقها الممنهجة قبل مجيء الإسلام، ولكن على الرّغم من ذلك فقد نشأ البحث اللّغوي في تلك الفترة وحتّى بعد مجيء الإسلام بفعل تراكميّ ووفق منهجية تكاملت فيها مختلف علوم العربية نحو وبلاغة وأصول وفقه...الخ.

وعلى النّقيض من ذلك فإنّ الدّرس اللّغوي الحديث لدى الغربيين تأسّس وتمنهج وفق طرائق بنيت على نظريات ذات توجّهات مختلفة، وهو ما جعل البحث اللّغوي لدى هؤلاء يسير وفق منهجية قائمة على اعتماد عمليتي الهدم والبناء في تطوير الفكر اللّساني ولعلّ ما أفرزته هذه البحوث اللّسانية في خضمّ تلك التّحوّلات السّريعة من نظريات لسانية لأبرز بيان على ذلك، ومن أجل التّعرّف على نمطية ومسار الدّرس اللّغوي في التّراث العربي وكذا التّحولات الفكرية التي شهدتها البحوث اللّسانية الغربية يأتي هذا الفصل التّمهيدي لمحاولة تبيان ذلك وقد عنونته بـ:الدّرس اللّغوي وتطوّره –من البنية إلى الوظيفة–وقد اندرجت تحته عناوين فرعية بدءا بمحاولة عرض ملامح ومظاهر تطوّر مسار التّفكير اللّغوي عند العرب، ثمّ محاولة إبراز مظاهر الدّرس البنيوي والوظيفي بمفهومه الحديث لدى أسلافنا القدامى، لننهي كلامنا في ختام هذا الفصل التّمهيدي بخلاصة عامّة حول تلك التّحوّلات التي مرّ بها الدّرس اللّساني لدى الغربيين.

1. أوّليات الدّرس اللّغوي عند العرب

من الحقائق الثابتة تاريخيا أن علوم العربية عموما وعلم النحو خصوصا لم يكن معروفا عند العرب قبل الإسلام، والسّبب في ذلك أنّ العرب لم يكونوا في حاجة إليه لسلامة فطرتهم وجودة قرائحهم، فلم يكن قبل الإسلام ما يحملهم على النَظر فيه؛ لأنهم ينطقون على سليقة جُبلوا عليها بخلافهم بعد الإسلام حين اختلطوا بغيرهم من الأمم كالفرس والرّوم فقد أقبل هؤلاء الأعاجم إلى مكّة لأخذ علوم الدين من منابعها، أضف إلى ذلك الأسرى والموالي الذين أسلموا وتعرّبوا، فبعد هذا الامتزاج أصبح من الصّعب إنجاز اللّغة العربية، كما كان ينجزها أهلها فقد اتّسعت الهوّة بين الفصحى ولغة العامّة، ولذلك قرّر أهل العلم من اللّغويين جمعها واستنباط أحكامها العامة والفرعية؛ حيث خرجوا لجمعها من أفواه العرب الأقحاح.

ويمكن إرجاع المنطلقات الأولى للدّرس اللّغوي العربي إلى مجموعة من العوامل العديدة والمتنوّعة منها الدّينية واللّغوية وحتّى القومية والسّياسية. وسيأتي تفصيل الحديث عن هذه العوامل من خلال تعرّضنا لمراحل نشأة الدّرس اللّغوي العربي، هذه العوامل كان لها التّأثير المباشر على فساد اللّسان العربي وهو ما أسهم في ضعف السّليقة اللّغوية فانتشر اللّحن على نطاق واسع، ونجد إلى جانب هذا الدّخيل اللغوي الذي كان نتيجة تأثير اللّغة العربية وتأثرها باللّغات المجاورة وكل هذا حملهم على الأخذ بالتأمّل في اللّغة والتّبصّر في ضوابطها باستعراض الأخبار المروية، والتي يتمظهر فيها اللّحن اللّغوي بصفة عامة وعلى مستوى القراءة القرآنية بصفة خاصّة، فكانت بذلك أوّل خطوة خطاها العلماء في هذا المضمار هو نقط المصحف على يد أبي الأسود الدّؤلي أي (نقط الإعراب).

و جاء في رواية عن أبي العبّاس قوله:"أوّل من وضع العربية و نقط المصاحف أبو الأسود ونقط الإعراب قام به أبو الأسود زمن ولاية زيّاد ابن أبيه (ت 53ه) على البصرة وهو يختلف عن الإعجام الذي قام به نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر "[1]، وواصل النّحاة العرب بناء صرح قواعد النّحو حتّى وصل إلى مرحلة الكمال و النّضج في زمن سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه (الكتاب) الذي مثّل النّحو العربي في أسسه العامّة إلى جانب الأصول النّحوية وكلّ ما له علاقة باللّغة، ففيه أبحاث في الأصوات، وفيه أبحاث في الاشتقاق وفيه أبحاث في المعاني والبيان والبديع و فيه

[1] عوض محمد القوزي، **المصطلح النّحوي، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري**، دط، 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 31.

أبحاث في الأدب وفي النّقد الأدبي، وفيه أبحاث في الرّواية و السّند وفيه أبحاث في القراءة و في التّجويد و فيه أبحاث في فقه اللّغة وفي العروض و فيه أبحاث في لهجات العرب"[1] لكن هذا لا يعني إنكار ننكر المجهودات التي قام بها السّابقون، أي من هم قبل سيبويه وعلماء عصره، يتجلّى ذلك في الجهود اللّغوية التي قدّمها علماء كلّ من المدرستين العريقتين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة وإسهامهما الواضح في نشأة وتطوّر الدّرس اللّغوي عند العرب.

2. لمحة عن العوامل المساهمة في نشأة و تطوّر الدّرس اللّغوي عند العرب

بدأ اهتمام العرب بالدّرس اللّغوي انطلاقا من عنايتهم بالنصّ القرآني، فقد حرصوا على تنقية لغتهم وفصاحتها، ولا سيما بعد دخول الأعاجم في الإسلام فحرص اللّغويون والنّحاة على جمع لغتهم لحفظها من التّشويه والتّحريف الّذي تمتدّ آثاره إلى النّصّ القرآني و قد تحرّف معانيه ومقاصده، والإحاطة بدقائقه واجتنابا للتّحريفات سواء في الأصوات و الألفاظ أم المعاني، و كذلك الأساليب والقواعد، يقول ابن خلدون(ت 808 هـ) في هذا الشّأن:" إنّه لما فسدت ملكة اللّسان العربي في الحركات المسمّاة عند أهل النّحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها، كما قلناه ثمّ استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ فاستعمل كثير من كلام العرب في معانيه، وذلك ميولا مع هجنة المتعرّبين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللّغوية بالكتابة والتّدوين خشية الدّروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن و الحديث، فشعر كثير من أئمة اللّسان لذلك وأملوا فيه الدّواوين"[2].

وإلى جانب العامل الدّيني الذي لعب دورا بارزا في الاهتمام بالدّراسات اللّغوية العربية هناك دواع أخرى منها حرص بعض أبناء اللّغة المتحمّسين لها، والمغرمين بحبّها على إظهار جمالها و دقّتها وفصاحتها وكشف أسرارها في البنية و الأسلوب رغبة في تعلّمها وإتقانها، يقول ابن جنّي:"لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللّغة و ما فيها من الغموض و الرقّة والدقّة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلا عن التّقديم بها و التّنويه منها "[3] أي الاهتمام بإبراز مواطن الجمال في اللّغة

---

[1] المرجع السّابق، ص 31.

[2] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة، المسمّى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ص 564.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق عبد الكريم بن محمّد، دط، دت، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ج 1، ص 242.

العربية، ومن أجل ذلك نشطت الدّراسات المختلفة، حيث عكف العلماء بذلك على اللّغة العربية دراسة ووصفا من حيث المفردات والتّراكيب و ألّفوا في ذلك كتبا لضبطها وروايتها، ووضعوا القواعد التي تصف هذه اللّغة وصفا محكما و دقيقا وقد انتهج علماء العربيّة للقيّام بذلك منهجا متميّزا في البحث اللّغوي حيث اعتمدوا على ذوقهم وأعملوا عقولهم مع دقّة في الملاحظة، وكان ذلك دائما في إطار الدّراسة القرآنية، وقد كان للدّراسات العربية اللّغوية فضل السّبق في الوقوف على كثير من الظّواهر الصّوتية و الصّرفية والنّحوية التي أفادت المحدثين إفادة كبيرة.

3. ملامح ومظاهر تطوّر مسار التّفكير اللّغوي عند العرب

بدأت الدّراسات اللّغوية في النّصف الثّاني من القرن الأوّل الهجري حيث بدأ الاشتغال بدرس اللّغة العربية مع أبي الأسود الدؤلي وطبقة من قرّاء القرآن الكريم، وفي هذا السّياق قال أبو النّضر: "كان عبد الرّحمن ابن هرمز أول من وضع العربية ثمّ استقرّ البحث اللّغوي مع طبقة من علماء العربية مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) وعيسى بن عمر (ت 149هـ) وأبي عمر بن العلاء (ت154هـ) و يونس بن حبيب (ت189هـ) والخليل بن أحمد (ت175هـ) وتلميذه سيبويه (ت180هـ) فهؤلاء العلماء ومن تبعهم هم الذين درسوا اللّغة العربية دراسة علميّة منظّمة، تقوم على جمع المادة اللّغوية واستقرائها و تحليلها من خلال رؤية وصفية، ثمّ استخلاص النتائج وصياغتها في شكل قواعد فيما بعد من طرف النّحويين، كما اتّسمت هذه الدّراسة بالشّمول أي دراسة اللّغة العربية صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا، ومن ثمّ عمد العلماء في القرن الثّاني للهجرة إلى تعليم النّاس قواعد اللّغة العربية لكي تستقيم ألسنتهم بعد تفشي اللّحن فيهم "[1].

ثّم ظهرت بعد ذلك دراسات تتّصل بعمل المعاجم وتأليف الرّسائل اللّغوية ولكي يتّضح لنا هذا المسار الفكري لدى علماء العربيّة في تطويرهم للتّفكير أو البحث اللّغوي عندهم يوجب علينا ذلك تناوله بشيء من التّفصيل.

"تشير الدّراسات التاريخية التي لامست عن كثب الجهد العربي والإسلامي في متابعة الظّاهرة اللّغوية أنّ البحث اللّغوي قديم في التّراث العربي، بدأ مع قيام الحركة العلميّة في القرن الثّاني للهجرة

[1] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 202.

فنشأت الدّراسة اللّغوية العربيّة في رحاب التّحول الفكري و الحضاري الذي أحدثه القرآن الكريم في البيئة العربية، انطلاقا من الشّعور بمعجزة البناء اللّغوي على المستويين التركّيبي والدّلالي ".[1]

لقد كان البحث اللّغوي عند العرب من الدّراسات المبكّرة التي خفّوا إليها سراعا لأنّهم وجّهوا اهتمامهم الأوّل إلى محاولة فهم النصّ القرآني و ما يتّصل به من العلوم الشّرعية الإسلامية وحين فرغوا منها أو كادوا اتّجهوا إلى العلوم الأخرى، ومنذ منتصف القرن الثّاني الهجري بدأ العلماء المسلمون يسجّلون الحديث النّبوي الشّريف ويؤلّفون في الفقه الإسلامي و التّفسير القرآني، وبعد أن تمّ تدوين هذه العلوم اتّجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشّرعية ومن بينها اللّغة و النّحو وعلوم البلاغة فقد حظي المستوى الصّوتي باهتمام خاصّ لدى الدارسين المتقدّمين على اختلاف توجهاتهم العلمية من قراء ونحاة و أصوليين وفلاسفة، "وأحسن دليل على ذلك أن الاهتمام بالظّاهرة الصّوتية كان هو الأساس الأوّل المعوّل عليه في وضع المعايير التأسيسية للنّحو العربي"[2].

ولعلّ أن أبين صورة لتبرير ما نحن بسبيله قصّة أبي الأسود الدّؤلي مع وضعه ضوابط لقراءة القرآن والتي عدّ من خلالها الواضع الأول للأسس واللّبنات الأولى للنّحو العربي وقد واصل النّحويون بعد ذلك اهتمامهم بعدّة قضايا صوتية وصرفية، بحيث شغلت الفصول الصّوتية عدة صفحات من أمّهات كتب النّحو فكتاب (سيبويه) يضمّ صفحات قيّمة في الدّراسات الصّوتية ؛ إذ جعل البحث الصوتي وسيلة من وسائل التّحليل الصّوتي بالدّرجة الأولى، ولذلك كان البحث الصوتي عند (سيبويه) أساسا لتفسير عدد من الظّواهر الصّوتية الصّرفية، وفي مقدّمتها ظاهرة الإدغام، ويذكر في هذا السّياق الكتاب الذي ألّف في الظّاهرة الصّوتية وحدها، كتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جنّي "ومن أهمّ الموضوعات الصّوتية التي ركّز عليها ابن جنّي في كتابه هذا عدد حروف الهجاء وترتيبها ووصف مخارجها و بيان الصّفات العامّة للأصوات وتفسيرها باعتبارات مختلفة وكذا بيان ما يعرض للصّوت في بنية الكلمة من تغيير يؤدي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو الحذف، كاشفا عن نظرية في فصاحة اللّفظ المفرد ورجوعها إلى تأليفه من أصوات متباعدة المخارج"[3].

---

[1] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 206.

[2] المرجع نفسه، ص 206.

[3] المرجع نفسه، ص 207.

أمّا على صعيد البّحث الصّرفي والتّركيبي فقد كان لتفشّي اللّحن في العربيّة على ألسنة المسلمين الجدد وخوف العرب من وقوعه في القرآن دافعا لتحريك المشاعر والعقول لوضع النّحو، وإن لم يكن هذا السّبب لوحده كافيا فهناك بواعث أخرى حفّزت إلى ذلك الجهد العلمي وقد ذكر بعض الباحثين العرب – تمّام حسّان– في كتابه (الأصول) ثلاثة عوامل أو بواعث حفّزت على ظهور هذا العلم (النّحو) وتطوّره عند العرب وكذا مدى تأثير هذه العوامل أيضا على نشأة الدّرس اللّغوي وخلق نوع من التّراكم المعرفي عند العرب، وأوّل هذه العوامل:

أ. **العامل الدّيني**: وقد سبق التّطرق إليه ويتجلّى في الخوف على القرآن من عوادي الفتنة ومن مخاطر اللّحن خاصة بعد الفتوحات الإسلامية وكثرة الموالي في البيئة العربية.

ب. **العامل القومي**: كان المسلمون بعد وفاة النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– يجدون أنفسهم قوّامين على أمم ذات حضارات قديمة وثقافات ذات تنوع وعمق، وكان على العرب أن يختاروا بين أمرين، فإما أن يكونوا أصحاب رسالة لا تستند إلى ثقافة فيقفوا بكلّ ما يمثّلون من رسالة الإسلام التي ترمي إلى إخراج النّاس من الظّلمات إلى النّور موقف التّلاميذ من أمم خضعت لهم أو أظهرت الاستعداد لاعتناق دينهم والسّير وراءهم و من هنا أوجب أن يكون النّظر إلى القرآن على أنّه وعاء هذه الرسالة التي تنظر إليها الآن من وجهة النّظر القومية، وبذلك يصبح الأمر ليس مجرّد الحفاظ على النّصّ القرآني من اللّحن، و إنّما ينظر إلى القرآن على أنّه محور الجهد الثّقافي العربي من ألفه إلى بائه، ومن ثمّ لا يعود الأمر أمر النّحو فقط بل أمر ما اصطلح عليه بعض الباحثين بالثّقافة الإسلامية جملة و تفصيلا"[1].

فهذا القرآن حمّال أوجه ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ [سورة آل عمران/الآية: 7] ومن هنا كان من الضّروري أن ينشأ علم التّفسير وقد نزل القرآن بلسان عربيّ مّبين و آية ذلك أنّك لّا تجد فيه ما لا يمكن الاستدلال على عروبته من كلام العرب، ولذلك نشأت دراسات للشّعر الجاهلي ونشأت كذلك دراسات أدبية و القرآن نصّ معجز يشتمل على الحقيقة والمجاز، فكان مجاز القرآن علما أو بالأحرى كان التّأليف في هذا المجال واسعا، ثمّ تحول هذا العلم فيما بعد إلى علم آخر وهو علم البلاغة وهكذا نجد أنّه إذا كان العامل الدّيني قد دفع العرب إلى

[1] تمام حسّان، **الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب**، دط، 1982، الهيئة المصرية للكتاب، ص 23.

حفظ نصّ القرآن، فإنّ العامل القومي قد دفعهم إلى جني ثماره، وهكذا أقام العرب بيانهم الثّقافي الأصيل على القرآن.

ج. **العامل السّياسي**:لقد أدّى وجود الموالي بكثرة بعد الفتوحات الإسلامية إلى توجيه النّحوي نحو تحقيق الغاية التّعليمية، ويظهر ذلك جليّا في أنّ المؤدّبين من النّحاة كانوا يكتبون المختصرات منذ عهد الكسائي، لا ليؤدّبوا بها أبناء الخلفاء وأبناء أعيان الدّولة فقط، ولكن ليجعلوا تعلّم اللّغة في متناول من شاء من المواطنين و المولّدين على حدّ سواء، وبذلك كيَف النّحاة نحوهم وتفكيرهم النّحوي بكيفيات هذه الظروف، وقد كان لهؤلاء الموالي جهود جبّارة في بناء صرح النّظرية النّحوية، إذ لم يكتفوا بتعلّم ما يسدّ الرّمق بل أسهموا في البناء والتّطوّير ممّا جعل ابن خلدون يقرّر أنّ جلّ علماء العربية من غير العرب.

بعد ذكرنا لهذه العوامل الرّئيسية والتي كانت سببا مباشرا في نشأة وتطوّر البحث اللّغوي عند العرب يمكن عرض لمحة سريعة حول نشأة الدّرس اللّغوي العربي و تطوّره، حيث "تكاد الرّوايات تتّفق على أنّ أبا الأسود الدّؤلي هو الذي وضع المبادئ الأوّلية النّحو بعد أخذه عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه–، وعلم النّحو المقصود هنا هو قواعد تُعرف بها و تُضبط أواخر الكلم إعرابا و بناء وهو ما يعرف بعلم الإعراب، أمّا علم الصّرف فيبحث في التّغيرات التي تلحق بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ويراد ببنية الكلمة هيئتها أو صورتها الملحوظة من حيث حركتها و سكونها وعدد حروفها، وقد كان من الطّبيعي أن يبدأ علماء العربية في جمع ألفاظها قبل أن يضعوا قواعدها، و لهذا يرجع المؤرّخون –كما يذكر بعض الدّارسين– البحث النّحوي إلى فترة تالية لجمع اللغة، لأنّ تقعيد القواعد ما هو إلاّ فحص لمادة لغوية تمّ جمعها بالفعل، محاولة لتّصنيفها واستنباط الأسس والنّظريات التي تحكمها و يعدّ سيبويه المقنّن الأوّل لمنظومة النّحو العربي من خلال كتابه (الكتاب) الذي يشيد بقيمته المازني في قوله: من أراد أن يعمل كتابا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستح، وعدّه الإمام الشاطبي عالم الأندلس الأصولي موجّها منهجيّا للمفكّر العربي بقوله: "هذا كتاب يُتعلّم منه النّظر والتّفتيش في المسائل"[1].

[1] ينظر: نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 209.

كما أقام العرب دراسات معجمية وأخرى تتعلّق بدارسة المعنى والدّلالة، لعلّنا نكتشف بعض ملامحها فيما عرضه: يقول ابن جني في كتابه (سرُّ صناعة الإعراب) وبالتّحديد في مقدمته إذ يقول: "اعلم أنّ عجم إنّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وهي ضدّ البيان والإيضاح من ذلك قولهم: رجل أعجم و امرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبيّنان كلامهما و العُجمة في اللّسان بضمّ العين لكنة وعدم فصاحة "[1].

"فقد بدأت حركة التّأليف في المعاجم انطلاقا من رسائل الموضوعات، وهي رسائل صغيرة من حيث كمّ المادة اللّغوية التي تتوافر عليها أسهمت في نشأة المعاجم الكبيرة مساهمة فعّالة و ذلك في النّصف الثّاني من القرن الثّاني الهجري، ويطلق عليها معاجم المعاني أو المعاجم المبوّبة وقد جاءت هذه الرّسائل بخاصّة مستقلة أو خصّصت لها أبواب وفصول في الكتب العامّة، وهي عبارة عن معاجم بنيت على المعاني"[2].

وقد تبلور المعجم الذي نعرفه اليوم على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم العين و تابع بعده التّأليف في المعاجم إلى العصر الحديث خلق كثير، وبدت ظاهرة التّقليد في صناعة المعاجم جليّة واضحة إلى حدّ بعيد في المنهج وطريق التّبويب والمادّة المعجمية نفسها، وقد قُسّمت المعاجم العربية إلى ثلاثة أنواع بالنّظر إلى منهج التّبويب وهي:

- نوع رتّب الكلمات بحسب مخارج الأصوات و طريقة التّقاليب مثل معجم العين للخليل، وتهذيب اللّغة للأزهري و المحكم لابن سيدة.
- نوع رتّب الكلمات ترتيبا أبجديّا بحسب الأصل الأوّل والأخير للكلمة، مثل الصّحاح للجوهري ولسان العرب لابن منظور... الخ.
- نوع رتّب الكلمات بحسب الموضوعات مثل:الغريب المصنّف للقاسم بن سلاّم و المخصّص لابن سيدة "[3]

[1] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سرّ صناعة الإعراب**، ت د حسين هزاوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993، ص 36.

[2] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 210.

[3] المرجع نفسه، ص 211.

أمّا الدّراسة الدّلالية فقد كانت من أولى المباحث اللّغوية ظهورا ذلك أنّه قد قامت دراسات حول القرآن تبحث في دلالات ألفاظه، فتنوّعت وتعدّدت وكان منها البحث في غريب ألفاظه، "وقد تأسّست هذه الدّراسات على منهج وصفي استقرائي يتتبّع اللّغة في ألفاظها ومواصفاتها قصد تحديد المعاني التي يتوقف على فهمها فهم الكتاب، وتمتدّ البحوث الدّلالية العربية من القرن الثّالث إلى الخامس الهجرية ثمّ إلى سائر القرون التّالية له، وهذا التّاريخ المبكّر إنمّا يعني نضجا أحرزته اللّغة العربية وثقافتها، فكان البحث في دلالة الكلمات من أهمّ ما لفت نظر اللّغويين العرب وأثار اهتمامهم، وفي هذا السّياق تعدّ الأعمال اللّغوية المبكّرة من مباحث علم الدّلالة مثل:تسجيل معاني الغريب في القرآن والحديث عن مجاز القرآن والتّأليف في الوجوه والنظائر في القرآن وإنتاج المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ"[1].

ثمّ تنوّعت اهتمامات علماء العربية بعد ذلك، فغطّت جوانب كثيرة من الدّراسة الدّلالية من ذلك ؛محاولة ابن فارس الرّائدة في معجمه المقاييس ربط المعاني الجزئية للمادّة بمعنى عام يجمعها، ومحاولة الزّمخشري في معجمه أساس البلاغة التّفرقة بين المعاني الحقيقية و المعاني المجازية، ومحاولة ابن جنّي ربط تقلّبات المادّة الممكنة بمعنى واحد، كما عقد الأصوليّون أبوابا للدّلالات في كتبهم تناولت موضوعات متنوعة مثل دلالة اللفظ، دلالة المنطوق والمفهوم، تقسيم اللّفظ من حيث الظّهور والخفاء، والعموم والخصوص، والتّخصيص والتّقييد والتّرادف والتّضادّ والاشتراك ودلالة التّضمّن والالتزام والمطابقة، بالإضافة إلى دراسات وإشارات كثيرة للمعنى في مؤلّفات الفلاسفة مثل:الفارابي وابن سينا وابن رشد و الغزالي وابن حزم وغيرهم.

أمّا الدّراسات البلاغية، فتمثّلت في الجهود التي قدّمها علماء البلاغة في دراسة الحقيقة والمجاز ودراسة كثير من الأساليب كالأمر والنّهي من ناحية علاقة التّركيب بالمعنى في السّياق، وتعدّ نظرية النّظم للجرجاني مثال حيّ على مركزيّة البحث الدّلالي في الدّرس اللّغوي العربي وقد عنوا عناية فائقة بالمعنى السّياقي وعلاقة المقال بالمقام، ويذكر بعض الباحثين أنّ الدّراسات البلاغية قامت أوّل الأمر على دراسة قضيّة الإعجاز القرآني، والتي حملت العلماء واللّغويين خاصّة على الاغتراف من منبع النصّ القرآني ولفت الأنظار إلى ظواهر أسلوبية فيه، واتّخاذها مراقي لإثبات إعجاز هذا القرآن، فتنوّعت بذلك التّآليف وتتابعت حتّى وصلت البلاغة إلى قمّتها مع مفتاح العلوم للسّكّاكي.

[1] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 212-213.

وبعد هذا العرض الوجيز الّذي قدّمناه حول المسار الذي سلكه الدّرس اللّغوي العربي من حيث النّشأة والتّطور وعلومه التي نمت وازدهرت بشكل تكاملي، "يقتضينا بذلك العدل والإنصاف أن نقرّر أنّ العرب بذلوا جهودا جبّارة في خدمة لغتهم، ونظروا في كلّ جوانبها نظرات عميقة شاملة، ولم يفتهم في واقع الأمر شيء يعرض له الدّرس اللّغوي الحديث من مسائل تتعلّق بمادّة اللّغة، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللّغة العربية، وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرة عملية حيث دفعهم حرصهم عليها و الاعتزاز بها إلى دراستها دراسة جادّة، تضمن صيانة لغة القرآن الكريم من التّحريف واللّحن على كل المستويات اللّغوية، فنظروا في أصوات اللّغة وفي مفرداتها ومعاني هذه المفردات، وفي صيغها وتراكيبها، وخلّفوا لنافي كل ذلك الجليل من الآثار، ووضعوا تحت أيدينا تراثا لغويا عملاقا يستحقّ الثّناء والتّقدير، ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تّتصل بلغتهم وفكرتهم عنها و مكانتها عندهم، كما ولجوا أبوابا أخرى من البحث اللّغوي العام على شاكلة ما قام به غيرهم من الدّارسين في الأمم الأخرى، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول: إنّ ميادين البحث في اللّغة عند العرب تشبه أو تماثل –من حيث العموم و الشّمول– تلك التي نشغل أنفسنا بها اليوم ونكرّس كثيرا من جهدنا لمناقشتها "[1]

4. ملامح الدّرس البنيوي (الشّكلي) والوظيفي في التّراث العربي (النّحوي والبلاغي)

إذا كان النّحو قد نشأ لإصلاح وتقويم اللّحن الّذي وقع في قراءة القرآن، وفي ضبط أواخر كلماته بالذّات، وبدأ ينتشر في البيئة العربية بسبب دخول الأعاجم و الموالي في الإسلام، فهذا يعني أنّه كان موجّها أساسا إلى تعليم اللّغة العربية لغير النّاطقين بها، وفي هذا السّياق يقول تّمام حسّان: "ولكنّ الظّروف التي دعت إلى نشأة الدّراسات اللّغوية العربية، كانت العامل الرّئيسي في تحديد مسار هذه الدّراسات وفلسفة منهجها، فلقد نشأت دراسة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللّغة، وعلى القرآن وهي التي سمّوها (ذيوع اللّحن) من هنا اتّسمت الدّراسات اللّغوية العربية بسمة الاتّجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء "[2].

[1] كمال بشر، **الدّرس اللّغوي بين القديم والحديث**، مكتبة الشّباب، المنيرة، دت، ص 273.

[2] تمام حسان، **اللّغة العربية معناها و مبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص 11–12.

ولذلك يمكن أن نعدّ أنّ النّحاة الأوائل قد تناولوا حلّ الظّواهر اللّغوية على أساس شكلي، وهو تعليم يركّز في جوهره على الشّكل المرتبط ارتباطا أساسيا بالأداء ؛ لأنّه كان يهمّهم ضبط ما يجوز وما لا يجوز في بنية اللّغة العربية، كما كان لهم اهتمام بالمعنى تمّ تفعيله حقّ التّفعيل مع البلاغيين والأصوليين والمفسّرين وتجدهم قد عالجوا ظواهر لغوية تماثل تلك التي عولجت في النّحو الوظيفي المعاصر وممّا تصدّوا له ظاهرة التّرابط بين البنية الشّكلية للّغة وخصائصها الوظيفية التداولية ويأتي في مقدّمة هؤلاء الأفذاذ (سيبويه) وابن جنّي والجرجاني، السّكّاكي...الخ،

فقد كان لهم وقفات منثورة فيما تركوه لنا تظهر عدم إهمالهم لمعاني ووظائف البنيات والتّراكيب، وخصوصا وأنّهم ينطلقون من أنّ الوظيفة الأساسية للّغة هي التّواصل، فقد عرّف ابن جنّي: اللّغة على هذا الأساس قائلا: "أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم" فاللّغة ليست صوتا فقط، ولا مجموعة تراكيب معزولة و لا لفظا مجرّدا من المعنى بل هي أداة تطلبّتها أحوال البشر للتّعبير بها عن أغراضهم من خلال خطابات معينة تجري في مقامات معيّنة"، يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: "إنّ تعلّم اللّغة لابدّ أن يستجيب لما يحتاج إليه المتعلّم للتّعبير عن كلّ ما يختلج في نفسه وما يبدو في ذهنه و ما يكنَه من عرض، فاللّغة وصفت للتَبليغ والاتّصال قبل كلّ شيء، فإذا لم يفهم ذلك المعلَم، وقصد تعليم الأساليب التي يجدها في النّصوص في ذاتها و لنفسها، أي كنماذج الأساليب الجميلة ودون مراعاة الاحتياجات التّعبيرية الحقيقيّة التي يشعر بها المتكلّم عند استعماله الفعلي للّغة في مختلف الأحوال الخطابية التي تشيرها الحياة اليومية، فإنّه يكون بذلك أخطأ الغرض والأساس بل جمّد بذلك استعمال اللّغة العربية وقصره على الجانب الأدبي الجمالي ليس غيره"[1].

وقد ظهر جليّا مع عبد القاهر الجرجاني (ت472هـ) ربط البنية اللّغوية بوظيفتها، فقد جعل لكلّ غرض أو وظيفة تؤدّى بواسطة اللّغة وجها من التراكيب خاصّا بها، وهذا ما سمّاه عبد القاهر عند توضيحه لحقيقة النّظم في الكلام (بمصطلح الوجوه والفروق) ؛ أي تختلف وجوه (صور) البنيات بحسب فروق (خواص) المعاني، ويقول: "و إذ قد عرفت أن مدار النّظم على معاني النّحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق و الوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثمّ اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي

[1] عبد الرّحمن الحاج صالح، **الأسس العلمية واللّغوية لبناء مناهج اللّغة العربية في التّعليم ما قبل الجامعي**، المجلّة العربية للتّربية، المنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم، تونس، العدد2، 1985، ص 22.

على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني و الأغراض التي يوضع لها الكلام ثمّ بحسب مواقع بعضها من بعض و استعمال بعضها من بعض"[1].

ومن ملامح الاتّجاه الوظيفي في التّراث العربي ما تجده عند السّكّاكي في كتابه مفتاح العلوم، ويظهر ذلك جليّا عند تعرّضه لمفهوم وضع اللّغة إذ يقول بهذا الصدد: "لكن لا يخفى عليك أنّ رفع اللّغة ليس إلاّ تحصيل أشياء منتشرة تحت الضّبط، فإذا أمعنت النّظر وجدت شأن الواقع أقرب شيء من شأن المستوى الحاذق، وأنّك لتعلم ما يصنع في باب الضّبط فيزل عنك الاستبعاد "[2] واضح وجلّي أنّ ما يعنيه السّكّاكي بـ (وضع اللّغة) (الهيكلة و البنية اللّغوية)، ليس إلاّ تحصيل أشياء منتشرة تحت الضّبط أي جمع المتفرّقات اللّغوية وفق قوالب صيغية صحيحة أمّا مقولة، فإذا أمعنت النّظر وجدت شأن الواقع أقرب بشيء من شأن المستوى الحاذق ففيه نقطتان؛ الأولى: إشارة إلى بـ:وصفية النّحو العربي، الثّانية: ففيها تحديد قيمة المشافهة و السّماع، و قيمة الروّاة في تمثيلهما بالفعل وفي هذا الصّدد يقول تمّام حسّان: "... و معنى هذا أنّ المنطلق الأوّل للنّحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح، وأنّ هذا الكلام لم يكن يأتي بطريق المشافهة(إلاّ في القليل)، و إنّما كان يأتي بواسطة النّقل الّذي يتمثّل في تحمّل الروّاة النّصوص و أدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها"[3]

وما يُفهم من قول السّكّاكي: "وأنّك لتعلم ما يصنع في باب الضّبط فيزل عنك الاستبعاد" فهو بهذا يشير إلى أنّ الضّبط أو النّطق الصّحيح و السّليم للألفاظ و المفردات اللّغوية، هو الّذي يزيل عنّا الغموض و الإبهام من حيث أصليتها و اشتقاقها.

وبهذا يتّصل ضبط اللّغة عند السّكّاكي بالمعجم في النّحو الوظيفي، إذ المعجم في النّحو الوظيفي تضبط فيه المفردات الأصل، أمّا ضبط اللّغة عند السّكّاكي فتلخّص فيه ما يُزيل الاستبعاد أو التّساؤل وغنيّ عن التّعليق من أنّ السّكّاكي، قد وضع شروط ضبط المفردات في الجملة باعتبار ورودها منتشرة، وهذه الشّروط تتمثّل في توافق الحروف والنّظم والهيئة فتوافق الحروف هو مراعاة جانب تجاورها وتناسقها في المخرج والنّطق، والنّظم أي تجاور المفردات وتناسقها، والهيئة أي نوعها: اسم، فعل، صفة...الخ، نجده بهذا يتوافق والنّحو الوظيفي في صورة الحمل، ومن جملة ما قاله

[1] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص132.

[2] أبو يعقوب بن أبي بكر محمّد بن علي السّكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1983،1، ص 10.

[3] تمام حسّان، **اللّغة العربية معناها ومبناها**، ط3، 1998، عالم الكتب، القاهرة، ص 372.

السّكّاكي حول هذه النقطة هو: "... وهو أنّ اعتبار الأوضاع في الجملة المضبوطة أدخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة، وأعني بالانتشار ورودها مستأنفة في جميع ما يحتاج إليه في جانب اللّفظ من الحروف والنّظم والهيئة، وكذا في جانب المعنى من عدّة اعتبارات تلزمه."[1]

كما تظهر ملامح وظيفية وتداولية في تراثنا العربي وبالتّحديد عند النّحاة العرب الأوائل الذين اعتنوا بمفاهيم تتّصل أوهي ذات علاقة وطيدة فيما يُعرف اليوم بالوظيفية و التّداولية ويظهر ذلك جليّا في اعتنائهم بمفهوم القصد واستحضار المقام، وذلك عند ربطهم الاتّساع في الكلام بالإيجاز بحيث أن مفهوم الاتّساع يتمّ بطريقتين:

الأولى زيادة اللّفظ لزيادة المعنى على حدّ تعبير ابن جنّي.

والثانية الإيجاز في اللّفظ و الاتّساع في المعنى

والمقصد التّداولي من ذلك هو قول العرب: (خير الكلام ما قلّ ودلّ)كاشفا عن العقلية العربية التي تستهدف الإيجاز، فهو يربط الاتّساع بالإيجاز في كل مواضع الحديث عن الاتّساع، والمقصد التّداولي والإيديولوجية اللّسانية للعقلية العربية، وقد خصّص النّحاة العرب الأوائل للمواضعة مكانة مهمّة في تحاليلهم منذ ذلك العصر من تاريخ النّظر النّحوي لإدراكهم أهمّية السّياق بما فيه من السّياق اللّغوي والاجتماعي والثّقافي والملابسات الخارجية وعناصر المقام من حال المخاطب وحال المتكلّم وموضوع الكلام وكلّها عوامل تتحكّم في فعل الاتّساع والإيجاز، وقد توسّع البلاغي ونفي هذا الأمر فقالوا: "لكلّ مقام مقال ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام وهو ما يسمّى في المنهج الوظيفي التّداولي بأسبقية الوظيفة للبنية وتحديدها لها"[2].

[1] أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي السّكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 11.

[2] ينظر: الطّاهر شارف، رسالة ماجستير، **المنحى الوظيفي في تفسير التّحرير والتّنوير**، (سورة البقرة نموذجا)، 2005-2006، جامعة الجزائر، كليّة الآداب واللّغات، ص 53.

وبالجملة يمكن القول إنّ النّحاة العرب الأوائل قاموا بالنّظر في أصل اللّغة وحدّها ووظيفتها من خلال اعتبارات و مؤشّرات أهمها:

- التّمييز بين الوضع اللّغوي والاستعمال
- اعتناؤهم بالقول والعلاقة التي تربط بين المتكلّم والمخاطب من جهة، و بين القول والواقع الذي يصفه المتكلّم من جهة أخرى.
- اعتنائهم بمفاهيم تتّصل بالتلفّظ (enonciation) وذلك أنّهم خصّصوا للمقام مكانة مهمّة في تحاليلهم و قابلوا بينه و بين المقام، وعدّوه محدّدا لبنية القول، كما اعتنوا بمفهوم الغرض والقصد.

إضافة إلى ما ذكر حول ملامح الوظيفية في التّراث العربي، يمكن أن نعدّ أنّ أهم مبحث وأقربه نهجا في تجسيد المنهج الوظيفي التّداولي هو مبحث الخبر و الإنشاء الّذي يعدّ أحد المباحث البلاغية، ذلك أنّ البلاغة العربية تجسّد في جوهرها أهمّ المبادئ الوظيفية التّداولية من حيث اهتمامها بكيفية إنتاج النصّ لدى المتكلّم، وآلية فهمه لدى السّامع، و مدى مراعاة الظروف و الأحوال الملتبسة بإنجازه، وكذلك تأخذ البلاغة بعين الاعتبار وضع المتكلم أثناء إصدار الحدث الكلامي وحال السّامع وهيئته وتأثير العناصر السّياقية والمقامات المختلفة، فكلّ هذا من صميم بحث التّداولية، سواء كان ذلك عند الأصوليين، البلاغيين، النّحويين، فاللّغة عندهم نظام محكم البناء تشكّل لبناته ألفاظا وتراكيبا تضمن التّعبير بدقّة عن المعاني المختلفة، واستعمالها يرتبط ارتباطا وثيقا بأدائها التّواصلي، فالوصف اللّغوي في تلك الدّراسات لم يكن منصبّا على الجملة المجرّدة من مقامات إنجازها بقدر ما كان النصّ فيه خطابا متكاملا، فمع النّصّ القرآني اشترطوا معرفة أسباب النّزول واستحضار النصّ القرآني جميعه عند تفسير بعضه و استقراء وجوه الدّلالة فيه، وغير ذلك من قضايا دراسة اللّغة حال استعمالها، فالاهتمام بالسّامع مع مراعاة جانب دور المتكلّم في صياغة الخطاب و إنتاجه وغيرها من الأمور إنّما تعتبر أو تدلّ على مظاهر التّفكير الوظيفي التّداولي لدى اللّغويين العرب، وهي مبادئ ذات قيمة وظيفية تّداولية في البحث اللّغوي العربي[1].

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989، ص 83.

ولعلّ أبرز من قام بدراسات لغوية لتّأكيد هذه المبادئ والأسس التّداولية الباحث المغربي أحمد المتوكّل الّذي أكّد في بحوثه وجسّد تلك المبادئ الوظيفية والتي من أهمّها ما يلي:

- النّظر إلى طبيعة الموضوع من حيث ارتباط الوصف اللّغوي آنذاك بالمقام والمقال، أي مطابقتهما لها، فقد عمل أحمد المتوكّل على بناء أثر هذا المنهج في الدّراسات اللّغوية لدى العرب قديما.
- "دراسة ظواهر الإحالة أو تّحليل العبارات اللّغوية حسب نوع إحالتها"[1]، ويبرز هذا المجال في اهتمام النّحاة و البلاغيين بدراسة أغراض الأساليب من الدّلالة الحقيقية إلى الدّلالات الأخرى، ومن أهمّ القضايا التي تبرز هذا الجانب في اللّغة: اهتمام علماء أصول النّحو بدراسة العلاقة بين اللّفظ وما يُحيل عليه، ويمكننا الإقرار بأنّ هناك كثيرا من النّقاط التي يلتقي فيها علماؤنا العرب القدامى مع ما اقترحه الوظيفيون المحدثون بشأن تحليل العبارات اللّغوية حسب نوع إحالتها والاهتمام بدراسة أفعال الكلام بقصد الاعتماد على الذّكاء الإنساني"[2].
- الاهتمام بدراسة أفعال الكلام وتحديد الوظيفة، أي ربط خصائص البنية بالأغراض بمعنى الاهتمام بسياق الكلام.
- اللّغة وسيلة تواصل للتّعبير عن الأغراض، وهذا ما أكّده ابن جنّي من خلال تعريفه للّغة بقوله: "أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[3].

من خلال ما تقدّم لا يمكننا أن نستبعد هذه الملامح الوظيفية التّداولية عن الدّراسات اللّغوية القديمة، والذي يؤخذ على هذه الدّراسات اللّغوية هو أنّ العرب تمكّنوا من تمثيلها في دراساتهم وأبحاثهم اللّغوية دون تقديمها كمناهج محدّدة، لأنّهم لم يكونوا مهتمّين بتقديم المنهج بقدر اهتمامهم بالمادّة اللّغوية وجمعها، فمن خلال استقرائهم للتّراث اللّغوي العربي تمكّنوا من الإلمام بجميع الجوانب المعرفية في دراستهم اللّغوية من خلال تركيز الدّراسة على ما يلي:

أ. الدّلالات والمعاني (وهو الجانب اللّساني)

ب. امتلاك المتكلّم قواعد اللّغة (الجانب اللّغوي)

---

[1] المرجع السّابق، ص 84.

[2] طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثّقافي العربي، ط 3، 2007 ص16، ص 243.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق عبد الكريم بن محمّد، دط، دت، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ج 1، ص 44.

ج. امتلاك قواعد إنتاج الخطاب (جانب الخطاب)، وبتضافر هذه الجوانب اللّغوية سمح الذي بخلق نوع من التّجانس والتّكامل في دراستهم وبحوثهم اللّغوية"[1].

5. تحوّلات الدّرس اللّغوي (اللّساني) لدى الغربيين

إنّ من المقرّر في تاريخ البحث اللّساني أنّ الهنود والإغريق والعرب كانت لهم اهتمامات بالدّراسات اللّغوية، حيث يمكن إرجاع بداياته في بعض الحضارات إلى ما يزيد على ألفين وخمسمائة سنة وقد أشار مؤرّخوا البحث اللّغوي، وبخاصّة الغربيّين منهم، إلى هذه الأبحاث والجهود اللّغوية على اختلاف مشاربها، وقد بدا تركيزهم واضحا في دراساتهم على أبحاثهم اللّغوية (اللّسانية)، ويبدأ التّأريخ لنشأة اللّسانيات في نظر بعض المؤرّخين بداية من القرن الثّامن عشر مع (ويليام جونز) William" gones الذي لاحظ شبها قويّا بين اللّغة الإنجليزية من جهة واللّغات الآسيوية والأوروبية من جهة أخرى بما في ذلك اللّغة السّنسكريتية Sanskrit وهذا ما دعاه إلى استنتاج وجود صلة تاريخية وأصل مشترك بينهما"[2].

إلاّ أنّ المتّفق عليه بين الدّارسين المحدثين أنّ سوسير هو أبو اللّسانيات الحديثة، حيث تشكّل الأفكار التي أتى بها نقلة نوعية غيّرت مسار الدّراسات اللّسانية من دراسات تّقليدية تاريخية إلى دراسات حيثية منهجية وصفية، تحاول فهم البنية والإحاطة بعناصرها ووحدات تكوينها، وقد استطاع تحقيق هذه النّقلة بعد استقراء واسع لمختلف المراحل التي مرّ بها الدّرس اللّساني الغربي بدءا من النّحو القديم المعياري وانتهاء بالفيلولوجيا المقارنة متتبّعا السّقطات التي وقعت فيها هذه الدّراسات السّابقة وتتلخّص مراحل الدّرس اللّساني فيما قدّمه دي سوسير قبل أن يتحدّد لديه موضوعه و تستبين حقيقته فيما يلي عرضه:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة النّحو اليوناني الذي قام على أسس منطقية كانت في غالب الأحيان لا تعتمد على أساليب علمية، وكانت منفصلة عن اللّغة ذاتها، وقد كان الغرض منها وضع القواعد التي تميّز الأساليب الصّحيحة من الخاطئة، وكان نحوا معياريّا بعيدا عن ملاحظة الواقع.

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989، ص 85.

[2] ينظر: محمّد محمّد يونس علي، **مدخل إلى اللّسانيات**، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ليبيا، 2004، ص 9.

المرحلة الثّانية: وتعرف هذه المرحلة بمرحلة فقه اللّغة philology، ظهرت مبكّرة في الإسكندريّة بيد أنّها سادت في القرن الثّامن عشر، وقد كانت أنظار فقهاء اللّغة آنذاك متّجهة إلى ضبط النّصوص المكتوبة و توثيقها وشرحها والتّعليق عليها، ومن ثمّ كانوا معنيين أيضا بتاريخ الأدب والأعراف و التقاليد.

المرحلة الثّالثة: وتعرف هذه المرحلة بمرحلة فقه اللّغة المقارن comparative philology ويعود الفضل في المقام الأوّل إلى أعمال (فرانز بوب) سنة 1816 الذي أنجز بحثا قارن فيه نظام تصريف الأفعال في السنسكريتية والألمانية واليونانية واللاتينية، وفي الشطّر الثّاني من هذه المرحلة حوالي 1870 أصبح فقه اللّغة المقارن تاريخيا، وآنذاك بدأ اللّغويون يبحثون في قضايا هامة تتّصل بطبيعة اللّغة وبمنهج البحث فيها، وكان على رأس هؤلاء (مولر) و (شلا يشر).

و مع بدايات القرن العشرين "تواصلت العناية بالدّراسات اللّغوية و بكلّ ما يتّصل بها من قريب أو بعيد، كالدّراسات المتعلّقة بإحياء اللّهجات واكتشاف لغات جديدة و إصلاح أنظمة الكتابة و التّهجئة و تقنين القواعد و الاهتمام بالآداب بمختلف أشكالها"[1]، وبفضل الأفكار التي أتى بها سوسير في اللّسانيات العامة عرفت اللّسانيات منذ ذلك الحين إلى الآن تحوّلات معرفية كبيرة، يقول عبد السّلام المسدّي في هذا المجال:" إنّ اللّسانيات المعاصرة قد بلغت الآن حدّ العلم المتكامل رغم قصر المسار الزّمني الذي قطعته، والّذي يجمع روّادها على الانطلاق به من دروس" فرديناند دي سوسير" و أوّل مظهر من مظاهر اكتمال العلم: فرزه لثبته الاصطلاحي الخاصّ به، و المظهر الثّاني: هو محاولة معرفة أصولية هذا العلم، أمّا المظهر الثّالث فيتجلّى في الحركة الاستبطانية التي تشهدها الدّراسات التّاريخية و المحاولات التّنظيرية العامّة" [2]

يتّضح من خلال المظهر الأوّل من مظاهر اكتمال العلم أنّ البحوث العلمية اللّسانية الجادّة التي تتالت أنتجت مصطلحات لسانية، و ذلك بطرق متعدّدة إمّا بالوضع أو الاقتباس و إمّا بالتّركيب أو المجاز، ويتبيّن المظهر الثّاني من خلال نصّ الباحث على أنّ اللّسانيات الحديثة لم تنشأ من العدم بل استلهمت و جنت ثمارها من بذور المعارف التي كانت قبلها، وذلك عن طريق قيام

[1] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 46.

[2] عبد السّلام المسدّي، **التّفكير اللّساني في الحضارة العربية**، الدّار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص ص 13 – 14.

أعلام اللّسانيات بالنظّر والتّدقيق في تلك الأسس المعرفية ومن ثمّة بناء الأفكار والتّصوّرات التي أسهمت في تأسيس اللّسانيات.

أمّا المظهر الثّالث الّذي ناقشه الباحث في هذا النصّ هو تبيينه لخاصية من خصائص الفكر اللّساني الغربي و كيفية تأسيسه، وذلك من خلال قيامه بجولة إلى الماضي لإعادة قراءة تراثه النّظري المعمّق فيه بغية إثراء اللّسانيات الحديثة من جهة، وتقييم التّفكير التّاريخي من وجهة نظر حديثة من جهة أخرى.

ويمكن القول مع عبد السّلام المسدّي أنّه:"ما انفكّت الظّاهرة اللّغوية تبسط أمام الفكر البشري صنفين من القضايا أحدهما نوعي والآخر مبدئي عام، فأمّا الصّنف الأوّل فيتمثّل في عناصر اللّغة باعتبارها نظاما مخصوصا له مكوناته الصّوتية والصّرفية والنّحوية و المعجمية، ولكلّ هذه الأوجه فرع مختص من فروع الدّراسة اللّغوية، و هذا الجانب من القضايا نوعي باعتبار أنّه متعلّق بكل لغة على حدة، و أمّا الصّنف الثّاني من القضايا فيتّصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها النّاظر إلى اللّغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة، ويندرج بحث هذه المسائل من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسين نواميسه المحرّكة له"[1].

و قد عالج سوسير قضاياه المنهجية معتمدا على مبدأ الثّنائيات، حيث استطاع بفضلها تقديم الأسس المنهجية و الموضوعية التي شكّلت المنطلق لمختلف الدّراسات المستقبلية، وباعتماده على هذه المبادئ والأسس اتّسمت أبحاثه بالتميّز والانفراد، ومن بين المميّزات التي انفرد بها دي سوسير عن سابقيه من الباحثين هو" تأكيده على أهميّة دراسة الكلام عوض النّصوص المكتوبة، وعلى تحليل النّظام الباطني للّغة بدلا من المقارنات المعجمية و النحوية، و على وضع اللّغة في وسطها الاجتماعي بدلا من النّظر إليها بوصفها جملة من السّمات الفيزيائية، و بشكل عام فقد تطرّق(دي سوسير) إلى عدّة مسائل نظرية لا يمكن للدّارس المبتدئ الاستغناء عنها"[2].

ومع مرور الزّمن تطوّرت اللّسانيات فصارت اليوم أقساما متعددة، وذلك تبعا لاختصاصاتها واهتماماتها، فظهرت اللّسانيات النّفسية واللّسانيات الاجتماعية واللّسانيات التّعليمية واللّسانيات التّداولية إلى غير ذلك، ولعلّ هذا التعدّد للاختصاصات والمجالات التي تبحث فيها اللّسانيات يظهر

[1] عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص 16.

[2] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 121.

جليّا التّداخل بين المعارف والعلوم المختلفة ويبرز مدى العلاقة التّكاملية فيما بينها، وقد اعتُمدت أفكار سوسير هذه و طُوّرت، فظهرت مدارس عديدة شكّلت هذه الأفكار و منطلقها.

6. المدارس اللّسانية الحديثة (لسانيات ما بعد دي سوسير)

لقد تعدّدت النّظريات اللّغوية، كما تنوّعت الاتجاهات والاقتراحات داخل النّظرية اللّغوية الواحدة وذلك قصد تنظيم الجهاز الواصف وصوغ بنية النّحو، بحيث أصبح من الصّعوبة تحديد نوعية الاهتمام خاصّة على من كانت بحوثه موجّهة إلى دراسة المنطلقات المعرفية، أو الذي يريد التّأريخ لها وتصنيفها تصنيفا ملائما، وقد اقترح الباحث المغربي –أحمد المتوكل–:اعتماد معيار الرّجوع في وصف وتفسير خصائص اللّسان الطّبيعي إلى وظيفة اللّغات في التّفاعل داخل المجتمعات البشرية أو عدم الرّجوع إليه، يكون من الممكن أن نتبيّن مجموعتين من النّظريات اللّغوية، نظريات تعتمد مفهوم الوظيفة و نظريات تُقيم دراستها للّغات في استقلال عنه"[1]

(معنى ذلك أنّ هذا الصّنف الأخير يرى إمكانية دراسة بنية اللّغة معزولة و مجردة عن الوظيفة التّواصلية التي تؤدّيها)، و في هذا النّوع الأخير تندرج النّظريات التي أنتجتها المدرسة اللّسانية البنيوية والتّوليدية التّحويلية، أمّا النّظريات التي تعتمد المفهوم الوظيفي فهي مختلف النّظريات التي تندرج ضمن التيار التّداولي والمدرسة اللّسانية في صورتها العامّة هي مجموعة من المفاهيم يتبنّاها طائفة من اللّغويين تجمعهم وجهة نظر واحدة في معالجة الظّواهر اللّغوية مهما اختلفت أوطانهم وجنسياتهم، وأعضاء المدرسة الواحدة يكوّنون رؤى وأهدافا ثابتة و أصولا وأسسا مخصوصة، ومنهجا جليّا في معالجة الأمور والقضايا، أمّا البنيوية اللّسانية على وجه التّخصيص، " في أبسط صورة لها منهج عام ينظر إلى اللّغة على أنّها بناء أو هيكل تشبه الشّكل الهندسي المتشابك الوحدات، المستقلّ داخليا، و ينظر إلى هذا البناء بمعزل عن الظّروف الخارجية المحيطة به، كتاريخ النصّ أو صاحبه، فاستقلالية النصّ متشابك وحداته من اختصاص البنيويين، و إنّ تحليل أي نصّ لغوي يعتمد على هذين المبدأين"[2].

و يمكن إرجاع فكرة (البنيوية) إلى حامل لوائها الأوّل (جامبا نيستافيكو) سنة 1725 و ذلك في كتابه (العلم الجديد) الذي تمحور حول فكرة أنّ المجتمعات تخلق نفسها بنفسها بمعنى أنّ العنصر الواحد لا قيمة له و لا دور يؤدّيه إلاّ إذا كان داخل المجموعة، وبذلك يتّضح جليّا أنّ قيمة الشّيء

[1] أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية**، مدخل نظري، ص 9.

[2] كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، مكتبة الشّباب، المنيرة، دت، ص 102.

وأهميته إنّما تظهر بعلاقته مع غيره، ولا أهمية له إذا كان مستقلاّ، ثمّ بدأت فكرة البنيوية في التطوّر إلى أن وصلت إلى مرحلة النّضج مع اللّساني السويسري دي سوسير، كما أينعت فيما بعد مع حلقة براغ والباحث الأمريكي بلومفيلد في أمريكا، ولعلّ الملفت للانتباه هو أنّ دو سوسير لم يستعمل مصطلح البنية إلاّ ثلاث مرّات في كتابه المشهور، واستعمل في المقابل مصطلح النّظام 138 مرّة "[1]، كذلك إلى جانب استعماله مصطلح النّظام كان يستعمل أحيانا مصطلح النّسق، لكن بالرّغم من ذلك يعدّ دو سوسير أوّل من أرسى دعائم الدّراسة البنيوية.

وتعدّ حلقة براغ اللّسانية أوّل من استعمل مصطلح (بنية) structure كمفهوم جديد سنة 1928م، "وذلك في أوّل مؤتمر للألسنيين في لاهاي حيث استعملها (تروبتسكوي) ليعرّف مجال الفونيم، وقد قابلها بكلمة التّنظيم "[2]، ثمّ تطوّر مفهوم البنية بعد ذلك حيث أصبحت تفيد "دراسة العلاقات داخل لغة من اللّغات."[3]

ويمكن القول إنّ الأفكار اللّسانية التي جاء بها دي سوسير والتي طرحها بمثابة انطلاقة جديدة في عهد الدّراسات اللّغوية، البنيوية تخصيصا فبفضل هذه الأفكار والمنطلقات تعددّت التيارات والاتّجاهات اللّسانية وتكاثرت، فمعظم هذه الاتّجاهات قامت على أفكاره ومبادئه اللّسانية، على الرّغم من أنّ كلّ اتّجاه تميّز بوجهات نظر خاصّة واصطبغ بصبغات معيّنة و من أولى هذه المدارس وأبرزها:

1.6. مدرسة جنيف

"وتستخدم هذه العبارة للإشارة إلى المدرسة التي انبثقت مباشرة من تعاليم فرديناند دي سوسير، لكنّها اكتسبت شكلها النّهائي مع بعض تلامذته أمثال (شارل بالي) و(ألبرت سيشهاي)"[4] اللّذين قاما بجمع محاضراته و نشراها في كتاب بعنوان (محاضرات في اللّسانيات العامّة) بداية من سنة 1916هـ.

---

[1] خولة طالب الابراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000، ص 11.

[2] الزواوي بغورة، **المنهج البنيوي بحث في الأصول والمبادئ و التطبيقات**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001، ص 70.

[3] أنطوان الصّباح، **تطور مفهوم البنيان في اللّسانيات الحديثة**، مجلّة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد25، 1983، ص 25.

[4] محمد حسن عبد العزيز: **سوسير رائد علم اللّغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص 128.

وقد استطاعت هذه الأفكار السّوسيرية تغيير طبيعة الفكر اللّغوي، بل استطاعت التّمييز والفصل بين مرحلتين أساسيتين من الدّراسات اللّسانية: مرحلة الدّراسات التاريخية و مرحلة الدّراسات الآنية، و لعلّ أبرز ما تأسّست عليه أبحاث(دي سوسير)، هو النّظر إلى اللّغة على أنّها نظام من العلامات اللّغوية يرتبط بعضها ببعض بحيث تشكّل نسقا من العلامات، و كلّما خرج عنصر من هذه العناصر اللّغوية من ذلك النّظام فقد قيمته ودوره الفعّال.

وتتمثّل المبادئ الجديدة التي أتى بها دي سوسير في مجموعة من العناصر، تشكّل في مجموعها ثنائيات متعارضة و لعلّ أهمّها ما يلي:

(لغة / كلام)، (دال / مدلول)، (تزامن / تعاقب) و (المحور الاستبدالي / المحور التركيبي.)

2.6. مدرسة براغ اللّسانية

تعتبر مدرسة براغ من أهم المدارس اللسانية ذات المنحى البنيوي في أوربا و إن كانت في حقيقتها امتدادا للمدرسة الروسية، ذلك أن جل الباحثين في هذه المدرسة هم من النازحين الروس (جاكبسون – تروبتسكوي – كارسفسكي ...) و قد ركزت هذه المدرسة على الطابع الوظيفي للغة سواء من الناحية النحوية أو الصوتية أو الدلالية، حيث يقوم التيار الوظيفي في الدراسات اللسانية الحديثة على ضرورة دراسة اللغة باعتبارها نظاما تتحرك به الألسنة بطريقة معينة لتتمكن من التواصل، و على هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته و لذاته لتفهم كيفية تحقيقه لهذه الغاية.[1]

و كانت حلقة براغ أول من استعمل كلمة "بنية Structure) ("كمفهوم جديد، و ذلك سنة 1928 أين انعقد أول مؤتمر دولي للسانيات بلاهاي. و لقد استفادت هذه الحلقة كثيرا من آراء دي سوسير بقدر ما استغلت منطلقاتها النظرية في أعمالها و كونت لنفسها نظرية لغوية، يقول الدكتور صلاح فضل معبرا عن هذه الحقيقة: « ... لقد خطت حلقة براغ بالدراسات البنائية خطوات هامة، فجنحت إلى التخلص من الطابع الشكلي البحث و لم تعد قاصرة على الدراسات اللغوية والأدبية، بل امتدت اهتماماتها إلى المجالات الاجتماعية و النفسية و الفلسفية دون أن تغفل علم اللغة كنموذج لهذه الدراسات (...) كما كان من علامات نضج حلقة "براغ" بالنسبة لتصوراتها البنيوية

[1] صلاح فضل، **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، دار الشروق، ط1، 1978، ص 128.

أنها لم تعد تحصرها على ما يلاحظ في الواقع المباشر فحسب، بل ركزت على العلاقات التحديدية النظرية و ما يمكن أن تفسره من علاقات فرضية »[1]

و لقد طورت هذه المدرسة آراء دي سوسير البنيوية، لأنها لم تقتصر على الوصف العلمي، بل تعدته إلى التحليل الوظيفي و التفسير الواقعي، و أثبتت أن المناهج الفونولوجية صالحة للدراسات الآنيـة و الزمانية على السواء. كما ارتبطت « بنائية براغ بنظرية "الظواهر" عند "هوسرل" الذي كان وثيق الصلة الشخصية بمفكري براغ و الذي اشترك في كثير من مؤتمراتهم. و قد ساعد هذا على الاعتراف بفكرة البنية النموذجية كمرحلة أولى في عملية توالد الظواهر تؤدي إلى اكتشاف كـلية الكـون ووحدتـه و شموله»[2]

3.6. المدرسة الغلوماستكية

تأسّست هذه المدرسة على أيدي مجموعة من الباحثين أبرزهم (هلمسليف) (helmslev) و(أولدل) (oldall) وكذلك (بروندال) (brondall) وذلك سنة 1931م، و يُعدَ (هلمسليف) المنظّر لهذه المدرسة و النّاطق باسمها، بحيث تقدّم هذا الأخير سنة 1943 تحت عنوان (مقدّمات لنظرية في علم اللّغة)، وكان (هلمسبيف)من الباحثين اللّسانيين الأوائل" الّذين اهتموا بصورة جدّية بالرّياضيات، و المنطق الرّياضي، والمنهجية العلمية، و يرجع اهتمامه بهذه العلوم لغايته في وضع نظرية ألسنية كليّة"[3]

وموضوع اللّسانيات حسب رأي هلمسليف هو دراسة بنية اللّغة و ذلك باعتماد الشّكلية التي تسند إلى طرق رياضية، وبذلك يتحدّد مفهوم اللّغة عنده بأنّه "كلّ مكتف بذاته، بنية قائمة بذاتها" ولذلك يعدّ هذا الباحث بتأسيسه لهذه المفاهيم اللّسانية أحد الرّواد المكمّلين للجهود التي جاء بها (دي سوسير) في مجال اللّسانيات البنوية، فمن المفاهيم اللّسانية التي يظهر فيها تأييد هلمسليف للآراء والأفكار التي أرساها دي سوسير عدّه اللّغة شكلا لا مادة، و أنّ المادة ليس لها معنى في ذاتها، ويمكن أن تكون صوتية أو مكتوبة أو إشارية بالنّسبة للدَوال، كما قام (هلمسليف) باستبدال ثنائية

[1] المرجع السّابق، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

[3] الزواوي بغورة، **المنهج البنيوي بحث في الأصول والمبادئ و التطبيقات**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001، ص 45.

الدّال والمدلول بمستوى التّعبير ومستوى المحتوى، وكلّ مستوى من هذين المستويين يخضع بدوره إلى ثنائية أخرى هي ثنائية الشّكل و المادة و تنتج عن هذه العلاقات أربع علاقات منطقية:

أ. مادة المحتوى

ب. شكل المحتوى(البنية التركيبية و المحتوى)

ج. شكل التّعبير(الفونولوجيا)

د. مادة التّعبير (الفونيتيك)"[1]

يمكن القول إنّ النّظرية الغلوسيماتية قد استطاعت أن تجمع بين مبادئ النّحو التقليدي، ومظاهر النّظرية اللّسانية الحديثة، وبين استعمال المنطق الرّياضي والأسس المعرفية العامّة، وقد أصبحت هذه النّظرية في عصرنا الحاضر تشكّل صورة فرضيات ومبادئ تستدعي المزيد من الاهتمام والتّطبيق، ولعلّ ما يبرز الاهتمام الواضح بأفكار هذه النّظرية هو ظهور اللّسانيات الرّياضية في الفترة الأخيرة الّذي يدلّل على مكانة الرّياضيات في الدّراسات اللّسانية الحديثة.

4.6. المدرسة النّسقية

تعدّ هذه المدرسة إحدى المدارس اللّسانية الأوروبية التي تطوّرت على يد عالم اللّغة الانجليزي (فيرث)، والمبدأ الذي قامت عليه هذه المدرسة هو فكرة السّياق أي أنّها "تنظر إلى المعنى على أنّه وظيفة في سياق، وهو ماعُدّ تحوّلا في النّظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنّه علاقة بين اللّفظ وما يحيل عليه في الخارج أو في النّصّ من حقائق وأحداث "[2]، كما أنّ من اللّغويين من عدّ المنهج السّياقي خطوة تمهيدية للمنهج التّحليلي.

ولم يقتصر نشاط مدرسة لندن على الدّراسة الصّوتية و الفونولوجية، وإنّما اتّسع ليمتدّ إلى الدّراسة التّركيبية "، فقد وضع فيرث مع ألمع تلامذته، ملامح نظرية نحوية في نهاية الأربعينيات، طورها فيما بعد من سمّوا بالفرثيين الجدد (new firthians) "وعلى رأسهم هالدايو هادسون hudson وكانوا من الذين طبّقوا مبادئ فيرث في مجال التركيب.

[1] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 169.

[2] محمّد محمّد يونس علي، **مدخل إلى اللّسانيات**، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ليبيا، 2004، ص 78.

ويقوم النّحو النّسقي، أو القواعد النّظامية كما يسمّيها بعضهم على ثلاثة مفاهيم أساسية: مفهوم الوظيفة، ومفهوم النّسق ومفهوم البنية، وينبني النّحو أساسا على مراعاة هذه الرّكائز، فالوظيفة تحدّد التمثيل الّذي يجب استحضاره في التّقعيد، والنّسق يمثّل التّجريد، حين تمثّل البنية الجهاز مراعيا في بنائه الوظيفة و عناصر النّسق.

وهذا يعني أن يرتبط النّحو بنظرية عامة للسّلوك الاجتماعي، أو التّفاعل البشري في المجتمعات، ويحتفظ باستقلاله.

ويتضمّن السّلوك الاجتماعي مجموعة من الأنشطة اللّغوية، تتلخّص في أنشطة ثلاثة، يعبّر عنها بوظيفة التّمثيل للواقع، ووظيفة التّعالق بين المشاركين في التّخاطب، ووظيفة تّنظيم الخطاب، وفق مقتضيات مقامات التّواصل"[1].

5.6. المدرسة البنيوية الأمريكية

من المعلوم أنّ البنيوية الوصفية نشأت في أمريكا بصورة مختلفة عن البنيوية التي نشأت في أوروبا بمعنى أنّ البنيوية الأمريكية لم تكن في نشأتها متأثّرة بأفكار البنيوية التي جاء بها دي سوسير ولم تنبعث من الدّوافع التي أدّت إلى ظهور الفكر السّوسيري، ومن ثمّة كانت أفكارها ومبادئها تختلف عن البنيوية الأوروبية، ولكنّها تشترك معها في اعتبار أنّ اللّغة بنية وأنّ هذه البنية لكي تدرس يجب أن تحلّل إلى مكوناتها"[2].

والحقيقة أنّ البحث اللّغوي في أمريكا لم يكن فاقد الصّلة عن الأبحاث اللّسانية في أوروبا، فقد كان الروّاد الأوائل لعلم اللّغة الأمريكي مثل: إدوارد سابير و ليونارد بلوم فيلد و فرانز بواز على صلة بصورة أو بأخرى بالتّراث الأوروبي في دراسة اللّغة، وخاصّة المدرسة التّاريخية في القرن التّاسع عشر، ويعدّ سابير رائد البنيوية الأمريكية ومعلّم الأجيال من علماء اللّغة الأمريكيين، وقد بدأ دراسته للّغة بعيدا عن أفكار سوسير، ولكنّ فكرة النّماذج اللّغوية التي نادى بها لا تبعد كثيرا عن التّفرقة التي وضعها سوسير بين اللّغة والكلام، "وتعني فكرة النّماذج اللّغوية أنّ كلّ إنسان يحمل في داخله الملامح الأساسية لنظام لغته، أي أنّ جميع النّماذج الفعلية التي تقدّمها اللّغة لتأكيد عملية الاتّصال، هي

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989، ص 32.

[2] حلمي خليل، **العربية وعلم اللّغة البنيوي، دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 118.

نماذج ثابتة وهي الخليقة بالدّراسة لأنّها الأهمّ والأكثر حيوية في حياة اللّغة، وذلك مقابل الاستخدام الفعلي للّغة المتمثّل في المادة اللّغوية المنطوقة"[1].

ويعدّ بلوم فيلد أحد الباحثين البارزين في الدّراسات اللّغوية في أمريكا، فقد استطاع أن يؤسّس لبنيوية من نوع خاصّ، على الرّغم من تأثّرها بالأفكار السّوسيرية، فقد التزم بالمنهج البنيوي الوصفي الذي أصبح علما على مدرسته من جهة وكذا اتّصاله بالعالم النّفساني السّلوكي واطسن من جهة أخرى، فقد كان لهذا الاتّصال أكبر الأثر في توجيه نظريته اللّغوية وفق تعاليم ومبادئ المذهب السّلوكي"[2].

وقد كان مفهوم اللّغة عند بلومفيلد وأتباعه تعني نوعا من الاستجابات الصّوتية لحدث معين، فالإنسان يستجيب بواسطة مثير أو دافع يحرّكه دون أن يكون للتّأثير العقلي دخل في هذا العمل والإنسان بذلك يشبه الآلة أو الحيوان، وبناء على هذه المفاهيم والمبادئ التي أقام عليها بلومفيلد مدرسته، شاع في تاريخ الفكر اللّغوي أنّ هذه المدرسة رفضت دراسة المعنى وركّزت في دراستها اللّغوية على الجانب المادّي الّطبيعي، وهو الصّوت والبنية التي يتحقّق فيها توزيع الأصوات على شكل فونيمات ومورفيمات.

من أهمّ ملامح ومميّزات هذه المدرسة:

أ. عدم الالتفات في دراساتهم للمعنى على اعتبار أنّه موضوع لعلم آخر كعلم النّفس.

ب. أساس المعنى في البنيوية الأمريكية، يتمثّل في العلاقة بين المثير والاستجابة فقط، دون أبعاد وأسس أخرى، فاللّغة سطح لا عمق له.

ج. تركز هذه البنيوية في الدّراسات اللّغوية على الأشياء المادية وتبتعد عن الأشياء الذّهنية التّجريدية وذلك لأنّ التركّيز على المحسوسات يضفي العلمية والموضوعية على الدّراسات اللّسانية، وأمّا اعتماد الجانب العقلي فمن شأنه أن يحول دون تحقيق الدّراسة الوصفية الموضوعية، لأنّه لا يرتبط بأشياء مادية محسوسة يمكن التّحكم بها بشكل منضبط عند الجميع،

[1] المرجع السّابق، ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

لذلك دعا هذا الاتّجاه إلى الابتعاد و طرح كلّ ما له صلة بالجانب الذّهني المعنوي و بالتّالي التركّيز على دراسة اللّغة دراسة علمية كدراسة الفيزياء و الكيمياء"[1].

6.6. المدرسة التّوليدية التّحويلية

يتزعّم هذه المدرسة أفرام نعوم تشومسكي الّذي قدّم سنة 1957 دراسة جديدة في مؤلّفه الشّهير (البنى التركّيبية)، وقد أحدثت هذه الدّراسة تغييرا جذريا في اتّجاه اللّسانيات مؤسّسا بذلك منهجا جديدا لدراسة اللّغة، حمل اسم القواعد التّوليدية التّحويلية.

انطلق تشومسكي في تأسيس منهجه بانتقاده للبنيوية، حيث رأى بأنّها اكتفت بوصف التّراكيب اللّغوية وتحليلها بطريقة تصنيفية ساذجة مبتعدة عن التّفسير، وبالتّالي فالبنيوية في رأيه لم تحاول البحث عن تفسير للقواعد التي يلجأ إليها المتكلّم عند تكوين جمل غير محدودة [أي أنّها لم تعتني بتفسير كيفية تكوين هذه الجمل، وما هو دورها، وأين يقع مقرّها من الدّماغ ؟...]، ومن ثمّ فهي لم تعط أيّ اهتمام للكفاءة اللّغوية ولا بالمتكلّم الذي يحصّلها.

كما أنّها تلق النّجاح اللاّزم لأنّ جلّ اهتمامها كان منصبا حول البنية السّطحية فقط، فلم تتمكّن من تأسيس قواعد شاملة وتعميمات عميقة، ونظرا لهذه السّلبيات والانتقادات الموجّهة للبنيوية فقد قامت القواعد التّوليدية التّحويلية على النّقيض من ذلك، بحيث إنّها لم تتوقّف عند وصف اللّغة، بل تعدته إلى تحليلها وتفسيرها، واستنباط القواعد العامّة التي تحكمها "[2]، وربّما يعود تبنّي تشومسكي لهذه الأفكار والقواعد التّحويلية إلى تأثّره الشّديد بالنّزعة العقلانية التي تعتقد أنّ العقل هو أصل ومصدر المعرفة وذلك على العكس من المنهج البنيوي الذي يرى أنّ الوصول إلى المعرفة يكون عن طريق التّجربة المستمدّة من الحواسّ انطلاقا من المنهج التّجريبي.

[1] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 203.

[2] المرجع نفسه، ص 204.

تقوم هذه المدرسة على مجموعة من المفاهيم أبرزها:

أ. مفهوم التّوليد الذي اصطلحته هذه المدرسة يدلّ على الجانب الإبداعي في اللّغة ؛ أي القدرة التي يمتلكها كلّ إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، ويدخل في ذلك الجمل التي لم يتمّ سماعها من قبل، وقد منح تشومسكي هذه القدرة عناية كبيرة، انطلاقا من فكرة أنّ النّحو الذي يكتسبه الإنسان، عنده توليدي، بمعنى أنّه يولّد كلّ الجمل النّحوية في اللّغة، بمعنى أنّه باتّباع القواعد النّحوية يمكننا تكوين كلّ الجمل الممكنة في اللّغة"[1].

ب. أمّا مصطلح التّحويل فإنّه يحتلّ المكانة الرّئيسة في القواعد التّشومسكية وتتمثّل وظيفته في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسّطة وسطحية، ومن الأعمال الرّئيسة التي أقام عليها تشومسكي نظريته هو تمييزه بين الجملة الأساسية التي أطلق عليها الجملة النواة، والجملة المشتقة التي أطلق عليها الجملة المحولة، كما وصف الجملة الأولى بجملة من الخصائص و الصّفات وهي كونها بسيطة تامّة وصريحة وإيجابية ومبنية للمعلوم، ووصف الجملة الثانية بأنّها تنقصها خاصّية من خواصّ الجملة النّواة وهي متعدّدة بحيث تكون إمّا استفهاما أو أمرا أو نفيا أو معطوفة أو تابعة.كما تعرّض تشومسكي إلى الحديث عن الدّور الّذي يؤدّيه التّحويل، بحيث قال بأنّ التّحويل يكشف لنا بطريقة واضحة كيفية تحوّل الجملة النّواة إلى عدد من الجمل المحولة، كما ذكر أيضا أهمية القواعد التّوليدية التّحويلية بصفة مجملة وذلك من خلال أنّها تساعدنا على التّمييز بين الجمل التي تبدو متماثلة وهي غير متماثلة وبين الجمل التي تبدو مختلفة وهي في الواقع متماثلة"[2].

أمّا عن مفهوم النّحو واللغّة عند تشومسكي فقد ورد في كتابه (البنى التركيبية) أنّ النّحو جهاز لتوليد الجمل النّحوية في اللغة، بينما عرّف اللّغة قائلا: "من الآن فصاعدا سأعدّ اللّغة مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كلّ جملة طولها محدود ومؤلّفة من مجموعة من العناصر المتناهية، وكلّ اللّغات الطبيعية في شكلها المنطوق هي لغات بهذا المعنى، وذلك لأنّ كلّ لغة تحتوي على عدد متناه من الفونيمات أو (الحروف)، ومع هذا فإنّ عدد الجمل غير متناه"[3].

---

[1] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 206.

[2] المرجع نفسه، ص 207.

[3] المرجع نفسه، ص 207.

فتشومسكي من خلال عرضه لهذا القول "يذهب إلى أنّ الجمل قد تأخذ طابعا طوليا غير محدود، وعلى الرّغم من ذلك تبقى سليمة نحويا ومقبولة، بحيث أعطى مثالا عن ذلك في قوله: هذا هو الرّجل الذي تزوّج البنت التي ألّفت الكتاب..."[1]

ويدلّ تتابع النّقاط على إمكانية إضافة عناصر أخرى وتوسيع الجملة إلى الطّول المرغوب فيه، ومن جهة أخرى هذه الجمل المتكوّنة من عناصر محدودة هي في الواقع غير متناهية، وهذا ما يعكس الجانب الإبداعي في اللّغة"[2].

وحول موضوع النّظرية اللّسانية أسسّ تشومسكي وجهة نظر دقيقة من خلال قوله: "إنّ النّظرية اللّسانية تعنى في المقام الأوّل بمتكلّم مستمع مثالي في مجتمع لغوي متجانس تماما، حيث يعرف هذا الشّخص لغة ذلك المجتمع معرفة جيّدة، ويكون غير مصاب بهذه الحالات النّحوية غير الملائمة مثل قصور الذّاكرة والاضطراب العقلي، وعدم الانتباه والاهتمام والأخطاء العفوية المميّزة، وذلك عند تطبيق معرفته اللّغوية في كلّ أداء فعلي"[3].

كما ركّز تشومسكي وهو يؤسّس لنظريته التّوليدية التّحويلية على مصطلحين لهما أهميّة كبرى في نظريته وهما البنية العميقة والبنية السّطحية وملخّص القول في هذين المصطلحين أنّ لكلّ جملة بنيتين: بنية عميقة وبنية سطحية، أمّا البنية العميقة فهي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية و يقوم بدور تفسيري للتّمثيل الدّلالي الذي تشتق منه البنية السّطحية من خلال إجراء القواعد التّحويلية، وأمّا البنية السّطحية فتمثّل الجملة كما هي مستعملة في عملية التّواصل"[4]، تتمظهر البنية السّطحية في أشكال لغوية مختلفة (فعل، فاعل، مفعول به) أو(فاعل، فعل، مفعول به) أو (مفعول به، فاعل، فعل) أو (مفعول به، فعل، فاعل)، أو(فاعل، مفعول به، فعل)، غير أنّ هذه الاحتمالات الواردة في إطار البنية السّطحية، لا يمكن ورودها بشكل كلّي في واقع اللّغات، ولذلك فأصحاب المنهج التّوليدي يبيحون، الاحتمالات التي لا تتعارض وقواعد اللّغة"[5].

---

[1] المرجع السّابق، ص 208.

[2] المرجع نفسه، ص 209.

[3] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 210.

[4] أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005، ص 212.

[5] المرجع نفسه، ص 230.

ومن الأمور المهمّة في حياة هذه النّظرية إصدار تشومسكي سنة 1965 كتابا بعنوان (مظاهر النّظرية التركيبية) حاول فيه تطوير القواعد التّوليدية التّحويلية ومن خلاله أطلق اسما خاصّا على هذه النّظرية التي أصبحت تعرف باسم (النّظرية النّموذجية) بحيث تتألّف هذه النّظرية النّموذجية من مكوّنات أساس أهمها:

- المكوّن الأساسي
- المكوّن التّحويلي
- المكوّن الدلالي،

ولكن بعد مضيّ عدّة سنوات على هذه النّظرية وبعد عرضها للاختبار تبيّن جليّا أنّها غير مرضية وفعّالة وهو ما أدّى بمؤسّس هذه النّظرية (تشومسكي) ومن معه من الباحثين على إحداث نوع من التّغيرات الجذرية على هذه النظرية، وبعد هذه التّغيرات أطلق اسم جديد على هذه النّظرية فحملت مصطلح النّظرية النّموذجية الموسّعة، حيث كان الهدف من إجراء هذه التعديلات الأساسية هو إقامة نظرية معجمية تأويلية وذلك بالتّركيز أساسا على البنية العميقة، "لكنّ هذه المقاربة الموسّعة هي الأخرى قد أعقبت بمرحلة أخرى في إطار النّظرية التّوليدية التّحويلية اعتمد فيها تشومسكي على المنطق، الرياضيات، والبيولوجيا، وقد بدا هذا الاتّجاه جليّا في مؤلّفه الموسوم بـ (مقالات في الشّكل والتّفسير) سنة 1977 وفي عام 1981 أتى تشومسكي بنظرية أخرى أطلق عليها نظرية (العامل والرّبط الإحالي) وقد تحدّث تشومسكي عن هذه النّظرية في مؤلّفه (محاضرات حول العامل والرّبط الإحالي) سنة 1981"[1].

7.6. التّوجه الوظيفي التّداولي

إنّ تطوّر العلوم وخصوصا عند الغربيين يقوم على ما يعرف بالتّراكمية بمعنى استفادة علم لاحق من علم سابق، وهذا التّطور مبدؤه التّمحيص النّقدي و توسيع زوايا النّظر، ففي ميدان اللّسانيات نجد أنّ جلّ النّظريات تتابع وتتكاثر بشكل جدلّي، تنشأ الثّانية كردّ فعل انتقادي على الأولى، فتقوم بسدّ ثغرة من ثغراتها، وتأخذ من مقولاتها دون أن تلغيها تماما، فهاهي البنيوية مع فرديناند دي سوسير تظهر إلى الوجود، وتنتقد الفكر اللّساني القديم خاصة ما كان سائدا خلال القرن التّاسع

[1] المرجع السّابق، ص 232.

عشر الذي يقوم على اللّسانيات التاريخية والمقارنة، لكنّها لم تلغها بالكليّة، بل استفادت من دراساتها التاريخية، ثمّ ظهرت النّظرية التّوليدية التّحويلية بزعامة –تشومسكي– منتقدة البنيوية بأنّها تكتفي بالوصف والتّحليل التّقطيعي الظاهري للتّراكيب اللّغوية، وتهمل المعنى ومن ثّم فهي اهتمت فقط بالبنية السّطحية، فلم تتمكّن من وضع قوانين شاملة وتعميمات عميقة، إلى غير ذلك من الانتقادات، وأخيرا ظهرت الوظيفية (التي اعتمدت في كثير من مبادئها على التّداولية لا الوظيفية البنيوية) التي انتقدت القواعد التّحويلية وقلّصتها، ورمتها بأنّها تفتقد للواقعية النّفسية وأنّها لا تراعي في بعديها المبدئي والإجرائي الوظيفة الأساسية للّغات الطّبيعية وهي التّواصل والتّبليغ، وما يستتبع ذلك من مراعاة سياق الحال، ومطابقة الحال لمقتضى المقام، ومراعاة حال السّامع، إلاّ أنّها لم تبعدها تماما بل استفادت من كثير من مبادئها ومعطياتها"[1].

إنّ دراسة اللّغة –كما هو معلوم– من اختصاص اللّسانيات، وذلك من خلال مستويات اللّغة المعروفة (الصّوتية، الصّرفية، التّركيبية، المعجمية)، وقد صارت هذه الدّراسة علما تجريديا يهتمّ ببنية اللّغة في مستواها الصّوري المجرّد لكن ما ظهر في العقود الأخيرة من القرن العشرين –ونعني بذلك التّداولية– تجاوز دراسة اللّغة في ذاتها معزولة (كنظام ترميزي لا يحتاج في فهمه إلاّ إلى نفسه) إلى دراسة استعمال اللّغة، فانتقل من دراسة اللّغة بمعناها البنيوي إلى دراسة أحوال الاستعمال في الطّبقات المقامية المختلفة، حسب أغراض المتكلّمين وأحوال المخاطبين.

[1] نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 160.

وخلاصة القول أنّ الوظيفية والتّداولية تمثل أهمّ اتّجاه لغوي تبلور و ازدهر في الثّقافة اللّغوية الغربية التي شكّلت البنيوية والتّوليدية مراحلها النّظرية الأولى، إذ تميّز النّظر اللّساني في هذين الاتّجاهين بالعناية بالنّظام اللّغوي والملكة اللّسانية المتحكّمة، وتمثّل التّداولية قمّة الاهتمام الوظيفي باللّغة لسانيات الاستعمال إذ غدا القول المنجز بوساطة هذه الملكة وفي إطار التّنظيم اللّغوي الاجتماعي فعلا واقعيا لا يختلف من حيث أثره عن أيّ فعل مادي، وهذا ما يعبّر عنه بنظرية أفعال الكلام، والتي غدت قطب الرّحى في الدّراسات اللّسانية التّداولية المعاصرة، ولقد ارتبط الفكر اللّساني العربي الحديث والمعاصر بهذا التّوجّه– أقصد التّوجّه الوظيفي أو التّداولي – ولعلّ أبرز من يمثّل الاتجّاه الأوّل المغربي(أحمد المتوكّل) و دراساته المقدّمة في مجال النّحو الوظيفي، أمّا الاتّجاه التّداولي فيمثّله مغربي آخر وهو (طه عبد الرّحمن).

وقد تعدّدت الرّؤى حول هذين الاتّجاهين، فهناك من سعى إلى تأصيل المظاهر الوظيفية و كذا التّداول اللّغوي في ثقافتنا التّراثية منطلقا من أسبقية المنظّرين العرب إلى إدراك الجانب الوظيفي للّغة وكذا إلى إدراك أغراض الخطاب و الوظيفة التّداولية للّغة في الحياة العامّة."[1]

[1] المرجع السّابق، ص 160.

الفصل الأوّل

اللّسانيات الوظيفيّة

يكاد يجُمع الباحثون على أنّ مطلع هذا القرن حتّى منتصفه بصفة خاصّة كان ميدانا حافلا بالدّراسات والبحوث اللّسانية، فقد نشأت في حيّزه مناهج ونظريات لسانية اختلفت في منطلقاتها وتوجّهاتها، وبخاصّة ما تعلّق منها بدراسة التّراكيب اللّغوية، وذلك بدءا بالمنهج البنيوي الوصفي الّذي ركّز اهتمامه على المادّة اللّغوية الظّاهرة الّتي تنتهي بالتّصنيف من خلال جعل الدّرس اللّساني مجموعة من الخطوات التّحليلية لوصف التّراكيب اللّغوية ومحاولة تقديم تفسير لها، ومرورا بالمنهج التّوليدي الّذي يصف الظّاهرة اللّغوية في بُعدها الدّلالي من خلال ردّ بنيتها السّطحية المنجزة إلى بنية عميقة، ووصولا إلى المنهج الوظيفي الّذي قام على النّقيض من تلك المبادئ والأسس التّحويلية، بحيث أعطى الاهتمام الأكبر لوظائف المكوّنات في الجملة رابطا البنية بالوظيفة الّتي تُؤدّيها من جهة وبالبيئة الاجتماعية من جهة أخرى، ومن أهمّ النّظريات الّتي انبثقت عن هذا الاتّجاه الوظيفي العامّ، ما عُرف باسم نظرية النّحو الوظيفي والّتي هي منطلق ومحور هذه الدّراسة، وقد خُصّص هذا الفصل للتّعريف بهذه النّظرية وذلك من خلال عقد ثلاثة عناوين فرعية لعلّها تكون كافية للإحاطة بها من حيث التّعرف على الظّروف العامّة للنّشأة، والأسس والمبادئ والمضامين الّتي قامت عليها.

1. نظرة عامة عن النّظرية اللّسانية الوظيفية

شهد مطلع القرن العشرين تحوّلا مهمّا في تاريخ الفكر اللّساني الحديث وبخاصّة أعمال فرديناند دي سوسير الّتي ظهرت في محاضراته الشّهيرة (محاضرات في اللّسانيات العامّة)حيث عدّت تأسيسا لمرحلة جديدة مخالفة لتصوّرات وآراء الدّارسين السّابقين، كما عدّت درسا جديدا، له أسسه ومقوّماته الّتي تميّزه عن بحوث سابقيه، وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ تمييزه بين الجانب الاجتماعي في اللّغة – اللّسان– والجانب الفردي –الكلام– يعدّ منطلقا جديدا لتتبّع مسار ظهور الوظيفية ذات المنظور التّداولي pragmatique فيما بعد البنيوية، structuralism لأنّه بتمييزه الجانب الاجتماعي عن الجانب الفردي وحدود كلّ منهما، يكون قد حصر المفاهيم المشتركة بين أفراد المجموعة اللّغوية الواحدة، وهي القوانين العامّة التي يؤدّى فيها التّواصل، فيكون الخطاب مفهوما لدى المتلقي إن احترم المتكلّم نظام اللّغة وغامضا إن خالفها فيما لا يجوز، ذلك أنّ اللّغة تحكمها قوانين الظّواهر الاجتماعية فإنتاج اللّغة في منظور اللّسانيات الحديثة ينطلق من الأسس الاجتماعية، ثمّ يجنح إلى الفردية، وحصرت مهمّتها في الكشف عن القوانين الدّاخلية لهذا النّظام سواء أكانت قوانين ثابتة أم قوانين متطوّرة"[1].

2. علم التّراكيب و المناهج اللّسانية الحديثة

تؤكّد الدّراسات اللّسانية الحديثة منذ مطلع هذا القرن حتّى منتصفه، أنّ جلّ الدّراسات اللّسانية أقامت بحوثها على علم التّراكيب (النّحو)، فقد نشأت مناهج لسانية اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التّراكيب اللّغوية؛ وقد فرض تطوّر علم الدّلالات جزءا أساسيا في وصف الظّاهرة اللّسانية وتفسيرها، ممّا استتبع إدخال عدد كبير من المعطيات اللّغوية الجديدة، وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة "[2]تعالج القصور أو تسدّ الثّغرات التي لم ينتبه إليها منهج التّحويل، فهو لم يوجّه الاهتمام الكافي إلى أثر التّفاعل التّخاطبي في فهم الخطاب ودراسته، كما أنّه جعل النّحو عملية آلية تولّد التّراكيب بواسطة قواعد تحويلية؛ولم يقدّم أيّ تبرير وظيفي لحدوث هذه التّحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة "[3] ولاسيما البعد أو الجانب التّداولي، وهو ما فُعّل تفعيلا ملفتا للنّظر مع التّوجّه

[1] ينظر: عبد الحميد السيّد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، دار ومكتبة الحامد، عمّان، الأردن، ط 1، 2004، ص 137.

[2] المرجع نفسه، ص 138، 137.

[3] المرجع نفسه، ص 139.

التّداولي الّذي تمخّض عنه النّظريات الوظيفية (وأخصّها نظرية النّحو الوظيفي-سيمون ديك)، فما هي الوظيفية ؟ وما هي الأسس التي قامت عليها في ظلّ مراحلها التّطورية ؟

الوظيفية نظرية في اللّغة تعطي جلّ عنايتها لوظائف المكوّنات في الجملة "[1]، وهي ترجع أو تستند إلى البعد التّداولي للّغة بحكم أنّها وسيلة تواصل، وممّا يميّز الاتّجاه الوظيفي عن الاتّجاهات اللّسانية الأخرى أنّه "يربط اللّغة بالوظيفة التي تؤدّيها من جهة، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جهة أخرى "[2]، ولذلك يركّز الوظيفيين اهتمامهم على الأشكال الدّلالية وعلى استحضار المقام، مقابل اهتمام البنيويين والتّحوليين على الأشكال الدّالة واهتمامهم بالنّظام اللّغوي وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول "[3]ولتّوضيح ذلك نعرض الأمثلة التّالية:

إذا قلنا: أ. سمعَ زيدٌ الكلامَ. ب. سمعَ الكلامَ زيدٌ. ج. الكلامَ سمعَ زيدٌ. الكلامَ سمعهُ زيدٌ.

فهذه التّراكيب مختلفة في بنياتها، وتؤدّي عند الوظيفيين وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيرا عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفّظ، ويحقّق أهدافا تواصلية محددّة، فكلّ تركيب يركّز على جانب معيّن من الحدث، ولذا فإنّ هذه الجمل لا تعدّ مترادفة بل لكلّ واحدة منها قوّة تعبيرية متميّزة مستمدّة من الدّور الذي يؤدّيه كلّ أسلوب في الحياة الاجتماعية، ولذا يعدّ الوظيفيون وظائف هذه التّراكيب مفاهيم أولى (primitives) أي أنّها تولّد في المواقع المحدّدة لها، فهي ليست مشتقّة من بنيات أخرى، بالنّقل أو التّقديم أو التّأخير أو غير ذلك، و يرتبط هذا أساسا بالفرضيّات النّفسية المتعلّقة بإنتاج الكلام وفهمه، وهذه مرتبطة بالظّروف الخارجية الملابسة التي تشكّل بنية التّراكيب بداية أي تنتجها كما تردّ صورتها حال النّطق بها، فليس هناك ترتيب مسبق تتمّ إعادة ترتيبه، فالتّركيب الثّاني (سمع الكلام زيد) يعالجه الوظيفيون ومن انتفع بأنظارهم في وصف العربية، على أساس توسّط المفعول بين الفعل والفاعل، وأنّ هذا الموقع الّذي احتلّه المفعول يمثّل وظيفة" المحور" وهي وظيفة تداولية تسند للمحدّث عنه داخل الجملة بقصد الاهتمام و العناية به"[4].

[1] المرجع السّابق، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص 140

[3] المرجع نفسه، ص 140.

[4] ينظر: عبد الحميد السيّد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، ص 140.

3. أسس ومنطلقات الاتّجاه الوظيفي

تأسّست اللّسانيات الوظيفية انطلاقا من نتائج العديد من الاتّجاهات اللّسانية التي اهتمّت بالجانب الإثنولوجي والسّوسيولوجي والتّداولي للّغة، ويُجمع الوظيفيون على أنّ الوظيفة الأساس للّغة هي التّواصل، ويربطون بين النّظام اللّغوي وكيفية استعمال هذا النظام، وتتميّز النّظريات الوظيفية بما يلي:

- ☑ تعدّ اللّغة وسيلة للتّواصل الاجتماعي أي نسقا رمزيا يؤدّي مجموعة من الوظائف أهمّها وظيفة التّواصل.
- ☑ تعتمد فرضية أنّ بنية اللّغات الطّبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التّواصل.
- ☑ قدرة المتكلّم/السّامع في رأي الوظيفيين هي معرفة المتكلّم للقواعد الّتي تمكّنه من تحقيق أغراض تواصلية معيّنة بواسطة اللّغة، فالقدرة إذا قدرة تواصلية تشمل القواعد التّركيبية والدّلالية والصّوتية والتّداولية.
- ☑ تعليم اللّغة حسب الوظيفيين ينطلق من النّسق الثّاوي خلف اللّغة واستعمالها، أي العلاقات القائمة بين الأغراض التّواصلية والوسائل اللّغوية التي تحقّق بواسطتها"[1].

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، ، مدخل نظري، المغرب**، منشورات عكاظ، ط 1989، ص 47.

يُفرد الوظيفيّون في النّموذج الموضوع لوصف اللّغات، مستوى يضطلع بالتّمثيل للخصائص التّداولية ويذهب الوظيفيون إلى أنّ للّغة وظائف متعدّدة لخّصها (جاكبسون) في ستّ وظائف:

أ. الوظيفة المرجعية
ب. الوظيفة التّعبيرية (الانفعالية)
ج. الوظيفة الطّلبية
د. الوظيفة الشّعرية
هـ. الوظيفة التّنبيهية
و. الوظيفة اللّغوية الواصفة،

لكنّهم ينظرون إليها على أنّها وظائف ثانوية تؤول إلى الوظيفة العامّة وظيفة التّواصل، وقد اقترح (هايمز) في منتصف السّتينات نموذجا وظيفيا هو في جوهره ردّ فعل للنّحو التّوليدي التّحويلي الّذي يعزل اللّغة عن شروط استعمالها، ورأى أنّ تعريف (تشومسكي) للقدرة اللّغوية تعريف ضيق لا يتناسب مع الطّبيعة الاجتماعية للّغة، ومن ثمّ اقترح استبدال القدرة اللّغوية بالقدرة التّواصلية، فلم تعدّ القدرة تقتصر على معرفة قواعد اللّغة وتوليد عدد لا منته له من الجمل فبعد أن كان تشومسكي يبحث عمّا يكوّن القدرة اللّغوية، حاول هايمز وغيره من اللّغويين الوظيفيين البحث عن قواعد القدرة التّواصلية والّتي تتجاوز القواعد اللّغوية إلى استعمال اللّغة في المجتمع فقد تبيّن أنّ النّحو التّوليدي التّحويلي قد وصل إلى مستوى من التّجريد النّظري جعله قاصرا على دراسة ما يمكن قوله باللّغة دون أن يرقى إلى ربط ذلك بشروط الاستعمال (التّداول): الزّمان والمكان والمتكلّم والمخاطب والوضع الاجتماعي.

ومن النّماذج اللّغوية الوظيفية والقائمة أساسا على الوظيفة التّواصلية كذلك ما قدّمه (هاليداي) حيث صنّف الوظائف الّتي تستخدم اللّغة من أجلها في سبع وظائف، كلّها تبرز البعد التّواصلي للّغة إلاّ أنّ هذه الوظائف المتعدّدة لا تهمّ كلّها الباحث اللّغوي، فعلى المهتم بدراسة الوظائف دراسة لغوية أن ينتقي الوظائف الّتي تتوفّر على الخاصيتين الآتيتين"[1]:

- ورودها بالنّسبة لجميع اللّغات الطّبيعية (عدم اختلافها من لغة إلى أخرى).
- تحديدها لبنية اللّغة (انعكاسها على مستوى الخصائص الصّورية للّغة).

[1] المرجع السّابق، ص 48.

وقد تمّ تطوير مفاهيم هذا البعد التّواصلي مع عدّة لغويين وظيفيين وأصبح يندرج فيما يسمّى باثنوغرافيا التّواصل ويتلخّص هذا الاتّجاه في كون عملية التّواصل تتألّف من ثلاثة عناصر:

الوضع الّذي يتمّ فيه التّواصل. الوضع التّواصلي. الفعل التّواصلي"[1].

كما عرّف الاتّجاه الوظيفي تطوّرا مع لغويين آخرين (كسيمون ديك) الّذي جمع بين المرتكزات النّظرية للاتّجاه الوظيفي والمنطق الصّوري وأصبح الاتّجاه الوظيفي مع هذه التّطوّرات الحاصلة يعرف باسم النّحو الوظيفي أو(نظرية النّحو الوظيفي)، ومن المرتكزات الّتي اعتمدها سيمون ديك وهو يؤسّس لهذه النّظرية هو قيامه بتصنيف المعلومات التّداولية أصنافا ثلاثة:

أ. المعلومات العامّة المرتبطة بالعالم أو بأيّ عالم ممكن.

ب. المعلومات الموقفية المرتبطة بما يتضمّنه الموقف الّذي يتمّ فيه الواصل.

ج. المعلومات السّياقية المستقاة من الخطاب المتبادل سلفا بين الشّخصين المتواصلين.

من خلال عرض سيمون ديك لهذه الأصناف الثّلاثة يتبيّن أنّ الطّريقة الوظيفية التّواصلية في تعليم اللّغة تختلف عن الطّريقة التّقليدية التي اتّخذت من اللّغة اللاّتينية نموذجا يُحتذى وعن الطّريقة البنيوية الوصفية والسّلوكية الّتي حصرت الفعل اللّغوي في سلوكات محدّدة، ذلك أنّ الطّريقة التّواصلية تقوم على أطروحة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. علاقة اللّغة بالمجتمع.

ب. المتعلّم لا كفرد يخضع لمؤثّرات خارجية، بل كإنسان له قدراته، ومن ذلك وبناء على هذين الاعتبارين وجّهت الوظيفية الاهتمام إلى الجوانب التّالية:

- إنّ تعلّم اللّغة هي جعل المتعلّم يمتلك قدرة تواصلية أي قدرة على استعمال اللّغة في سياق تواصلي لأداء نوايا تواصلية معينة.
- إنّ تعلّم اللّغة لا يرتبط بتعلّم الأنساق الشّكلية، بل إنّه كذلك تعلّم لقواعد استعمال اللّغة في التّواصل ومراعاة سياقه"[2].
- إنّ الوحدة الأساسية في اللّغة هي الخطاب وليس الجملة المعزولة عن سياقها النّصّي...

[1] المرجع السّابق، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

لذلك يلزم أن يتحكّم المتعلّم في مبادئ انسجام الخطاب وتناسق الملفوظات، وبذلك تمكّنت هذه النّظرية الوظيفية من إحداث تغيير استراتيجي سواء في نظرتها للّغة ذاتها وطريقة وصفها أو أسلوب تعلّمها وتعليمها، وهذا التّغيير لم يكن تلقائيا وإنّما جاء نتيجة مجموعة من العوامل والظّروف والتي كانت سببا مباشرا في التّطوّر الذي عرفته النّظريات اللّسانية عموما وعلم الاجتماع اللّغوي وعلم النّفس اللّغوي ونظريات التّعلّم خصوصا"[1].

4. نظرية النّحو الوظيفي (نشأتها – أهدافها – مبادئها)

1.4. الظّروف العامّة لنشأة نظرية النّحو الوظيفي في الفكر اللّساني المعاصر

قبل البدء بعرض الظّروف والعوامل العامّة لنشأة المنحى الوظيفي عموما ونظرية النّحو الوظيفي خصوصا، يجدر بنا أن نعرف معنى الوظيفة لغة واصطلاحا، ونحن نقصد بالاصطلاح هنا المفهوم الّذي أسسّ الوظيفية في الفكر اللّساني الغربي المعاصر:

مفهوم الوظيفة: يقول ابن منظور: "وظَف؛الوظيفة من كلّ شيء: ما يقدّر له في كل يوم من رزق أو طعام، أو علف أو شراب وجمعها الوظائف والوظف، ووظّف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفا ألزمها إيّاه وقد وظّفت له توظيفا على الصّبي كلّ يوم حفظ آيات من كتاب الله تعالى."[2]، "وكلمة (وظيفة) في الدّراسة اللّغوية لها معنيان أساسيان هما:

- الوظيفة بمعنى الدّور الذي تؤدّيه اللّغة كظاهرة اجتماعية وهو التّواصل.
- الوظيفة بمعنى العلاقة الّتي تقوم بين عناصر الجملة كعلاقة الإسناد في الدّراسة الوظيفية للجملة، وكالعلاقات المقترحة في إطار الجهاز الوظائفي المعقّد عند سيمون ديك "[3]وتعني بدورها الوظائف الثّلاث: الوظائف الدّلالية (وظيفة المنفذ، ووظيفة المتقبّل ووظيفة المستقبل

[1] المرجع السّابق، ص 55.

[2] أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، دط، ج6، ص ص 460 - 461.

[3] مسعود صحراوي، **المنحى الوظيفي في التّراث اللّغوي العربي**، مجلّة الدّراسات اللّغوية يصدرها الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، السّعودية، المجلّد الخامس، العدد الأوّل، أفريل، 2003، ص 14.

ووظيفة المستفيد...)والوظائف التركيبية (وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول)، والوظائف التّداولية (وظيفة المبتدأ، وظيفة المحور، وظيفة البؤرة، وظيفة المنادى، وظيفة الذّيل)...الخ "[1]

- انطلاقا من مفهوم الوظيفة والمعاني الّتي تحملها سواء في اللّغة أم في الاصطلاح يمكن القول إنّ الوظيفية هينسبة إلى الوظيفة، كقولنا مدرسة لغوية نسبة إلى اللّغة وتعني في الاتّجاه الوظيفي التّداولي ارتباط بنية اللّغة بوظيفة التّواصل والبيان ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة وتابعة لها.و"تقوم فرضية الوظيفية على اعتبار الوحدات اللّسانية من خلال دورها الذي تلعبه في التّواصل"[2].

أمّا عن النّظريات التي يمكن إدراجها ضمن الاتّجاه الوظيفي فيمكن القول بأنّها تلك الّتي تأخذ بعين الاعتبار البعد التّداولي في وصف اللّغة ومنها النّظريات الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية، والمدارس الوظيفية الأوروبية التي منها المدرسة النّسقية (systemic) ومدرسة براغ (functional sentence perspective) وأخيرا النّحو الوظيفي (functional grammar) لسيمون ديك simondik 1978 ونظرية النّحو الوظيفي هي التي نتّخذها إطارا نظريا وتطبيقيا لبحثنا هذا، وذلك على اعتبار أنّها من أهمّ وأحدث النّظريات اللّسانية الوظيفية التي كان لها وقع وأثر كبير في ميدان الدّراسات اللّغوية، وممّا يدلّ على أهميتها وقيمتها في البحث اللّساني هو تأثيرها على الاتّجاهات والنّظريات اللّسانية الأخرى، حيث دفعت هذه النّظرية "أصحاب بعض النظريات اللّسانية الأعرق، مثل النّظرية التّوليدية التّحويلية، إلى إعادة النّظر في أسس نظريتهم ومبادئها، أو تركها والتّحول عنها إلى التيّارات الوظيفية."[3]

هذه الأهميّة والقيمة الّتي حازتها (نظرية النّحو الوظيفي) يوجب علينا نحن كطلاّب أو باحثين أنّ نحاول الكشف عن خفاياها من خلال التعرّض لظروف وعوامل نشأتها وكذا التعرّف على المبادئ والأسس التي قامت عليها مع محاولة إبراز مضامينها ممثّلة في جهازها الواصف.

---

[1] الطّاهر شارف، **المنحى الوظيفي في تفسير التّحرير والتّنوير، سورة البقرة نموذجا، رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 6.

[2] محمّد الحنّاش، **البنيوية في اللّسانيات**، دار الرّشاد الحديثة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1980، ص، 96.

[3] مسعود صحراوي، **المنحى الوظيفي في التّراث اللّغوي العربي**، ص 13.

2.4. نظرية النّحو الوظيفي (الظّروف العامّة أو الإطار التّاريخي للنّشأة)

في أواخر السّبعينيات وبجامعة أمستردام نشأت نظرية النّحو الوظيفي على يد مجموعة من الباحثين، يرأسها الباحث اللّساني الهولندي "سيمون ديك"، "كان منطلق هذه النّشأة الاقتناع بأنّ مقاربة خصائص العبارات اللّغوية –خاصّة منها ما يتضمّن وصلا بين الجمل أو بين المفردات – على أساس العلاقات أو الوظائف (الدّلالية والتّداولية والتّركيبية) تفضّل مقاربتها على أساس المقولات الشّجرية كالمركّب الاسمي أو المركّب الفعلي الّذي لا ورود له إلاّ في بعض اللّغات "[1]. في هذه المقاربة أصبح التّمثيل التّحتي للعبارات اللّغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها، تتّخذ دخلا لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللّغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة.

وبفضل تطعيمها بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوّة الإنجازية وغيرها) وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النّمط، شجرية وغير شجرية، انتقلت هذه المقاربة العلاقية إلى نظرية وظيفية قائمة بذاتها."[2]

كما يمكن إرجاع الجذور اللّغوية الأولى لظهور ونشأة النّحو الوظيفي (التّداولي) إلى الدّراسات التي قام بها فلاسفة اللّغة العادية، فقد استطاع هؤلاء إبراز بعض الظّواهر المتعلّقة بالواقع الاستعمالي للّغة في المقامات التّواصلية المختلفة للوصول إلى أهداف معيّنة ويتمظهر ذلك من خلال ما وضعوه من تحليلات لظواهر مرتبطة بالإحالة والاقتضاء وأفعال الكلام، هذه المفاهيم المقترضة تمّ استثمارها في الدّراسات اللّغوية، لكن سرعان ما تجاوز الدّرس الوظيفي التّداولي التّفكير الفلسفي في اللّغة وعمل على إعادة النّظر في أدوات تحليله وصقلها، وذلك من خلال تناوله للكيفية والشّروط الخارجية لاستخدام داولّ اللّغة أثناء الخطاب وكذا تناول طريقة تفسيرها انطلاقا من المقام، وسياق الحال أثناء التّعبير عن الأغراض التّواصلية وهذا ما انطلقت منه نظرية النّحو الوظيفي الّتي" تعتبر خصائص بنيات اللّغات تحدّد بحسب الأهداف التّواصلية التي تستعمل هذه اللّغات لتحقيقها."هذا بالنّسبة لظهور نظرية النّحو الوظيفي في العالم الغربي مع مؤسّسها الأوّل (سيمون ديك)، أمّا في العالم العربي فقد دخلت هذه النّظرية أوّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرّباط حيث تشكّلت مجموعة البحث في التّداوليات واللّسانيات الوظيفية. وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة، تسنّى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محلّه في البحث اللّساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى.

---

[1] أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول و الامتداد**، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص ص 59 – 60.

و قد تمّ ذلك اعتمادا على أربع طرق رئيسة هي: التّدريس والبحث الأكاديمي والنّشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه. وفي الحقيقة إنّ إرساء هذه النّظرية في العربية إنّما تعود بالدّرجة الأولى مع أبحاث المغربي" أحمد المتوكّل"في التّراث اللّغوي العربي ليستتبع هذه النّظرية الحديثة التي شكّلت جهازا مفهوميا يعجّ بالمصطلحات متعدّدة المجالات، محاولا وضعها-النّظرية- في إطار نظري بديل للنّظرية النّحوية القديمة"[1].

وعليه يكون الإخوة المغاربة من الباحثين السّباقين من العرب إلى هذه الدّراسات التي شرع في تدريسها" في مستهلّ الثّمانينات بجامعة محمّد الخامس وبالتّحديد في شعبتي الفرنسية و اللّغة العربية معا، ثمّ توسّع تدريسه- أي النّحو الوظيفي- بفضل الأساتذة اللّسانيين المتخرّجين من هذه الجامعة ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني في الدّار البيضاء... وعمل الأساتذة مفتّشو التّعليم الثّانوي على إدخال النّحو الوظيفي إلى هذا القطاع التّعليمي الهامّ عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحّو العربي القديم والنّحو التوليدي التّحويلي"[2]، وحملت هذه النّظرية محمل الجدّ فتناولتها الجامعات المغربية، كأبحاث أكاديمية وأطروحات دكتوراه.

ونظرا للتّجاور الجغرافي واللّغوي بين المغرب ودول شمال إفريقيا بخاصّة، جعل جسرا تواصليا بين المغرب والجزائر، تونس، وموريتانيا...لتلقّي البحوث و المؤلّفات المغربية على اختلاف درجات قابلية النّظرية وساعد على انتقال البحث اللّساني المغربي أمورا ثلاثة أساسية لخّصها المتوكّل بقوله: " أوّلا: اجتهاد الباحثين الّذين تبنّوه المستمر، ثانيا: انتهاجه نهجا مغايرا في البحث.وثالثا: أنّه لم يستهدف قطّ المقاربات الأخرى، بل على عكس ذلك ظلّ يستفيد منها رؤى ونتائج كلّما دعت الحاجة واستطاع إلى ذلك سبيلا مؤمنا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللّساني ونسبيته وإمكان التّحاور المنهج بين مذاهبه حتّى وإن فصل بينها مرور الزّمن." [3]

وممّا يؤكّد أنّ المتوكّل يتبنّى مبادئ النّحو الوظيفي ويسعى إلى تطبيقها على اللّغة العربية دفاعه المتواصل في بعض كتاباته عن هذه الدّراسات –النّحوية الوظيفية- في محاولة تبريرية لاختياره هذه الوجهة فيما نقله في (الوظائف التّداولية في اللّغة العربية) قائلا: "يعدّ النّحو الوظيفي functional

[1] مسعود صحراوي، **المنحى الوظيفي في التّراث اللّغوي العربي**، ص 14.

[2] أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد**، ص 60 – 61

[3] المرجع نفسه، ص 63.

grammar الذي اقترحه "سيمون ديك"في السّنوات الأخيرة في نظرنا، النّظرية الوظيفية التّداولية الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة، ولمقتضيات النّمذجة للظّواهر اللّغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريات التّداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النّحو العلاقي relational grammar) (نحو الأحوال case grammar)، (الوظيفة functionalism) ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللّغوية speeches theory) خاصّة، أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوّغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللّساني الحديث."[1]

كما أنّ أبرز خصيصة تميّز النّحو الوظيفي هي انفتاحه على عديد النّظريات النّحوية الحديثة، كنظرية النّحو العلاقي – المذكورة آنفا–، والوظيفية الأمريكية، إلى جانب صهره لكثير من مفاهيم نظريات التّواصل والإخبار والأفعال اللّغوية والدّلالة والتّداولية والمنطق، فأصبح بذلك هذا "النّحو" نموذجا نحويا يتمتّع باستقلاله النّظري والمنهجي، ويرتبط ببرنامج علمي له أهدافه ووسائله وآفاقه"[2].

3.4. الأسس والمبادئ العامة للاتّجاه الوظيفي عامّة ولنظرية النّحو الوظيفي خاصّة

تعدّ هذه المبادئ والأسس التي سنأتي على إيرادها الفارق الّذي يفصل النّظريات التي تتبنّى الاتّجاه الوظيفي وأفكاره التي يقوم عليها عن تلك النّظريات والاتّجاهات غير الوظيفية التي تعارض أو تقوم على النّقيض من الاتّجاه الأوّل (الوظيفي).

إذا أردنا ذكر النّظريات أو المدارس اللّسانية الّتي تنعت بالوظيفية فإنّ عددها غير قليل مقارنة بالاتّجاهات اللّسانية الأخرى فنذكر منها على سبيل التّمثيل لا الحصر "المدرسة الوظيفية الفرنسية "(مارتيني) و المدرسة النّسقية (هاليداي) ومدرسة براغ (دانيش) والتّركيبات الوظيفية الأمريكية (كونو) ونظرية النّحو الوظيفي (ديك1997)، إضافة إلى ذلك هناك نظريات أخرى لا تنعت بالوظيفية ولا تحمل صفتها، وإنّما تأخذ بنفس مبادئها، ومثال ذلك "نظرية الأفعال اللّغوية في فلسفة اللّغة العادية"، كذلك يمكن إدراج ما سميّ في إطار النّظرية التّوليدية التّحويلية "الفرضية الإنجازية" (لاكوف) بل إنّنا نجد إلى جانب هذا كلّه إرهاصات ومعالم واضحة للوظيفية في درسنا اللّغوي القديم حتّى و إن لم نجد مصطلح الوظيفية داخل تلك البحوث والإنتاجات اللّغوية القيّمة.

---

[1] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1985، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

من خلال ما تقدّم يتوجّب علينا طرح التّساؤل التّالي: متى يمكن القول عن نظرية ما أنّها نظرية وظيفية ؟ وما هي المعايير أو المقاييس التي تميّز النّظريات الوظيفية و تفاضل بينها ؟

للإجابة عن هذا الطّرح يؤسّس الباحث المغربي "أحمد المتوكّل" تصوّرا يتمكّن من خلاله التّمييز بين الوظيفي من غير الوظيفي، فالوظيفي من خلال ما قدّمه هو الذي تتوفر فيه المبادئ العامة التي توجّه هذا التيّار (أقصد الوظيفي)، وللمفاضلة و المفارقة –إن صحّ التّعبير – بين مختلف النّظريات الوظيفية و تقويمها يقترح كذلك ويقدّم مجموعة من المبادئ و الأسس العامّة التي تشكّل في تضافرها ما يعرف بالنّظرية الوظيفية المثلى.

وفيما يلي الأسس والمبادئ العامّة التي تحكم أيّ توجّه يتبنّى الوظيفيّة في دراسته:

1.3.4. أداتيّة اللّغة

ينظر الاتّجاه الوظيفي إلى اللّغة على أنّها "أداة تسخّر لتحقيق التّواصل داخل المجتمعات البشرية"[1] و المقصود من أداتيّة اللّغة هو أنّ "العبارات اللّغوية، مفردات كانت أم جملا، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معيّنة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس "[2] و معنى ذلك أنّ كلّ بنية لها غرضها الخاصّ بها والّذي ينشأ عن طريق قصد سابق لها و يزيد المتوكّل هذه المسألة توضيحا من خلال عقده لمقارنة بين المثالين الآتيين:

أعطيت هندا كتابا كتابا أعطيت هندا؛

فالتوجّه الوظيفي يرى حسب هذين المثالين: " أنّ تأخير المفعول في الجملة الأولى يعلّله أنّ القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة جديدة غير متوافرة لديه في حين أنّ تصديره في الجملة الثّانية آيل إلى أنّ القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردّا على الجملة في بلغني أنّك أعطيت هندا قلما"[3]

[1] أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي**، ص 20

[2] المرجع نفسه، ص 20

[3] المرجع نفسه، ص 20

وإذا كانت اللّغة أداة طبيعية لدى مستعمليها فما هي إذا وظيفتها على هذا الأساس ؟

فمن خلال التّأسيس لهذا المبدإ –مبدإ أداتيّة اللّغة –، يقودنا ذلك إلى ذكر أو بالأحرى التّأسيس للمبدإ الثّاني– حسب ما يذهب إليه المتوكّل– والذي يعدّ كذلك أحد دعائم وركائز التّوجه الوظيفي.

2.3.4. وظيفة اللّغة الأداة

إنّ المتأمّل في الإنجازات المختلفة التي تتحقّق بواسطة اللّغة يجدها كثيرة و متعدّدة فباللّغة نعبّر عمّا يجول في عقولنا و خواطرنا أو ما ينتابنا من مشاعر و أحاسيس و بواسطة اللّغة نستخدم تعابير للإقناع أو التّأثير في غيرنا، فللّغة إذا وظائف متعدّدة ولذلك إذا أريد تحديد الوظيفة كمفهوم مؤسّس و متّصل بالأغراض فهي كما يرى المتوكّل "ما تستعمل اللّغة لتأديته من أغراض "[1] و مقصود المتوكّل من ذلك و هو ما يذهب إليه الوظيفيون بصفة عامة "أنّ هذه الأغراض و إن تعدّدت واختلفت من حيث طبيعتها آوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التّواصل بين أفراد مجتمع ما "[2]، لكنّ الأمر لا يتوقّف عند حدود إثبات أنّ الوظيفة الأساس للّغة هي التّواصل، بل يتعدّى الأمر عند القائلين بإثباتها إلى القول بتّأثيرها كذلك على بنية اللّغة، ومن خلال هذا التّأثير يكون "من المتعذّر وصف وتفسير خصائص اللّسان الطّبيعي إذا خلا الوصف والتّفسير من الرّبط بين الوظيفة و هذه الخصائص الّتي تعتبر انعكاسا صوريا لها "[3] و هذا ما يؤدّي إلى مبدأ آخر ثالث و هو مبدأ اللّغة و الاستعمال.

3.3.4. اللّغة و الاستعمال

إذا كانت الوظيفة أو الغرض التّواصلي له ارتباط أو تأثير على بنية اللّغة أو على بنية الجملة الّتي تتشكّل على هيئة مخصوصة لتتلاءم أو تتوافق و المراد تبليغه، و هذا يعني أنّ "الوظيفة التّواصلية تحدّد بنية اللّغة كما أنّ كلّ أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلاءم الوظيفة المستعملة من أجلها "[4]، ولذلك يرتبط نسق اللّغة "ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها ويقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التّعامل داخل مجتمع معين"[5]، ويتّضح هذا التّرابط "في كون

---

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، منشورات عكاظ، 1989، ص 46.

[2] أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي**، ص 21.

[3] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص 47.

[4] المرجع نفسه، ص 53.

[5] المرجع نفسه، ص 20.

نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النّسق اللّغوي المعجمية والدّلالية والصّرفية –التركيبية والصّوتية "[1].

و يتحدّد ذلك بوضوح أكثر إذا ما أمعنا النّظر في بنية العبارات اللّغوية المنجزة منظورا إلى علاقتها بنسق الاستعمال، ويورد المتوكّل مثالا لتبرير ذلك كقولنا: (ناولني الملح من فضلك) تقال إذا تساوى المتكلّم والمخاطب أمّا إذا كان الطّالب أقلّ درجة من المطلوب منه قلنا: (هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك ؟) فإذا كان أعلى قال: (ناولني الملح أو الملح)، ومن خلال هذا المثال الذي أورده المتوكّل يحاول التّفريق بين نوعين من السّياق ويعدّهما ضروريين لفهم العبارة بدقّة وهما متلازمان لا يغني أحدهما عن الآخر، و بناء على ذلك يتمّ تشكيل المبدأ الرّابع.

4.3.4. سياق الاستعمال

يحدّد المتوكّل سياق الاستعمال ويقسّمه إلى قسمين رئيسيين سياق مقالي وسياق مقامي؛ أمّا السياق المقالي فيعرّفه بأنّه: "مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معيّن، باعتبار أنّ عملية التّواصل لا تتمّ بواسطة جمل، بل بواسطة نصّ متكامل في غالب الأحوال ومن أهمّ مظاهر التّرابط بين عبارات النّصّ الواحد ظاهرة العود الإحالي المعروفة والتي تربط بين ضمير ما ومركّب اسمي سابق"[2].

ففي هذا النّوع من السّياق يتمّ مراعاة العناصر المذكورة و علاقة بعضها ببعض، أمّا السّياق المقامي فيعرّفه المتوكّل بأنّه: "مجموعة المعارف و المدارك الّتي تتوافر في موقف تواصلي معيّن لدى كلّ من المتكلّم و المخاطب"[3] ثمّ تقسّم تلك المعارف إلى معارف مستحضرة في موقف التّواصل ويطلق عليها اسم المعارف الآنية، أمّا القسم الثّاني: فهي معارف غير مستحضرة في الواقع لكنّها تعدّ من مخزون المخاطبين المعرفي الذّهني حين التّخاطب ويسمّيها المتوكّل المعارف العامّة ففي المثال التّالي من قولنا (ناولني الملح من فضلك)، فإنّ فهم المدلول الذي يحيل عليه اسم الإشارة (ذلك) لا يمكن فهمه إلاّ بواسطة استحضار المحال عليه الموجود بالفعل، فإذا انعدم ذلك لم يفهم المقصود باسم الإشارة (ذلك)، كما أنّ المخزون المعرفي يسهم في تحديد و بيان سلامة العبارة اللّغوية أو عدم سلامتها، ولعلّ استعراض المتوكّل لهذا المبدإ هو لغرض التّأكيد على أنّ البنية المنجزة تخضع خضوعا كبيرا لنسق

[1] المرجع السّابق، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 22.

الاستعمال، مع العلم أنّه لا يجب إغفال السّياق المقالي الّذي يشكّل بدوره أهمية في فهم بعض عناصر البنية.

و على هذا يمكن أن نستخلص أنّه ليس ثمّة تلازم مباشر بين كلّ غرض تواصلي وكلّ خاصية من الخصائص البنيوية وهذا ما يشير إليه المتوكّل في عرضه لمبادئ اللّسانيات الوظيفية، ومن الأمثلة الموضّحة والمبيّنة لأهميّة وضرورة استحضار سياق التّواصل تعدّد مقاصد الجملة المنجزة، وهو الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع تحديد المقصد المراد إلاّ عن طريق استحضار هذا السّياق، يبيّن المتوكّل ذلك يقوله: " فجملة كالجملة (10) هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟ يمكن أن تنوي وراءها قصدان اثنان، الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النّافذة، إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المسير بعد عطب ما، وطلب المتكلّم من المخاطب أن يفتح النّافذة لتهويّة الحجرة."[1]

فهذا المثال إذن قد يقصد من خلال تتبّع سياقه الاستفهام الحقيقي، وقد يراد بها معنى لا يفهم من مدلولها الحرفي الذي هو الطلب.

5.3.4. اللّغة و المستعمل

من القضايا أو الأمور الّتي ركّز عليها التّوجه الوظيفي اهتمامه، وجعل لها قيمة أساسا في التّحليل، ولفهم وتوضيح هذا الأمر جيّدا يجدر بنا أن ندرك جيّدا أنّ حمولة العبارة اللّغوية تتشكّل عادة من ثلاثة عناصر أساس: " أوّلا فحواها القضوي، وثانيا القصد من إنتاجها (اخبار، أو استفهام، أو أمر، أو غير ذلك)، وثالثا موقف المتكلّم من الفحوى القضوي."[2]

وذلك باعتباره" يحيل على موقف يتّخذه المتكلّم إزاء واقعة ما أو ذات ما أو قضيّة معينة، معنى هذا أنّ التوجّه مرتبط بعلاقة المتكلّم بفحوى خطابه، إذ يؤكّده أو يشكّك فيه أو يستغربه أو يتمنّى وقوعه أو يستبعد تحقّقه أو يمدحه أو يذمّه...إلى غير ذلك من المواقف العديدة الممكنة"[3]، فمن خلال هذا الكلام يتّضح أنّ الوجه ليس له علاقة بين المتكلّم والمخاطب بل له علاقة بينه وبين الفحوى القضوي، وهو ما يؤكّد ضرورة إدراجه و بعبارة أخرى فهو يشكّل" علامات تؤشّر لحضور المتكلّم في الخطاب الذي ينتجه"[4]

---

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 23 ، 24

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 526.

[4] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 25.

6.3.4. القدرة اللّغوية

يميّز التّوجّه الوظيفي و يتبعه في ذلك التّوجه غير الوظيفي كذلك بين" ما يشكّل معرفة المتكلّم السّامع للغته وما يشكّل التّحقيق الفعلي لهذه المعرفة اللّغوية في مواقف تواصلية معينة، و يمكن القول: إنّه لا يوجد خلاف بين اللّغويين المعاصرين، و إن تباينت مشاربهم حول ورود هذا التّمييز، إلاّ أن الاتّفاق غير حاصل بينهم حين يتعلّق الأمر بتحديد طبيعة معرفة المتكلّم- السّامع للّغة"[1] فكلّ توجّه يحمل تصوّرا مختلفا حول مكوّنات هذه القدرة وطبيعة المكوّنات الّتي تتشكّل منها، ويتجسّد ذلك في كون التّوجّه غير الوظيفي يحصر مفهوم القدرة في المعرفة اللّغوية الصرف أو بعبارة أوضح يعدّ أصحاب التّوجه غير الوظيفي أنّ المستويات الّتي تشكّل بنية اللّغة تتمثّل في القواعد الصّوتية والصّرفية والدّلالية والتّركيبية، وكما ثمّة فهم يعدّون هذه القدرة، بهذا المفهوم، هي موضوع الدّرس اللّغوي و بناء عليه فإنّ إدراج المعرفة التي تتجاوز البنية المغلقة و التي تعني القدرة التّداولية لا يرى لها تأثير عند أصحاب التّوجه غير الوظيفي على المفهوم الأصلي للّغة عندهم، ولذلك يعدّونها مفصولة و معزولة عنها، أوهي تعدّ -القدرة التداولية عند أصحاب هذا الاتّجاه- أقرب لأن تدخل أو تدرج في الإنجاز (و الذي يقصد به التحقّق الفعلي للقدرة في مواقف تواصلية معينة)

وعلى هذا الأساس نجد معظم اللّغويين التّوليديين يؤيّدون التّمثيل للجوانب الوظيفية وذلك من خلال وضع نظرية للإنجاز توازي أو تقابل نظرية القدرة.

أمّا التّوجه الوظيفي فيرى أنّ القدرة اللّغوية لا تبقى محصورة في المعرفة اللّغوية الصرف، بل تتعدّاها وتتجاوزها إلى كيفية استثمار هذه المعرفة و ذلك بغرض خدمة سياقات تواصلية معيّنة، أو هي بعبارة أدقّ قدرة تواصلية "تضمّ إضافة إلى معرفة النّسق اللّغوي في حدّ ذاته معارف أخرى وهي المعارف السّياقية الآنية و المعارف السّياقية العامّة، في هذا المنظور، يستحضر المتكلّم/ السّامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كلّ هذه المعارف، وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التّواصل وملابساته وسط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النّحوية الصّرف تقوم بالدّور المركزي في حالات التّخاطب العادية."[2]

[1] المرجع السّابق، ص 74.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

وممّا ينبغي الإشارة إليه قبل إنهاء الحديث عن تصوّر الوظيفيين للقدرة اللّغوية أنّ المتوكل يُخطَئ من يدّعي أنّ الأنحاء الوظيفية بما أنّها تتّخذ موضوعا لها الظواهر اللّغوية التي تتجلّى في التّحقّقات الفعلية للّغة، أنحاء إنجاز، يقول المتوكّل في هذا الصّدد: " ومن البيّن أنّ هذا المعتقد من المعتقدات الباطلة إذ إنّ اللّغويين الذين يشتغلون في إطار اللّسانيات الوظيفية يميّزون شأنهم في ذلك شأن اللّغويين غير الوظيفيين، بين نسق مجرّد من القواعد اللّغوية تشكّل معرفة المتكلّم/ السّامع للغته، والتّحقيق الملموس في شكل خطاب لهذه القواعد أثناء التّواصل الفعلي، بتعبير آخر يتبنّى اللّغويون الوظيفيون ثنائية القدرة/ الانجاز تبنّى اللّغويين التّوليديين التّحويليين لها، إلاّ أنّ تصوّر القدرة عند اللّغويين الوظيفيين يباين تصوّرها عند اللّغويين غير الوظيفيين."[1]

7.3.4. الأداتية و بنية اللغة

يعدّ هذا المبدأ أهمّ مبدأ لأنّه يمثّل المسوّغ الأساس الذي يبرّر أحقيّة اعتماد التّوجه الوظيفي، وهو يفيد أنّ اللّغة باعتبارها أداة إنّما هي خاضعة للغرض التّواصلي أو بمفهوم توضيحي آخر أنّ" الوظيفة التّواصلية تحدّد بنية اللّغة كما أنّ كلّ أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية الّتي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[2]، ومن ثمّة، كما يرى المتوكّل، لا مشروعية للحديث عن الوظيفة، إلاّ إذا كانت تؤثّر تأثيرا دالاّ في البنية و هذا المبدأ الذي تأسّس عليه الاتّجاه الوظيفي، إنّما يخالفه غير الوظيفيين الّذين يرون أنّ بنية اللّغة نسق مجرّد...تحكمه مبادئه وقواعده الحاصلة، ويتسنّى بالتّالي لدارس اللّغة أن يصفه في معزل تامّ عن أيّ شيء آخر كما يتسنّى لعالم الأحياء أن يصف مكوّنات القلب و بنيته في استقلال عن وظيفة ضخّ الدّم."[3]، و ممّا يؤكّد هذا الطّرح(خضوع البنية للوظيفة) ما يلي:

- **البنية و التّواصل**: لتحقيق التّواصل الأمثل والأنفع يجب أن يخلو الخطاب من كلّ ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله، ولذلك فإنّ التّواصل يقلّ بحسب وجود عائق من العوائق الحائلة دون تبليغه على أكمل وجه ومن أمثلة العوائق الّتي تقلّل من عملية التّواصل، الحذف، الفصل بين المكوّنات المتلازمة بواسطة دخول مكوّن خارجي عنها ومنها كثرة الإدماج المرتبط

[1] أحمد المتوكّل، **االلّسانيات الوظيفية**، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] المرجع نفسه، ص 28.

برأس واحد موصولي عادة فمثل هذه الصّور المذكورة، وإن كانت غير مراعية لظروف إنتاج التّواصل فإنّ تأثيرها بالإعاقة سيكون موجودا"[1].

- **البنية و أهداف التّواصل**: ترتبط البنية ارتباطا وثيقا بمفهوم التّواصل وذلك أنّها لا تحدّد إلّا بحسب هدف التّواصل، فبنية الاستفهام مختلفة عن بنية الأمر، و بنية الأمر هي غير بنية النّهي التي يقصد من وراء تأليفها تصحيح معلومة يعتقد المخاطب أنّها واردة أو موجودة، و يقدّم المتوكّل توضيحا لهذا التّمايز والاختلاف في قوله: "في الأولى يكون المكوّن الحاصل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلاّ لموقعه الأصلي داخل الجملة، لا يميّزه عن باقي المكوّنات إلاّ نبرة أمّا حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحها فإنّ المكوّن الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوبا بإحدى أدوات التّقييد أو متصدّرا للجملة أو مفصولا"[2] ومن خلال هذا التّوضيح يظهر أنّ البنية الصّرفية التّركيبية إنّما تتبع الغرض التّواصلي المقصود.
- **البنية و نمط التّواصل**: و يظهر ذلك من خلال القول: إنّ موضوع الخطاب بهدفه يقوم بأخذ "البنية والأسلوب اللّذين يناسبانه و يخدمانه، فالخطاب الحجابي يختلف في بنيته وأسلوبه عن الخطاب السّردي أو الخطاب الوجداني، فكلّ نمط من أنماط الخطاب بنيته الخاصّة التي تتشكّل بحسبه.

من خلال ما تقدّم يمكن التّأكيد على أنّ هذه النّماذج المقدّمة تبيّن بقوّة تبعية البنية للوظيفة الخاصّة بها.

8.3.4. الأداتية وتطوّر اللّغة

يؤسّس هذا المبدأ لإحدى المفاهيم التي يقوم عليها الاتّجاه الوظيفي و المتمثّلة في أنّ اللّغة، حسب هذا الاتّجاه تتطوّر و تتغيّر عبر الزّمن و ذلك انطلاقا من الفكرة الوظيفيّة؛ و هي أنّه إذا كانت "وظيفة التّواصل تتحكّم بقسط وافر في بنية اللّغة تزامنيا، فإنّه يصبح من المنطقي أن نتوقّع أن تسهم أيضا في تطوّرها"[3] حيث إنّ التّطور هو الذي يعلن البنية و هذا المبدأ يساعدنا على تفسير مختلف

[1] المرجع السّابق، ص29.

[2] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص ص 31 – 32.

[3] المرجع السّابق، ص 13.

البنى المتشابهة كما هو الحال مع البنى المبتدئية و البنى الاشتغالية"[1]، و من بين القضايا الهامّة التي تطرقها نظرية النّحو الوظيفي و تجعلها من بين القضايا المهمّة التي تدرسها هي تطوّر اللّغة فقد هدفت هذه النّظرية إلى تحقيق كفاية غايتها تفسير هذا التّطور و جعل قوانين له وضوابط تحكمه وذلك بمراعاة المبادئ الوظيفية، هذه الكفاية هي ما اصطلح عليه بالكفاية التطوّرية، يقول المتوكّل موضحا: " أصبحت فكرة إقصاء البعد التّاريخي الآن فكرة بائدة لحسن الحظّ، و أصبح تطوّر اللّغة موضوعا من الموضوعات المشروعة في لسانيات العقود الأخيرة، في هذا الاتّجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات التي على نظرية النّحو الوظيفي السّعي في تحصيلها ما يمكن تسميته (الكفاية التّطورية) باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللّغات أدواتها الإنجازية والوجهية ؟ لماذا يتغيّر موقع أسماء الاستفهام في بعض اللّغات ؟، لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى، من البنية (فعل–فاعل–مفعول) إلى البنية (فاعل–فعل–مفعول) مثلا؟، ليس المطلوب طبعا أن يُكتفى برصد هذه الظّواهر بل المطلوب تفسيرها بإرجاعها إلى بضع مبادئ تنتظمها."[2]

9.3.4. الأداتية و الكليّات اللّغوية

المقصود بالكلّيات اللّغوية الخصائص العامّة التي تشترك فيها اللّغات على اختلاف أنماطها ويسعى التّوجه الوظيفي إلى معرفة هذه الكليّات ومراعاتها في عملية بناء الجهاز الواصف المعتمد، ولكن يجب أن ننتبه إلى أنّ هناك مفارقة دقيقة واختلافا واضحا بين التّصوّر الذي يقّدمه النّحو الوظيفي لهذه الكليّات، وبين التّوجّه الذي يمثّله أصحاب التّوجّهات غير الوظيفية (التّوليدي التّحويلي تخصيصا)، فالمقصود بالكليّات في نظر اللّسانيات غير الوظيفية كليات صرفية تركيبية و دلالية، فقد ذهب تشومسكي إلى أنّ النّحو الكلّي يشمل نمطين من الكليّات "الكليّات المادية والكليّات الصّورية، تندرج ضمن النّمط الأوّل من الكليّات مجموعة محصورة من العناصر (الصّوتية، التّركيبية...) وتقوم داخل هذه العناصر اللّغات الخاصّة بانتقاء العناصر الملائمة لأنساقها، من هذه المجموعة من العناصر الصّفات الصّوتية المميّزة الّتي استخلصها "ياكوبسن"، والمقولات التّركيبية كمقولتي الاسم والفعل، ويشكّل النّمط الثّاني من الكليّات اللّغوية كلّ ما يتعلّق بصورة القواعد و تنظيم النّحو بصفة

[1] المرجع السّابق، ص 34.

[2] أحمد المتوكّل، التّركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، المغرب، دار الأمان، ط1، 2005، ص 192 – 193.

عامّة، من هذه الكليّات مبدأ استقلال التركّيب وصورة القواعد المقولية والقواعد التّحويلية الخاضعة لها هاتان المجموعتان من القواعد"[1].

لكنّه قد لوحظ عدم كليّة هذه الأنماط مع جميع اللّغات و هو ما نتج عنه تغيّر في التصوّر عن طريق الاعتماد على الوسائط ومن ثمّة صار يميّز بين نحو نووي كلّي و نحو هامشي، أمّا التّوجّه الوظيفي فينطلق من أنّ الكليّات اللّغوية هي "كليّات صورية وظيفية، أي مبادئ تزوّج بين بنيات ووظائف"[2]، و هو بذلك "عبارة عن مجموعة من التّعميمات حول علاقة بنية اللّسان الطّبيعي بوظيفته التّواصلية ويكون دور هذا النّحو:

- تحديد مفهوم نسق التّواصل اللّغوي البشري الممكن.
- ضبط الأنّماط الخاصّة المقترحة لرصد خصائص اللّغات الطّبيعية أو خصائص أنماط اللّغات الطّبيعية"[3]، ووفقا لذلك فإنّ النّحو الوظيفي يقابل إلى جانب النّحو الكلّي النّحو النّمطي وتبعا لهذا التّصور الذي نجده في النّحو الوظيفي فإنّه يورد "أنّ العلاقات الدّلالية والعلاقات التّداولية علاقات كليّة يرد استخدامها في الوصف الكافي للّغات الطّبيعية جميعها في حين أنّ العلاقات التركّيبية علاقات غير كليّة، إذ يستغني عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللّغات الطّبيعية "[4]

10.3.4. الأداتية و اكتساب اللّغة

تهدف نظرية النّحو الوظيفي إلى تحقيق ما يعرف بالكفاية النّفسية، فالتّصوّر الذي ينطلق منه أصحاب هذه النّظرية هو أنّ الطفل لا "يكتسب قدرة لغوية محضة بل قدرة على التّواصل مع محيطه الاجتماعي، لا يتعلّم الطفل أصوات لغته و قواعد صرفها و تركيبها بل يتعلّم معها ما تؤدّيه من أغراض تواصلية، بتعبير آخر يكتسب الطّفل في محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين، نسق اللّغة ونسق استعمالها معا، يستضمر الطفّل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته ويستضمر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التّواصل، يختزن متعلّم اللّغة العربية مثلا قاعدة نقل أحد مكوّنات

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 80.

[4] المرجع نفسه، ص 126.

الجملة إلى الموقع الصّدر، و يختزن معها في وقت واحد أنّها تجري في موقف معيّن حين يكون المقصود من التّواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب "[1]، كما يمكن القول أنّه"لا تكاد تخلو نظرية لسانية من بحث في موضوع اكتساب اللّغة، و يكاد يكون الاتّفاق شبه تامّ على أنّ عملية اكتساب الطفل للّغة قائمة على تفاعل بين عاملين اثنين عامل الفطرة وعامل المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل، إلاّ أنّ ثمّة اختلافا هامّا كان مصدرا لنقاش حادّ ساخن بين من يغلّب العامل الأوّل، ومن يغلّب العامل الثّاني بين أصحاب النّزعة الفطرية و أصحاب النّزعة البنائية"[2]

و يجعل المتوكّل تصوّر نظرية النّحو الوظيفي لعملية اكتساب اللّغة أكثر بيانا و توضيحا فيما يلي:

- يتعلّم الطّفل اللّغة من خلال تعامله مع المعطيات المتوافرة في محيطه اللّغوي.
- أثناء هذه العملية يكتسب الطّفل قدرة تواصلية نفترض أنّها القدرة التّواصلية كما يتصوّرها منظرّو النّحو الوظيفي (أي مجموعة من الملكات اللّغوية و غير اللّغوية المتفاعلة).
- يتمّ اكتساب هذه القدرة التّواصلية في مراحل يحصل عبرها الطّفل مستويات متفاوتة.
- يواجه الطّفل محيطه اللّغوي و تفاعله معه بعدّة فطرية تسهّل عليه عملية الاكتساب و تعجّل بها."[3]

تعدّ هذه المبادئ الإطار العامّ الذي يميّز من خلال اعتمادها بين النّظريات ذات التّوجه الوظيفي والنّظريات ذات التّوجّه غير الوظيفي، أو بتعبير آخر تعدّ هذه المبادئ الأسس المنهجية التي يجب مراعاتها واستحضارها في بناء الأنحاء وصياغتها، وذلك لأنّ "من أهمّ شروط التّنظير اللّساني (والتّنظير العلمي عامّة) شرط الانسجام القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقا لطبيعة النّظرية التي تفرزه ولمنطلقاتها المنهجية، بتعبير آخر يقضي شرط الانسجام ألاّ تناقض صياغة النّموذج ما تتبنّاه النّظرية من فرضيات عامّة عن بنية اللّغة (و وظيفتها) "[4]، ولذلك فإنّ صياغة الجهاز الواصف لهذا

[1] المرجع السّابق، ص 36.

[2] أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية**، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1993، ص 63.

[3] المرجع نفسه، ص 63 – 64.

[4] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص 40.

التوجّه يبنى على "أساس إضافة مكوّن تداولي يشكّل مع المكوّن الدّلالي دخلا للمكوّنين الصّرفي-التّركيبي والصّوتي فيكون الجهاز الواصف النّمطي في كلّ نظرية وظيفة موضّحا في الشّكل التّالي:

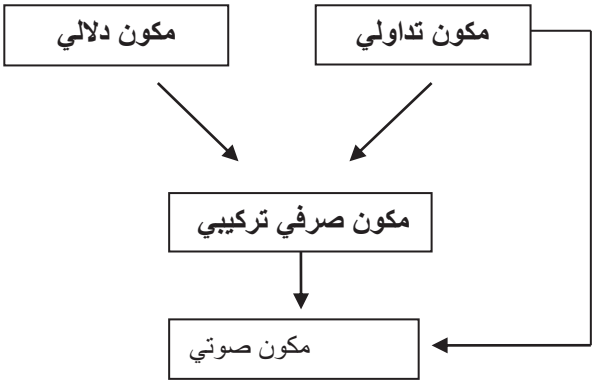

ما نلحظه من خلال هذه التّرسيمة أنّ للمكوّنين التّداولي والدّلالي فضل الأسبقية و التّقدم على حساب المكوّن الصّرفي التّركيبي، وذلك على اعتبار أنّ هذا الأخير يقوم ببناء مكوّناته وفقا للمعلومات التّي يوفّرها المكوّنان السّابقان.

أمّا التّوجّه غير الوظيفي الذي يؤسّس لاستقلالية المكوّن الصّرفي التّركيبي فإنّه يجعل من المكوّنين التّداولي والدّلالي مكوّنين خارجيين عنه (أي عن المكوّن الأوّل)، وذلك على اعتبار أنهّما يؤدّيان وظيفة تأويلية مثلهما في ذلك مثل المكوّن الصّوتي، ويمكننا أن نضع مخطّطا يبين مبادئ سير هذا التوجّه كما يلي:

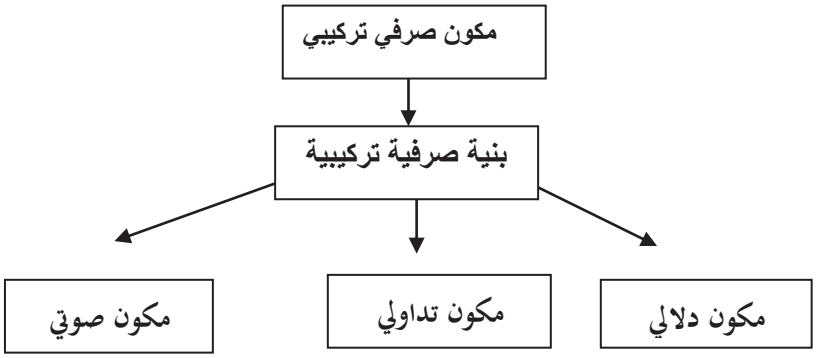

4.4. المفاضلة بين النظريات الوظيفية

يندرج تحت المنحى أو التّوجه الوظيفي نظريات كثيرة منها "النّسقية الوظيفية" و"الوجهة الوظيفية للجملة"، والتّركيبات الوظيفية، والفرضية الإنجازية، ونظرية النّحو الوظيفي، ومن هذه التّوجّهات والنّظريات ما توقّف كالوجهة الوظيفية للجملة والفرضية الإنجازية، بينما نجد من هذه التّوجّهات ما لا يزال يثبت وجوده في الحقل اللّساني كالنّسقية الوظيفية، والتّركيبات الوظيفية ونظرية النّحو الوظيفي، ومن هذه النّماذج ما يشكّل نظريات لسانية قائمة بذاتها كالنّسقية الوظيفية ونظرية النّحو الوظيفي، كما توجد نماذج أخرى تندرج ضمن النّظرية التّوليدية التّحويلية كما يظهر في نموذج الفرضية الإنجازية والتّركيبات الوظيفية، هذه النّظريات والنّماذج وإن بدت متّفقة في بعض المفاهيم وفي كثير من الأسس و المبادئ العامّة التي يقوم عليها المنحى الوظيفي عموما إلاّ أنّ بينها اختلافا واضحا من حيث دقّتها وشموليتها، وهو الأمر الذي يتطلّب وضع مجموعة من المعايير، تمكّن من تحديد المفاضلة بينها، و قد اقترح المتوكّل مجموعة معايير جمعها فيما سمّاه النّظرية الوظيفية المثلى فما مفهوم هذه النّظرية ؟ وكيف يمكن اعتمادها كمقياس للمفاضلة بين هذه النّظريات الوظيفية؟

يعرّف المتوكّل هذه النّظرية بقوله: " ما نصطلح عليه بالنّظرية الوظيفية المثلى هنا، هو مجموعة من المواصفات نستخلصها ممّا تطمح إليه النّظريات ذات المنحى الوظيفي و تجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسم الأوفر منه "[1] و بذلك يُرجع المتوكّل بعض مواصفات هذه النّظرية إلى المنطلق و بعضها يرجعه إلى الهدف (المبتغى) و بعضها يُرجعه إلى طريقة النّمذجة.

1.4.4. المنطلق

مفهوم المنطلق يتمثّل في مدى انطباق المبادئ العشرة السّابقة عليها، ولذلك فالنّظرية المثلى هي التي تجمع هذه المبادئ، وهي "النّظرية التي تنطلق من مبدإ أداتية اللّغة، مرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التّواصل، وتؤسّس على هذا المبدإ وصف بنية اللّغات صرفا وتركيبا وصوتا وتطوّرها كذلك النّظرية التي تجعل من وظيفة التّواصل أساسا للبحث في إشكالات التّنظير اللّساني الكبرى كإشكال اكتساب اللّغة و إشكال الكليّات اللّغوية "[2]

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

و إذا أردنا المفاضلة بين مختلف النّظريات تأسيسا واعتمادا على هذا المنطلق، فإنّنا نجدها تتأثّر بهذه المنطلقات المنهجية "فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدّرس اللّغوي، و أداتية اللّغة وتبعية بنية اللّغة لوظيفة التّواصل، كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللّغة "[1]، إلاّ أنّه يمكن استثناء بعض النّظريات الّتي قلّلت أو قامت بإغفال بعض تلك المبادئ ومن ثمّة خالفت نظرة الوظيفيين في تلك المبادئ، و لهذا الغرض يرى المتوكّل أنّه إذا نظر إلى بعض المبادئ كتلك التي تتعلّق بالكليّات اللّغوية، واكتساب اللّغة وتطوّرها، فإنّه يمكن اعتمادا على ذلك تقسيم النّظريات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث:

- هناك نظريات لم تعن بهذه القضايا أو بالأحرى لم تعطها الأهمية البالغة و هي تلك النّظريات التي ظلّت متأثّرة باللّسانيات البنيوية كالوجهة الوظيفية للجملة، فهي لا تعنى في بحثها عمّا يعرف بالكليّات اللّغوية و لا عن النّحو الكلّي.
- وهناك نظريات وظيفية ذات أصول توليدية فلم تعد النّظر في قضايا اكتساب اللّغة والنّحو الكلّي كما هو الحال مع الفرضيّة الإنجازية و التّركيبات الوظيفية.
- وبذلك تبقى نظرية النّحو الوظيفي بزعامة "سيمون ديك" النّظرية الّتي تتوفّر فيها جميع المنطلقات الوظيفية، مع أنّها النّظرية التي تّعتمد المقاربة بين قضايا الاكتساب والكليّات والنّحو الكلّي وذلك على أسس وظيفية كما يرى المتوكّل.

وممّا يزيد في أفضلية هذه النّظرية تناولها أشياء لم تتناولها مختلف النّظريات الأخرى، و في هذا الصّدد يقول المتوكّل" إنّ النّظريات الوظيفية لم تعن كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النّحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللّغات، ورصد تطوّرها من منظور ترابط البنية والوظيفة و تبعية الأولى للثّانية"[2]

2.4.4. الهدف

تهدف أو تسعى معظم النّظريات اللّسانية إلى تحقيق ما يسمّى بالكفاية اللّغوية و إذا ما ذكر هذا المصطلح فإنّ المعنى المراد يتوجّه إلى الكفاية الوصفية والكفاية التّفسيرية، وبهدف تفادي بقاء النّظريات اللّسانية الحديثة محدودة ومحصورة فإنّه ينبغي عليها أن تتجاوز هذه الكفاية إلى كفايات

[1] المرجع السّابق، ص 49.

[2] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 50.

أوسع، وقد جمعها المتوكّل فيما اصطلح عليه بالكفاية الإجرائية، ويقول المتوكّل: "مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التّواصل التي تستخدم فيها لغة ما كلّيا الترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية...) أو جزئيا (الأشرطة السّينمائية، الأغاني...)، وممّا يدخل في هذا الحقل نفسه، الاضطرابات اللّغوية الرّاجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية، بل إنّه من الممكن الذّهاب إلى أبعد من ذلك. والقول إنّ النّظريات اللّسانية- أو بعضها على الأقلّ- معدّة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التّواصلية التي لا تستخدم اللّغة كالإيماء والرّسم والأفلام الصّامتة و القطع الموسيقية الصّامتة. "[1]

والتّساؤل الذي يمكن أن يلحظ من خلال الكلام السّابق هو: إذا كان مرتكز الوظيفيّين تبعية البنية للوظيفة، فما علاقة الجوانب الخارجة عن اللّغة بهذه النّظرية؟. للإجابة عن ذلك يوضّح المتوكّل قائلا: " إذا نحن آمنا بأنّ للتّواصل مختلف قنواته اللّغوية و غير اللّغوية نسقا عامّا موحّدا و بأنّ النّظريات اللّسانية قادرة على وصف هذا النّسق أصبح من المنتظر من هذه النّظرية الوظيفية المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، كفاية لغوية وكفاية إجرائية، كفاية وصف ظواهر اللّغة وتفسيرها(...)، وكفاية الإسهام في جانب مهمّ على الأقلّ من قطاعات التّواصل الاجتماعية، الاقتصادية التي تستخدم اللّغة بكيفية من الكيفيات"[2] و هو الهدف الأساس الذي تحاول نظرية النّحو الوظيفي إلى جانب مختلف النّظريات اللّسانية تحقيقه، وفي ذلك يذكر المتوكّل أنّه" ممّا لا يمكن إنكاره أنّ النّظريات الوظيفية أو بعضها على الأقلّ كنظرية النّحو الوظيفي قد بلغت مبلغا معقولا في سعيها نحو إحراز كفاية التّفسير بربطها دراسة اللّغة بقضايا الاكتساب والكليّات اللّغوية و النّحو الكلّي وبولوجها مجالي التّنميط ورصد التّطور."[3]

3.4.4. النّمذجة

و يُقصد بهذا المصطلح بناء الجهاز الواصف الذي يعدّ من أهداف هذه النّظريات، وبناء هذا الجهاز يرتبط ارتباطا كليّا بمراعاة المعطيات الرّاجعة إلى المنطلق والهدف والمثال الذي يوضّح هذا الارتباط، أنّ تحقيق الكفاية اللّغوية يتطلّب أن يتوفّر في الجهاز الواصف مجموعة من المعطيات يبنى عليها و هي كالآتي:

[1] المرجع السّابق، ص 46.

[2] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 47.

[3] المرجع نفسه، ص 51.

- توفير مكوّن أو قالب لمعالجة الجوانب التّداولية، وكذلك عدم الاكتفاء بالمكوّنات التي لا تتجاوز البنية النّسقية الدّاخلية.
- إعطاء الأولوية للمكوّنين الدّلالي و التّداولي و تقديمهما على المكوّنين الصّرفي-التّركيبي والصّوتي بحيث يشكّل المكوّنان المقدّمان البنية التّحتية بينما يشكّل المكوّنان الآخران البنية السّطحية لكن مع التّنبيه إلى ضرورة عدم توهّم إجراء تحويلات تُطال البنية التّحتية."[1]
- كما أنّه من أجل تحقيق الكفاية الإجرائية توجب صوغ هذا الجهاز بحيث يحرز انطباعية لا على اللّغات فحسب بل على مختلف القطاعات التي تستعمل اللّغة، و لكن إلى أيّ مدى يمكن للنّظريات الوظيفية تحقيق هذه الخاصّية أو السّمة ؟.
- تُخصّص النّظريات الوظيفية في بناء جهازها الواصف مكوّنا وظيفيا أو تداوليا يتّخذ وضع المكوّن القاعدي بالنّسبة للمكوّنين الصّرفي و التركيبي و الصّوتي، وهذا كلّه سعيا لتحقيق الكفاية اللّغوية (وصفا وتفسيرا) لكن ما هو ملاحظ أنّ "ثمّة اختلاف وتفاوت ملحوظان في فحوى هذا المكوّن، فإذا نحن انطلقنا من أنّ المكوّن الوظيفي تامّ الفحوى يشمل الخصائص الوجهية الّتي تحدّد مواقف المتكلّم من مضمون الخطاب، بالإضافة إلى الخصائص الإنجازية...

نلاحظ أنّ هذا الشّمول حاصل في النّظرية النّسقية ونظرية النّحو الوظيفي، وغير حاصل في التّركيبات الوظيفية حيث التّركيز على الوظائف التّداولية، كما نجده غير متوافر في اقتراح الفرضية الإنجازية الّتي تقصر التّمثيل التّداولي التّحتي على القوّة الإنجازية والاقتضاء...في نفس السّياق التّفاوت في شمول المكوّن الوظيفي القاعدي، نلاحظ أنّ نظرية النّحو الوظيفي تتميّز بكونها لا تكتفي بثنائية المعطى/الجديد (أو المحور/البؤرة) العامة، بل تجاوزها فتميّز داخل المحور و البؤرة بين عدّة محاور و بؤر فرعية، حجّتها في هذا التّفريع أنّ ثنائية المحور/ البؤرة لا يمكن أن تفي برصد و تفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التّراكيب المحورية و التراكيب البؤرية نفسها."[2]

[1] المرجع السّابق، ص 47.

[2] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 52.

أمّا إذا أريد تفعيل هذه النّظرية لتتمكّن من استيعاب مجالات خارجية تتجاوز بنية اللّغة أو بمفهوم أكثر وضوحا، السّعي إلى تحقيق الكفاية الإجرائية فإنّ المتوكل يذكر في هذا المعنى أنّه لا يوجد "في نماذج النّظريات الوظيفية ما يكفل إحراز الكفاية الإجرائية إذا ما استثنينا محاولتي نظرية النّحو الوظيفي التّاليتين:

- إدخال الخطاب الإشهاري كمخرج ممكن إضافته إلى الخطابين الملفوظ و المكتوب.
- صوغ الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكّن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله وتؤهّله بهذه الازدواجية لأن يشتغل في التّرجمة بكلّ أنماطها."[1]

ويلخّص المتوكّل المفهوم العام للنّمذجة في عنصريين أساسيين:

أوّلا: يجب أن يكون تنظيم النّحو منسجما تماما مع الفرضيات العامّة و هو ما يسمّى عادة بمبدأ أو قيد (التّناسق) الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التّناقض بين المنطلقات النظرية و عملية النّمذجة، ويحكم قيد التّناسق هذا طبيعة مكوّنات النّموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها.

ثانيا: أثناء التّطوّرات الّتي يمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تعدّل صياغة النّحو طبقا لأيّ تعديل يتمّ في الفرضيات العامّة المنطلق منها، بتعبير آخر يجب أن يستتبع كلّ تغيير من الفرضيات تغييرا في تنظيم النّحو يناسبه و يضمن المحافظة على قيد التّناسق."[2]

[1] المرجع السّابق، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

5. مضامين نظرية النحو الوظيفي (الجهاز الواصف)

بعد أن ذكرت–فيما سبق– المبادئ الأساس والأسس المنهجية للنّظرية النّحوية الوظيفية، التي استهدفت الوظيفة التّواصلية للّغات الطّبيعية، ووصف القدرة التّواصلية للمتكلّم/المستمع، ودراسة التّركيب والدّلالة في إطار تداولي، ساعية إلى تحقيق كفايات ثلاث: نفسية، منطقية، وتداولية، يحطّ بنا السّير عند بنية النّحو التي يقترح صوغها النّحو الوظيفي والذي تمرّ فيه الجملة في بنائها عبر بنيات ثلاث هي على التّوالي: بنية حملية، وبنية وظيفية، وبنية مكونية، و قبل أن نأخذها بشيء من التفصيل، يستوقفنا مفهوم الجملة من منظور وظيفي، فكيف تحدّد هذا المدلول؟

يرى" المتوكّل" أنّ الملفوظات التي تعالجها الوظيفية هي كلّ إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الدّاخلية و ظروفه المقامية (بالمعنى الواسع)" وقصد المتوكّل بقوله ربط التّبعية أنّ" بنية الخطاب ليست متعالقة والظّروف المقامية التي ينتج فيها فحسب بل إنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلاّ وفقا لهذه الظروف...، وهذا يعني أنّ لبنية الخطاب علاقة بوظيفته، بل إنّها خاضعة لهذه الوظيفة على اعتبار أنّ وظيفة الخطاب الأساسية التي تتفرّع عنها باقي الوظائف الممكنة هي وظيفة التّواصل"[1] و أطلق عبارة كلّ نتاج لغوي لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل.

و يربط المتوكّل المفاهيم السّابقة " بالفعل اللّغوي" المقترض من(نظرية الأفعال اللّغوية) والّذي عبّر عنه المتوكّل بقوله: "أمّا الدّرس اللّساني الحديث، فقد اقترضت نظريات لسانية ذات توجه تداولي أو (وظيفي) ثنائية(الفعل اللّغوي المباشر/ الفعل اللّغوي غير المباشر) المقترحة في" نظرية الأفعال اللّغوية" وتبنّتها في إطار ثلاثية تميّز بين ثلاثة مفاهيم هي: النّمط الجملي والقوّة الإنجازية الأصلية والقوّة الإنجازية المستلزمة."[2]

والجملة مقولة –صرفية تركيبية– (صورية)شأنها شأن المفردة والمركّب على اختلافه (اسمي أو حرفي أو فعلي) وهي كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملا (نوويا أو موسّعا) ومكوّنا(أو مكوّنات خارجية) فالجملة حسب التّنميط الذي نقترحه هنا مقولة تعلو الحمل، إذ تتضمّنه بالإضافة إلى مكوّن

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص 54 ، 55.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

خارجي(أو مكوّنات خارجية)"[1] و في موضع آخر يقول: " تنقسم الجمل في اللّغات الطّبيعية من حيث تكوينها قسمين: جملا بسيطة وجملا مركّبة، الجمل البسيطة هي التي تتضمّن حملا واحدا...، أمّا المركّبة فهي الجمل الّتي تتكوّن من أكثر من حمل واحد"[2] وللجمع بين الرّأيين يجب أن ننتبه إلى أن أساس الجملة ولبّها هو الحمل (محمول+حدود) وقد ترد عناصر خارجة عن الحمل، لكنّها تبقى منتمية إلى الجملة باعتبار أنّها تؤدّي وظيفة ما في هذه الجملة، و من ثمّة فالجملة فعل لغوي تعكسه بنية لغوية تتمّثل في الحمل و بعض العناصر الخارجة عنه.

تشتّق الجملة في النّحو الوظيفي عبر بناء ثلاث بنيات؛"بنية حملية " و"بنية وظيفية" و"بنية مكوّنية"وهذه الأخيرة (المكوّنية) تشكّل مستوى التّمثيل الأخير في الاشتقاق، والتي تعكس الخصائص الدّلاليةو التّداولية الممثّل لها في البنية الحملية والوظيفية، وتضطلع ببناء هذه البنيات ثلاثة أنساق من القواعد":

1. الأساس.
2. قواعد إسناد الوظائف (التّركيبية والتّداولية).
3. قواعد التّعبير.

وهذا ما تمثّله التّرسيمة الآتية: "[3]

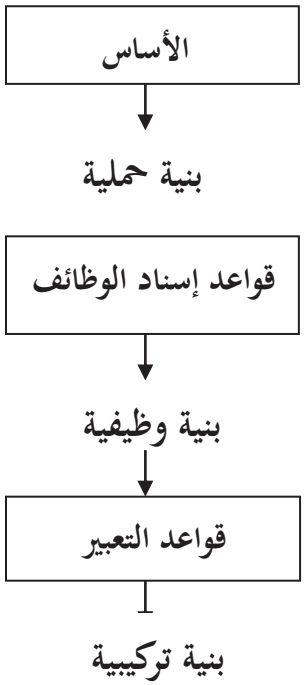

[1] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1987، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص ص 7، 8.

[3] أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية**، ص 11.

يضطلع (الأساس) بإعطاء (إطار حملي) يشكّل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامّة التّحديد ويتمّ نقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية، عن طريق إسناد الوظائف التركّيبية ثمّ الوظائف التّداولية، وتشكّل البنية الوظيفية التامّة التّحديد دخلا لقواعد التّعبير الّتي تضطلع بناء البنية المكوّنية على أساس المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفيّة"[1].

تبنى هذه البنيات الثّلاث عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد، وتفصيل هذا البناء كالآتي:

"الأساس fund : ويشمل مجموعتين اثنتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحملية وهي المعجم: lexicon وقواعد تكوين المحمولات والحدود"[2]predicates and terms formation rules حيث تتكوّن القدرة المعجمية للمتكلّم السّامع من صنفين من المعارف:

- معرفة مجموعة من المفردات يتعلّمها قبل الاستعمال.
- ومعرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكّنه من تكوين مفردات جديدة انطلاقا من المفردات الأصول"[3] ".ويضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحملية (predicates frames) والحدود (terms) الأصول، وتقوم قواعد تكوين المحمولات والحدود باشتقاق الحدود غير الأصول والأطر الحملية ؛كما يوضّحه الرّسم البياني التّالي:

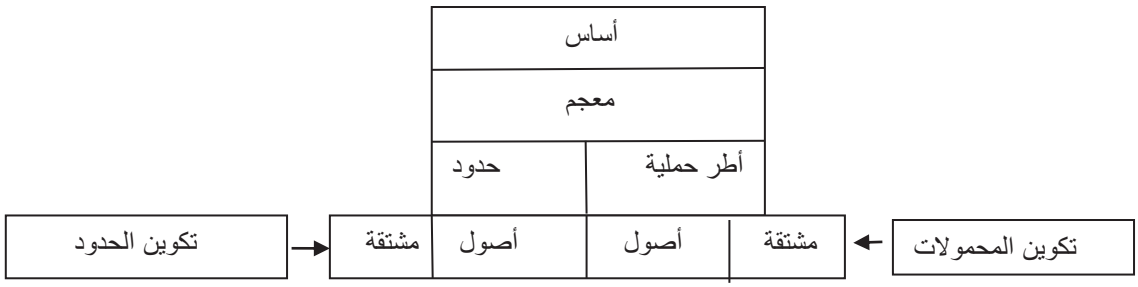

[1] علي آيت أوشان، **اللّسانيات والبيداغوجيا، نموذج النّحو الوظيفي**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1998.

[2] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص12.

[3] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص ص 140، 141.

وتشتمل الأطر الحملية على (محمول predicate) وعدد معيّن من الحدود، وسنتناولها بشيء من التّفصيل في المبحث اللاّحق.

وفيما يتعلّق بالعربية، تبنّى المتوكّل الفرضية القائلة أنّ المحمولات الأصلية هي ما صيغت على وزن (فعل، فعل، فعل، فعلل)إضافة إلى الجامد، وهذه المحمولات الأصلية هي مصادر اشتقاق بالنّسبة للمحمولات الأخرى، سواء فعلية كانت أم غير فعلية."[1] وهو ما جعل الاشتقاق اشتقاقان؛

مباشر: تمثّله المحمولات المصوغة على وزن (أفعل، فاعل، افتعل) من المحمولات (فعل، فعل، فعل، فعلل)،

وغير مباشر: وتمثّله المحمولات الّتي صيغت على وزن (فعل، فعل) "[2].

ويحدّد (الإطار المحمولي):

- ☑ المحمول مقولته التّركيبية (ف"عل)، (ا"س"م)، ("ص"فة)، ("ظ"رف).
- ☑ محلاّت الحدود المرموز لها بالمتغيرّات (س1، س2، ...، س ن)
- ☑ الوظائف الدّلالية ((منف)ذ) ((متق)بّل) ((مستق)بل) ((مستف)يد) التي تحملها محلاّت الحدود.
- ☑ قيود الانتقاء الّتي يفرضها المحمول بالنّسبة لمحلاّت الحدود.

وقد أعطى المتوكّل لذلك مثالا: الإطار المحمولي للفعل (شرب) والصّفة (فرح):

- شرب: ف (س1: حي(س1))منف (س2: سائل (س2))متق.
- فرح: ص(س1: حي (س1)).

وتسمّى الأطر الحملية الموجودة في المعجم والمشتقّة: أطر حملية نووية لعدم اشتمالها على الحدود الموضوعات"[3]؛لأنّ حدود المحمول باعتبار أهميّتها بالنّسبة للواقعة المدلول عليها قسمان: حدود موضوعات، وحدود لواحق نحو"[4]:

---

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص ص 11، 12.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص 12 ومابعدها

[4] المرجع نفسه، ص 12.

اشترى محمدٌ فاكهةً من السّوقِ.

ح1ح2: حدود موضوعات واجبة الذّكر مع المحمول، وينتهي تعريفه بها.

ح3حدود لواحق ليست واجبة الذّكر مع المحمول.

وفي مقابل الأطر الحمليّة اقترح "النّحو الوظيفي" صنفا آخر من القواعد أطلق عليها "قواعد توسيع الأطر الحمليّة" تضطلع بإضافة محلاّت الحدود اللّواحق، وعن تطبيق هذه القواعد ينتج نوع من الأطر: الأطر الحملية الموسّعة نحو"[1]:

- **شربَ زيدٌ شاياً.**
- **شربَ زيدٌ شاياً في المقهى صباحاً.**

فالجملة(ب) توسيع للإطار الحملي (أ):

- شرب: ف(س1: حي (س1)) منف (س2: سائل (س2)) متق.
- شرب: ف (س1: حي (س 1)) منف (س2: سائل (س2)) متق (س3) مك (س4) زم

ثمّ تدمج الحدود في المحلاّت طبقا لقيود الانتقاء بالنّسبة للحدود الموضوعات، وعن هذا الإدماج ينتج بناء البنية الحملية النّهائية للجملة والتي تتحقّق في نهاية الاشتقاق في شكل جملة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- شرب ف (س1: حي (س1)) منف (س2: سائل (س2)) متق
- شرب ف (س1: زيد (س1)) منف (س2: شايا (س2)) متق (س 3: المقهى (س3) مك (س4: صباحا (س4) زم.

[1] المرجع السّابق، ص13.

ومن تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية وقواعد تكوين المحمولات، ثمّ تطبيق قواعد إدماج الحدود نحصل على"[1]:

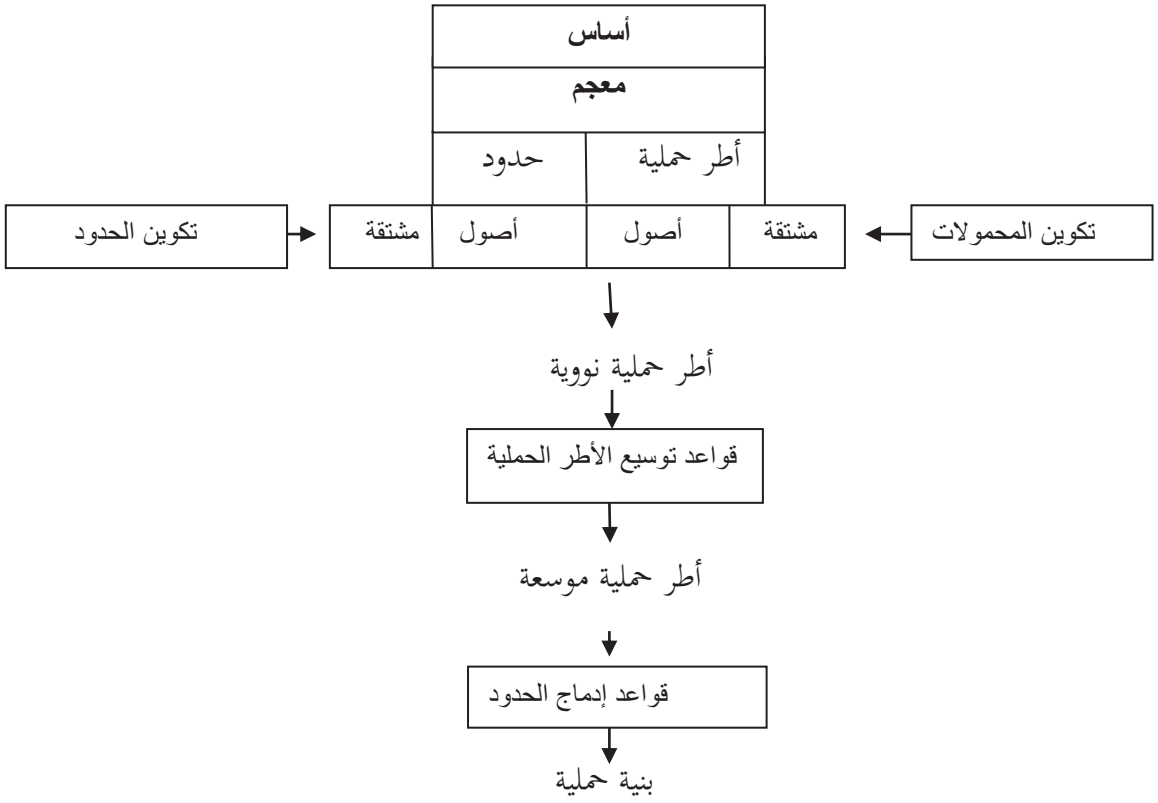

أماّ بالنّسبة "للبنية الوظيفية " ففيها يتمّ تمثّل بنيتين متلازمتين: "بنية تركيبية " و"بنية تداولية".

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 13 وما بعدها

1.5. إسناد الوظائف التركيبية

ويتمّ إسناد (الفاعل والمفعول) باعتبارهما مكوّنان حاملان لوظائف تركيبية معيّنة حيث" تسند الوظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرّئيسي للوجهة و تسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي للوجهة"[1]. وكون الفاعل رئيسي و المفعول ثانوي فذلك راجع إلى كون هذا الأخير–المفعول– وارد في معظم اللّغات متأخّرا عن الفاعل سواء في اللّغات التي من قبيل (فعل، فاعل، مفعول)أو (فاعل، فعل، مفعول) أو(فاعل، مفعول، فعل) ويتمّ إسناد الوظيفتين التركّيبيتين (الفاعل والمفعول) وفقا لسلّميّة الوظائف الدّلالية التّالية"[2]:

منف>متق>مستق>أد>مك>زم.....

فا + + + + + +

مف + + + + +

"يفاد من هذه السلّميّة أنّ الوظيفة التركّيبية (الفاعل) تسند إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية المنفّذ، ثمّ المكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية المتقبّل...

كما يفاد من نفس السلّميّة أنّ الوظيفة التركّيبية (المفعول) تسند بالدّرجة الأولى للمكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية المتقبّل ثمّ المستقبل...ويزكّي هذه السّلّميّة أنّ الجمل التي تسند فيها وظيفة الفاعل إلى غير المكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية المنفّذ جمل ذات مقبولية دنيا بالنّسبة للجمل المسندة فيها هذه الوظيفة التركّيبية إلى المكوّن المنفّذ...

كما أنّ إسناد وظيفة الفاعل إلى غير المنفّذ تخضع لقيود تزداد صرامة كلّما تباعد موقع المكوّن المسندة إليه السّلمية المعنية بالأمر"[3]نحو: أكل زيد موزا صباحا في البيت.

أكل ف(س1: زيد (س1)) منف (س2: موز (س2)) متق مف (س1: صباحا (س3)) زم (س4: البيت (س4) مك.

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص 150.

[2] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 15.

[3] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص ص 15، 16.

2.5. إسناد الوظائف التّداولية

حدّدت الوظائف التّداولية في النّحو الوظيفي بخمسة وظائف منها وظيفتان داخليتان (المحور والبؤرة) وثلاث وظائف خارجية (المبتدأ، والذّيل، والمنادى) ولا يتمّ إسناد هذه الأخيرة (الوظائف الخارجية) إلى المحمول ولواحقه، وسنتطرّق لتعريف هذه الوظائف بصفة موجزة لاحقا.

ولتتميم الحديث عن التّمثيل لبناء البنية الوظيفية الجزئية نقوم بالتّحليل الآتي:

شرب ف(س1: زيد (س1) منف فا(س2: شاي (س2)) متق مف(س3: يوم (س3) زم(س4: مقهى (س4) مك.

حيث تشكّل هذه البنية دخلا لإسناد قواعد الوظائف التّداولية، فتسند الوظيفتان التّداوليتان (المحور، وبؤرة الجديد) على أساس ربطهما بالشّروط المقامية إلى الموضوعين (س1) و(س2) ما ينتج عنه البنية الكاملة:

شرب ف (س1: زيد (س1)) منف فا مح (س2): شاي (س2)) متق مف بؤجد (س3: يوم (س3) زم.(س4: مقهى(س4)) مك"[1]،

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص ص16، 17.

وتوضّح التّرسيمة التّالية كيفية الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية حسب تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركّيبية ثمّ التّداولية.

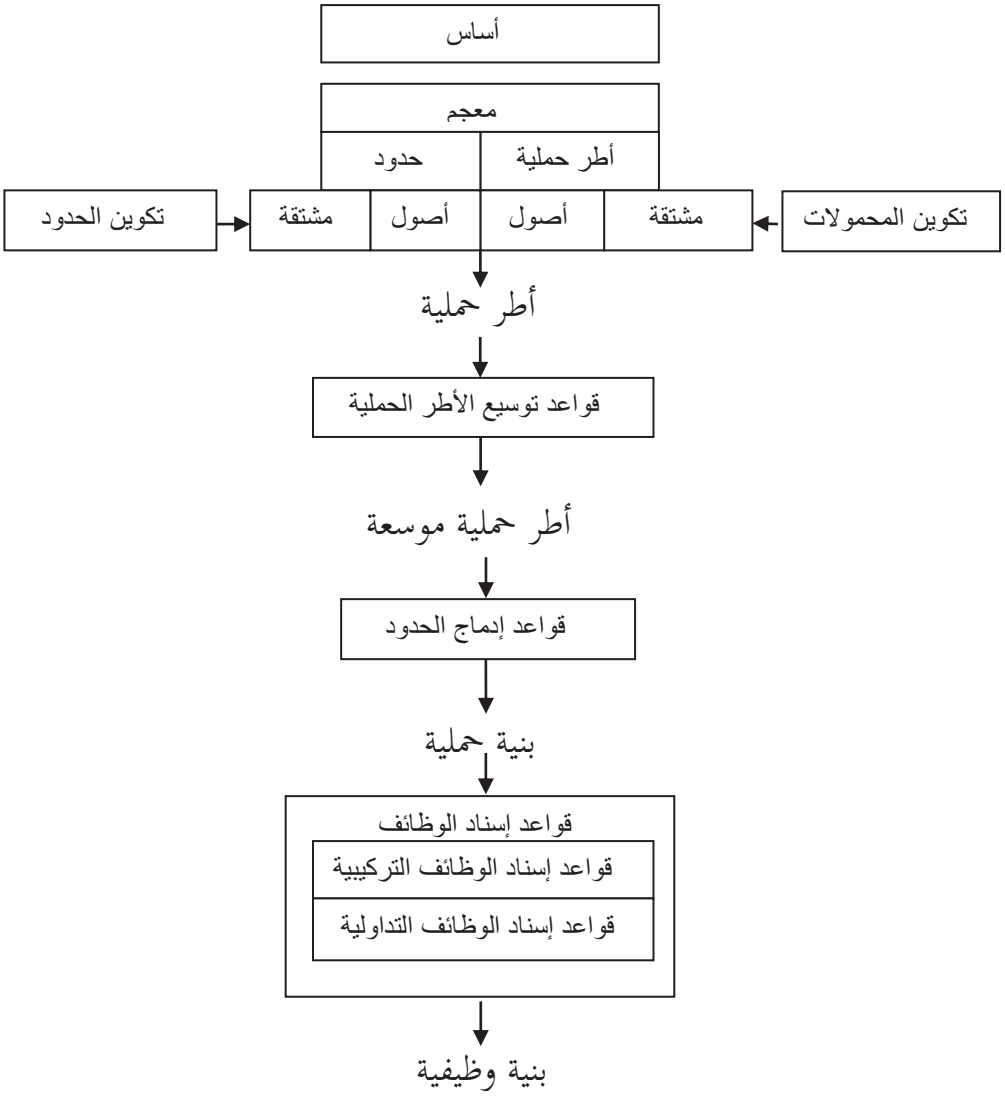

أمّا (البنية المكوّنية) ففيها تنتقل البنية الوظيفية عبر (قواعد التّعبير) إلى بنية مكوّنية (صرفية تركيبية) وتضمّ قواعد التّعبير مجموعات القواعد الآتية"[1]:

- قواعد إسناد الحالات الإعرابيةcase assignement rules
- قواعد إدماج مخصّصات الحدود (إدماج أداة التّعريف مثلا)
- القواعد المتعلّقة بصيغة المحمول (بناء الفاعل/ بناء المفعول، إدماج الرّابط....)
- قواعد الموقعة (placement rules) التي تترتّب المكوّنات بمقتضاها داخل الجملة
- قواعد إسناد "النّبر والتّنغيم"[2]

حيث تسند الحالات الإعرابية إلى مكونات الجملة بمقتضى الوظيفة الدّلالية أو التركّيبية أو التّداولية، وبتفاعل هذه الوظائف الثّلاث تتحدّد الحالات الإعرابية حيث إنّه:

- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية (النّصب)أو الحالة الإعرابية (الجرّ) (أي إذا كان مسبوقا بحرف جرّ) بمقتضى وظيفته الدّلالية نفسها.
- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدّلالية، تسند إليه الحالة الإعرابية (الرّفع) إذا كان فاعلا، أو الحالة الإعرابية (النّصب) إذا كان مفعولا بمقتضى وظيفته التركّيبية؛ بمعنى أنّ الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظائف التركّيبية (تخفي) الحالة التي تستوجبها الوظيفة الدّلالية.
- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة تداولية فإنّه لا يخلو من أن يكون إمّا:
  - مكوّنا داخليا (جزء من الحمل)
  - مكوّنا خارجيا (منادى، أو مبتدأ)[3] وفيما إذا كان المكوّن الدّاخلي حاملا لوظيفة تداولية (بؤرة أو محور)، فإنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى إحدى وظيفتيه الدّلالية أو التركّيبية على غرار المكوّن الخارجي الّذي تكون حالته الإعرابية بما تقتضيه وظيفته التّداولية نفسها

[1] المرجع السّابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 18.

"[1]، ففي العربية: يأخذ المكوّن (المبتدأ) الرّفع حالة إعرابية بمقتضى وظيفته التّداولية، وكذا المكوّن "المنادى" يأخذ الحالة الإعرابية "النّصب" بمقتضى وظيفته التّداولية نفسها"[2].

وللتّمثيل لإسناد الحالات الإعرابية نأخذ البنية الوظيفية للجملة:

شربَ خالدٌ حليباً صباحاً في البيتِ.

شرب ف(س1: خالد (س1)) منف فا مح (س2: حليب (س2)) متق مفبؤجد (س3: صباحا (س3)) زم (س4: في البيت (س4)) مك

وقد أشار المتوكّل إلى أنّ هذه الحالة الإعرابية مجرّدة، تسند إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها بغضّ النّظر عن تحقّقاتها السّطحية بواسطة علامات إعرابية كالضمّة والكسرة والفتحة...."[3] وإشارة المتوكّل هنا تتمحور على الإعراب إعرابان: مجرّد وسطحي.

أمّا الحدود سواء كانت (موضوعا أم لاحقا) فتتحقّق على مستوى البنية المكوّنية على شكل مركّب يشمل "رأسا"و" فضلة" ومخصّصا"، وتضمّ مقولة المخصّص: أداة التّعريف، التّنكير، أسماء الإشارة، العدد(مفرد/جمع)، وقد انتقى المتوكّل لهذا التّمثيل مخصّص التّعريف في العربية الذي يصطلح على التّأشير له في مستوى البنية الحملية للجملة (ع)، كما في الجملة (أ) التي تشكّل بنية حملية للجملة (ب):

- قدم (ع س 1: ضيوف (ضيوف (س1)) منف.
- قدم الضّيوف.

وهذا طبقا لقاعدة التّعريف ع- أل، التي تروم قواعد إدماج المخصّصات بإدماج أداة التّعريف "أل" على مستوى البنية المكوّنية للجملة "[4].

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 19.

[4] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص ص 20، 21.

3.5. قواعد صياغة المحمول

"يتمّ صوغ هذه القواعد عن طريق إجراء مجموعة من القواعد يصطلح على تسميتها: (قواعد صياغة المحمول)، تضطلع هذه القواعد بنقل المحمول من صورته المجرّدة إلى صياغة صرفية تامّة"[1]، وتتكفّل قواعد صياغة المحمول الصّيغي من منطلقات المعلومات الواردة في البنية الوظيفية حول مخصوص المحمول الصّيغي الزّمني، بإعطاء صيغة صرفية تامّة للمحمول المجرّد، فيأخذ الفعل صيغة (ماضي أو مضارع) أو تضيف فعلا مساعدا، كما تتكفّل بإدماج "الفعل" الرّابط في الجمل ذات المحمول غير الفعلي"[2]. وطبقا للبنيات الموقعية فإنّ القواعد الّتي تترتّب المكونات بمقتضاها هي قواعد غير تحويلية تطبّق على بنيات حملية، من مميّزاتها أنّها بنيات لا ترتيب فيها نحو: (زيدا قابل خالد) من البنية (قابل خالد زيد)، فتشتّق هذه الجملة عن طريق تطبيق قاعدتي الموقعة في (فا) بالنّسبة للمكوّن (خالد) وقاعدة الموقعة (م) بالنّسبة للمكوّن (زيد) (بؤمقا):

مض قابل ف (س1: خالد (س1)) منف فامح (س2: زيد (س2)) متق مف بؤ مقا، وتتشكّل البنية النّاتجة عن تطبيق قواعد الموقعة دخلا لقواعد إسناد النّبر والتّنغيم"[3]، وهو ما يظهر في الرّسم الآتي لبنية النّحو: "[4]

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 167.

[2] المرجع نفسه، ص ص 169، 170.

[3] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص ص 21، 22.

[4] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 22.

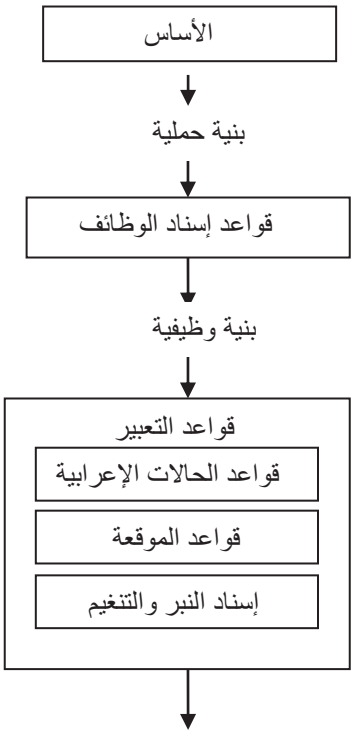

كان هذا ملخّص النّموذج الأوّل، وهو "نموذج الجملة"الّذي حدّد بين 1978 –1988 ثمّ تعدّى الاهتمام في نظرية النّحو الوظيفي إلى نموذج ثان ابتداء من 1989، وقد رسم معالمها كتاب "ديك" الموسوم بنظرية النّحو الوظيفي"[1]، وقد صيغ هذا النّموذج (نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعية) على أساس جهاز قالبي تمثّل في: القالب النّحوي، والقالب المنطقي، والقالب المعرفي، والقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي، وتضطلع هذه القوالب لوصف الملكات الخمس الّتي تتألّف منها القدرة التّواصلية لمستعمل اللّغة الطّبيعية ويوضّح د.يحي بعيطيش مفهوم الملكات بقوله: "تقابل كلّ ملكة القالب المناسب له كالآتي:

أ. **الملكة اللّغوية:** يتمكّن خلالها مستعمل اللّغة من إنتاج وتأويل عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة ومعقّدة في عدد كبير من المواقف التّواصلية المختلفة وهي تقابل القالب النّحوي.

[1] يحي بعيطيش، **الوظائف التّداولية في رواية ريح الجنوب لابن هدّوقة**، مجلّة علامات، ج1، م13، 2004، ص 658.

ب. **الملكة الاجتماعية:** تمكّن هذه الملكة مستعمل اللّغة من مطابقة أقواله مع الأعراف والعادات الكلامية في المجتمع بحيث يعرف كيف يحقّق أهدافا تواصلية مع مختلف المخاطبين وتقابل القالب الاجتماعي.

ج. **الملكة المعرفية:** وتتمثّل في الرّصيد المعرفي المنظّم الذي يكتسبه مستعمل اللّغة من خلال اشتقاقه معارف من العبارات اللّغوية يخزنها ويستحضرها في الوقت المناسب ليؤوّل بها العبارات اللّغوية وهي تقابل القالب المعرفي.

د. **الملكة المنطقية:** يتمكّن من خلالها مستعمل اللّغة من اشتقاق معارف مختلفة، انطلاقا من مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي، وتقابل القالب المنطقي.

هـ. الملكة الإدراكية: تمكّن مستعمل اللّغة من إدراك محيطه، واشتقاق معارف يستثمرها في إنتاج العبارات اللّغوية وتأويلها، وتقترن هذه الملكة بالقالب الإدراكي.

و. **الملكة الشّعرية:** وهي تلك الملكة التي تمكّن فئة المبدعين بصفة خاصّة، من إنتاج الأثر الفنّي، وقد اقترح إفراد قالب خاصّ لها؛ يحوي المبادئ والقواعد ويتفاعل مع القوالب الأخرى ليصف الآثار الفنيّة ويفسّرها."[1]

والمتتبّع لهذا المسار الذي سارت عليه نظرية النّحو الوظيفي يلاحظ أنّها أرادت بهذا الطّرح أن تفرز قالبا نصيّا جديدا مستقلاّ عن نموذج الجملة، ولكن لا يعدو هذا الطّرح (نحو النّصّ) إلاّ أن يكون امتدادا لنحو الجملة على أساس أن نموذج بنية الجملة يمكن أن يعدو نموذجا جزئيا للنصّ ككل."[2]

وهو ما نجده مجسّدا لدى أبرز مؤسّسي هذه النّظرية (نظرية النّحو الوظيفي) أي مثال ذلك في أطروحة ديك 1997، وهنخلفد في السّنة نفسها، والمتوكّل 1998، وبهذه البحوث والأطروحات تكون الصّياغة الأولى لمبادئ النّحو الوظيفي معروفة في إصدارات ديك منذ 1978 والتي مثّلت النّموذج الأول، ليليه بعد ذلك النّموذج الثّاني سنة 1979، ليأتي دور النّموذج الثّالث بداية من سنة 1997 الذي حاول فيه مؤسّسوا هذه النّظرية الجمع بين شروط التّنظير والنّمذجة على حدّ تعبيرهم.

---

[1] المرجع السّابق، ص ص 658، 659.

[2] أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّصّ)**، دار الأمان، الرّباط، دط، 2001.

الفصل الثّاني

العطف في الدّراسات اللّسانية (العربية).

عند المتقدّمين: نحويين وبلاغيين وأصوليين

إنّ المتتبّع لمسار الدّرس اللّغوي في تراثنا العربي القديم، وفي تناوله للبحوث والدّراسات اللّغوية التي كثيرا ما اقترنت بنصّ القرآن الكريم، سيجد وجهة ومنهجية تختلف في التّقعيد والتّأصيل عن تلك النّظريات والدّراسات اللّسانية الحديثة، وكما هو معلوم أنّ الموضوع الذي خُصّ بالدّراسة في هذا البحث هو أحد المواضيع العامّة الّتي طرقها علماء العربية القدامى على اختلاف مشاربهم، (من نحويين وبلاغيين وأصوليين)، والتّساؤل الّذي يحاول هذا الفصل الإجابة عنه هو: كيف نظر علماؤنا القدامى إلى موضوع العطف وفق المنهجية التي أصّلوا بها لمختلف العلوم ؟

1. العطف عند النّحويين

1.1. منهج النّحاة في عرضهم وفهمهم لعملية الاتّصال اللّغوي

يلحظ الدّارس أنّ النّحاة أقاموا صرح علم النّحو العربي على دراسة دور المتلقّي لا دور المتكلّم، إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى و هذا الفهم على خلاف ما يذهب إليه علم اللّغة الحديث، و كذلك على خلاف ما سار عليه علماء البلاغة و في مقدّمتهم عبد القاهر الجرجاني (في نظريته)، ولعلّ ما جعل النّحاة ينتهجون هذا المنهج ويسلكون هذا المنحى أنّ له ما يبرّره، فهذا ابن النّاظم يعرف علم النّحو بقوله: "هو العلم بأحكام مستنبطها من استقراء كلام العرب، أعني: أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتّركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية، والتّقديم و التّأخير، ليتحرّز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، و في الحذو عليه"[1].

ما يمكن استنتاجه من هذا التّعريف أنّ النّحاة عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم، من خلال عملية استقراء لكلام العرب المتمثّل في الشّواهد النّحوية، أي أنّهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء performan الّذي يتلقّاه المتلقّي، وكانوا بذلك يرمون إلى هدفين أو غايتين أساسيتين:

أوّلهما: إعانة المتلقّي على تجنّب الخطأ في فهم المعنى المستفاد من أيّ مبنى يتلقّاه.

ثانيهما: إعانة المتكلّم على الحذو على تلك القواعد في كلّ أداء يؤدّيه.

وممّا يساعدنا أكثر على فهم الدّافع الّذي دفع النّحاة إلى انتهاج هذا المنهج إذا دقّقنا النّظر في العوامل و الأسباب الّتي أدّت إلى نشأة و ظهور علم النّحو، خشية السّلف الصّالح على القرآن الكريم بخاصّة، وعلى العربية بعامّة، من ظاهرة (ذيوع اللّحن) على الألسنة في تلك الفترة خاصّة بعد دخول الأعاجم واختلاط اللّسان العربي بهم، و لعلّ ما يوضّح منطلق النّحاة ما فعله أبو الأسود الدّؤلي في بداية التّأسيس للدّرس النّحوي، من خلال نقطه للمصحف ضبطا لإعرابه و كذا توصّله إلى الرّموز الكتابية الدالّة على الضمّة و الفتحة والكسرة، كلّ هذه المبرّرات (الإشارات) جعلت درس النّحو العربي يتّخذ العلامة الإعرابية محورا له، و"حين أخذ النّحاة يبحثون عن تفسير لاختلاف العلامات الإعرابية وضعوا نظرية العامل النّحوي، فجعلوا العلامات الإعرابية آثارا للعوامل النّحوية كلّ

[1] ينظر: مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية**، دار نوبار للطّباعة، القاهرة، ط1، 1997 ص 22 .23

هذه الإشارات كما يرى مصطفى حميدة، توحي بأنّ النّحاة انطلقوا من المبنى لفهم المعنى و أنّهم كانوا يضعون دور المتلقّي في المقام الأوّل، كما أنّ عنايتهم تلك بدور المتلقّي جعلتهم ينظرون إلى المبنى على أنّه هو الأصل وأنّ المعنى تابع له"[1]، ويضيف الباحث أنّ عبد القاهر الجرجاني كان يقصد النّحاة فيمن كان يقصدهم بحملته على استحضار اللّفظ في كتابه (دلائل الإعجاز) و من ذلك قوله: "واعلم أنّه إن نظر ناظر في شأن المعاني و الألفاظ إلى حال السّامع فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه، ظنّ لذلك أنّ المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها"[2].

وقد أدّى اهتمام النّحاة وانشغالهم الواسع بظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية في المبنى تبعا لاختلاف معناه، فكانت النّتيجة الحتّمية لهذا أن أصبح" الإعراب هو الغاية التي يسعى إليها علم النّحو، يقول الرّضي: "المقصود الأهمّ من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب، لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه"[3].

ويُستنتج من هذا أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو عندهم هو البحث في ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية، وأنّ تفسيرهم لتلك الظّاهرة اعتمد على تصوّرهم لفكرة العامل النّحوي واعتماد النّحاة على فكرة العامل يتمظهر في كونهم نظروا في الجملة فكان" أهمّ ما شغلهم فيها العلامات الإعرابية، ورأوا أنّ تلك العلامات موضوعة في اللّغة للإبانة عن المعنى، فجعلوا" العامل جوهرا موجدا لاختلاف تلك العلامات، كما جعلوه موجدا لاختلاف المعاني النّحوية في داخل الجملة"[4].

و من منطلق الإعراب و فكرة العامل" قسّم النّحاة أبواب النّحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات و منصوبات و مجرورات، فترتّب على هذا التّقسيم أن درسوا اسم"كان" وخبر إنّ ضمن المرفوعات، وخبر كان واسم إنّ ضمن المنصوبات...وجعلوا بين التّوابع الخمسة في باب واحد على أساس النّاحية اللّفظية البحتة، و هي اتّفاقها في قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية"[5].

---

[1] مصطفى حميدة، **نظام الرّبط والارتباط في تركيب الجملة العربية**، ص 23.

[2] أبو بكر عبد القاهر عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت الشّيخ محمّد عبده، الشّيخ محمّد الشّنقيطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2001، ص242.

[3] رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية لابن الحاجب**، منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص7.

[4] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية**، ص، 24.

[5] المرجع نفسه، ص 25.

حتّى إنّه يمكن القول أنّ النّحاة لم يكونوا يقصدون بمصطلح" التّبعية"سوى مطابقة التّابع للمتبوع في العلامة الإعرابية، والدّليل على هذا أنّ من المحال العثور على جامع معنوي يجمع بين أفراد التّوابع الخمسة في باب واحد، ولذلك لم يجدوا حدّا جامعا للتّابع سوى المشاركة في العلامة الإعرابية و ما يوضّح ذلك تعريف ابن عقيل للتّابع بقوله: " التّابع هو الاسم المشارك لما قبله و إعرابه مطلقا"[1]ولو كان النّحاة لاحظوا جانبا معنويا يجمع أفراد التّوابع لجعلوه جنسا للتّابع، ولكنّهم لم يجدوا.

ومن هنا لا يصحّ التّسليم بوجود معنى نحوي يُطلق عليه (التّبعية المعنوية) كما يرى مصطفى حميدة، وبناء على ما تقدّم درس النّحاة في باب التّوابع عطف النّسق –الّذي هو محور هذه الدّراسة– على أنّه يقوم على المغايرة المعنوية بين المعطوف والمعطوف عليه، فلا تبعية معنوية قائمة بين المتعاطفين"[2].

2.1. المعنى المعجمي لكلمة العطف

إنّ المتتبّع للمعاجم العربية في عرضها لكلمة" العطف" يجدها مقسّمة إلى ثلاث مجموعات:

أ. **المجموعة الأولى**: الثني، الحني، الانحناء، الطيّ، اللّوي، الميل، الإمالة، العوج، العرج، اللّفت، الحقف، العكف، العسف، الغضف، الأود، التّقويس، الزّوغ، العواء، الاعتواء، الانصراف، التعوّل، الرّجوع، الرّده، العدل، العدول.

ب. **المجموعة الثانية**: الحدب، الحنان، الحنوّ، التّحوّب، الرّأفة، الرّأم، الرّحمة، الشّفقة، الإشفاق.

ج. **المجموعة الثّالثة**: الحمل، الكرّ"[3].

---

[1] ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، 2009، ج 3، ص 165.

[2] مصطفى حميدة، **نظام الرّبط والارتباط في تركيب الجملة العربية**، ص 24.

[3] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، الشّركة المصرية العالمية للنّشر، القاهرة ط1، 1999، ص 14.

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض هذه المجموعات الثّلاث هو أنّها تدور على معنى عام هو الميل والثّني إلى ناحية، وأنّ هذا الميل قد يكون ماديّا كما في المجموعة الأولى، و قد يكون معنويا مجازيا ناتجا من شعور اجتماعي، أو سلوك غريزي كما في المجموعة الثّانية، و يلاحظ أنّ ما في المجموعة الثّالثة من معنى الحمل و الكرّ في القتال يلتقي من مجال دلالي بمعنى الملّ و الثّني.

وينبغي ألاّ يتوهّم وجود ترادف تامّ بين معاني الألفاظ الواردة في المجموعات الثّلاث، أو بينها وبين مادة (العطف) : فهذه المعاني لا تلتقي إلا في مجال دلالي مشترك، ثمّ يستقلّ كل منها بمجاله الخاصّ خارج مجال التّداخل الدّلالي"[1].

ومن استعمالات العرب لكلمة (العطف) على معنى المجموعة الأولى قول حميد بن ثور الهلالي:

فلمّا التقى الصّفّان كان تطارد و طعن به أفواه معطوفة نجل.

وقول لبيد في معلّقته:

زجلا كأنّ نعاج توضع فوقها وظباء وجرة عطفا أرآمها.

ومن استعمالهم إياها علىمعنى المجموعة الثّانية:

قول أبي النّشناش النّهشلي:

إذا المرء لم يسرح سواما ولم يرح سواما و لم تعطف عليه أقـــــــــــــاربه.

فللمـــــــــــوت خير للفتى من قعـــــــــوده فقيرا و من مولى يدبّ عقـــــــــــــاربه.

وعلى معنى المجموعة الثّالثة:

قول يشامة بن خزن النّهشلي:

لو كان في الألف منّا واحد فدعوا من عاطف خالهم إيّاه يعنونا.

ولم ترد مادة (عطف) في القرآن الكريم إلاّ في موضع واحد، و هو قوله تعالى: ﴿ **ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ [سورة الحج الآية: 9]، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال"هو النّضر بن الحارث، لوى عنقه مرحا وتعظّما"، وفسّرها الفرّاء بمعنى: معرضا عن الذّكر، و قال مجاهد

[1] المرجع السّابق، ص 15.

وقتادة: " لاويا عنقه كفرا" و قال المبّرد: العطف ما ينثني من العنق وقال المفضّل: العطف=الجانب. ويتّضح أنّ في تفسير العطف أو العطف في الآية اتّجاهين: اتجاها يجعلها في معنى المجموعة الأولى، واتّجاها آخر يجعلها في المجموعة الثّانية"[1].

و يتبيّن من هذا العرض أنّ المجال الدّلالي الذي تدور فيه كلمة (العطف) هو الثّني و الميل والرّجوع، وهذا هو المعنى الذي أراده النّحاة المتقدّمون حين اختاروا كلمة (العطف) كي تكون مصطلحا يطلق على هذا الباب، فحين يقال: الواو حرف عطف في مثال: (جاء زيد و عمرو)، فهذا يعني أنّ الواو تثني وتميل و ترجع عمروا على زيد، فيجري على عمرو ما جرى على زيد من حكم معنوي، هو إسناد المجيء إليه، وحكم إعرابي ترتيبا على هذا الإسناد، هو الرّفع، وعلى هذا يفترض أنّ العطف يعني: إرجاع الثّاني إلى الأوّل في الحكم و الإعراب."[2]

3.1. المعنى المعجمي لكلمة" النّسق"

نسق الشّيء ينسقه نسقا، من باب نصر فالنّسق (بسكون السّين) هو المرجع، أمّا النّسق (بفتحها) فهو اسم المرجع لمعنى اسم المفعول منسوق واسم المرجع النّسق هو المتداول في كتب النّحو مصطلحا على هذا الباب.

والمتتبّع للمعاجم العربية في إيرادها لكلمة النّسق يجد المعاني الآتية:

- النّظام والانتظام و حسن التّركيب: لسان العرب: النّسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء. نسق الشّيء ينسقه نسقا: نظمه على السّواء"[3].
- أساس البلاغة: نسق الدّرّ و غيره، ودرّ منسوق ونسق، جاء كلامه على نسق نظام"[4].
- الاستواء: لسان العرب: ثغر نسق: إذا كانت الأسنان مستوية.

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص ص 16، 17.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب، مادة نسق**، ص 86، دار صادر، بيروت، د ط.

[4] الزّمخشري، **أساس البلاغة، مادة نسق**، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط 1، 1998، ج2، ص 266.

- العطف: لسان العرب: النّسق: العطف على الأوّل، والفعل كالفعل، نسقت الكلام نسقا، عطفت بعضه على بعض.
- المتابعة والمواترة: لسان العرب: روي عن عمر-رضي الله عنه- أنّه قال: "ناسقوا بين الحجّ والعمرة" قال شمر: معنى ناسقوا تابعوا و واتروا: يقال: ناسق بين الأمرين: أي: تابع بينهما....ويقال: نسقت بين الشّيئين و ناسقت.
- أساس البلاغة: قام القوم نسقا"[1].

4.1. عطف النّسق في الاصطلاح النّحوي

بنى النّحاة مباحث عطف النّسق على أساس أنّه قسم من أقسام التّوابع الخمسة، وهي نظرة تعتمد في المقام الأول على قرينة لفظية بحتة، هي المطابقة في العلامة الإعرابية، فنتج من هذا أنّهم حشدوا عشر أدوات مختلفة الدّلالات في باب واحد، لمجرّد أنّ ما بعد كلّ أداة منها يطابق ما قبلها في العلامة الإعرابية، وحين أرادوا أن يضعوا حدّا مانعا لعطف النّسق كان حتما عليهم أن يذكروا في ذلك الحدّ ما يشير إلى التّبعية، ثمّ يحرصوا من بعد هذا على الإتيان بما يمنع أيّا من التّوابع الأربعة الأخرى من الدّخول فيه"[2].

ومن تعريفات النّحاة لعطف النسق:

الرّماني: تبع للأول على طريقة الشرّكة"[3].

ابن الحاجب: " تابع مقصود بالنّسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة"[4].

ابن عصفور: "حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسّط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك"[1].

---

[1] المرجع السّابق، ص 266.

[2] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 24.

[3] الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، **الحدود في النّحو**، المؤسّسة العامّة للصّحافة والطّباعة، د ط، 1969.ج، ص39.

[4] رضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج1، ص331.

ابن مالك (في ألفيته) : تال بحرف متبع. **ابن مالك أيضا (في التّسهيل)** : المجعول تابعا بأحد حروفه"[2].

الرّضيّ: تابع يتوسّط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة"[3].

ابن عقيل: "التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها"[4].

والمتتبّع لهذه التّعريفات يلحظ أنّ جميعها بدأت بذكر التّبعية في العلامة الإعرابية على أنّها الجنس الأقرب إلى عطف النّسق. و هو ما يعمّه والتّوابع الأخرى، كما نلحظ أنّ هذه التّعريفات حين أرادت منع التوابع الأخرى من الدّخول في اصطلاح العطف وذلك من خلال ذكر الفصول التّالية أو الاحترازات، سلكت لذلك طريقين"[5]:

أوّلهما: اقتصر على ذكر أنّ تلك التّبعية تكون بأحد الحروف العشرة، وهو بهذا لم يقدّم تصوّرا لماهية عطف (النّسق)، -كما يرى ذلك الباحث مصطفى حميدة-إذ المطلوب في الحدّ بيان ماهية الشّيء، لا حصر مفرداته.

ثانيهما: ذكر أنّ تلك التّبعية تحمل معنى الشرّكة، وقد أطلق الرّماني كلمة" الشّركة" في تعريفه للعطف دون تقييد، ومصطلح الشّركة لا يحمل مدلولا واحدا، بل قد يراد به معاني متعدّدة، وقد ذكر منها مصطفى حميدة ما يلي:

- **الشرّكة اللّفظية**: أي تشريك الثّاني مع الأوّل في عامله، و هو ما عبّر عنه ابن مالك بقوله: " بحرف متبع" أي بحرف موضوع الإتباع، " والإتباع هو تشريك الثّاني مع الأوّل في عامله و يرى الباحث أنّ معنى الشّركة اللّفظية على هذا الفهم، لا فرق بينها وبين

---

[1] ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الأندلسي، **المقرّب**، سلسلة إحياء التّراث الإسلامي، بغداد، 1972، ج1، ص 229.

[2] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967، ص 184.

[3] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج1، ص 318.

[4] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج3، ص 165.

[5] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 24.

التّبعية في العلامة الإعرابية الّتي جعلها النّحاة جنسا لعطف النّسق، لأنّ الإعراب حسب مفهومهم، أثر يجلبه العامل"[1].

- **الشرّكة المعنوية:** في تصوّر الباحث أنّ الشّركة بمعناها المعنوي ما هي إلا ما اصطلح عليه النّحاة بكلمة (الجمع) التي تستعمل كثيرا في مباحث العطف، "فالشّركة المعنوية بهذا التّصوّر تعني: اجتماع الأوّل والثّاني في كونهما محكوما عليهما بحكم معنوي واحد، نحو: (جاءني زيد و عمرو)، أو في كونهما حكمين على شيء نحو: (زيد قائم و قاعد) أو في حصول مضمونيهما، نحو: (قام زيد وقعد عمرو)، وهذه الدّلالة لا تفيدها من بين حروف النّسق إلاّ: (الواو، والفاء، وثم، وحتّى)، على رأي الجمهور"[2].

ومن الملاحظات العامّة التي يمكن استنتاجها حول التّعريفات السّابقة لعطف النّسق أنّها تدور حول المعطوف وحده، و من ثمّة لم تكن تعريفات لعطف النّسق بوصفه تركيبا structure. ومعنى هذا أنّ النّحاة قاموا بتحليل التّركيب إلى مكوناته المباشرة، ثمّ عرّفوا جزءا من تلك المكوّنات، هو المعطوف"[3].

و يرى الباحث مصطفى حميدة فيما يذهب إليه أنّ ثمّة أسسا و مبادئ ينبغي مراعاتها وهي الّتي تمّ استنتاجها من خلال نظرة النّحاة للعطف عموما وعطف النّسق خصوصا وأوّل هذه الأسس:

ينبغي الخروج بعطف النّسق من دائرة دراسة التّوابع، فقد كان إدراجه في بحثها تطبيقا آليا من جانب النّحاة لنظرية العامل الّتي التزموا بها منهجا يكشفون به عن أحكام الإعراب، وهو بذلك منهج يقوم على المعايير اللّغوية الشّكلية فقط، وهو ما يحول دون فهم دلالات التّركيب، ولذلك يرى هذا الباحث أنّه يجب أن ينظر إلى عطف النّسق- في غياب نظريّة العامل- على أنّه تركيب قائم بذاته متكامل البنية، له أنماطه ودلالاته المختلفة، وألاّ يكتفى بدراسة وظيفته function حرف النّسق في التّركيب وفعاليته في التّعبير عن المعنى فحسب، بل تدرس كذلك وظيفة التّركيب كلّه في السّياق، وعلاقة ذلك السّياق بالمقام..."[4]

[1] المرجع السّابق، ص 25.
[2] المرجع نفسه، ص 26.
[3] المرجع نفسه، ص 26.
[4] المرجع نفسه، ص 28.

وبعد تدليل (مصطفى حميدة) لوجهة نظره التي ذهب إليها، قدّم من النّاحية المقابلة المبرّرات التي جعلت النّحاة القدامى يسيرون هذا السّير في نظرتهم لعطف النّسق على وجه التّحديد، ومن تلكم المبرّرات المذكورة، أنّ طبيعة عطف النّسق، بوصفه جملة مركّبة، تمثّل ترابطا بين جزأين أو أكثر، و هو ما جعل مباحثه تتوزّع بين النّحاة و البلاغيين، فتناوله النّحاة مركّزين على الجانب التّحليلي منه، مميّزين فيه الصّواب من الخطإ، ناظرين إليه من خلال نظرية العامل، وهم بذلك أدخلوه في نطاق التّوابع. كما أشار النّحاة إلى وظيفة حروف النّسق في الرّبط بين المعطوف والمعطوف عليه، وهم بذلك اتّجهوا بفكرة الرّبط من خلال تطبيقهم لنظرية العامل، فرأوا أنّ الرّبط في تركيب النّسق وسيلة لانتقال أثر العامل من المعطوف عليه إلى المعطوف. ومن هذا المنطلق جعلوا المعطوف من التّوابع الخمسة.

ومن المبرّرات التي يمكن تقديمها كذلك حول اتّجاه النّحاة القدامى ونظرتهم لعطف النّسق بهذه المنهجية هو أنّه من خلال استقراء المعاني النّحوية الخاصّة التي تؤدّيها التّوابع الخمسة أنّ بينها من التنافر ما يجعل من المحال الجمع بينها في معنى واحد، ذلك لأنّ كلّ تابع منها مختلف في ماهيته عن التّوابع الأخرى، قال الرّضيّ: " لا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدّ واحد، وذلك لأنّ الحدّ مبيّن للماهية يذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمّنا، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتّى يجتمعا في حدّ واحد باعتبار اللّفظ، لأنّ مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللّفظ"[1].

وهذا ما فعله النّحاة حين جمعوا بين التّوابع الخمسة في تعريفات تقوم على النّاحية اللّفظية الخالصة، هي المشاركة في العلامة الإعرابية، و لو أنّهم لاحظوا جانبا معنويا يجمع بين أنواعها لجعلوه جنسا لها، فهذا ابن السرّاج (المتوفى سنة 316هـ) وهو أوّل من جمع التّوابع في باب واحد يقول ما نصّه: "واعلم أنّ العطف يشبه الصّفة والبدل من وجه، ويفارقهما من وجه: أمّا الوجه الذي أشبههما فإنّه تابع لما قبله في إعرابه، وأمّا الوجه الّذي يفارقهما فيه فإنّ الثّاني غير الأول، والنّعت و البدل هما الأول"[2].

[1] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 1، ص 224.

[2] ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن السّري البغدادي، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط 2 بيروت، لبنان ج 2، ص 319.

ومعنى هذا أنّ ابن السرّاج لم يجد جامعا يجمع بين العطف والصّفة والبدل سوى التّبعية في الإعراب، وهذا ما يؤكّد أنّ قيام باب التّوابع في كتب الدّرس النّحوي كان على أساس النّاحية اللّفظية البحتة، إذ من المعلوم أنّ تبويب أبواب النّحو قام في جوهره على أساس نظرية العامل النّحوي.

ومن المنطلقات التي اعتمدها النّحاة القدامى في نظرتهم لعطف النّسق هو" أنّ وجود حرف النّسق دالّ على حدوث ربط بين المتعاطفين، و الرّبط الذي يقوم به حرف النّسق قرينة على انعدام الارتباط وانعدام الفصل بين المتعاطفين، فدلالته على انعدام الارتباط ناشئة من دلالة حروف النّسق جميعا على المغايرة، ودلالته على انعدام الفصل ناشئة من دلالة حروف النّسق جميعا على العلاقة المصطنعة الّتي يؤدّيها كلّ حرف حسب دلالته المستعمل من أجلها في السّياق"[1].

فما الوظائف الّتي تؤدّيها حروف النّسق بهذا الرّبط؟

لقد تنبّه النّحاة المتقدّمون إلى أنّ اللّسان العربي لجأ إلى الأدوات لتلخيص المعاني طلبا للإيجاز والاختصار، ومن هنا قامت في اللّغة أدوات العطف والشّرط والنّفي والاستفهام و النّداء والتّأكيد وغيرها، لتلخيص معانيها على سبيل الإيجاز والاختصار. ومن هنا كذلك كان التّعليق بالأداة –وهو الرّبط– أساسا مهمّا في التّركيب، لأنّ التّركيب العربي يعتمد في معظم صوره على الأداة في تلخيص العلاقة بين أجزائه، وحروف المعاني قسم من أدوات التّعليق، ومن تلك الحروف حروف النّسق، وهي جميعا تدخل في التّركيب لضرب من الإيجاز والاختصار فحين يُقال (جاء زيد و ذهب عمرو) أراد اللّسان العربي الجمع بين الجملتين في حصول مضمونيهما، والدّلالة على وجود مناسبة بينهما، فربط بينهما بالواو لتلخّص ذلك المعنى ولتؤدّيه في إيجاز، هذا في عطف الجمل أمّا في عطف المفردات فإنّ حروف النّسق تقوم عن طريق الرّبط بوظيفة أكبر من هذا، ففي نحو: (جاء زيد وعمرو)، البنية العميقة هي: جاء زيد. جاء عمرو فحدث اختصار، فاستغني عن تكرير الفعل" جاء"، وربطت الواو بين الجملتين و أغنت عن إعادة الفعل"[2].

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 44، 45.

[2] المرجع نفسه، ص ص 45، 46.

وقد فسّر النّحاة هذه الظّاهرة من خلال نظرية العامل، "فقالوا حروف النّسق وضعت للإغناء عن العامل، والعامل في المعطوف مقدّر في معنى المعطوف عليه، و دلّلوا على ذلك بالقياس و السّماع أمّا، علماء المعاني فقالوا العطف هنا لتفصيل المسند إليه مع اختصار، وهم يقصدون بهذا أنّ في العطف هنا تفصيلا لفاعل الفعل –جاء– بأنّه زيد وعمرو، وهذا التّفصيل يقتضيه المقام، بدليل إجماله في مقام آخر باستعمال صيغة المثنّى، فيقال جاء الرّجلان، وفي العطف اختصار لأنّ الأصل في التّركيب هو: جاء زيد وجاء عمرو."[1]

5.1. حروف النّسق كما حدّدها النّحاة

جرى العرف عند النّحاة البصريين و الكوفيين وعند النّحاة المتأخّرين على دراسة عشرة أحرف في باب "عطف النّسق"، هي: (الواو، و الفاء، و ثمّ، و حتّى، و بل، و لكن، و أو، و إمّا، و أم) هكذا درسها المبرّد، وابن السرّاج من المتقدّمين، وهكذا درسها أصحاب الشّروح والحواشي من المتأخّرين، وذكر "سيبويه" كتابه أحد عشر حرفا هي تلك الأحرف العشرة، مضيفا إليها (لا بل)، في حين جرى عُرف النّحاة من بعده على دراسة (لا بل) في خلال حديثهم عن (بل) على أساس أنّ (لا) جاءت لتأكيد معنى الإضراب، وإن خرج بعضهم عن ذلك العرف أحيانا فجارى سيبويه، ولكنّ التزام النّحاة من بعد سيبويه بهذا العرف لا يعني إقرارهم جميعا بأنّ تلك الأحرف العشرة تعدّ كلّها أحرفا عاطفة، أو أنّها هي فقط الأحرف العاطفة في اللّغة، فقد نشأ بين النّحاة على مرّ عصور الدّرس النّحوي خلاف واسع حول عدّة حروف النّسق وتحديدها، و حول الحالات الّتي تكون فيها عاطفة"[2].

والملاحظ أنّ أحرف: (الواو و الفاء و ثمّ و لا و أو)، كانت بعيدة عن مدار ذلك الخلاف، فلم يقل نحويّ –متقدّم أو متأخّر– أنّ أحدها لا يعدّ من حروف النّسق، و إنّما دار خلافهم حول دخول من جد لهم هذا، وذلك بسبب مجيء (واو) النّسق قبلهما، نحو: (**ما جاء زيد و لكن عمرو**)، و (**جاء إمّا زيد و إمّا عمرو**)، وهم لا يجيزون دخول عاطف على عاطف.

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

أمّا الكوفيون فقد شاءوا أن يوسّعوا نطاق حروف النّسق فيشمل: (إلاّ، و أي، و ليس، وهلاّ، و أين و متى، و كيف)، و لولا في بعض حالاتها كما رأوا أنّ حتّى لا تعدّ من حروف النّسق"[1].

6.1. دلالات و معاني حروف العطف من النّاحية النّحوية

1.6.1. الواو

تدلّ على مطلق الجمع، يقول جمهور النّحاة، إنّ الواو تفيد مطلق الجمع، وليس المقصود عندهم بـ (الجمع) اجتماع المعطوف و المعطوف عليه في الفعل في الزّمان أوفي المكان، أو أنّهما يجتمعان معا في حالة واحدة، بل المقصود أنّهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في: (جاءني زيد و عمرو)، أو في كونهما حكمين على شيء، نحو: (زيد قائم و قاعد)، أو في حصول مضمونيهما نحو: (قام زيد و قعد عمرو)، فمراد النّحاة بالجمع ألاّ تكون الواو لأحد الشّيئين أو الأشياء كدلالة "أو"و "إمّا"[2].

ويقصد النّحاة بـ "المطلق" هنا الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من المعطوف والمعطوف عليه في زمان، أو بسبق أحدهما الآخر، ففي نحو: (**جاء زيد و عمرو**)، يحتمل على السّواء أنّهما جاءا معا، أو زيدا أولا، أو آخرا قال سيبويه: "وإنّما جئت بالواو لتضمّ الآخر إلى الأوّل، وتجمعهما، و ليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر"[3].

ولكن جماعة من النّحاة ذهبوا إلى أنّ الواو تدلّ على التّرتيب، وتبريرهم في ذلك أنّ المتقدّم بين المتعاطفين في الزّمان يتقدّم في اللّفظ ولا يجوز أن يتقدّم المتأخّر، قالوا: لأن التّرتيب في اللّفظ يستدعي سببا، و التّرتيب في الوجود صالح له.فوجب الحمل عليه، وذهب نحاة آخرون مذهبا مخالفا، فقد نقل إمام الحرمين في كتابه" البرهان في أصول الفقه" عن بعض الحنفية أنّ الواو تفيد المعيّة"[4]، ونسب السّيوطي إلى ابن كيسان أنّه قال: "الواو للمعيّة حقيقة، واستعمالها في غيرها مجاز"[5].

---

[1] المرجع السّابق، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

[3] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط 1 1998. ج2، ص 128.

[4] ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في شرح حروف المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ج 3، ص 198.

[5] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ج2، ص 129.

والصّحيح أنّ النّحاة الذين قالوا بدلالة الواو على مطلق الجمع، كانوا على صواب، لأنّهم بإطلاق الجمع في دلالتها دون تحديد الزّمن، تركوا للقرائن في سياق المقال والمقام مهمّة تحديد ذلك الزّمن.

2.6.1. الفاء

تدلّ الفاء على التّشريك مع التّرتيب والتّعقيب، قال سيبويه: "و من ذلك قولك: مررت بزيد فعمرو، ومررت برجل فامرأة، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأوّل مبدوءا به"[1]، والفاء تضمّ الشّيء إلى الشّيء كما فعلت الواو، غير أنّها تجعل ذلك متّسقا بعضه إثر بعض؛ قال المبرّد: " الفاء توجب أنّ الثّاني بعد الأول، وأنّ الأمر بينهما قريب، نحو: رأيت زيدا فعمرا ودخلت مكّة فالمدينة"[2]، هذا هو الاتّجاه الذي سار فيه جمهور النّحاة البصريين، وتابعهم فيه جمهور النّحاة المتأخّرين، و هو يتلخّص في أنّ فاء العطف تدلّ على التّشريك مع التّرتيب والتّعقيب"[3].

وأهمّ الآراء الّتي ذهبت خلاف رأي الجمهور ما ذهب إليه الفرّاء أنّ الفاء لا تفيد التّرتيب مطلقا إذ ربّما أتى ما بعد الفاء سابقا إذا كان في الكلام دليل النّسق، فإذا عدم الدّليل لم يجز"[4] ومسنده في ذلك قوله تعالى: " وكم من قرية أهلكناها و جاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون"، فقد أجاز فيها ثلاثة تأويلات:

- أنّ الهلاك و البأس يقعان معا، كما تقول: أعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، إنّما وقعا معا.
- أن يكون المعنى) وكم من قرية أهلكناها) فكان مجيء البأس قبل الهلاك، وذلك على إظهار"كان".

---

[1] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ت عبد السّلام هارون، ج1، ص 218.

[2] المبرّد، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1994، ج 1، ص 148.

[3] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 122.

[4] الفرّاء، أبو زكريّا يحي بن ز ياد بن عبد الله، **معاني القرآن، عالم الكتب**، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج 1 ص371، 372.

- وقد يكون (أهلكناها فجاءها) خبرا بالواو، أي أهلكناها وجاءها البأس بياتا"[1]، ومعنى هذا أنّه يستبعد تماما دلالة الفاء على التّرتيب في الآية الكريمة.

3.6.1. ثمّ

تدلّ على التّشريك مع التّرتيب والتّراخي، وهو مذهب سيبويه و جمهور البصريين ؛ قال سيبويه: ومن ذلك (يقصد باب ما أشرك بين الاسمين) مررتُ برجل ثمّ امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلت (ثمّ) الأوّل مبدوءا به، وأشركت بينهما في الجرّ"[2]، وقال المبرّد: " و ثمّ مثل الفاء، إلاّ أنّها أشدّ تراخيا، نقول: ضربت زيدا ثمّ عمرا و أتيت البيت ثمّ المسجد"[3].

وقال سيبويه في موضع آخر" ومنه (يقصد باب النّعت) : مررت برجل راكب ثمّ ذاهب، فبيّن أنّ الذّها ببعده، وأنّ بينهما مهلة، وجعله غير متّصل به، فصيره على حدة"[4]، وهكذا كان القول بدلالة (ثمّ) على التّشريك مع التّرتيب والتّراخي في الزّمان هو الاتّجاه الّذي سار فيه جمهور البّصريين، وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه"[5].

[1] المرجع السّابق، ص 372.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 218.

[3] المبرّد، **المقتضب**، ج 1، ص ص 148، 149.

[4] سيبويه، **الكتاب** ج1، ص 213.

[5] ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في شرح حروف المعاني**، ص 406.

4.6.1. حتىّ

يذكر أحد الباحثين أنّ (حتّى) لم تقع عاطفة في القرآن الكريم، ومستنده في ذلك قول السّيوطي في الإتقان بقوله: " وترد حتىّ عاطفة، ولا أعلمه في القرآن"[1]. وقال ابن هشام: "العطف ب (حتّى) قليل وأهل الكوفة ينكرونه ألبتّة". ويحملون نحو: (جاء القومُ حتّى أبوكَ، رأيتُهُم حتّى أباكَ، مررتُ بِهِم حتّى أبيكَ)، على أنّ (حتّى) فيه ابتدائية، و أنّ ما بعدها على إضمار عامل".[2]

وقد أكّد ابن فارس رأي الكوفيين في إنكارهم العطف بـ حتّى إذ نصّ في كتابه الصّاحبي على أنّ (حتّى) تكون للغاية بمعنى (إلى) وتكون بمعنى (كي)، أمّا عن دلالتها على العطف فقد قال"ويقولون: إنّها تكون بمعنى العطف، تقول: قدم الجيش حتّى الأتباع...والكوفيون لا يجعلون (حتّى) حرف عطف، وإنّما يعربون ما بعدها بإضمار"[3]لكن يمكن أن نستثني من الكوفيين ما ذهب إليه الفرّاء فهو لا ينكر العطف بـ (حتى)، فهو في كتابه" معاني القرآن" يجيز وجهين في نحو: (قد ضرب القوم حتّى كبيرهم) الخفض و الإتباع لما قبل حتّى"[4].

ومن الملاحظات التي يمكن استنتاجها من كلام النّحويين حول حتّى العاطفة ووروردها بقلّة إنّما هو جانب آخر مبرّر لهم على كونها تعمل عمل الجرّ بدل العطف الذي يرونه قليلا أو نادرا، و بذلك توصّلوا إلى الحكم بأنّ"كلّ موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجرّ لا عكس"[5]، وكذلك إلى الحكم بأنّه" حيث جاز العطف والجرّ، فالجرّ أحسن، إلاّ في نحو: (ضربت القوم حتّى زيدا ضربته) فالنّصب أحسن".[6]

---

[1] جلال الدّين السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2008، ت الشّيخ شعيب الأرنؤوط، ج2، ص 228.

[2] ابن هشام الأنصاريّ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، ت محمّد محي الدّين عبد الحميد، ج1، ص148، 149.

[3] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**، ص 222 -223.

[4] الفرّاء، معاني القرآن، ج 1، ص 137.

[5] الأشموني، نور الدّين أبو الحسن علي بن محمّد، **منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك**، القاهرة، دت، ج3، ص 98

[6] المرجع نفسه، ص 98.

5.6.1. أو

مذهب المتقدّمين من النّحاة أنّ (أو) تدلّ على أحد الشّيئين أو الأشياء ؛ يقول ابن هشام: "أنّ المتقدّمين قالوا إنّها موضوعة للدّلالة على أحد الشّيئين أو الأشياء".[1]

ويقول سيبويه عن دلالة (أو) : "ومن ذلك (يقصد باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارّ) قولك: مررت برجل أو امرأة، ف (أو) أشركت بينهما في الجّر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوّت بينهما في الدّعوى"[2] وقوله: "وأمّا (أو) فإنّما يثبت بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحدّ".[3] وقوله: " تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا؟و أعندك زيد أو خالد أو عمرو؟كأنّك قلت أعندك أحد من هؤلاء؟"[4]

يتّضح ممّا تقدّم من كلام"سيبويه" أنّه قال بدلالة (أو) على أحد الشّيئين أو الأشياء، ولكنّه رأى أنّها في الوقت نفسه تسوّي بين المتعاطفين في الدّعوى و هذا رأي له أهميّته في فهم تراكيب (أو)، إلاّ أنّ النّحاة المتقدّمين الذين جاءوا بعد سيبويه اكتفوا بقوله بدلالة (أو) على أحد الشّيئين أو الأشياء"[5]؛قال ابن جنّي": إنّما أصل وضع (أو) أن تكون لأحد الشّيئين، أين كانت، وكيف تصرّفت، فهي عندنا كذلك، و إن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتّى دعاه إلى نقلها عن أصل بابها".[6]ولعلّ مقصود ابن جنّي بالعبارة الأخيرة هو ما فعله بعض النّحاة بعد سيبويه حين أخذوا ينسبون ل: (أو) معاني كثيرة فهموها من خلال قرائن السّياق، ومن خلال ذلك أخذت أقوال النّحاة في معاني (أو) تتراكم على مرّ عصور الدّرس النّحوي".[7]، حتّى ذكر ابن هشام في "مغني اللّبيب" اثني عشر معنى رآها النّحاة والمفسّرون في (أو) هي: الشكّ، والإبهام، والتّخيير، والإباحة، والجمع المطلق كالواو، والإضراب ك (بل)، والتّقسيم، وأن تكون بمعنى (إلّا) في الاستثناء، وأن تكون

[1] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص 84 إلى ص 89.
[2] سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 218.
[3] المرجع نفسه، ج 1، ص 482.
[4] المرجع نفسه، ج 1، ص 487.
[5] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 190.
[6] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، ج 2، ص 457.
[7] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 190.

بمعنى (إلى)، والتّقريب، والشّرط، والتّبعيض"[1]، وكان بعض المفسّرين و منهم أبو حيّان، قد رأوا أنّ (أو) قد تفيد التّنويع"[2] ومعظم تلك الدّلالات التي ذكروها كانت موضع خلاف بين النّحاة، ولكن جمهور المتأخّرين منهم يتّفقون على أنّ"أو" تؤدّي خمس دلالات فحسب هي: التّخيير و الإباحة، والشكّ، و الإبهام، والتّقسيم"[3].

6.6.1. أم

قسّم النّحاة دلالة"أم" العاطفة إلى قسمين:

(أم) المتّصلة، (أم) المنقطعة.

وقاموا بتفريق بينهما بأن قالوا:

(أم) **المتّصلة**: هي المعادلة لهمزة التّسوية، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [سورة ياسين الآية: 10]، أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها، وبـ: أي"[4] وجوابها أحد الشّيئين أو الأشياء"[5]. أي أنّه يكون بالتّعيين نحو قوله تعالى: ﴿ **يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** ﴾ [سورة يوسف الآية: 39] وسميت"متّصلة" لاتصال ما بعدها بما قبلها و كونه كلاما واحدا و لأنّ ما قبلها و ما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر"[6]، أمّا المعنى الوظيفي الّذي تؤدّيه (أم) المتّصلة في التّركيب فقد قرّر النّحاة أنّها تفيد في كلتا حالتيها معنى التّسوية. فالرّضيّ يسمّيها في حالتها الأولى (أم) التّسوية "[7]و في حالتها الأخرى، حين تسبقها همزة الاستفهام، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟، فقد قال عنها سيبويه: " فأنت الآن مدّع أنّ

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، ج 1، ص 84، إلى 89.

[2] أبوحيّان، أثير الدّين أبو عبد الله محمّد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، **البحر المحيط**، مطبعة السّعادة، القاهرة، دط، الآية 184 البقرة، ج 2، ص 32، الآية 16، البلد، ج 8، ص 476.

[3] ابن عصفور، **المقرّب**، ج1، ص 230.

[4] الحسن ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ص 225.

[5] ابن عصفور، **المقرّب**، ج 1، ص 231.

[6] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، ج1، ص 40.

[7] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 2، ص 348.

عنده أحدهما، لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك؟ وأيّهما لقيت؟ فأنت مدّع أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيّهما هو".[1]

أمّا (أم) المنقطعة أيضا فهي الّتي لا تتقدّم عليها همزة التّسوية، ولا همزة مغنية عن (أي) [2] نحو قوله تعالى: ﴿ **الم ﴿1﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿2﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾ [سورة السّجدة الآيات:1،2،3]، وسمّيت منقطعة أو منفصلة لوقوعها بين جملتين مستقلّتين"[3] وما بعدها قائم بنفسه غير متعلّق بما قبله"[4]، أي أنّ الكلام معها كلامين دون المتصلة"[5]، وقد اختلف النّحاة في تحديد المعنى الوظيفي الّذي تؤدّيه (أم) المنقطعة، فسيبويه يجعلها في بعض استعمالاتها بمنزلة (لابل) للتّحوّل من الشّيء إلى الشّيء، وذلك في نحو: (أما أنت بعمرو؟ أم ما أنت ببشير؟) وفي نحو: (أم هل تقول؟) و ذهب الكسائي وهشام إلى أنّها بمنزلة (بل)، وما بعدها مثل ما قبلها فإذا قلت: (قام زيد أم عمرو)، فالمعنى بل قام عمرو، وإذا قلت: (هل قام زيد أم عمرو؟) فالمعنى بل هل قام عمرو؟"[6]

وقد نهج الفرّاء نهجهما، فجعلها بمنزلة (بل) في بعض آيات القرآن الكريم و قال: "والعرب تجعل (بل) مكان (أم)، و (أم) مكان (بل) إذا كان في أوّل الكلام استفهام"[7].

بالإضافة إلى أقوال و آراء نحوية أخرى ليس هنا موضع عرضها.

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 482.

[2] ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ج3، ص 170.

[3] الأشموني نور الدّين أبو الحسن عليّ بن محمّد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج 3، ص 105.

[4] الهروي، أبو الحسن علي بن محمّد: **الأزهية في العوامل و الحروف**، تحقيق: محمّد عثمان، المكتبة الأزهرية للتّراث، الجزيرة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2011. ص 93.

[5] سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 486.

[6] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 3، ص 169.

[7] الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، ج 1، ص 72.

7.6.1. إمّا

ذهب سيبويه إلى أنّ (إمّا) العاطفة مركّبة من (إن) و (ما) واستشهد بقول دريد بن الصّمّة:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعا و إن إجمال صبر

إذ يُفهم من البيت أنّ الشّاعر لما اضطرّ إلى حذف (ما) من (إمّا) عادت (إمّا) إلى أصلها وهو (إن)، قال سيبويه: " و لو قلت: فإن جزعا وإجمال صبر كان جائزا، كأنّك قلت: فإمّا أمري جزع وإمّا إجمال صبر، لأنّك لو صحّحتها فقلت: إمّا جاز ذلك فيها، ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلاّ في الشّعر، و من أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح و إن طالح يريد: إمّا و إن أراد (إن) الجزاء فهو جائز، لأنّه يضمر فيها الفعل، و (إمّا) يجري بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأول، ألا ترى أنّك تقول: قد كان ذلك إمّا صلاحا وإمّا فسادا، كأنّك قلت: قد كان ذلك صلاحا أو فسادا و لو قلت قد كان ذلك إن صلاحا و إن فسادا، كان النّصب على (كان) أخرى، ويجوز الرّفع على ما ذكرنا".[1]

وقد اختلفت مواقف النّحاة تجاه رأي سيبويه، فوافقه بعضهم كابن يعيش وابن مالك والرّضيّ...وآثر بعضهم مخالفته والقول بأنّ: (إمّا) بسيطة غير مركبة، ومن هؤلاء أبو حيّان بحيث ذهبوا إلى أنّ (إن) في البيت شرطية بتقدير (كان) المحذوفة أي: فإن كان جزعا.

وأمّا عن المعاني الدّلالية المستفادة من تركيب إمّا كالشكّ والإبهام، والتّخيير والتّفصيل فيرى (مصطفى حميدة) أنّها هي نفسها المعاني الدّلالية المستفادة من تركيب (أو)، ويعني هذا كما يرى الباحث وجود تقارب شديد بين وظيفة (إمّا) ووظيفة (أو)، وأنّهما يرجعان إلى أصل واحد هذا الأصل في رأيه هو معنى الشّرط، فحين يقال لأداء معنى التّخيير (تزوّج هذه الفتاة أو أختها) يصحّ أن يقال لأداء المعنى نفسه باستعمال (إمّا) : (تزوّجْ إمّا هذهِ الفتاةَ وإمّا أختَها) "[2].

من خلال ما تقدّم يتّضح أنّ المعنى الوظيفي الذي تؤدّيه (إمّا) هو التّسوية، و هو المعنى ذاته الذي تؤدّيه (أو) و (أم) المتّصلة، وهو ما عبّر عنه النّحاة بقولهم: الدّلالة على أحد الشّيئين أو

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 135.

[2] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 296.

الأشياء، والتّسوية هنا تعني أنّ المتعاطفين سواء في صلاحية كلّ واحد منهما للاستقلال بالحكم، وهو معنى قائم أصلا على معنى الشّرط.

ولعلّ ما يؤيّد التقاء (إمّا) و (أو) في أداء معنى التّسوية أنّ اللّسان العربي يستعمل (أو) أحيانا في مكان (إمّا) الثّانية، نحو قول عمر بن أبي ربيعة: فقالت لهنّ: امشين إمّا نلاقه*كما قلت أو نشف النّفوس فنعذر"[1]. وقال الجوهري: و (إمّا) حرف عطف بمنزلة (أو) في جميع أحوالها إلاّ في وجه واحد و هو أنّك تبتدئ ب (أو) متيقّنا، ثمّ يدركك الشكّ، و (إمّا) تبتدئ بها شاكّا، و لا بدّ من تكريرها ومعنى هذا أنّ تركيب (أو) يمضي فيه المتكلّم على طريق اليقين، إلى أن يتلفّظ ب (أو) فيتحوّل بها إلى طريق الشكّ أو الإبهام أو التّخيير أو التّفصيل، حسب ما يقتضيه السّياق". [2]

8.6.1. بل

ذكر النّحاة أنّ (بل) تفيد معنى الإضراب[3]ومن المعاني المعجمية للإضراب: الكفّ، والعزوف عن الشّيء"[4]، أمّا المعنى الاصطلاحي فهو كما يحدّده الرّضيّ": -جعل الحكم الأوّل- موجبا كان أو غير موجب، كالمسكوت عنه بالنّسبة إلى المعطوف عليه"[5]، وحين أراد سيبويه أن يحدّد ل (بل) معناها الوظيفي قال: "و أمّا (بل) فلترك شيء من الكلام و أخذ في غيره"[6] كما قد ذكر سيبويه أنّ لـ (بل) إلى جانب معنى الإضراب معنى آخر و هو الاستدراك، تفيده في إحدى حالات عطفها، حين يساق التّركيب على سبيل الغلط أو النّسيان نحو: مررت برجل راكع بل ساجد، وقد قاس سيبويه هذه الحالة على ما يعرف ببدل الغلط أو النّسيان قياسا سويّا"[7]، ومن النّحاة الذين تابعوا سيبويه في نسبة معنى الاستدراك إلى بل ابن خالويه والهرويّ، والمعنى الاصطلاحي للاستدراك كما حدّده الرّضيّ هو: "رفع توهّم يتولّد من الكلام السّابق رفعا شبيها بالاستثناء."[8]

---

[1] المرجع السّابق ، ص 297.

[2] المرجع نفسه، ص 299.

[3] ابن السرّاج أبو بكر محمّد بن السّري البغدادي، **الأصول في النّحو**، مطبعة النّعمان، بغداد، دط، 1973، ج 2، ص 57.

[4] الزّمخشري، **أساس البلاغة، مادّة ضرب**، ج 1، ص 578.

[5] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 4، ص 417 – 418.

[6] سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 306.

[7] المرجع نفسه، ج 1، ص ص ص213 – 218 -219.

[8] الرضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 2، ص 419.

وقد جعل جمهور النّحاة المتأخّرين المعنى الوظيفي ل (بل) متوقّفا على ما يأتي بعدها:

فإن وقع بعد (بل) مفرد كان لها حالتان:

- إن تقدّمها أمر أو إيجاب نحو: (اضرب زيدًا بل عمرًا) .... (قام زيدٌ بل عمرٌو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، ويثبت الحكم لما بعدها.
- وإن تقدّمها نفي أو نهي نحو: (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) . (لا يقمْ زيدٌ بل عمرٌو) فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده"[1].

أمّا إن وقع بعد "بل" جملة فيكون معنى الإضراب:

- إمّا الإبطال نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: الآية 26].
- وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى ﴿14﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿15﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [سورة الأعلى، الآية: 14-16]."[2]

9.6.1. لكنّ

يرى جمهور النّحاة أنّ (لكنّ) إنّما تفيد الاستدراك، و يحدّد الرّضي المعنى الاصطلاحي للاستدراك بقوله: " رفع توهّم يتولّد من الكلام السّابق رفعا شبيها بالاستثناء".[3] وقال في توضيح ذلك: " فإذا قلت جاءني زيد، فكأنّه توهّم أنّ عمرا جاءك لما بينهما من الألفة فرفعت ذلك التوهّم بقولك: لكنّ عمرًا لم يجئْ"[4]، كما ينبغي الإشارة إلى أنّ السّكّاكي في (مفتاح العلوم) جعل المراد بالعطف ب (لكنّ) ردّ السّمع عن الخطأ في الحكم إلى الصّواب، وجعل هذا هو المراد بالعطف ب (لا) أيضا"[5]، ويتّضح من ذلك كلّه أنّ المعنى الأصلي الكامن في (لكنّ) و هو (ليس كذلك)، موافق

[1] ينظر: مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 336.

[2] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، ج 1، ص133.

[3] الرّضي، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 2، ص 419.

[4] المرجع نفسه، ج 2، ص 419 -420.

[5] السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمّد بن علي، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 198، ص 109.

لمعنى الاستدراك معجميا و اصطلاحيا، نحوا و بلاغة، ذلك أنّ (لكنّ) تفيد رفع ما قد يتولّد عند المخاطب من توهّم ينشأ ممّا سبقها من كلام، أي أنّها تأتي هي وما بعدها لإزالة ما قد يعتري المخاطب من لبس في فهم ما جاء قبلها من حكم وهذا المعنى قريب من (ليس كذلك) "[1]

10.6.1. لا العاطفة

يرى الباحثون أنّ (لا) هي أقدم أدوات النّفي في العربية وهي تحمل الدّلالة على النّفي الصّريح الحادّ القاطع، ومن ثمّة فإنّ الدّلالة الأصلية التي لا تفارق (لا) حيثما استعملت هي النّفي والنّفي بلا نفي صريح حادّ لا تشوبه شائبة من المعاني الأخرى، وقد وجدت العربية هذه الدّلالة في (لا) "صالحة للتّوظيف عند إرادة المتكلّم قلب الحكم إلى نقيضه، أو إلى ما هو في حكم نقيضه"[2]

وقد اشترط النّحاة اجتماع خمسة شروط في تركيب (لا) العاطفة:

الأول: أن يكون المعطوف مفردا لا جملة "[3]،

والثّاني: أن يكون الكلام قبلها موجبا لا منفيا و يعدّ في حكم الموجب هنا الأمر والنّداء "[4]، ولا يعطف بـ (لا) بعد نفي ولا نهي، قال ابن يعيش: " لأنّ لا لإخراج الثّاني ممّا دخل فيه الأول، والأوّل لم يدخل في شيء "[5] وقال المالقي: "لئلاّ يفسد معناها إذ هي للنّفي "[6]

والثّالث: ألاّ تقترن (لا) بعاطف، فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى: ﴿ **فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ** ﴾ [سورة الطّارق، الآية: 10]تجرّدت لا للنّفي واستبدّت الواو بالعطف"[7].

---

[1] ينظر: مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 382.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 419.

[3] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج 4،ص 416.

[4] ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في شرح حروف المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ج 3، ص97.

[5] ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصّل**، إدارة الطّباعة المنيرية، القاهرة، د ت –ج 8 –ص 104.

[6] المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النّور بن أحمد، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، مطبوعات مجمّع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، 1975، ص258.

[7] ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 8، ص 104 -105.

والرّابع: ألاّ يكون المفرد بعد (لا) صالحا لأن يكون صفة لما قبلها، أو خبرا، أو حالا، فإذا صلح لشيء من هذا خرجت لا عن العطف ووجب تكرارها."[1] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾ [سورة البقرة، الآية: 68]

والخامس: اشترط الأبّذيّ أن يكون ما قبل (لا) من كلام متضمّنا بمفهوم الخطاب نفي الفعل عمّا بعدها فيكون الأوّل لا يتناول الثّاني، فلو قيل: (مررت برجل لا عاقل) لم يجز: لأنّه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني و (لا) لا تدخل إلاّ لتأكيد النّفي، فإذا أريد ذلك المعنى استعملت –غير– فيقال: مررت برجل غير عاقل"[2].

7.1. أقسام العطف وأحكامه عند النّحويين

ينقسم العطف عند النّحويين إلى ثلاثة أقسام وقد ذكرها ابن هشام الأنصاري في كتابه (المغني) على النّحو التّالي:

1.7.1. العطف على اللّفظ وهو الأصل

نحو (**ليس زيد بقائم ولا قاعد**) بالخفض، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: (ما جاءني من امرأة ولا زيد) إلاّ الرّفع عطفا على الموضع ؛لأنّ من الزّائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللّفظ وعلى المحلّ جميعا؛ نحو: ما زيد قائما لكن –أو بل–قاعد، لأنّ في العطف على اللّفظ إعمال ما في الموجب، وفي العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النّاسخ والصّواب الرّفع على إضمار مبتدإ"[3].

[1] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 258.

[2] جلال الدّين السّيوطي، **الأشباه والنّظائر النّحوية**، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، 1975، ج 4، ص 116.

[3] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، ج 2، ص 134.

2.7.1. العطف على المحلّ نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنّصب، ولهذا النّوع الثّاني عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنّه يجوز في (ليس زيد بقائم) و(ما جاءني من امرأة) أنتسقط الباء فتنصب و (من) فترتفع، وعلى هذا فلا يجوز: (**مررت بزيد وعمرا**) (وهذا على خلاف ما يذهب إليه ابن جنّي) ؛ لأنّه لا يجوز: (مررت زيدا) وأمّا قول الرّاجز:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

فيحمل على الضّرورة "[1].

والثّاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: (**هذا ضاربٌ زيدًا وأخيهِ**)؛ لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وقد أجاز ذلك أصحاب المدرسة البغدادية استنادا لقول الشاعر:

فظلّ طهاة اللّحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجّل

والثّالث: وجود المحرز؛ أي الطّالب لذلك المحلّ، وقد ابتني على هذا الشّرط امتناع مسائل: إحداها (**إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان**)، وذلك لأنّ الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرّد قد زال بدخول إنّ. والثّانية (**إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌ**) إذا قدّرت عمرا معطوفا على المحلّ، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين لأنّهم لم يشترطوا المحرز، وإنّما منعوا الأولى لمانع آخر وهو توارد عاملين: (إنّ والابتداء) على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون لأنّهم يشترطون المحرز، ولأنّ (إنّ) لم تعمل عندهم في الخبر شيئا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، ولكن شرط الفرّاء لصحّة الرّفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم لئلاّ يتنافر اللّفظ، ولم يشترطه الكسائي"[2].

كما أنّه ليس بشرط بالاتّفاق في سائر مواضع العطف على اللّفظ ؛ وحجّتهما قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ** ﴾ [سورة المائدة، الآية: 69] وقولهم: (إنّك و زيد

[1] المرجع السّابق، ج 2، ص 134.

[2] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، ج2، ص 135.

ذاهبان) وأجيب عن الآية بأمرين، أحدهما: أنّ خبر إنّ محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصّابئون مبتدأ وما بعده الخبر له ويشهد له قوله:

خليليّ هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ؟

ويضعّفه أنّه حذف من الأول لدلالة الثّاني عليه، وإنّما الكثير العكس، والثّاني: أنّ الخبر المذكور لأن وخبر (الصّابئون) محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي وقيّار بها لغريب.

إذ لا تدخل اللاّم في خبر المبتدأ حتىّ يقدّم نحو: لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال بأمرين:

أحدهما: أنّه عطف على توهّم عدم ذكر إن،

والثّاني: أنّه تابع لمبتدإ محذوف."[1]

أي إنّك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: إنّهم أجمعون ذاهبون.

3.7.1. العطف على التوهّم نحو: (ليس زيد قائما ولا قاعد) بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر، أمّا شرط جواز هذا القسم هو دخول ذلك العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هن اكومنه قول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع في المرفوع اسما، وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركّبات.

[1] المرجع السّابق، ج 2، ص 135.

فأمّا وقوعه في المجزوم قال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿ **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْ وَأَكُن** ﴾ [المنافقون الآية: 10] فإنّ معنى لولا أخّرتني فأصدّق ومعنى إن أخرتني أصدّق واحد وأمّا وقوعه في المرفوع فقد قال به سيبويه: "واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدذاهبان" وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى سيبويه أنه قال هم كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى... [135]،

والمراد بقول سيبويه: (بالغلط) ما عبّر عنه غيره بالتوهّم وذلك واضح أو ظاهر من كلامه ويدلّل كلامه بإنشاد البيت الماضي.

وأمّا وقوعه في المنصوب اسما فقال الزّمخشري في قوله تعالى: ﴿ **وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ [سورة هود الآية: 71] فيمن فتح الباء، كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قول الشّاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلاّ ببين غرابها.

ويندرج تحت هذا الحكم أقوال منها:

- قول يرى أنّه على إضمار (وهبنا)، أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، وذلك بدليل (فبشّرناها) لأنّ البشارة من الله تعالى في"معنى الهبة، وقول يرى بأنّه مجرور عطفا على (بإسحاق) أو منصوبا عطفا على محلّه، ويردّ على قول من قال بأنّه مجرور عطفا على (بإسحاق)، أنّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو بالإضافة إلى أقوال أخرى ذكرها ابن هشام في (المغني) .
- وأمّا وقوعه في المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِن فَيُدْهِنُوا** ﴾ [سورة القلم الآية: 9] ، وذلك بناء على معنى ودّوا أن تدهن، كذلك يندرج تحت هذا النّوع من العطف ما ورد في قراءة حفص من قوله تعالى: ﴿ **لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿36﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾ [سورة غافر الآية: 37]، وذلك بنصب أطّلع وتبرير ذلك أنّه عطف على معنى لعلّي أبلغ وهو لعلّي أن أبلغ، فإنّ خبر لعلّ يقترن بأن كثيرا ومنه الحديث "فلعلّ بعضكم أن يكون

ألحن في الحجّة من بعض"[1]. بالإضافة إلى ذلك هناك احتمالات أخرى بسطها ابن هشام في المغني لا يستدعي البحث ذكرها.

4.7.1. عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

ذكر ابن هشام في المغني أنّ هذا القسم من العطف يُعدّ محلّ خلاف بين العلماء من البلاغيين والنّحويين، حيث منعه البيانيون بصفة عامة، ومن النّحويين ابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التّسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، بينما أجازه الصفّار وهو تلميذ ابن عصفور وجماعة من النّحويين مستدلّين على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [سورة البقرة الآية: 25] وفي قوله: ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في [سورة الصفّ الآية: 13]، وقد نقل أبو حيّان أنّ سيبويه قد أجاز قول: "جاءني زيدٌ وعمرٌو العاقلان "وتبرير ذلك أن يكون العاقلان خبر لمحذوف، ويؤيّد ما ذهب إليه سيبويه قول امرئ القيس في معلّقته:

وإنّ شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معوّل،

كما استدلّ الصّفّار فيما ذهب إليه بقول القائل:

تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحّل أماقيك الحسان بإثمد".[2]

عقّب ابن هشام على هذه الأقوال الّتي تجيز هذا القسم من العطف بقوله: "أمّا آية البقرة فقال الزّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتّى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك زيد (يعاقب بالقيد، وبشّر فلانا بالإطلاق) ومن ثمّة فاستدلال الزّمخشري أنّ جواز العطف فيه يكون على"اتّقوا " ويوضّح ابن هشام الكلام أكثر في هذه المسألة إضافة إلى ما ذكره الزّمخشري من خلال قوله في الجواب الأول: "أنّ المعتمد بالعطف جملة الثّواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنّه قيل: "والذين آمنوا وعملوا الصّالحات لهم جنات فبشّرهم بذلك، بينما يعترض ابن هشام على الجواب الثّاني الذي ذكره الزّمخشري وهو ردّ العطف في الآية على "اتّقوا"، لذلك يرى أنّ فيما ذهب إليه الزّمخشري هنا فيه نظر لأنّه لا يصحّ أن يكون جوابا للشّرط؛ إذ ليس الأمر بالتّبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل

[1] المرجع السّابق، ج 2، ص 136 – 137

[2] المرجع نفسه، ج 2، ص 142.

القرآن، ويُجاب بأنّه قد علم أنّهم غير المؤمنين فكأنّه قيل: فإن لم يفعلوا فبشّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشّر هؤلاء المعاندين بأنّه لا حظّ لهم من الجنّة "[1].

وقد قال في آية الصّفّ: أنّ العطف على تؤمنون لأنّه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أنّ المخاطب بتؤمنون المؤمنون، ويبشّر النبيّ عليه الصّلاة والسّلام، ولا أن يقال في تؤمنون: إنّه تفسير للتّجارة لا طلب، وذلك بأن يكون معنى الكلام السّابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كما كان: ﴿ **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** ﴾ [سورة المائدة الآية: 91] في معنى (انتهوا)، أو بأن يكون تفسيرا في المعنى دون الصّناعة، لأنّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسّرة؛ يقول: هل أدلّك على سبب نجاتك آمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذ يمتنع العطف لعدم دخول التّبشير في معنى التّفسير، وأمّا استدلالهم بقول امرئ القيس: وهل عند رسم دارس من معوّل ؛ف (هل) فيه هنا نافية مثلها في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ [سورة المائدة الآية: 47] [2].

5.7.1. عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

وفيه ثلاثة أقوال ذُكرت في المغني:

أحدها الجواز مطلقا، وهو المفهوم من قول النّحويين في باب الاشتغال في مثل (**قام زيد وعمرا أكرمته**) وذلك بالقول: "**إنّ نصب عمرا أرجح** ؛ والتّدليل على ذلك لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

القول الثّاني: وهو الّذي يمنع وقوع هذا العطف مطلقا، فقد حكي عن ابن جنّي في تعليقه على قول القائل:

عاضها الله غلاما بعدما شابت الأصداغ والضّرس نقد؛

بحيث قال: "إنّ الضّرس فاعل لمحذوف يفسّره المذكور، وليس بمبتدإ إلاّ إذا قال: " أقدّر الواو للاستئناف ومن ثمّة قد منع العطف هنا.

[1] المرجع السّابق، ج 2، ص 143

[2] ابن هشام الأنصاري، **المغني**، ج 2، ص 144.

أمّا القول الثّالث: فهو الذي يرى الجواز في الواو فقط وهو قول أبي عليّ، وقد نقله عنه أبو الفتح في سرّ الصّناعة، وهو الّذي بنى عليه ابن جنّي كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) كون الفاء هنا عاطفة.

أمّا عن صحّة هذه الأقوال وضعفها فيرى ابن هشام أنّ أضعف الثّلاثة القول الثّاني، وهو قول الرّازي في تفسيره، وقد ذكر مذهبه هذا في كتابه "في مناقب الشّافعي" –رحمه الله – أنّ مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية، وأنّهم زعموا أنّ قول الشّافعي بحلّ أكل متروك التّسمية مردود بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾[1] [سورة الأنعام الآية: 121] فقال فقلت لهم: لا دليل فيها بل هي حجّة للشّافعي؛ وذلك أنّ الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال فتكون جملة الحال مقيّدة للنّهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا، والفسق قد فسّره الله تعالى بقوله: ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [سورة الأنعام الآية: 145] فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمّي عليه غير الله، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسمّ عليه غير الله، ثمّ عقّب ابن هشام على ما ذهب إليه الرّازي بقوله: "ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا."[2]

6.7.1. العطف على معمولي عاملين

ذكر ابن هشام في كتابه "المغني" أنّ هذا النّوع من العطف فيه تجوّز، وذلك من خلال قولهم "على عاملين، بحيث أجمع النّحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو: (إنّ زيدا ذاهب وعمرا جالس)، وكذا أجمعوا بجوازه على معمولات عامل نحو: (أعلم زيد عمرا بكرا جالسا و أبو بكر خالدا سعيدا منطلقا)، بينما منعوه على معمولي أكثر من عاملين نحو: "إنّ زيدا ضارب أبوه لعمر، وأخاك غلامه بكر "، وأمّا العطف على معمولي عاملين، وهو محلّ النّقاش، فقال ابن هشام: إنّه إذا لم يكن أحدهما جارّا، فقد ذهب ابن مالك إلى أنّه ممتنع إجماعا نحو: (كان آكلا طعامك عمرو

[1] المرجع السّابق، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ج 2، ص 145

وتمرك بكر) وليس كذلك، أي أنّ ما ذهب إليه ابن مالك يخالفه أنّ الفارسي نقل الجواز مطلقا عن جماعة من النّحويين، وقيل إنّ منهم الأخفش"[1].

وفي حالة إن كان أحدهما جارّا فهو بدوره على حالتين اثنتين:

أحدها: إن كان الجارّ مؤخّرا نحو: زيد في الدّار والحجرة عمرو أو عمرو في الحجرة "، فقد ذهب المهدويّ فيما نقله أنّه ممتنع بالإجماع، وليس كذلك، بل يرى بالجواز الفريق المذكور آنفا وهم الذين يتصدّرهم الفارسي و الأخفش.

الثّاني: إن كان الجارّ مقدّما نحو: (في الدّار زيد والحجرة عمرو) فالمشهور في مذهب سيبويه المنع، وقد قال بمذهبه المبرّد وابن السرّاج وهشام، بينما ذهب قوم إلى القول بجوازه وهو مذهب الأخفش وتبعه في ذلك الكسائي والفرّاء والزّجاج، بينما ذهب قوم آخرون وفصّلوا القول في هذا النّوع و"منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنّه كذا سمع، ولأنّ فيه تعادلت المتعاطفات، وإلاّ امتنع نحو: (في الدّار زيد وعمرو الحجرة) [2].

ثمّ ذكر ابن هشام بعد عرضه لهذه الأقوال والمذاهب النّحوية في هذا النّوع من العطف إلى أنّه قد ورد في القرآن مواضع يدلّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه ومن ذهب مذهبه وذلك كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿3﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿4﴾ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾ [سورة الجاثية الآية: 2-5]، فآيات الأولى منصوبة إجماعا لأنّها اسم إنّ"[3].

[1] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، ج 2، ص 146

[2] المرجع نفسه، ج 2، ص 146.

[3] المرجع نفسه، ج 2، ص 147.

2. العطف عند البلاغيين

إذا كان النّحوي يبحث في الكلام العربي من جهة إعراب مفرداته وجمله، وما يجب في تراكيب الجمل البسيطة والمركّبة كجمل الشّرط، وما يجوز فيها من تقديم أو تأخير، وما يجوز في الكلام من ذكر أو حذف أو نيابة، مع تحديد أصول المعاني الّتي تدلّ عليها صيغ الأسماء والأفعال ومشتقاتها ومتعلّقات الفعل، وأصول المعاني التي تدلّ عليها حروف المعاني، وإذا كان الصّرفي يبحث في الكلمة العربية من جهة بنائها وضوابطه في اللّسان العربي، وفي المعاني الأصول الّتي وضعت صيغ الكلمات للدّلالة عليها، ويشارك النّحوي الصّرفيّ في بعض ما هو مختصّ به، وقد يشارك الصّرفيّ النّحوي في بعض مسائله الخاصّة به.

فإنّ عالم البلاغة يوجّه اهتمامه حول للمعاني التي تدلّ عليها صيغ الكلمات، وأصول التّراكيب وفروعها، وللمعاني التي يدلّ عليها التّقديم والتّأخير في مواضع الكلمات عمّا هو الأصل في التّراكيب، وللمعاني التي يدلّ عليها الذكر والحذف والاقتصار، ووضع نوع من الكلام بدل نوع آخر، كظاهر بدل مضمر ومضمر بدل ظاهر واسم موصول بدل اسم جنس، أو اسم علم، وغير ذلك ممّا فيه دلالة على معنى يمكن بحسب الاستعمال العربي أن يدلّ به عليه، ممّا قصد به بلغاء أهل اللّسان الدّلالة به عليه ".[1]

وقد وجّه علماء البلاغة اهتمامهم لهذه الأمور ضمن أمور أخرى احتفلوا بها بغية إرساء المنهج الأمثل للنّاطق العربي، والذي من خلاله يصبح مؤهّلا للارتقاء في إنشاء وارتجال الكلام الفصيح البليغ الرّاقي بعناصره الأدبية، وحتىّ تحقّق الفصاحة والبلاغة والانضباط مع أساليب اللّسان العربي، في الذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، والإظهار والإضمار، واختيار نوع دون غيره من أنواع الكلام، وانتقاء المفردات بعناية، وتجويد التّراكيب وتحسينها، وتصفيف الكلمات والجمل بدقّة، لتبلغ المبلغ المطلوب من التّأثير في الّذين يتلقّون كلامه، مع دلالته على ما يريد من معان بحسب قواعد دلالاتها الصّريحة أو الضمنية أو اللّزومية، حتّى مستوى الإشارة والرّمزية"[2].

[1] عبد الرّحمن حسن حنبكّه الميداني، **البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها**، دار القلم بيروت، ط 1، 1996، ص 137

[2] المرجع نفسه، ص 137، 138.

ومن هذا نشأ عند البلاغيين ما يسمّى بعلم المعاني، ويدور هذا العلم حول تحليل الجملة المفيدة إلى عناصرها، والبحث في أحوال كلّ عنصر منها في اللّسان العربي، ومواقع ذكره وحذفه، وتقديمه وتأخيره ومواقع التّعريف والتّنكير والإطلاق والتّقييد، والتّأكيد وعدمه، ومواقع القصر وعدمه وحول اقتران الجمل المفيدة ببعضها بعطف أو بغير عطف، ومواقع كلّ منها ومقتضياته، وحول كون الجملة مساوية في ألفاظها لمعناها أو أقلّ منه، أو زائدا عليه، ونحو ذلك[1]، ومن المباحث الّتي نركّز عليها بالدّراسة من وجهة نظر البلاغة (العطف) وبالتّحديد عطف النّسق، فكيف نظر البلاغيون إلى هذا المبحث ؟ وهل هناك من مفارقات بينهم وبين النّحويين في هذا الباب ؟

سنحاول في هذا العنصر (مفهوم العطف عند البلاغيين) أن نقتصر على ذكر أبرز أعلام هذا الاتّجاه ونقصد بالتّحديد الإمام عبد القاهر الجرجاني والإمام السّكاكي من خلال ما تركوه من كتب مصنّفة في هذا المجال.

1.2. العطف عند الجرجاني

إنّ المنظور الذي ناقش فيه الجرجاني مفهوم العطف ببعده البلاغي عالجه ضمن باب (الفصل والوصل) حيث يتمحور جهد الجرجاني في باب الفصل والوصل حول ما ينبغي أن يضع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أوترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى " وقد وضع الجرجاني مجموعة من الأسس والمبادئ تضبط مفهوم العطف من المنظور البلاغي الذي ذهب إليه وأوّل هذه المبادئ والأسس:

1.1.2. في باب الوصل

أ. الأساس النّحوي

والمقصود به هو منطلق الجرجاني من مجموعة من القواعد والضّوابط النّحوية التي صاغها النّحاة من أجل ضبط العطف وأحكامه (كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو بين التّأكيد والمؤكّد أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محلّ لها من الإعراب، وكذا تمييز النّحاة بين عطف المفرد على المفرد وبين عطف الجملة على الجملة...إلخ،

[1] المرجع السّابق، ص138.

ويمكننا أن نتطرّق لبعض هذه الضّوابط التي اعتمد عليها الجرجاني في تبريره لمفهوم العطف وخصائصه من منظوره البلاغي الذي يتبنّاه والتي نذكر منها:

عطف المفرد على المفرد: يرى الجرجاني أنّ فائدة العطف في المفرد هي "أن يشرك الثّاني في إعراب الأوّل، وأنّه إذا أشرك في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب "[1]؛أي أنّ الحكم الإعرابي ينتقل إلى الثّاني عن طريق الواو العاطفة، وعليه تبنى باقي الأحكام الإعرابية الأخرى كالنّصب والجرّ...إلخ، مثال ذلك جاء زيد وعمرو، أكرمت زيدا وعليّا، مررت بزيد وعليّ.

عطف جملة على جملة: يميّز الجرجاني في عطف جملة على جملة بين حالتين: الأولى"أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب"[2]، وإذا كانت كذلك فإنّ عطف جملة أخرى عليها لا إشكال فيه، لأنّ عطف الثّانية على الأولى منزّل منزلة عطف المفرد: "مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح"، فكلتا الجملتين صفة للنّكرة، وقد انتقل الحكم الإعرابي إلى الثّانية بواسطة الواو، أمّا الحالة الثّانية فهي عطف جملة على أخرى لا محلّ لها من الإعراب مثال ذلك: زيد قائم وعليّ قاعد، يقوم الجرجاني بالتّعليق على هذا المثال قائلا: "لا سبيل لنا إلى ادّعاء أنّ الواو أشركت الثّانية في الإعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه ".[3]

من خلال ما تقدّم يمكن أن نستخلص أنّ شروط عطف جملة على أخرى من المنظور الذي ينطلق منه الجرجاني هي كالتّالي:

أن يكون حكمها حكم المفرد–أن يكون للأولى محلّ من الإعراب– أن تنقل الواو إلى الثّانية حكما وجب للأولى.

ومن هذا كلّه يمكن القول بأنّ الجرجاني ينطلق من عطف المفرد على المفرد كأصل ثابت يبني عليه عطف الجملة على الجملة، خاصّة في العطف على الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب، وما يبرّر ذلك في قوله: "وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتّى تكون واقعة موقع المفرد..."[4]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 171.

[2] المرجع نفسه، ص 171.

[3] المرجع نفسه، ص 171.

[4] المرجع نفسه، ص 175.

ومن خلال هذه القاعدة أو هذا الأصل الثّابت الّذي بنى عليه الجرجاني مفهوم العطف ببعده البلاغي توصّل إلى استخلاص أحكام أخرى تخصّ العطف أو بالأحرى تخصّ باب الفصل والوصل والتي منها:

الأسماء الواصفة أو المؤكّدة لا تحتاج إلى رابط يربطها بموصوفها أو مؤكّدها، مثال ذلك قولك (جاءني زيد الظّريف) و(جاءني القوم كلّهم) فإنّ (الظّريف) و (كلّهم) ليسا غير زيد وغير القوم، فالأول صفة لزيد والثّاني تأكيد للقوم لذا لم يحتاجا إلى رابط بينهما، أي بين الصّفة والموصوف..."[1]

إنّ ما يسري على المفرد من هذا الجانب هو ما يسري على الجمل، وذلك إذا كانت الجملة مؤكّدة للتي قبلها أو مبيّنة لها، وكانت إذا حصلت ليست شيئا سواها، ويقدّم الجرجاني المثال التّالي لتوضيح ما يذهب إليه: قال الله تعالى: ﴿ **الم** ﴿1﴾ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ [سورة البقرة، الآيات:1،2]قوله: ﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ** ﴾ زيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"، والدّاعي إلى جعله خاليا من العاطف هو أنّه "لا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضّامّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه ".[2]

من خلال ما تقدّم أصبح جليّا أنّ الجرجاني كان ينظر إلى باب الفصل والوصل انطلاقا من المفرد معمّما أساسه هذا على باب الجمل –فصلا ووصلا – أمّا حين ينفلت في الجمل أو يخرج عطف جملتين من القاعدة الثّابتة التي وضعها في المفرد فإنّه يجتهد لتبريره بمبدإ أو أساس غير نحوي، وهي المبادئ الّتي سنحاول التّطرّق إليها كإحدى الرّكائز الّتي بنى عليها الجرجاني فهمه لباب العطف من النّاحية البلاغية دائما.

[1] محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006، ص 101.

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 173.

ب. المبادئ المعنوية

معنى الجمع

ينطلق الجرجاني في اقتراحه لهذا المبدإ وذلك من أجل تخريجه للعطف الحاصل بين جملتين لا محلّ للمعطوف عليها من الإعراب، والسّبب في ذلك أنّه لما كان مبرّر العطف بين جملتين، هو وجود حكم مشترك بينهما، وتعذّر تطبيق هذا المبدإ في هذه الحالة، يقترح الجرجاني البحث عن سبب أو علّة تبرّر العطف، وهو ما أطلق عليه اسم معنى الجمع، بحيث ضرب مثالا موضّحا لهذا المبدأ المعنوي بقوله: (زيد قائم وعمرو قاعد) على أنّ مبرّر هذا العطف هو إمّا أنّ زيدا كائن بسبب من عمر، وإمّا أنّ زيدا وعمرا كالنّظيرين والشّريكين بحيث: "إذا عرف السّامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثّاني، يدلّك على ذلك أنّك إن جئت فعطفت على الأوّل شيئا ليس منه بسبب، ولا هو ممّا يذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه لم يستقم فلو قلت: (خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول: بيت كذا) قلت: ما يضحك منه "[1].

لابدّ إذن من داع يبرّر ذكر حال عمر مع حال زيد عطفا، والظّاهر من كلام الجرجاني أنّ السّامع باعتباره أحد عناصر السّياق وحاجته إلى معرفة حال الثّاني بعد معرفة حال الأول، لاقترانهما في ذهنه، مبرّر من مبرّرات العطف، وهذا ما يُفهم من كلام الجرجاني عن كون زيد وعمر كالشّريكين والنّظيرين.

النّظير والشّبيه والنّقيض

هذا المبدأ في الحقيقة متّصل بالمبدإ الأول، وهو يتعلّق بما يسمّيه الجرجاني (الإخبار عن الأوّل وعن الثّاني) والضّابط الذي يجوّز العطف هنا هو أن يكون الخبران شبيهين أو نقيضين، أو نظيرين، والأمثلة التّالية توضّح ذلك:

زيدٌ طويلُ القامةِ وعمرٌو شاعرٌ.

زيدٌ طويلُ القامة وعمرٌو قصيرٌ.

زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو كاتبٌ.

[1] المرجع السّابق، ص 176.

فالعطف في المثال الأول يتّصف بالشّذوذ وذلك قياسا على المبدأ أو القيد الموضوع سابقا، لأنّ الخبرين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين، ولا شيئ يبرّر العطف بين كون زيد طويل القامة وكون عمر شاعرا، والصّواب أن يؤتى لكلّ خبر بلفقه ومشاكل له، أي طول القامة وقصرها أو قول الشّعر وكتابة القصّة مثلا "[1].

التّضام النّفسي والتّضام العقلي

إنّ هذا المبدأ يختلف عن المبادئ المعنوية السّابقة، وذلك كونه يهدف إلى تبرير العطف لا من الجهة المعنوية، وإنّما يتّجه به وجهة تداولية، ويرجع ذلك كون الجرجاني ينظر إلى الجملة أو إلى الخطاب ككلّ من زاوية التلقّي، أي من خلال علاقة المتلقّي بالخطاب (الجملة)، بحيث وحسب هذا المبدإ فإنّ مقبولية العطف لا تعود إلى أسباب معنوية، وإنّما ترجع إلى أسباب تداولية، ولتوضيح هذا المبدإ يضرب الجرجاني المثال التّالي: (عمرٌو قائمٌ وزيدٌ قاعدٌ) فالشّخصان في ذهن المتلقّي لا يفترقان حتّى أنّه إذا عرف حال أحدهما تاق إلى معرفة حال الثّاني مثل أنّهما إذا كانا "أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال التي عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في النّفس إلى الحال الّتي عليها الآخر من غير شكّ ".[2]من أبرز سمات التّضام النّفسي أنّه يتميّز بالنّسبية، وذلك راجع إلى أنّ اقتران الأشخاص في ذهن المتلقّي، بعضها ببعض مختلف من متلقّ إلى آخر، وكذلك هو راجع إلى أنّ وجود شخصين أو مجموعة أشخاص تعدّ متضامّة بالنّسبة لمن يعرفهما ويعنيه حالهما فحسب، ولا يمكن أن تعتبر كذلك بالنّسبة لجميع النّاس، وبالمقابل من هذا المبدإ النّفسي وعلى النّقيض منه نجد أنّ مبدأ التّضامّ العقلي عام، وذلك كونه مرتبطا بالوقائع (أو هو مرتبط بالمعاني كما اصطلح عليها الجرجاني)، ولتوضيح هذه السّمة في التّضامّ العقلي نسوق الأمثلة التّالية:

العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ
العدلُ محمودٌ والظّلمُ مذمومٌ
الاجتهادُ حسنٌ والكسلُ قبيحٌ.

[1] محمد خطابي، **لسانيات النّصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 101.

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 173.

فإذا جئنا إلى المبرّر الدّلالي للعطف من خلال هذه الأمثلة فإنّه يتمثّل في كون الخبر عن الثاني مضادّا للخبر عن الأوّل، في حين نجد أنّ المبرّر التّداولي يتمثّل في كون الواقعتين متضامتين عقليا بالنّسبة لجميع الأمم التي أسّست (حضارة معقّدة) نظاما من القيم ناسبة إلى بعضها صفة الإيجاب وإلى الأخرى صفة السّلب لحثّ الأفراد على التّشبّث بالقيم الإيجابية، ونبذ السّلبية "[1].

بهذه الطّريقة في الوصف والتّحليل، وضع الجرجاني مبدأ عامّا ناقش من خلاله موضوع العطف من الوجهة البلاغية، وقد لخّص ذلك بقوله: "لا يتصوّر إشراك بين شيئين حتّى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه."[2]

يمكن أن نستخلص ممّا سبق أنّ العطف في المفرد و بين الجمل، فيما يذهب إليه الجرجاني لا يحكمه فقط مبدأ نحوي، وهو الإشراك في الحكم الإعرابي، وإنّما يتعدّى الأمر إلى مبادئ أخرى متنوّعة من نحو: معنى الجمع (الشّبيه، والنّظير، والنّقيض.)

- التّضام النّفسي (وهو يختلف من شخص لآخر) وهو مبدأ يتميّز بالنّسبية.
- التّضام العقلي (وهو الّذي يتعلّق بالوقائع) وهو مبدأ عام، على النّقيض من الأوّل.

ثمّ ينتقل الجرجاني إلى عرض مبادئ أخرى تخصّ العطف دائما، ولكنّها تختلف عن المبادئ المذكورة آنفا من حيث ورود العطف في جمل أو مقامات تختلف عن تلك الّتي تمّ حصرها في المبادئ السّابقة، ومن هذه المبادئ الّتي وضعها الجرجاني:

قياس العطف على الشّرط والجزاء: اعتمد الجرجاني على هذا المبدإ، لتبرير ورود العطف في نوع من السّياقات أقلّ ما يقال عنها بوصف الجرجاني، أنّها من القول الخاصّ الدّقيق، وفي هذا الباب يقول الجرجاني: "مما يقلّ نظر النّاس فيه من أمر العطف أنّه قد يأتي بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها و بين هذه التي تعطف جملة أو جملتان، وهذا فنّ من القول خاصّ دقيق."[3]

[1] محمد خطابي، **لسانيات النّصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 104

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 188

[3] المرجع نفسه، ص 189.

إنّ مقصود الجرجاني من هذا القول هو انتقال العطف من الرّبط بين الجملتين المتجاورتين إلى عطف جملتين مفصولتين عن بعضهما بكلام آخر، ولتوضيح هذا الضّرب من العطف يورد الجرجاني البيتين التّاليين:

تولّوا بغتة فكأنّ بينا تهيبني ففاجأني اغتيالا.

فكان مسير عيسهم ذميلا وسير الدّمع إثرهما نهمالا

كان المبدأ الذي اعتمده الجرجاني في تحليله لهذا النّوع الثّاني من العطف وفق طريقتين:

أوّلهما قائمة في اعتمادها على الشرّح والطّريقة الثّانية قائمة على القياس (قياس العطف على الشّرط والجزاء)."[1]

يبدو للقارئ في ظاهر الأمر أن العطف جار بين قول الشّاعر: (فكان مسير عيسهم ذميلا) وجملة (ففاجأني اغتيالا) ولكن في الحقيقة أنّ الجملة الأولى معطوفة على قوله: " تولّوا بغتة" والقرينة المعتمدة لدى الجرجاني والتي تمنع العطف الأوّل هي (كأن) الّتي تفيد التوهّم، وبناءا على ذلك فإن ما دخلت عليه أداة التشبيه هذه إنّما هو واقع في حيّز المتوهّم، وقوله: "فكان مسير عيسهم ذميلا"، إنّما هو على الحقيقة، ولذلك كما يرى الجرجاني امتنع أن تعطف هذه على تلك (أي المتوهّم على الحقيقة)، والقرينة الثّانية التي قدّمها الجرجاني لتبرير امتناع هذا العطف إنّما هي قرينة منطقية، وذلك على اعتبار الجملة الدّاخلة في المتوهّم مسبّبا (فكأنّ بينا تهيبني) وجملة (تولّوا بغتة) سببها، وعلى هذا النّحو يكون المعنى (تولّوا بغتة فتوهّمت أنّ بينا تهيبني) ولاشكّ أنّ هذا التوهّم كان بسبب أن كان التولّي بغتة"[2]، إضافة إلى هذا يرى الجرجاني أنّ العلاقة بين الشّطر الأول وبين الشّطر الثّاني من البيت الأول قويّة، بل تابعة لأنّ كلاّ منهما في حاجة إلى الآخر كي يستقيم المعنى. وإذا كانت العلاقة بين شطري البيت الأول سببية كما يرى الجرجاني فإنّ البيتين لا يشذّان عنه، دليل ذلك أنّ"الغرض من هذا الكلام أن يجعل تولّيهم بغتة، وعلى الوجه الذي توهّم من أجله أنّ البين تهيبه مستدعيا بكاءه وموجبا أن ينهمل دمعه، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلاّ ليذكر همالان الدّمع وأن يوفّق بينهما..."[3]

[1] محمد خطابي، **لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 105.

[2] المرجع نفسه، ص، 188.

[3] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص، 189.

وبعد أن برهن الجرجاني على ترابط المعنى في الشّطرين الأوّل والثّاني، واتّصال البيت الثّاني بالأوّل، دلّل على تماسك النّصّ كلّه، باعتبار أنّ المعطوف عليه ليس هو الشّطر الأوّل من البيت الثّاني فحسب وإنّما البيت كلّه، و في مثل هذا العطف يصدق قوله: "إنّ أمر العطف إذن موضوع على أنّك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضا على بعض، ثمّ تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"[1].

كلّ ما تقدّم ذكره إنّما يعدّ في إطار الإجراء الأوّل الذي اعتمده الجرجاني القائم على طريقة الشّرح والتّحليل.

فلننتقل الآن إلى الإجراء أو المبدإ الثّاني الذي اعتمده الجرجاني في هذا النّوع من العطف وهو قياس العطف على الشّرط، ينطلق الجرجاني في هذا الإجراء بضرب أمثلة من القرآن الكريم بقوله: "ينبغي أن يجعل ما يصنع في الشّرط و الجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به"[2]، و المثال الّذي اعتمده الجرجاني من القرآن في قول تعالى: ﴿ **وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴾ [سورة النّساء الآية: 112] فالشّاهد من هذه الآية هو أنّ الشّرط واقع في الجملتين معا المعطوفة و المعطوف عليها، لا في كل واحدة على الانفراد، و يوضّح الجرجاني ذلك بقوله: " لأنّا إن قلنا في كلّ واحدة منهما على انفراد جعلناهما شرطين وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلاّ جزاء واحد".[3]

هذا التّبرير الذي قدّمه الجرجاني نظر إليه من حيث القرينة النّحوية، أمّا من حيث القرينة المعنوية فيقدّم الجرجاني كذلك تدليلا بقوله: " أنّ الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلّق إيجابه بمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة، أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرّامي...."[4]

و بالجملة نقول إنّ الجرجاني قد قاس هذا النّوع من العطف على الشّرط والجزاء ليظهر الطّبيعة المركّبة لعطف المجموع على المجموع، مع إظهار مدى احتياج و ضرورة تلازم هذا إلى ذاك كي يتمّ

[1] المرجع نفسه، ص 189.
[2] المرجع نفسه، ص 190.
[3] المرجع نفسه، ص 190.
[4] المرجع السّابق، ص 175

الكلام، ويستقيم المعنى ويتّضح تماسك الجمل أو الخطاب ككلّ و ذلك لا يحصل-كما اتّضح مسبقا- إلاّ بمراعاة التّركيب وتوقّف المعنى عليها"[1].

2.1.2. في باب الفصل

الاستفهام المقدّر

من الدّواعي التي تقتضي فصل الكلام عن كلام آخر إنّما هو وجود سؤال مقدّر غير ظاهر في سطح الكلام (الخطاب)، والعلّة التي توجب تقدير السّؤال هو كون ورود الخطاب مبنيّا على شكل مزدوج مكوّن من سؤال مقدّر يقابله جواب ظاهر، ويوضّح الجرجاني هذا المبدأ الذي يقتضي الفصل بين نوعين من النّصوص قرآنية وأخرى، فأمّا النّصوص الشّعرية فإنّ الجواب فيها يرد غير مقرون بالقول، والمثال الذي ساقه الجرجاني هو قول الشّاعر:

زعم العواذل أنّني في غمرة صدقوا ولكنّ غمرتي لا تنجلي.

يحلّل الجرجاني ذلك فيقول: "لما حكى عن العواذل أنّهم قالوا: هو في غمرة، وكان ذلك ممّا يحرّك السّامع لأن يسأله فيقول: فما قولك في ذلك و ما جوابك عنه ؟أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له...."[2] وبناء عليه فلو عطف لما كان كلام الشّاعر يفيد الإجابة.

أمّا النّصوص القرآنية فيقدّم لها الجرجاني بقوله: "واعلم أنّ هذا الذي تراه في التّنزيل من لفظ (قال) مفصولا غير معطوف، هذا هو التّقدير فيه، والله أعلم...."[3]، والمثال الّذي يقدّمه الجرجاني في ذلك: "هو ذلك الحوار الذي ساقه الله عزّ وجلّ في سورة الشّعراء على لسان موسى عليه السّلام وعدوّه فرعون عليه لعنة الله، بحيث يقول الله عزّ وجلّ في ذلك: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿23﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿24﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿25﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿26﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿27﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿28﴾ قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿29﴾ قَالَ

[1] محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 106

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 182.

[3] المرجع نفسه، ص 185.

﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴿30﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة الشّعراء/ الآيات: 26-31]، يقول الجرجاني تعقيبا على هذه الآيات: "جاء ذلك كلّه والله أعلم على تقدير السّؤال والجواب كالّذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين، فالمتأمّل لهذه الآيات المتضمّنة لهذا الحوار إنّما يلحظ خلوّها من الرّابط الشّكلي بين السّؤال والجواب ومع ذلك فإنّ الخطاب يتّصف بالانسجام بالنّسبة للمتلقي وتبرير ذلك ما أوضحه الجرجاني في تحليله السّابق.

ويلخّص الجرجاني وصفه لباب الفصل والوصل في النّهاية بقوله: "وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها فاعلم أنّا حصلنا من ذلك على أنّ الجمل على ثلاثة أضرب:

- "جملة حالها مع الّتي قبلها حال الصّفة مع الموصوف والتّأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطف البتّة لشبه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشّيئ على نفسه.
- جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلاّ أنّه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا... فيكون حقّها العطف.
- جملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيئ فلا يكون إيّاه، ولا مشاركا له في معنى... وحقّ هذا ترك العطف."[1]

[1] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 187.

2.2. العطف عند السّكّاكي

لقد انطلق السّكاكي في طريق غير الّتي سلكها الجرجاني، وذلك أنّه سار على مسلّمة ثابتة؛ بحيث تصنّف العلاقة بين الجمل في نظره إلى ثلاثة أصناف من حيث ورود العطف وعدم وروده.

- "إمّا أن يكون بين مفهومي جملتين اتّحاد بحكم التّآخي، وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخر.
- إمّا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الأجانب لانقطاع الوشائج بينهما من كلّ جانب."[1]
- إمّا أن يكون لآصرة رسم ما هنالك، فيتوسّط حالهما بين الأولى والثّانية لذلك.
- عدّ السّكّاكي هذه الأحوال الثّلاثة هي مدار الفصل والوصل، أي ذكر العاطف أو تركه، ويتحدّد منظور السّكاكي إلى أنّه، وانطلاقا من أنّ الفصل والوصل بين الجمل يتمحور حول ذكر الواو أو عدم ذكره، فإنّ الأمر حسب نظره محتاج إلى استيعاب أصول نحوية منها ماله علاقة مباشرة بالعطف، ومنها ما هو مؤثّر فيه وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالأساس النّحوي.

1.2.2. الأساس النّحوي

"يعتمد السّكاكي حسب هذا الأساس أنّه لا يمكن أن يدرك الفصل والوصل إلاّ إذا أتقن المستعمل أصولا ثلاثة يعتمدها العطف في باب البلاغة وهي كما ذكرها السّكاكي: –الموضع الصّالح للعطف، وفائدة العطف– ومقبولية العطف أو لا مقبوليته"[2].

أ. **الأصل الأول**: هو معرفة موضع العطف، وهذا يقتضي كما يرى السّكاكي تمييز المستعمل بين نوعين من الإعراب؛الإعراب الّذي يتبع فيه الثّاني الأول، والإعراب الّذي لا يتبع فيه الثّاني الأوّل وهذا يقتضي كذلك أو يستلزم مستعمل اللّغة أن يكون على دراية بأنّ الصّنف الأوّل يتكوّن من العناصر النّحوية التّالية:

- **البدل**: ليس موضعا لدخول الواو.
- **الوصف**: ليس موضعا لدخول الواو.

[1] السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص 108

[2] محمد خطابي، **لسانيات النّصّ**، ص 111.

- **التّأكيد**: ليس موضعا لدخول الواو.
- **البيان**: ليس موضعا لدخول الواو.وذلك أنّ التّابع في هذه العناصر الأربعة هو المتبوع وهذه هي علّة عدم دخول الواو.
- **اتّباع الثّاني الأوّل في الإعراب بتوسّط حرف**: موضع لدخول الواو"[1].

ب. **الأصل الثاني**: هو معرفة معاني حروف العطف كالفاء، وثمّ، وبل، وحتّى....الخ

ج. **الأصل الثّالث**: معرفة أنّ الواو كحرف عاطف فائدته مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الإعرابي.

د. **الأصل الرّابع**: هو معرفة أنّ "كون العطف بالواو مقبولا لا مردودا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة"[2].

عدّ السّكاكي هذه الأصول الأربعة شروطا بدليل استعماله أداة الشّرط عند كلّ انتقال من أصل إلى أصل آخر "إذا أتقنت..." و"إذا عرفت..."، ومن هذه الأصول يترتّب عليها ثلاثة أصول أو شروط أساس يمكن تلخيصها فيما يلي:

- شرط التّمييز بين الإعراب[التّبع والإعراب] –أصل موضع العطف –شرط معنى العطف وهو إشراك الثّاني الأول –أصل الفائدة –شرط وجود جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه [يترتّب عنه أصل المقبولية.
- إذن فإنّ منطلق الفصل والوصل عند السّكاكي إنمّا يتوقّف على إتقان هذه الأصول: موضع العطف، فائدته، مقبوليته. إلاّ أنّ منطلق السّكاكي ووصفه لظاهرة الفصل والوصل كظاهرة بلاغية خاصّة لم تكن محصورة في هذه الأسس النّحوية فحسب وإنّما تجاوزتها إلى مبادئ أخرى معنوية.

[1] المرجع السّابق، ص 112.

[2] السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص 109.

2.2.2. المبادئ والأحكام البلاغية الّتي توجب الفصل

أ. **المبادئ المعنوية**: انطلق السّكاكي في تحليله لظاهرة العطف وعرض أحكام ورودها من خلال باب الفصل أوّلا على عكس ما ذهب إليه الجرجاني، ثمّ أدرج تحت هذا الباب العامّ مجموعة من المعاني البلاغية التي توجب الفصل دون الوصل والتي يمكن جعلها تحت عناوين فرعية توضّح ما ذهب إليه.

- **الفصل: أمن اللّبس –تقدير السّؤال–**: يميّز السّكاكي في حالة الفصل هذه (أمن اللّبس) بين حالتين: الاحتياط، والوجوب، ثمّ يشرع بعد ذلك في توضيح كلّ حالة بشيء من البسط، بحيث جرى أن داعي الفصل للاحتياط هو"أن يكون للكلام السّابق حكم، وأنت لا تريد أن تشرك الثّاني في ذلك فيقطع"[1]، و يضرب السّكّاكي كذلك المثال التّوضيحي التّالي:

وتظنّ سلمى أنّني أبغي بها بدلا أراها في الضّلال تهيم.

إنّ المتتبّع لظاهر هذا البيت يفهم منه أنّ سلمى تظنّ أنّ صاحبها يحبّ أخرى، ولكنّه في الحقيقة لا يحب إلاّ سلمى، و قوله بعد ذلك (أراها في الضّلال تهيم) إنّما هو نفي لظنّها وردّ لاتهّامها إياه، لذلك تجده قطع (فصل) "أراها" عن الكلام السّابق، لكي لا يعتقد القارئ أنّه معطوف على (تظنّ) بحيث يصير من مظنوناتها، وما هو منها، من ثمّ يتّضح أنّ مراده من قوله (أراها) حكم من الشّاعر على ظنّ سلمى، ولو عطف لامتنع أن يكون جوابا عن ظنّها، ولانتظر القارئ جواب الشّاعر في بيت آخر، وهو ما لا يمكن حدوثه لأنّ ليس معنا سوى جواب واحد، وبهذا نستخلص أنّ مراده من قطع كلامه عن قولها هو (أمن اللّبس) [2].

أمّا داعي الفصل للوجوب (أي عدم ورود العطف بالواو) فيمثّل له السّكّاكي بقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ **وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿14﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [سورة البقرة /الآية: 14]

إنّ منطلق السّكّاكي في تحليله لفصل جملة ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ عن الكلام السّابق من العكس، أي العطف، وفيه احتمالان:

---

[1] المرجع السّابق، ص 110.

[2] محمّد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص 113

أوّلهما: إمّا أن يعطف على جملة (قالوا) وفي هذه الحالة تكون جملة ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾ مشاركة لها في اختصاصها بالظّرف، أي إنّ استهزاءه بهم يكون فقط حين اختلائهم بشياطينهم، وليس هو بمراد، فإنّ استهزاء الله بهم (...) متّصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم"[1].

وثانيهما: أن يعطف على جملة (إنّما نحن مستهزئون) وفي هذه الحالة سيشاركه في حكمه وهو كون قوله تعالى: (الله يستهزئ بهم) من قول المنافقين.

ولذلك فإنّه لما استحال العطف في كلتا الحالتين على الكلام السّابق وجب الفصل.

- **الفصل: نقصان المعنى:** والمراد من نقصان المعنى هو ما قصده السّكاكي في تحديده للحالة التي تقتضي الإبدال ومعنى ذلك كما يوضّح السّكاكي: "أن يكون الكلام السّابق غير واف بتمام المراد...أو كغير الوافي... فيعيده المتكلّم بنظم أوفى منه على نيّة استئناف القصد إلى المراد".[2]

ولتوضيح هذا المبدإ المعنوي –الّذي يقتضي عدم ورود العطف كذلك– يسوق السّكاكي أمثلة متنوّعة نذكر منها على سبيل الاختصار في قوله تعالى: ﴿ **بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ** ﴿81﴾ **قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ** ﴾ [سورة المؤمنون الآية:81-82] من خلال عرضنا لهاتين الآيتين سنتبيّن بوضوح المقصود (بنقصان المعنى)، وذلك حاصل بافتراض أنّ المتلقي لا يعرف ما قاله الأوّلون، وإن كان ذكر ما قالوا تنصيصا، هو نفسه ما قالوا طيّا، ثمّ لاحتمال تأويل ما قالوا لو لم يذكر، لأنّ ما قالوه كثير، مثلا: قالوا اتّخذ الله ولدا، قالوا أرنا الله جهرة... وإن كان سياق الآيات منبئا بما قالوا، ومن ثمّ فدرأ للتّأويل واحتمال التّعدّد، نهج الخطاب نهج تحديد ما قالوا لإتمام معنى المقول السّابق غير المذكور "[3].

[1] السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص 110.

[2] المرجع نفسه، ص 110.

[3] محمّد خطابي، **لسانيات النّص**، ص 114 – 115

ب. **المبادئ التّداولية:** بالإضافة إلى المبادئ المعنوية المذكورة آنفا هناك أيضا مبادئ أخرى تداولية برّر من خلالها السّكاكي وجوب الفصل، أي ضرورة عدم ورود العطف التي يلزمها السّياق وتفصيل ذلك كالآتي:

- **الفصل: (تقدير السّؤال)**: تتحدّد مظاهر أو دواعي تقدير السّؤال كما يراها السّكاكي من خلال قوله: "تنزيل السّؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يُصار إليه إلّا لجهات لطيفة "[1]، ثمّ يشرع السّكاكي في تحديد هذه الجهات وحصرها فيما يلي: إمّا لتنبيه السّامع على موقعه –أو لإغنائه أن يسأل –أو لئلاّ يسمع منه شيء –أو لئلاّ ينقطع كلامك بكلامه–أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللّفظ.

من خلال تحديد السّكّاكي لهذه الجهات اللّطيفة كما عبّر عنها، نلحظ الجهات الثّلاث الأولى اعتبارات تتعلّق بالسّامع ويمكن التّوضيح عنها في ثلاث عناصر: –تنبيه السّامع –وإغناء السّامع عن السّؤال، وإسكات السّامع–عن الكلام –، أمّا الجهة الرّابعة فإنّها تتعلّق بسلطة المتكلّم، وتنبئه بإمكان إثارة الكلام المقول استفهاما في ذهن السّامع، فيبادر بذلك السّامع إلى الجواب قبل السّؤال لضمان الاستمرار في الكلام، وأمّا الاعتبار الخامس فإنّه يتعلّق بالخطاب نفسه بحيث يستغني عن تكرير السّؤال بين كلّ قولين؛إذ لو أحدث التّكرار لأثقل ذلك المقام بكلام كان حقّه الحذف –الاستغناء عنه – لأنّ هذا الاستغناء من مقتضيات الكلام، والمقصود من كلّ هذا الاستغناء عن إظهار رابط لفظي بتقدير زوج السّؤال (المقدّر) / الجواب الذي يظلّ ثاويا في عمق الخطاب المخرج على هذا النّحو"[2].

- **اختلاف الأفعال الكلامية:** ويظهر ذلك من خلال ما يذهب إليه السّكّاكي من أنّ الجملتين المختلفتين خبرا وطلبا ينبغي أن تفصلا عن بعضهما، وذلك لعارض وهو امتناع عطف الطّلب علىالخبر ولتوضيح ذلك يضرب السّكّاكي المثال التّالي:

ملكته حبلى ولكنّه ألقاه من زهد على غاربيّ

وقال:

إنّي في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب.

[1] السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص 110.

[2] محمّد خطابي، **لسانيات النّصّ**، ص 115.

يتكوّن الشّطر الأوّل من البيت الثّاني من خبر ويتكوّن الثّاني من طلب –الدّعاء–: الخبر: إنّني في الهوى كاذب.

الطّلب: انتقم الله من الكاذب، ونظرا لاختلاف الفعلين الكلاميين وجب فصل الشّطر الثّاني عن الأوّل أي عدم ذكر العاطف"[1].

هذه أهمّا لمبادئ التّداولية الّتي يمكن استنتاجها من مذهب السّكّاكي في إيجازه للأحكام الّتي تتعلّق بالفصل أي عدم إيراد العاطف في الكلام من الوجهة البلاغية.

3.2.2. المبادئ و الأحكام البلاغية الّتي توجب الوصل

أدلّ المبادئ أو الأحكام الّتي تتحكّم في باب الوصل عند السّكّاكي، ما يمكن أن يصطلح عليه:

أ. **تأويل اختلاف الأفعال الكلامية:** و يقوم هذا المبدأ على الحالة المقتضية للوصل بين جملتين وهي الّتي يؤسّس لها السّكاكي بقوله: " إن اختلفتا خبرا وطلبا، أن يكون المقام مشتملا على ما يُزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطّلب، أو الطّلب معنى الخبر"[2] ويضرب السّكّاكي لذلك مثالا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** ﴾ [سورة البقرة/ الآية: 83] والشّاهد من هذه الآية الكلمة الأخيرة ﴿ **وَقُولُوا** ﴾ وهي في الحقيقة جملة، إذ وردت بصيغة الطّلب معطوفة، ولم يتقدّم في الآية طلب تعطف عليه وبالتّالي فالمقام هنا يجعلنا نحتاج إلى تأويل جملة ﴿ **لَا تَعْبُدُونَ** ﴾ بـ ﴿ **لَا تَعْبُدُوا** ﴾ على اعتبار أنّها متضمّنة معناه.

ب. **الوصل: جهة الجمع:** يذهب السّكاكي إلى أنّ الجامع الممكن بين شيئين واردين في جملتين أو بين أشياء واردة في مجموعة جمل متنوع، ثمّ يذهب إلى تقسيم ذلك الجامع إلى ثلاثة أصناف: جامع عقلي، ووهمي، وخيالي، ويمكن توضيح هذا التّقسيم والأسس الّتي بناها عليه السّكّاكي على النّحو التالي: إنّ منطلق السّكّاكي حول هذا التّقسيم إنّما يتّخذ مبدءا عامّا يسير عليه

[1] المرجع السّابق، ص 116.

[2] السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص 112.

وهو أنّ الجمل ينبغي أن يقطع بعضها عن بعض ما لم يكن بينها ما يجمعها من جهة العقل أو الوهمأو الخيال وتفصيل ذلك كالتّالي:

الجامع العقلي: هو أن يكون بين عنصرين، أو أكثر اتّحاد في تصوّر مثل:

- الاتّحاد في المخبر عنه
- الاتّحاد في الخبر.
- تماثل هناك، تضايف كالّذي بين: العلّة و المعلول، والسّبب والمسبّب، والسّفل والعلو، والأقلّ والأكثر، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذّهن.

أمّا الجامع الوهمي: فهو أن يكون بين تصوّراتهما:

- تشبه تماثل نحو، أ-: يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض و في الثّاني لون صفرة مثال ذلك:

ثلاثة تُشرف الدّنيا ببهجتها شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر.

- تضادّ كالسّوادّ والبياض والهمس والجهارة ...
- شبه تضادّ كالّذي بين السّماء والأرض والسّهل والجبل.

وذلك أنّ الوهم كما يقول السّكّاكي: "ينزل المتضادّين أو الشّبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذّهن، ولذلك نجد الضدّ أقرب حضورا بالبال مع الضدّ"[1].

[1] المرجع السّابق، ص 110.

وأمّا الجامع الخيالي فهو أن يكون "بين تصوّراتهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدّية إلى ذلك، فإنّ جميع ما يثبت في الخيال، ممّا يصل إليه من الخارج، يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه ويتكرّر لديه، وذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتّبا ووضوحا فكم من صور تتعانق في خيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في خيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في خيال، وهي في آخر نار على علم، وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به إليك، فحدّث إليه من جانب اختبارك تلق: مثال أوّل: كاتبا بتعديد: قرطاس، ومحبرة، وقلم، نجّارا بتعديد: منشار، وقدوم، وعتلة"، "فإن احترم المتكلّم هذا العدّ، أي ذكر كلّ شيئ مع لفقه، لم يصادف من هؤلاء إنكارا، ولكن إن غيّر هذا وخلط هذه الأشياء مع بعضها وجمع هذه إلى تلك صادف منهم الإنكار، وذلك كجمعه بين القرطاس والمنشار، والمحبرة والعتلة والقلم والقدوم"[1].

يجدر بنا بعد هذا التّفصيل أن نعود إلى توضيح بعض الأمثلة الّتي قدّمها السّكاكي وهو يؤصّل لمبدأ الجمع (الوصل)، أي ضرورة ورود العطف، ومن هذه الأمثلة الّتي ضربها في الجامع الوهمي:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر.

"فالمتأمّل لهذا البيت يلحظ أنّ العلاقة بين الشّمس والقمر واضحة، بينما هي ليست كذلك بينهما وبين (أبي إسحاق)، وتبرير ذلك ربّما (يعود إلى اختلافهما من حيث المقومات الجوهرية، إذ نجد أنّ هذه المقوّمات الجوهرية متماثلة بين العنصرين الأوّل والثّاني وذلك على اعتبار ضرورة الاحتفاظ بالظّهور والخفاء، وغضّ الطّرف عن زمنهما)، وبالمقابل نجدها مختلفة مع العنصر الثّالث، فكيف جاز الجمع بينها في فضاء واحد، و بصيغة متجاوزة؟، تبرير ذلك يبدأ بالرّجوع إلى الشّطر الأوّل من البيت أين يمكن العثور على المقوّم المشترك ألا وهو (الإشراق) الحاضر في الشّمس والقمر بالفعل، وفي"أبي إسحاق" بالقوّة (في العالم الفعلي)، وتوضيح ذلك يكون على الشّكل التّالي:

- تشرق الدّنيا ببهجة الشّمس.
- تشرق الدّنيا ببهجة القمر.

[1] المرجع السّابق، ص 111.

- تشرق الدّنيا ببهجة أبي إسحاق.وبناء على ذلك فإنّ المقوّم الغائب بالنّسبة لأبي إسحاق، والوارد بالنّسبة للعنصرين الآخرين، ثمّ تعويضه بذكر الإشراق في الشّطر الأوّل حتّى يستقيم الجمع وهما بين العناصر الثّلاثة، ممّا يخفّف التوتّر بينهما"[1].

بالإضافة إلى هذه الأمثلة فقد ساق السّكّاكي أمثلة أخرى تدلّل على ما يذهب إليه في صياغته لمبدإ عام وهو مبدأ الوصل، ومن جهة أخرى يمكن القول أنّ السّكّاكي قد تجاوز مسوّغات العطف النّحوية متعدّيا إيّاها إلى مفاهيم أخرى توضّح هي الأخرى إمكانية إدراك العلاقات القائمة بين الجمل، تلك هي التي أو ضحناها سابقا، الجامع العقلي والجامع الوهمي، والجامع الخيالي.

3. البحث النّحوي عند الأصوليين

1.3. علاقة الأصوليين بالبحث النّحوي

إنّ علاقة الأصوليين بالبحث النّحوي إنّما تبرز في أنّهم في مجال استنباط الأحكام الشّرعية من نصوص الكتاب والسّنة لابدّ لهم من معرفة طرق دلالة النّصّ على ما يحمله من معنى، والمعنى الّذي يحمله النّصّ أنواع مختلفة منها المعنى الحقيقي، أي ما وُضع اللّفظ بإزائه أصالة، وهو ما يتكفّل به (علم المعجم)، ومنها المعنى الإستعمالي الّذي تجاوزت اللّغة فيه ذلك المعنى الأصلي فاستعملت اللّفظ في غيره، على سبيل المجاز أو الكناية وهذا ما يتكفّل به (علم البيان)، ومنها المعنى الوظيفي وهو ما تؤدّيه الكلمة بما لها من معنى حقيقي أو استعمالي، في أثناء تركيبها مع غيرها من (وظيفة) من أجلها استخدمت في هذا التّركيب هي كونها (حدثا صادرا عن ذات) أو (فاعلا) صدر عنه الحدث، أو (مفعولا) وقع عليه الحدث، أو تمييزا لمبهم قبلها، أو (استثناءا) من حكم سابق، أو شرطا لحكم لاحق، أو غير ذلك من معان وظيفية لا تفهم إلاّ عند التّركيب، و العلم الذي يتكفّل بهذه المعاني الّتي سميت بالمعاني النّحوية هو (علم النحو)، "ومن ثمّة فالأصوليون، قبل أن يدخلوا في صلب موضوعات أصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النّصّ، بحثوا فيما يساعدهم على فهم معنى النّصّ بشعب المعنى الثّلاثة –الحقيقي الاستعمالي والوظيفي– في مقدّمة إضافية أطلقوا عليها أحيانا اسم (المبادئ اللّغوية) وأحيانا (مباحث الألفاظ)، وقد كان نصيب المعاني النّحوية من أغزر ما بحثه الأصوليون، والملاحظ أنّ هذا المعنى الوظيفي النّاشئ من تركيب الجملة، كان مجال بحث لثّلاثة

[1] محمّد خطابي، **لسانيات النّصّ**، ص 123 – 124.

اختصاصات من ثقافتنا العربية، بحسب حاجة أصحابها إلى المعنى التركيبي، هي علم النّحو، وعلم البلاغة، وأصول الفقه."[1]

وكان من المفروض أن يكون علم النّحو صاحب الاختصاص الوحيد في البحث عن المعنى النّحوي، بحيث يبني الاختصاصان الآخران حاجتهما في تأسيس قواعد الأسلوب البليغ لأداء المعنى، وقواعد استنباط الحكم من فهم مدلول النّصّ، على نتائج بحث النّحاة في تركيب الجملة وما يؤدّيه هذا التركّيب من معاني تأليفية، ولكنّ الّذي حدث "وهو ما يعاب على النّحاة كونهم شغلوا بشاغل آخر عن البحث في تأليف الجملة، وما يحدث التّأليف والرّبط بين مفرداتها من أدوات وصيغ وتقديم وتأخير وبالجملة فقد كان هذا الشّاغل الآخر هو اهتمامهم بعمل بعض الجملة في بعض، فكان ما يستفيده قارئ النّحوي هو عمل صيغ الأفعال والأسماء المشتقّة فيما يتبعها من فاعل أو مفعول وعمل حروف الجرّ، والعطف والوصل فيما ترتبط به من أسماء وأفعال، وأمثال ذلك ممّا يسمّى أو عرف عند النّحاة (بالعامل النّحوي)، وبتخصيصهم البحث اللّغوي في إطار العامل النّحوي ضيّعوا بذلك تلك المعاني التّأليفية والّتي كان يجدر بهم أن يتناولوها في بحوثهم، ومن أجل سدّ هذا الفراغ الذي تركه النّحويون، اهتمّ البلاغيون وهم يؤسّسون لوضع أصول الأسلوب البليغ، وما يتعلّق به من مراعاة المتكلّم لمقتضيات حال السّامع من أجل تبليغ الغرض الذي يريده من كلامه، إلى دراسة طرق تأليف الكلام الخبري والإنشائي الّذي يرتبط ارتباطا وثيقا بحال المتكلّم وحال السّامع"[2]، بحيث درسوا في باب الخبر ما يقتضيه حال السّامع من كونه خالي الذّهن عن مضمون الخبر أو يحمل شكّا أو يحمل إنكارا وأمثال ذلك، كما درسوا في باب الإنشاء ما يقتضيه الحال من كون المنشأ أمرا أو نهيا أو دعاء أو نداء....الخ

ومن خلال دراسة البلاغيين لأصول الأسلوب البليغ عثروا من خلال ذلك على ما يؤدّيه النّظم وأدواته من –معان نحوية– كان المفروض أن تكون من صميم درس النّحاة، لنصل بعدها إلى الفريق الثّالث بعد النّحاة والبلاغيين وهم الأصوليون وهم مركز الحديث في هذا المبحث بحيث اتّجه هؤلاء في تقعيد موضوع بحثهم "وهو وضع أصول استنباط الحكم الشّرعي من النّص إلى دراسة النّص العربي سواء كان قرآنا أو سنّة، أو أيّ كلام عربيّ فصيح، لا لمعرفة ما يجب أن يكون عليه الأسلوب البليغ،

[1] مصطفى جمال الدّين، **البحث النّحوي عند الأصوليين**، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1405 هـ، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

بل لمعرفة ما يريده المتكلّم بأيّ أسلوب بلاغي من المخاطب أيريد مثلا إفادته مضمون الخطاب فقط، أم يطلب من وراء ذلك فعل شيء أو تركه، على نحو الإلزام بأحدهما أو التّخيير، ليستنبطوا من ذلك أحكام الوجوب أو الحرمة أو الإباحة"[1].

وقد كان من الطّبيعي أن يجرّهم البحث في دلالة النّصّ على مراد المتكلّم–وهي التي سمّوها أو اصطلحوا عليها بـ (الدّلالة التّصديقية) –إلى البحث في دلالة النّصّ ومكوّناته في مرحلة سابقة على (التّصديق) و الجزم بالمراد، وهي مرحلة تصور المعنى المركّب قبل أن يكون مرادا أو غير مراد، وهو ما سمّوه (بالدّلالة التّصورية) ومن هنا يتّضح أنّ الأصوليين في موضوع بحثهم حول دلالة النّصّ والّذي من خلاله تتمّ عملية استنباط الأحكام الشّرعية كانوا أكثر وضوحا ودقّة.

"وقد بحث الأصوليون في نظام التّأليف ودلالة الجملة، من خلال حديثهم عن المدلول التّصوّري المجرّد (الدّلالة الوضعية) أي المعنى الّذي وضعت اللّغة، الصّيغة أو الأداة أو التّركيب بإزائه، بغضّ النّظّر عن كونه مقصودا للمتكلّم أو غير مقصود، مطابقا لمقتضى الحال أو غير مطابق، ومتى لاحظنا (القصد والمقام) في تحديد المعنى اللّغوي للصّيغة أو للأداة، أو لأي لفظ آخر، فقد أضفنا إليه شيئا لم تلحظه اللّغة حين وضعت اللّفظ بإزاء المعنى"[2].

كما فرّق الأصوليون في بحثهم–عند استظهار الحكم الشّرعي من النّصّ–بين نوعين من دلالة النّصّ: فما كانت استفادتهم له من الوضع اللّغوي المجرّد، كدلالة صيغة (افعل) على النّسبة الطّلبية ودلالة أداة الشّرط على تعليق الجزاء على الشّرط و هو ما اصطلحوا عليه بـ (الدّلالة الوضعية...و ما كانت استفادتهم له من مراد المتكلّم وكونه في (مقام البيان) كاستفادتهم دلالة الصّيغة على الوجوب، ودلالة (الأداة) على كون الشّرط سببا منحصرا للجزاء سمّوه ب (الدّلالة الإطلاقية) أو (الإطلاق المقامي)، لأنّ دلالة الصّيغة والأداة على الوجوب والانحصار لا تتمّ بالوضع اللّغوي، بل بتدخّل ما سمّوه (قرينة الحكمة) أي كون المتكلّم الحكيم في مقام البيان ومن هنا يتّضح أنّ الدّلالة الأولى دلالة نحوية، لأنّها تنبني على وضع اللّغة والثّانية دلالة أصولية أو بلاغية، لأنّ اللّغة لا تنفرد بالدّلالة دون تدخّل (قصد المتكلّم....ومقام البيان) "[3].

---

[1] المرجع السّابق، ص 11.

[2] مصطفى جمال الدّين، **البحث النّحوي عند الأصوليين**، ص 13

[3] المرجع نفسه، ص14.

لقد كان من الطّبيعي أن يكون موضوع بحث الأصوليين ليس بحثا عن الإعراب الّذي هو اختلاف أواخر الكلم، و إنّما انصب بحثهم عن دلالة الجملة العربية في أساليب الإستثناء، والشّرط، والتّوكيد، والوصل، والتّعريف و التّنكير، و أمثال ذلك ممّا لا علاقة له بتغيير أواخر الكلم"[1].

يقول الغزالي (ت505هـ) وهو يحدّد ما تجب معرفته على المجتهد من العربية: " أمّا المقدّمة الثّانية فعلم اللّغة و النّحو؛ أعني: القدر الّذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حدّ يميّز فيه بين صريح الكلام و ظاهره و مجمله، وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصّه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلق هو مقيّده، ونصّه فحواه، ولحنه ومفهومه".[2]

ويقول الآمدي (631هـ) : " وأمّا علم العربية فلتوقّف معرفة دلالات الأدلّة اللّفظية من الكتاب والسّنة، وأقوال أهل الحلّ والعقد من الأمّة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتّقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتّنبيه، والإيماء وغيره ممّا لا يعرف إلاّ علم العربية."[3] ويفسّر الشّاطبي (790هـ) –وهو يوجب على المجتهدين أن يبلغوا في العربية مبلغ الخليل و سيبويه قول الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي النّاس من كتاب سيبويه، فيقول: "و المراد بذلك أن سيبويه، و إنّ تكلّم في النّحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، و أنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب و نحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به، حتّى أنّه احتوى على علم المعاني و البيان، ووجوه تصرّفات الألفاظ و المعاني"[4].

[1] المرجع السّابق، ص 14.

[2] أبو حامد بن محمّد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، المطبعة الأميرية، القاهرة، دط، ج 3، ص 352.

[3] الآمديّ أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمّد، **الإحكام في أصول الأحكام**، ت الشّيخ عبد الرّزاق العفيفي، دار الصّميعي، ط 1، 2003، ج1، ص 9.

[4] بكر بن عبد الله أبو زيد الامام الشّاطبي، **الموافقات في أصول الشّريعة**، ت أبو عبيدة مشهور بن حسن سلمان، ج 4، ص 115 -116.

2.3. العطف عند الأصوليين

يعدّ علم الأصول من العلوم ذات الأثر بعيد المدى في الحياة الفكرية الإسلامية، ولا يخفى على أيّ باحث ما لهذا العلم من علاقة أو بالأحرى من فائدة على البحوث اللّغوية لأنّ أصول الفقه متوقّفة على معرفة اللّغة الفصحى لغة القرآن والسّنّة، اللّذين هما أساسا أصول الفقه وأدلّته فمن لا يعرف اللّغة لا يتسنّى له معرفة الأحكام الشّرعية واستنباطها.

والواقع أنّ الأصوليين لم يقتصر نشاطهم على علم الفقه، بل كان لهم نشاط لغوي ملحوظ يمكن تحرّيه من خلال القراءة المتأنيّة الفاحصة للكتب الأصولية، بحيث من يفعل ذلك سيلمس هذا النّشاط اللّغوي، وينكشف له أصالتهم، ورسوخ علمائه في اللّغة كما تتجلّى له مناهجهم وطرق استنباطهم للأحكام الشّرعية.

ومن المباحث اللّغوية التي لقيت عناية واهتمام الأصوليين وذلك من خلال إدراكهم لأهميّتها (حروف المعاني) الّتي تحدّثوا عنها في ثنايا كتبهم، ونذكر على سبيل التّمثيل لا الحصر حديثهم عن بعض الأسماء الّتي أشربت معنى حرف من الحروف كأسماء الشّرط والاستفهام لما لهذه الأدوات من قيمة خاصّة في بناء الجملة، وقد ذكر الأصوليون هذه المباحث في باب الحروف على طريق التّغليب للأكثر.

ومن حروف المعاني الّتي لها الأثر البالغ في تغيير المعنى وتحديده لدى الأصوليين حروف العطف، ولذلك نجدهم قد تناولوها كذلك بالدّراسة والتّحليل، وهو المبحث الذي ارتأينا أن ننقل أو نتتبّع كلام الأصوليين فيه وذلك من خلال ما سنتعرّض إليه في الجانب التّطبيقي وبالتّحديد عند علم من الأعلام اللّغويين الّذين غلب على بحوثهم اللّغوية المنهج الأصولي وسيتّضح ذلك في حينه إن شاء الله تعالى.

3.3. وجه الاحتياج إلى حروف المعاني في أصول الفقه

إنّ تعرّض الأصوليين لمباحث حروف المعاني في كتبهم إنّما يرجع إلى ضرورة الاستدلال بها في فهم النّصوص الشّرعية فهما صحيحا، حيث إنّ فهم هذه النّصوص متوقّف على فهم معاني تلك الحروف ولذلك عدّ الأصوليون الحديث عنها وعن مباحث اللّغة بصفة عامّة كمدخل إلى أصول الفقه، يقول الشّيرازي: "واعلم أنّ الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النّحو غير أنّه لما كثر احتياج الفقهاء إليه ذكرها الأصوليون"[1].

وعلى هذا فإنّ الفقيه أو علماء الأصول عموما يحتاجون إلى معرفة تلك الحروف لكثرة وقوعها في الأدلّة الشّرعية.

ويقول إمام الحرمين: "ثمّ تكلّموا في أمور هي محض العربية ولست أرى ذكرها و لكن أذكر منها ما تكلّم فيه أهل النّظر من الفقهاء والأصوليين ثمّ لا أجد بدّا من ذكر معاني حروف كثيرة الدّوران في الكتاب والسّنة"[2].

ويقول ابن السّبكي: "هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلّة "[3]، ويقول صاحب منهاج الأصول: "هذه الحروف تشتدّ الحاجة في الفقه إلى معرفتها لوقوعها في الأدلّة"[4].وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ الأصوليين قد أدركوا أهميّة حروف المعاني، وذلك لأنّ فهم الحكم الشّرعي متوقّف على فهم هيئة الأسلوب و طريقة تركيبه.

وحتّى تتّضح لدينا عناية الأصوليين بحروف المعاني عامّة وحروف العطف بصفة خاصّة سنكتفي بإيراد بعض الأمثلة الفقهية الّتي تبيّن تأثير هذه الحروف في المعنى الوظيفي للجملة وبالتّالي تأثيرها في تغيير الحكم الفقهي بشكل عامّ.

---

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشّيرازي، **اللّمع في أصول الفقه**، ط3، 1957، ص 35

[2] أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، **البرهان في أصول الفقه، ت عبد العظيم الديب**، ط1، 1399 هـ، ج1 ص 179.

[3] حاشية العطّار على جمع الجوامع، ج1، ص 436.

[4] علي عبد الكافي السّبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ت د شعبان محمّد إسماعيل، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1981، ج1، ص 229.

1.3.3. بعض الأحكام الفقهية التي تترتّب عن القول بأنّ الواو لمطلق الجمع

من الأدلّة الّتي قدّمها الأصوليون والفقهاء على أنّ الواو لمطلق الجمع لا للتّرتيب ولا للمعيّة أو أيّ معنى آخر غير الجمع، من خلال تدليلهم بقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا وعملوا الصّالحات) .إذ يقول بعض الفقهاء: "ولا يتخالجن في وهمك أنّ الواو أوجبت التّرتيب "حيث رتّب العمل على الإيمان، ولم يعتبر بدونه لأنّ ذلك استفيد من قوله تعالى: (ومن يعمل من الصّالحات وهو مؤمن) لا من الواو، لكنّ الواو استدراك من حيث المعنى، أي ليست الواو للتّرتيب لكنّها لما كانت أصلا في باب العطف لكونها أكثر وقوعا بدلالة الاستقراء، كان ذلك دليلا على أنّها وضعت لمطلق العطف الّذي هو أصل ما سواه."[1]

ومن الأدلّة الّتي قدّموها أيضا في قوله تعالى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [سورة البقرة /الآية: 58] ثمّ قال في سورة الأعراف: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [سورة الأعراف/ الآية:161] والقصّة واحدة والتّناقض في كلامه سبحانه وتعالى محال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [سورة آل عمران/ الآية: 43] والرّكوع مقدّم على السّجود"[2].

ومن أدلّتهم الفقهية أيضا أنّ الفاء هي الّتي تختصّ بأحكام الجزاء، وذلك لأنّ الجزاء متعقّب على ما يُوجبه من شرط أو نحوه، والفاء هي الّتي تدلّ على التّعقيب، فلذلك اختصّت بها، ولا يصلح فيها الواو كما ذكر، فلو كان موجبها التّرتيب لما اقترن الحال بين الفاء والواو ومن أجل هذا فإنّ من قال لامرأته: "إن دخلت الدّار وأنت طالق " طلّقت في الحال "[3]من ذلك يظهر أنّه لو كان التّرتيب موجب الواو لم يختلّ الكلام بذكر الفاء مكانه لأنّه للتّرتيب بالإجماع، ولتأخّر وقوع الطّلاق إلى وجود الدّخول لو قال لامرأته: "إن دخلت الدّار وأنت طالق ولم يقع في الحال كما تأخّر لو ذكر بالفاء، إذ لو كان للتّرتيب لكان بمنزلة الفاء ولصلح للجزاء كالفاء.

2.3.3. بعض الأقوال الفقهية المترتّبة عن إفادة الواو للتّرتيب

---

[1] أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدّين النّفسي، **كشف الأسرار شرح المصنّف على المنار**، بولاق، ط 1، دت، ج 2، ص 112.

[2] ينظر: محمود سعد، **حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه**، منتدى سور الأزبكية، دط، 1977، ص136.

[3] المرجع نفسه، ج 2، ص 110 – 111.

وهذا القول ذهب إليه بعض أصحاب الشّافعي وقد نقل ذلك عنه أيضا كما في أحكام القرآن ونسب ذلك لأبي حنيفة أيضا "ونقل عن الشّافعي رحمه الله أنّه قال: في الوضوء يعتبر ذكر الآية ثمّ قال: ومن خالف التّرتيب الذي ذكره الله تعالى لم يجز وضوؤه "[1]

كما احتجّ المثبتون على أنّ الواو للتّرتيب من خلال القول بأنّ الرّكوع مقدّم على السّجود بلا خلاف، واستفيد هذا التّقديم من الواو في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا** ﴾ [سورة الحج/الآية:77] فلو لم تكن الواو للتّرتيب لما استفيد ذلك منها "[2]، كما احتجّ هؤلاء بما روي عنه صلّى الله عليه وسلّم وذلك أنّه لما نزل قول الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ** ﴾ [سورة البقرة/الآية: 158] قال الصّحابة رضوان الله عليهم للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم: بم نبدأ ؟ قال: "ابدءوا بما بدأ الله به "[3] ففيه دليل على أنّ الواو للتّرتيب.

3.3.3. بعض الأحكام الفقهية المترتّبة عن جعل الفاء للتّعقيب

من الفروع الّتي تستعمل فيها الفاء على اعتبار التّعقيب لكونه يقع عقيب الشّرط بلا فصل، فإذا قال الرّجل لامرأته: "إذا دخلت هذه الدّار فهذه الدّار فأنت طالق" فالشّرط أن تدخل الثّانية بعد الأولى بلا تراخ، فإن لم تدخل الدّارين أو دخلت إحداهما فقط، أو دخلت الأولى بعد الثّانية، أو دخلت الثّانية بعد الأولى بتراخ لم تطلّق، لأنّه لم يوجد الشّرط"[4].

وإذا قال الرّجل لامرأته مثلا: (إذا دخلتِ الدّارَ فكلّمتِ زيدًا فأنتِ طالقٌ) فلا بدّ في وقوع الطّلاق من وقوع كلامها لزيد عقيب دخولها"[5].

وتستعمل الفاء في أحكام العلل على سبيل الحقيقة، لأنّ الفاء للتّعقيب والأحكام تعقب العلل، وتترتّب عليها بالذّات، وإن كانت مقارنة لها بالزّمان كما يقال: (جاءَ الشّتاءُ فتأهّبْ) لأنّ الحكم مرتّب على العلّة، ويقال: (أخذتُ كلَّ ثوبٍ بعشرةٍ فصاعدًا)، وإذا قال الرّجل لآخر: (بعت

---

[1] النّفسي، **كشف الأسرار**، ج 2، ص 190.

[2] الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ت الشّيخ عبد الرّزاق العفيفي، دار الصّميعي، ط1، 2003، ج 1، ص 48.

[3] مالك بن أنس، **الموطأ**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1985، ج 1، ص 374.

[4] ملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصّدّيقي المحبوبي، **شرح نور الأنوار على المنار**، ط1، 1386 هـ، بولاق، ج1، ص 198.

[5] علي عبد الكافي السّبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ج1، ص 347

منك هذا العبد بكذا) فقال الآخر (فهو حرّ) يكون قبولا للبيع، أي قبلت فحرّرت، لأنّه رتّب الإعتاق على الإيجاب، ولا يترتّب عليه إلاّ بعد ثبوت القبول بطريق الاقتضاء، ولو قال: (وهو حرّ) لا يكون قبولا للبيع، فيحتمل أن يكون إخبارا عن الحريّة الثّابتة قبل الإيجاب، وأن يكون إنشاء الحريّة بعد القبول، فلا يثبت القبول والإعتاق بالشّك"[1].

4.3.3. بعض الأحكام الفقهية المترتّبة على بعض المعاني التي تفيدها "أو" في الكلام

التّخيير: في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ** ﴾ [سورة الأنعام/الآية:35] فتقديره، فافعل كأنّه خيّر على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين لأنّ الجمع بينهما غير ممكن، والفرق بينهما أنّ التّخيير فيما أصله المنع، ثمّ يرد الأمر بأحدهما، لا على التّعيين ويمتنع الجمع بينهما "[2].

أمّا مثال الإباحة ففي قوله تعالى: ﴿ **فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾ [سورة المائدة/الآية:89] وقوله تعالى: ﴿ **فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ** ﴾ [سورة البقرة/الآية: 196] لأنّ المراد به الأمر بأحدهما رفقا بالمكلّف، فلو أتى بالجمع لم يمنع منه بل يكون أفضل"[3].

حكم "أو" في آية المحاربة: قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ** ﴾ [سورة المائدة/الآية:33]

[1] ملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصّدّيقي، **شرح نور الأنوار على المنار**، ج1، ص 198.

[2] محمود سعد، **حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه**، منتدى سور الأزبكية، دط، 1977، ص 138

[3] المرجع نفسه، ص 138.

اختلف النّحاة والأصوليون في (أو) في هذه الآية الكريمة، فذهب بعضهم إلى أنّها للتّخيير، وقيل أنّها بمعنى (بل) للإضراب ومن تلكم الآراء التي سنحاول ذكرها:

أوّلا: مذهب الإمام مالك: " حيث ذهب –رحمه الله–إلى أنّ الإمام بالخيار في العقوبات المذكورة في الآية الكريمة وعلى هذا فالإمام مخيّر في المحاربين بين القتل والصّلب والقطع و النّفي لأنّ (أو) تقتضي التّخيير، وهذا ما يُروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيّب، وعمر بن عبد العزيز و النّخعي، كلّهم قال: الإمام مخيّر في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأيّ الأحكام التي أوجبها الله تعالى من القتل أو النّفي من الحكم بظاهر الآية"[1]، و قال ابن كثير– رحمه الله تعالى–: " إنّ ظاهر (أو) للتّخيير كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء الصّيد: ﴿ **فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا** ﴾ [سورة المائدة/الآية: 95] وكقوله جل ثناؤه في كفّارة الفدية: ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ** ﴾ [سورة البقرة/الآية: 196] كقوله في كفّارة اليمين: ﴿ **فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾ [سورة المائدة/الآية: 89] هذه كلّها على التّخيير فكذلك فلتكن هذه الآية"[2].

ثانيا: وهو مذهب الأحناف، حيث يرون أنّ (أو) بمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ﴾ [سورة البقرة/الآية:74] قيل معناه (بل أشدّ قسوة) و من ذلك قول الشاعر:

بدت مثل قرن الشّمس في رونق الضّحى وصورتها أو أنت في العين أصلح.

[1] الإمام القرطبي شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، دط، ج 6، ص 151.

[2] أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدّمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، ط 1، 2002، ج2، ص، 51.

و عليه يكون تقدير عبارة القرآن في آية المحاربة بـ" أن يقتّلوا إذا قتلوا فقط بل يصلّبوا إذا ارتقت المحاربة بقتل النّفس و أخذ المال، بل تقطّع أيديهم و أرجلهم إذا أخذوا المال فقط بل يُنفوا من الأرض إذا خُوّفوا الطّريق[1]".

[1] ملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصّدّيقي، **شرح نور الأنوار على المنار**، ج 1، ص 211.

الفصل الثّالث

العطف في الدّراسات اللّسانية الحديثة

-نظرية النّحو الوظيفي-

إنّ التّحوّلات السّريعة الّتي شهدها البحث اللّساني لدى الغربيين قد تمخّض عنه ظهور نظريات واتّجاهات لسانية ذات منطلقات وتوجّهات فكرية مختلفة و التي من أبرزها الاتّجاه الوظيفي الّذي نظر في دراسته للّغة نظرة تختلف عن سابقيه، حيث أعطى الاهتمام الأكبر لوظائف المكوّنات داخل الجملة وربط اللّغة بالوظيفة الّتي تؤدّيها في سياق الاستعمال وكذا ربطها بالبيئة الاجتماعية والظّروف المحيطة بها، ولعلّ أبرز ما أنجبه الاتّجاه الوظيفي في دراسته للجانب التّركيبي للّغة نظرية النّحو الوظيفي الّتي نقلها إلى اللّغة العربية الباحث المغربي –أحمد المتوكّل– وطبّقها على مختلف الظّواهر اللّغوية والتي من بينها ظاهرة العطف الّذي هو موضوع الدّراسة، وقد خُصّص هذا الفصل من أجل تبيان تلك المفاهيم والمصطلحات الّتي تبنّاها المتوكّل من خلال عرضه لهذه النّظرية وتحديدا في دراسته لهذه الظّاهرة (العطف).

1. مصطلحات ومفاهيم إجرائية وظيفية تتعلّق بالعطف

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على المبادئ والرّكائز الّتي تعتبر اللّبنات الأساسية لتحقيق التّواصل حول مفهوم العطف من منظوره التّراثي العربي والوجهة الوظيفية التي جاءت بها نظرية النّحو الوظيفي وذلك من خلال إعادة التّذكير بمجموعة من المصطلحات الوظيفية الإجرائية التي هي على صلة مباشرة بباب العطف والّتي نخصّها بالحديث على وجه التّحديد (الحمل، المحمول، الحدّ، بالإضافة إلى الوظائف في مستوياتها الثّلاث الأساسية (التركيبية، الدّلالية، التّداولية)كما نطرق بالحديث عنصرين آخرين هما المحتوى القضوي والقوّة الإنجازية.

1.1. المحمول

يتمّ حصر مفهوم المحمول من المنظور العربي على المسند (الفعل–الخبر) "أمّا في النّحو الوظيفي فالمحمول predicate دالّ على خاصّية وعلاقة، ومقولته التركيبية (ف، عل)، (س، م)، (ص، فة)، (ظ، رف). إضافة إلى عدد من الحدود."[1]

نحو: قامَ زيدٌ. المطالعةُ مفيدةٌ. عمرٌو فرحٌ. الاختبارُ اليومَ

وقد ورد في المعجم الفلسفي أنّ"المحمول هو المحكوم به أنّه موجود أو ليس بموجود لشيء آخر، والموضوع هو الّذي يحكم عليه بأنّ شيئا آخر موجود له أو ليس بموجود، مثال الموضوع قولنا: (زيد)، من قولنا: (زيد كاتب) ومثال المحمول قولنا: (كاتب)من قولنا (زيد كاتب) "[2].

"وعلى المحمول تبنى الجملة في النّحو الوظيفي، إذ هو النّواة التي لا يمكن حذفها (فعلي أو غير فعلي)، والجملة المتضمّنة محمولا واحدا تسمّى (حملا)، ويكون لهذا المحمول فحوى معجمي تام؛أن

[1] ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 11.

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية**: دار الكتاب اللّبناني، بيروت 1982، ج1، ص 499.

يكون صالحا لأن يمثّل له في المعجم في شكل مداخل قائم الذّات، ويدلّ من حيث محتواه المعجمي على عمل معيّن يندرج تحت أحد أنماط الوقائع الأربعة."[1]

فالمحمول إذن يعدّ من أهمّ العناصر المكوّنة للجملة مع مجموعة من الحدود، وهو ينتمي من النّاحية التّركيبية إلى مقولة (فعل، اسم، صفة) ويدلّ على واقعة بأصناف أربعة، ويأخذ المحمول إطارا حمليا مجرّدا نحو: كتب زيد مقالا، فالفعل (كتب)يدلّ على عمل(فعل)، يأخذ الإطار الحملي المجرّد التّالي: كتب ف(س1: إنسان (س1)) منف (س2:مكتوب(س2)) متق.

"وهذه الواقعة الدّال عليها محمول الجملة تتحدّد من منظور الظّروف مع تحقّقها (زمانا)، وهي مقولة ربط وقت تحقّق واقعة ما (عمل...) بوقت آخر يشكّل الوقت المرجع، وغالبا ما يمثّل هذا الأخير وقت المتكلّم، أمّا (الجهة) فتحدّد التّكوين الزّماني الدّاخلي، لذا يكون الفرق بين الجهة والزّمان في أنّ الزمن تحقّق وقت تحقّق الواقعة الّذي يغلب أن يكون وقت المتكلّم، أمّا الجهة فتحدّد تكوينها الدّاخلي، فزمن المتكلّم ووقت إنتاج الخطاب يتميّز بثلاث مقولات زمانية: مقولة (الماضي) والمقولة الزّمانية (الحاضر)، والمقولة الزّمانية (المستقبل)."[2]

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المتوكّل قد تحدّث عن التّفاوت الحاصل للمقولات المعجمية من حيث ورودها محمولات"فلئن كان الفعل هو المقولة التّركيبية المرشّحة بالدّرجة الأولى للقيام بدور المحمول، فالاسم ينزع عموما إلى أن يكون حدّا من حدود الجملة، في حين أنّ الصّفة و الظّرف يردان غالبا مقيديّن للاسم والفعل على التّوالي "[3] وقد حدّد له السّلمية التّالية:

2.1. الحدود

لقد أشار سيمون ديك إلى مفهوم الحدّ بقوله: "كلّ عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما؛" أي أنّ الحدّ بهذا المفهوم يمثّل الطّرف أو الذّات التي تنفّذ الواقعة أو تستقبلها والواقعة إنّما تتحدّد دلالتها من طرف المحمول سواء كان هذا المحمول فعليا أو غير فعلي، وتشكّل

[1] ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية [بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي]** ص 25 وما بعدها.

[2] أحمد المتوكّل، **قضايا الرّابط في اللّغة العربية**، منشورات عكاظ، المغرب ص 22 – 23.

[3] أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية [البنية التّحتية]** ص 67.

الحدود أهميّة بالغة بالنّسبة للواقعة وفي ذلك يقول المتوكّل: "وهي بالنّظر إلى أهميتها إمّا حدود (موضوعات) أو حدود(لواحق)، فهي موضوعات إذا كانت تدلّ على ذوات تساهم في تعريف الواقعة نفسها، كالذّات المنفّذة، والذّات المستقبلة، وهي لواحق حين تدلّ على مجرّد الظّروف المحيطة بالواقعة كأن تدلّ على زمانها أو مكانها أو علّتها أو هدفها."[1] ولتوضيح الفهم أكثر نسوق الجملة التّالية: **أهدى المديرُ خالدًا جائزةَ السّنةَ الماضيةً في المدرسةٍ**

في الجملة يدلّ المحمول (أهدى)على واقعة معيّنة من صنف (عمل) وهي انتقال الملكية من ذات (المدير) إلى ذات أخرى (خالد) على سبيل الهبة، ومثل (المدير) الذّات المنفّذة، و(خالد) الذّات المستقبلة، و(جائزة) الذّات المتقبّلة، وعدّت حدودا موضوعات لازمة الذّكر مع المحمول، ومثل (السّنة الماضية) و(في المدرسة) حدّان لاحقان لا يلزم ذكرهما مع الواقعة، وهما حدّا الزّمان والمكان، ويأخذ الحدّ البنية العامّة "[2] (س يس ي: المجموعة الّتي يحيل عليها الحدّ ككلّ. محمول.

3.1. الحمل

تحدّد البنية العامّة للحمل في النّحو الوظيفي بالتّرسيمة التّالية:

حمول موضوع1.....موضوع لاحق1.....لاحق

"وعليه يكون الحمل ممثّلا له في النّحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالم الواقع أم عالما من العوالم الممكنة).

ويتكوّن الحمل من محمول سواء كان فعليا أو غير فعلي، وعدد من الحدود التي تدلّ على الذّوات المشاركة في الواقعة"[3]، نقول الحمل: "حمل الشّيء على الشّيء إلحاقه به في حكمه، أو هو

[1] أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية**، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص ص 31 – 32

نسبة أمر إلى أمر آخر إيجابا أو سلبا، فإذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا مثلا: إنّ الإنسان حيوان، فالمحكوم به يقال له المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع."[1] نحو:

أعطى زيدٌ عمرًا كتابًا صباحًا في المكتبة.

ويمكن اعتبار مصدر اشتقاق هذه الجملة هو الإطار الحملي التّالي:

{أعطى ف (س1، زيد (س1)) منف (س2: كتابا (س2)) متق (س3: عمرا (س3))

مستق (ص1:صباحا) زم (ص2: في المكتبة) مك}.

2. الوظائف الأساسية في نظرية النّحو الوظيفي (الدلالية، التركيبية، التداولية)

تمّ تحديد الوظائف الأساسية في نظرية النّحو الوظيفي من خلال تقسيمها إلى ثلاث مستويات: مستوى الوظائف الدّلالية، ومستوى الوظائف التركّيبية، ومستوى الوظائف التّداولية.

1.2. الوظائف الدلالية

تقوم الوظائف الدّلالية بعمليّة تحديد الأدوار التي تسند مهمّتها إلى حدود الحمل وذلك بالنّسبة إلى الواقعة الّتي يدلّ عليها المحمول على اعتبار أنّ هذه الواقعة تدلّ على (عمل أو حدث أو وضع أو حالة) ويمكن تمييز هذه الوظائف الدّلالية عن التركّيبية والتّداولية من خلال دور ومهامّ هذه الوظائف، فالتركّيبية مثلا لا يتمّ تحديدها من الواقعة نفسها بل تحدّد من المنظور المعتمد في تقديم الواقعة، أمّا بالنّسبة للوظائف التّداولية فتتمثّل مهمّتها في التّأشير إلى الوضع الإخباري الذي تتّخذه حدود المحمول داخل العبارة، وذلك باعتبار حمولتها المعلوماتية وعليه فمن خلال هذه الفروقات بين الوظائف الثّلاث يمكن القول أنّ الوظائف الدّلالية يتمّ تحديدها أو رصدها في المدخل ذاته ومهمّتها تنصبّ حول التّأشير إلى نوع مساهمة الذّوات التي تحيل عليها الحدود في الواقعة.

- فالوظيفة الدّلالية المنفّذ: تؤشّر للذّات التي قامت بتحقيق الواقعة.

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية**: دار الكتاب اللّبناني، بيروت 1982، ج1، ص 498.

- والوظيفة الدّلالية المتقبّل: تؤشّر للذّات التي تتحمّل الواقعة التي قام بها المنفّذ، أو قوّة أو متموضع.
- الوظيفة الدّلالية المستقبل: وهي الّتي تعني مستقبل الفعل التي نقل شيء ما إلى ملكها.
- الوظيفة الدّلالية المكان: لتشكّل موضع استقرار الشيء.
- أمّا وظيفة المصدر: فهي الذّات التي انتقل منها شيء ما.

وتقوم بين هذه الوظائف سلميّة توضّح أو تبيّن درجات متفاوتة من حيث الأهميّة بالنّظر إلى الواقعة، وقد حدّد هذا التّفاوت عند المتوكّل على النّمط التّالي:

منفّذ>متقبّل>مستفيد>أداة>مكان>زمان "[1]

2.2. الوظائف التركيبية

تضاف إلى مكوّنات الجملة من خلال الوظائف التّركيبية، الوظيفتين التّاليتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، ويوضّح المتوكّل هاتين الوظيفتين بقوله: "وتعرف هاتان الوظيفتان التّركيبيتان انطلاقا من (الوجهة)، إذ تسندان إلى الحديث الوجهين اللّذين يشكّلان المنظور الرّئيسي، والمنظور الثّانوي بالتّوالي "[2]، يتحدّد من خلال كلام المتوكّل أنّ وظيفة الفاعل تضاف إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرّئيسي، في حين نجد وظيفة المفعول تسند إلى الحدّ الذي يأخذ المنظور الثّانوي.

أمّا اختصاص وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول بإسنادها إلى الوظائف التّركيبية دون غيرها، فتبرير ذلك نجده عند المتوكّل بقوله: "وذلك لأنّ تعريف التّركيب يختلف، ويختلف رسم حدود مجاله باختلاف النّظريات اللّسانية، شأنه شأن المفاهيم النّظرية العامّة."[3]

"ويمتاز المكوّن الحامل للوظيفة الفاعل في النّحو الوظيفي بإمكانية إسناده إلى الحدّ الحامل للدّور الدّلالي (المنفّذ) دون غيره من الحدود الحاملة لأدوار دلالية أخرى، وهو أوّل سبب، وعليه تمّ القيام في إطار النّحو الوظيفي نفسه بدراسات توحي نتائجها بأنّ ثمّة عددا من اللّغات الطّبيعية، لا يلتزم

[1] ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية [البنية التّحتية]**، ص 85 وما بعدها.

[2] أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربية**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1987، ص 19.

[3] أحمد المتوكّل، **التّركيبات الوظيفية، قضايا ومقارنات**، ص13.

وصفها استعمال وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول أو هما معا، وثاني سبب يرجع إلى أنّ الجمل المبنية (للمفعول) محدودة الإنتاجية، إن لم تكن منعدمة."[1]، أمّا عن إسناد وظيفة الفاعل فإنّها تكوّن وفق السّلمية التّالية:

فا منف >متق>مستق>مستف>أد>مك>زم.

وأمّا وظيفة المفعول فتسند إلى الحدّ الحامل لدور المتقبّل ثمّ الحدّ الحامل لدور المستقبل.....وفق السّلميّة التّالية:

منف >متق>مستق>مستف>أد>مك>زم.

فا+> +> + >+> +> + > +

مف+> + >+> + > + > +

"وعن إسناد الحالات الإعرابية حسب النّحو الوظيفي.فإنّ المكوّن الّذي تسند إليه الوظيفة التّركيبية (الفاعل أو المفعول) بالإضافة إلى وظيفته الدّلالية، يأخذ الحالة الإعرابية التي تخوله إيّاها وظيفته التّركيبية"[2].

أمّا وظيفة المفعول والتي حدّدت بالوظيفة الّتي فيها إسناد الحدّ الذي يشكّل منظورا ثانويا للوجهة المعتمد في تقديم الواقعة الدّال عليها محمول الحمل ومثال ذلك:

شربَ زيدٌ شايًا.

محمول فا مف

فالحدّ (شايا) يمثّل آخر مشارك في تقديم الواقعة.

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 3637.

[2] المرجع نفسه، ص 38 وما بعدها

كما تسند وظيفة (المفعول) في اللّغة العربية إلى الحدود الحاملة للوظائف الدّلالية: المستقبل، المتقبّل والحدث (المفعول المطلق) الزّمان، المكان.... وبالمقابل من ذلك يمتنع إسناد وظيفة (المفعول) في العربية دائما إلى الحدود الحاملة للوظيفة الدّلالية (الحال)، (العلّة) –المفعول لأجله–، (المصاحب)–المفعول معه– بالإضافة إلى الأداة والمستفيد.

كما تجري عملية اتّصال وظيفة (المفعول) التركيبية و الوظيفة الدّلالية بالعلامة الإعرابية *النّصب*وبناء على ذلك تكون سلّميّة إسناد المفعول كالتّالي"[1]:

وبناء على ذلك تكون سلّميّة إسناد المفعول كالتّالي"[2]:

مستقبل متقبل زمان

مف + > + < { حدث + مكان }

3.2. الوظائف التّداولية:

من المعلوم أنّ نواة الجملة من المنظور الوظيفي هي ما اصطلح عليه بالحمل، والحمل كما هو محدّد لدى الوظيفيين يتكوّن من محمول وحدود وبناء على ذلك أصبح من الممكن توسيع دائرة الجملة باعتبارها أوسع من الحمل الذي عدّ نواتها الأساسية كما ذكرنا سابقا، وذلك لأنّ الجملة يمكنها أن تشتمل على أكثر من حمل بالإضافة إلى احتوائها على حدود خارجة عنه، وبالتّالي لا تكون تلك الحدود متضمّنة في الحمل ذاته وإنّما تسند تلك الحدود الخارجية للجملة إلى وظيفة تداولية تختلف عن الوظيفة الدّلالية والتركيبية، وتمثّلها وظيفة (المبتدأ) أو (الذّيل) أو (المنادى) وهذه الوظائف التّداولية ذات البعد الاستقلالي عن النّواة الأساسية للجملة (الحمل) تمّ حصرها من طرف منظّري النّحو الوظيفي في خمس وظائف، أربعة منها حدّدها –سيمون ديك– والوظيفة الخامسة كانت من اقتراح

[1] ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربية**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1987، ص 61 وما بعدها

[2] أحمد المتوكّل ، **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية**، ص 61 وما بعدها

المغربي –أحمد المتوكّل– الّذي يوضّح قضية ارتباط هذه الوظائف بالسّياق ومقام إنجازها بقوله: "الوظائف التّداولية حسب النّحو الوظيفي، وظائف تسند إلى مكوّنات الجملة بالنّظر إلى ما يربط بين هذه المكوّنات في البنية الإخبارية؛أي بالنّظر إلى المعلومات التي تحملها المكوّنات في طبقات مقامية معيّنة، بعبارة أخرى تسند الوظيفة التّداولية إلى مكوّنات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب في طبقة معيّنة"[1].

وفيما يلي سنحاول تناول هذه الوظائف بشيء من التّفصيل:

أ. **البؤرة**

حدّد المتوكّل مفهومها بناءا على مقترح "ديك سنة 1978 حيث يرى المتوكّل بأنّ البؤرة "تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة"[2]. وتنقسم البؤرة إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يصطلح عليه ببؤرة جديد: وهي التي تسند إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة المجهولة من طرف المخاطب، أمّا القسم الثّاني فيصطلح عليه ببؤرة مقابلة: وهي التي تسند إلى المكوّن الذي يحمل معلومة يشكّ المخاطب في ورودها، أو بعبارة أخرى هي الّتي تحمل شكّا حول معلومة واردة في مجال التّخاطب، وقد فرّق المتوكّل بين هذين النّوعين تحت ما اصطلح عليه ب (رائز سؤال–جواب)، و(رائز، التّعقيب). وهو يعني بالأوّل (رائز سؤال–جواب) : الأسئلة الّتي تحتوي على استفهام الجمل نحو:

ماذا حفظتَ اليومَ ؟ حفظتُ اليومَ حديثًا.

بؤجد

"أمّا بؤرة المقابلة: فبنياتها تكون متصدّرة في الحمل، أو بنيات موصولية، أو بنيات حصرية، وهي الأنماط التي تظهر فيها بؤرة المقابلة "[3]نحو: اليوم سافر خالد.

بؤمقا

[1] أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية**، ص 17.

[2] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب ط1، 1985، ص 28

[3] المرجع نفسه، ص 30.

اليوم: هو المكوّن المبأّر في الجملة.

ونحو: الذي حضر اليوم عمرا لا زيدا.

بؤمقا

(عمرا) هو المكوّن المبأّر في الجملة من البنيات الموصولية.

ونحو: ما رأيت البارحة إلاّ هندا.

بؤمقا

إنّما حضر اليوم خالدا.

(هند، خالد) المكوّنان المبأّران من البنيات الحصرية.

أمّا رائز التّعقيب: فيكون للعبارات المصدّرة بحرف نفي (لا) أو (بل) كحرف إضراب، ويستعمل إلحاق الضّرب من العبارات بأواخر الجمل رائزا لوجود بؤرة المقابلة، ولتوضيح ذلك يقول المتوكّل: "فالجمل التي يكون فيها المكوّن المبأّر مصدّرا (وبالتّالي مسند إليه بؤرة مقابلة)، تبدو في اللّغة العربية أكثر قابلية لإضافة هذا النوع من التّعقيب من الجمل التي لا يتصدّر فيها المكوّن المبأّر ؛ (أي التي يكون فيها المكوّن المبأّر حاملا لبؤرة جديد) "[1].

نحو:

شايًا شربَ خالدٌ (لا لبنًا)

ما شايًا شربَ خالدٌ (بل لبنًا)

"والجمل المسندة إليها وظيفة بؤرة الجديد هي جمل تحتوي وتشكّل إجابات طبيعية للأسئلة من نوع (ما الخبر، ما الجديد ماذا عندك ؟)، وتدخل هل الاستفهامية على الجمل المسندة إليها بؤرة

[1] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 31

المقابلة ولا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد، وتتصدّر الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة بأدوات مؤكّدة (إنّ، إنّما، قد.....)"[1].

ب. المحور:

"تسند الوظيفة المحور إلى المكوّن الدّال على ما يشكّل (المحدّث عنه) داخل الحمل "[2]، هذا التّعريف نقله المتوكّل عن مؤسّس نظرية النّحو الوظيفي "سيمون ديك" ومن الأمثلة التّوضيحية التي تتضمّن المحور ما يلي:

متى سافرَ أحمدُ ؟ من ضربَ عليًا ؟ أهدى زيدٌ كتابًا عمرًا

هندٌ مسافرةٌ أين محمدٌ ؟ في الدّار رجلٌ..

فجميع الكلمات المسطّرة تشكّل محورا بالنّسبة للجملة.

يتمّ إسناد وظيفة (المحور) إلى أحد الموضوعات أو الحدود الحاملة لوظيفة دلالية (منف –متق –مستق –مستف) والتي تسند إليه أحيانا إحدى الوظيفتين التّركيبيتين (فا – مف).

كما تسند وظيفة (المحور) إلى أكثر من مكوّن واحد وإلى أي مكوّن كان شريطة أن يكون دالاّ على (المحدّث عنه)، وألاّ يكون حاملا لوظيفة تداولية أخرى (مبتدأ، ذيل، منادى، بؤجد، مقا...) وبناء على ما تقدّم تكون سلّميّة إسناد وظيفة المحور كالتّالي"[3]:

[1] المرجع السّابق، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 73 و ما بعدها

ويأخذ المحور باعتباره (محطّ الحديث) أو (المحدّث عنه) الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته الدّلالية أو التركّيبية (رفعا) أو(نصبا)، نحو:

سافرَ زيدٌ البارحة.

محـ(رفع)

قابل زيدًا عمرٌو

محـ(نصب)

ج. المبتدأ:

عُدّ المبتدأ من الوظائف المنظور إليها خارج الحمل وقد عرّفه المتوكل بأنّه "ما يحدّد مجال الخطاب (universe of discourse) الذي يعتبر الحمل (predication)، بالنّسبة إليه واردا (relevant) "[1]؛أي بمعنى أن تكون هناك معرفة حاصلة بين المخاطب و المتكلّم على المتحدّث عنه لذا يرتبط بالمقام وبالمعرفة المشتركة الّتي يتقاسمانها"[2].

أمّا عن وظيفة المبتدأ فهي تداولية بالأساس وليست وظيفة تركيبية ولا دلالية وذلك يرجع إلى كون الوظيفتين التداوليتين (المحور، البؤرة) هما الوحيدتين المنظور إليهما داخل الحمل وكما هو معلوم أنّ كلّ ما يدخل في إطار الحمل تكون له وظيفة تركيبية ودلالية ومن الأمثلة الّتي نسوقها للدّلالة على وظيفة المبتدأ كقولنا:

زيدٌ أبوهُ مريضٌ.

عمرٌو هلْ لقيتَ أباهُ ؟

أمّا خالدٌ فأخوهُ شاعرٌ.

أما إنّكَ فزتَ بالسّباقِ، فذلكَ ما كنتُ أنتظرُ.

هندٌ قامَ أبوهَا.

[1] المرجع السّابق، ص 115 و ما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص 119.

أمّا الحالة الإعرابية التي يأخذها المبتدأ فهي (الرّفع) وذلك بحكم وظيفته التّداولية"[1]، ومفاد ذلك أنّ المبتدأ يسند إليه بنية الجملة ويكون في أوّلها، وتتحدّد حالته الإعرابية بالرّفع وذلك استنادا إلى وظيفته التّداولية.

د. الذّيل:

يمكن اعتبار البدل في اللّغة العربية هو المعادل الموضوعي لوظيفة الذّيل في النّحو الوظيفي والّذي يعتبره أحد الوظائف الخارجية التّداولية، مع اشتراط عدم وقوعه في بداية الجملة، وقد اقترح سيمون ديك لوظيفة الذّيل التّعريف التّالي: "يحمل الذّيل المعلومة التي توضّح معلومة داخل الحمل أو تعدلها "[2]، فيُؤتى بالذّيل إذن من أجل تصحيح معلومة أو توضيحها أو تعديلها داخل الحمل إلاّ أنّه في اللّغة العربية يقوم بدور التّصحيح وذلك في البنيات الإضرابية تحديدا وأمثلة ذلك:

أخوهُ مهاجرٌ، عمرُو.

قابلتُ أخاهُ، زيدٌ.

قرأتُ القرآنَ ثلثهُ.

زارني اليومَ خالدٌ بل زيدٌ.

قابلتُ عمرًا بل خالدًا.

"وتكون علاقة الذّيل بالحمل أكثر ارتباطا من المكوّنين (المبتدأ والمنادى)، أمّا حالته الإعرابية فتكون بمقتضى الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية التي يرثها عن المكوّن المعدّل أو المصحّح "[3]؛أي أنّ المكوّن الذّيل لا يكون مستقلاّ عن الحمل ولكنّه بالمقابل يبقى وظيفة تداولية خارجية.

هـ. المنادى:

[1] المرجع السّابق، ص 113 وما بعدها.

[2] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 147.

[3] المرجع السّابق، ص 114 وما بعدها.

يُعدّ المنادى من إضافات المتوكّل على مقترح سيمون ديك وهو كذلك وظيفة خارجية تداولية وباعتبار ذلك يرى المتوكّل أنّ المنادى "لم يأخذ قسطه من الدّرس في اللّسانيات الحديثة كباقي مكوّنات الجملة الأخرى "[1] وبناء على ذلك اقترح له تعريفا بعدّه "وظيفة تسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معين "[2]، أمّا عن الخصائص المميّزة لهذا المكوّن فهي:

- أنّه يعتبر وظيفة خارجية بالنّسبة للحمل شأنه شأن (المبتدأ والذّيل)، فهو دائما يحمل قوة إنجازية (النّداء) تختلف في جميع الأحوال عن القوّة المواكبة للحمل نحو"[3]:

يا زيدًا لقد سافرتْ هندٌ.

يا عمرُو!، يا خالدُ !

- وهناك إمكانية ورود المنادى دون حمل وذلك حينما يكون عبارة دالّة على ذات عاقلة أو على الأقلّ حية، فلا يكون النّداء لغير الحيّ إلاّ مجازا نحو:

أيا شجرَ الخابورِ مالكَ مُورقًا ؟

وقد حدّد المتوكّل للمنادى في النّحو الوظيفي الأدوات التّالية (يا، أيها، أ) وهو يعدّها أهمّ البنيات النّدائية بينما تخلّى عن الأدوات الأخرى مبرّرا ذلك بالاختلافات الواردة حول استعمالها.ومن خصائص المنادى كذلك، أنّه لا تسند له وظيفة دلالية ولا تركيبية، ويأخذ الحالة الإعرابية الّتي تقتضيها وظيفته التّداولية وكذلك من خصائصه في إطار النّحو الوظيفي" أنّه يأخذ الحالة الإعرابية النّصب، بخلاف وروده في الدّرس العربي بحيث يأخذ حالتي الرّفع والنّصب"[4].

وبناء على ما سبق يمكن أن نستخلص أنّ النّحو الوظيفي قد حدّد في الوظائف التّداولية خمس وظائف: وظيفتان داخليتان (المحور والبؤرة) وثلاث وظائف خارجية (المبتدأ والذّيل والمنادى...) وهي كلّها وظائف منظور إليها من داخل الحمل أو من خارجه.

3. القواعد و الضوابط المحدّدة لعطف النّسق من المنظور الوظيفي

[1] أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، ص 160.

[2] المرجع نفسه، ص 161.

[3] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 251.

[4] ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللغة العربية**، ص 165 وما بعدها.

من بين الظّواهر اللّغوية الّتي عكف الباحث المغربي أحمد المتوكّل على دراستها، موضوع أو ظاهرة (العطف) وفي إطار ذلك فقد حاول تتبع هذه الظّاهرة في لغة من اللّغات من خلال الوقوف على المكوّنات الّتي يمكن أن يعطف بينها، وعلى القيود الدّلالية والتّركيبية والتّداولية التي يخضع لها العطف بين هذه المكونات، ومحاولة المتوكّل هذه إنمّا تهدف إلى إرساء هذه الدّراسة من خلال التّطبيق الأمثل للقيود المتحكّمة في هذه الظّاهرة داخل النّحو.

وقد عرض الهولندي "سيمون ديك في أبحاثه سنة1980 وبالتّحديد في الفصل التّاسع للمبادئ العامّة التي يتمّ من خلالها التّحليل المقترح لدراسة ووصف ظاهرة العطف في النّحو الوظيفي، وقد تمحور عرضه لهذه الظّاهرة اللّغوية حول مجموعة من الضّوابط يمكن حصرها فيما يلي: قاعدة العطف، أنماطه، القيود الضّابطة لهذه القاعدة "[1]، وحتّى تتّضح لنا دراسة النّحو الوظيفي لهذه الظّاهرة (العطف) سنحاول تتبّع ما جاء به المتوكّل من خلال صياغته لمقترح ديك بشيء من التّفصيل.

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 177.

1.3. قاعدة العطف

إنّ طريقة اشتقاق التّراكيب والجمل العطفية في إطار النّحو الوظيفي إنّما تكون بتوسيع عنصر من عناصر بنية متوالية من العناصر من نفس النّمط، ولاشتقاق هذا الضرب من التّراكيب العطفية يقترح (ديك) 1980 القاعدة التّالية:

$$a \rightarrow a1 \text{ ع } 2a \ldots \text{ع } \underline{a}\text{ن} \qquad \text{ن}>2$$

حيث يرمز(a)في هذه القاعدة إلى أيّ عنصر يأخذ قيما مختلفة كأن تكون حملا أو محمولا، أو حدّا، ويرمز بـ (ع) إلى أداة العطف "[1]نحو:

- سافرَ زيدٌ وخالدٌ.
- خرجَ عمرٌو فعليٌ.
- أشرب حليبًا أو لبنًا.
- ابن قتيبةَ لغويٌ وناقدٌ.
- رأيتُ أبَ وعمَّ خالدٍ.
- تغيّبَ اليومَ والبارحةَ زيدٌ.

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 260.

ويتمّ تطبيق القاعدة في مستوى الأطر الحملية ذاتها "في اشتقاق البنيات المتعاطف فيها حدّان"[1]، ونمثّل ذلك بالجملة (أ)، ومصدر اشتقاق هذه الجملة (الإطار الحملي) للفعل (أكل) الممثّل له في المعجم كما يلي:

أ. أكل (س1: حي (س1)) منف (س2: مأكول (س2)) متق.

"يوسّع أحد محلاّت حدود هذا الإطار الحملي، بإضافة حدّ آخر إليه ينامطه (محلّ حدّ المنفذ أو محلّ حدّ المتقبّل) فنحصل على إطار حملي موسّع من قبيل الإطار"[2].

ب. أكل ف (س1:جب (س1)) منف و(س1:حي (س1)) منف (س2:مأكول (س2)) متق

فيتحقّق الإطار الحمليّ: **أكلَ أحمدُ ومحمّدُ تفاحًا**.

ج. أو أكل ف(س1: حي (س1)) منف (س2)) متق و (س2: مأكول (س2)) متق

فيتحقّق الإطار الحملي: **أكلَ عمرٌو تفّاحًا وموزًا**.

أمّا عن أنماط العطف فقد حدّدها ديك في ثلاثة أقسام:عطف الحدود، وعطف داخل الحدود، وعطف المحمولات، كما خصّص لهذه الأنماط قيودا ضابطة مع تقسيمها إلى قيود دلالية وقيود تركيبية وقيود تداولية ثمّ جعل لكلّ نوع من هذه القيود أحكاما خاصّة بها ؛ فأمّا الدّلالية فتستوجب أن يكون الحدّان المتعاطفان حاملين لنفس الوظيفة الدّلالية، وأمّا القيود التّركيبية فإنّها إضافة إلى تماثل الوظيفة الدّلالية تستوجب إسناد الوظيفة التّركيبية نفسها لحدود المتوالية العطفية كما يجب أن يتناظر الحدّان المتعاطفان من حيث الوظيفة التداولية"[3].

وقد قام المتوكّل بإحداث نوع من المفارقات من خلال دراسته لهذه الظّاهرة (العطف)، وذلك من خلال تعميمه لاقتراحات ديك بحيث تجاوز عطف الحدود إلى عطف الحمول والمحمولات مع إدراج قيود ضابطة لكلّ نمط من الأنماط وإخضاعها لما أسماه (بمبدإ التّناظر)، كما قدّم اقتراحات لإدماج الأدوات العاطفة.

[1] المرجع السّابق، ص 260.

[2] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص 48.

[3] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص ص 178 –179.

2.3. أنماط العطف

1.2.3. عطف الحدود

لقد تطرّقنا في العناصر السّابقة إلى ذكر القاعدة العطفية التّالية:

$$a \leftarrow a1 \; ع \; 2a \ldots ع \; \underline{a}ن \qquad ن>2$$

كما تمّت الإشارة إلى كيفية اشتقاق الجمل العطفية في النّحو الوظيفي حسب مقترح سيمون ديكأمّا فيما يتعلّق بعطف الحدود، فإنّ القاعدة السّابقة تتّخذ مجالا لها محلّ من محلاّت الحدود (terms position)؛حيث يوسّع هذا المحلّ إلى محلّين (أو أكثر) حاملين لنفس الوظيفة الدّلالية (منفذ) (مستقبل)..."[1] بالبنية الحملية للجملة.

أ–(أكل زيد خبزا وتمرا وتفّاحا) تنتج عن توسيع المحلّ (س2) بإضافة محلّين آخرين يحملان الوظيفة الدّلالية نفسها (المتقبل)

ب–أكل ف (س1:حي (س1)) منف (س2:مأكول (س2)) متق.

ج–أكل ف(س1:حي (س1)) منف (س2:مأكول (س2)) متق و (س3:مأكول (س3)) متق و(س4:مأكول (س4))متق.

وعن طريق إدماج الحدود في المحلاّت، نحصل على البنية الحملية التامّة التّحديد:

د–أكل ف (س1:زيد (س1)) منف (س2:خبز (س2)) متق (س3: تمر(س3)) متق (س4:تفّاحا (س4)) متق.

[1] المرجع السّابق، ص 180.

"وتنتج البنية الحملية للجملة (1) عن طريق توسيع محلّ الحدّ (س1)، وكذلك بإضافة محلّين آخرين إليه يحملان نفس الوظيفة الدّلالية (المنفّذ) باعتبار أنّ الإطار الحملي للفعل جاء هو (2):

سافرَ زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ.

- سافر ف(س1: إنسان (س1)) منف.
- سافر ف (س1:إنسان (س1)) منف و(س2: إنسان (س2)) منف و (س3: إنسان (س3)) منف.

ثمّ تدمج الحدود (زيد) و (عمرو) و(خالد) فنحصل على البنية الحملية التامّة:

- منف سافر ف (س1:زيد(س1)) منف و(س2: عمرو (س2)) منف و(س3: خالد (س3)) منف، التي تتحقّق فيما بعد في الجملة (1)"[1].

2.2.3. القيود الضّابطة لعطف الحدود

من القيود الّتي يخضع لها العطف بأنواعه بصفة عامّة محكوم بمبدأ عام اصطلح عليه مبدأ التّناظر هناك قيود دلالية وقيود تركيبية وأخرى تداولية سنحاول التطرّق إليها بشيء من التّفصيل:

أ. القيود الدّلالية

من بين القيود الّتي يخضع لها عطف الحدود (القيود الدّلالية)، وقد اقترح المتوكّل صوغها كالآتي:

"يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة لنفس الوظيفة الدّلالية"[2] ؛بمعنى:أنّه لا يمكن صياغة العطف بين حدّين يحملان وظيفتين دلاليتين مختلفتين كأن يكون أحد الحدّين حاملا لوظيفة (المتقبّل) ويعطف على حدّ حامل لوظيفة (المستقبل) ومثال ذلك: أهدي زيد جارية و عطرا

مستق متق

أو أن يعطف حدّ (السّببية –العلّة) على حدّ (الحال) نحو: استقبل الوزير الرّئيس واقفا و إجلالا له.

[1] المرجع السّابق، ص ص 180 -181.

[2] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 261.

الحال العلّة

"يستخلص من هذا أنّ من القيود الّتي تضبط العطف بين الحدود، أن تكون الحدود العاطفة حاملة لنفس الوظيفة الدّلالية "[1].

إضافة إلى هذا القيد العام الذي يضبط عطف الحدود، فقد أجاز المتوكّل العطف بين الحدود المتباينة معنى وإحالة نحو:

تعلّمت (القراءة والحساب)، بينما نجده يمنع العطف بين الحدود المتماثلة أو المترادفة نحو:

وضعتْ هندٌ في (عُنُقِهَا وجِيدِهَا) قلادةً ذهبيةً.

أو الّتي إحالة واحدة نحو: قابلت (زيدا وزيدا) وذلك على اعتبار (زيد1) و(زيد 2) اسمين لشخص واحد.

كما نجد المتوكّل بالمقابل قد أجاز في عطف الحدود أيضا عطف حدّين يختلفان في المعنى والإحالة ويحملان لفظا واحدا نحو: رأيت (صالحا وصالحا) باعتبار (صالح 2) تحيل على شخص غير (صالح1)"[2].

بالإضافة إلى ما ذكر من أحكام حول عطف الحدود، فقد أشار المتوكّل أيضا إلى امتناع العطف بين حدّين متحدّين من حيث الإحالة مختلفين من حيث المعنى نحو: تحدّث أستاذ التّاريخ عن يوسف بن تاشفين وباني مدينة مراكش.

وعليه وبناء على ما تقدّم يكون عطف الحدود خاضعا لقيد (عدم التّماثل إحالة ومعنى) مضافا إلى قيد توحّد الوظيفة الدّلالية "[3].

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 182.

[3] المرجع نفسه، ص 180.

ب. القيود التّركيبية:

ويقتضي هذا القيد ضرورة تماثل الحدّين المتعاطفين من حيث الوظيفة التّركيبية وبناء على ذلك يرى المتوكّل أنّ"كلّ جملة يعطف فيها بين حدّين مختلفين في الوظيفة التركيبية هي جملة لاحنة، حتّى لو اتّفقا في الوظيفة الدّلالية "فلا يسوّغ عطف مفعول على فاعل "[1]وذلك باعتبارهما (الفاعل والمفعول) الوظيفتان المحدّدتان تركيبيّا في النّحو الوظيفي:

تناول المريض دواءً. أهدى زيد خالدا كتابا.

فا مف فا مف

(+) أعطى خالدًا وزيدا كتابا.

مستقبل

(+) فهذه الجملة لاحنة لكونها تضمّنت عطف مفعول على فاعل على الرّغم من اتفاقهما من حيث الوظيفة الدّلالية (المستقبل)وعليه فإنّ صيغ قيد تناظر الوظائف التّركيبية كما يلي:

"يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة للوظيفة التّركيبية نفسها"[2]، انطلاقا من هذا الضّابط يكون الأنسب فيه (القيد) هو عطف الحدود المتماثلة من حيث الوظيفة التّركيبية كعطف حدّ (فا) على حدّ (فا) أو حدّ (مف) على حدّ (مف) نحو:

حفظ زيد وعمرو حديثا شريفا.–تصدّق أحمد ومحمد بدينارين

فا فا

[1] أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية**، ص 161.

[2] المرجع نفسه، ص 161.

منحَ المديرُ عمرًا و خالدًا جائزةً.
مف

ويضيف المتوكّل أنّ من الضّوابط التي تفرضها القيود التركيبية أنّه "يمتنع العطف إذا كان المعطوف عليه حاملا لإحدى الوظيفتين التّركيبيتين، وكان المعطوف عليه لا يحمل وظيفة تركيبية وإن تماثلا من حيث الوظيفة الدّلالية "[1]نحو:

منحَ المعلّمُ هندًا و زينبًا جائزةً تقديريةً.
مف، مستق

وأمّا المثال التّالي:

منحَ المعلّمُ هندًا ولزينبَ جائزةً تقديريةً.
مف، مستقبل

فهذه جملة لاحنة على الرّغم من تماثل الوظيفة الدّلالية، إلاّ أنّ أحد الحدّين لا يحمل أيّ وظيفة تركيبية.

ج. القيود التّداولية:

من المبادئ الوظيفية التي تمّ تحديدها فيما سبق أنّ عدد الوظائف التّداولية في إطار النّحو الوظيفي خمس وظائف، منها وظيفتان داخليتان حملها كلّ من (المحور والبؤرة) وثلاث وظائف خارجية حملها كلّ من المكوّن (المبتدأ، الذيل والمنادى) وهذه الوظائف التّداولية منظور إليها بالنّسبة للحمل مثل ما هو الشّأن عند التّمييز بين بؤرة الجديد والمقابلة...

والمتتبّع للقيود الضّابطة لعطف الحدود يجد أنّ للوظائف التّداولية دخلا أيضا أو دورا في جواز هذا العطف أو امتناعه"[2].

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 185.
[2] المرجع نفسه، ص 186.

ومن هذا المنطلق فقد جوّز المتوكّل العطف بين الحدود المسندة إليها الوظيفة التّداولية نفسها ومثال ذلك:

عطف حدّ مبأّر على حدّ مبأر:

أين ومتى سيسافرُ زيدٌ ؟

بؤجد

أو عطف حدّ محور على حدّ محور:

حضرَ زيدٌ وخالدٌ"[1]

مح

بينما نجد المتوكّل لا يسوّغ عطف الحدود الحاملة لوظائف تداولية مختلفة نحو:

خرجَ من وزيدٌ ؟

بؤجد مح

كما لا يجري العطف بين حدّين مبأّرين (بؤجد) و(بؤمقا) نحو:

زينبُ و من زارَ خالدٌ؟

بؤمقا بؤجد

فهذه الجملة لاحنة باعتبار خرقها لقيد تناظر الوظائف التّداولية"[2].

[1] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 262.

[2] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 262.

وقد أشار المتوكّل إلى شرط آخر يخضع له قيد التّناظر التّداولي بين الحدود المتعاطفة، وهو التّناظر من حيث الإحالة ويتّضح ذلك من خلال تقسيمه العبارات اللّغوية من حيث إحالتها إلى قسمين: أولّهما اصطلح عليه ب:عبارات محيلة، وهي الّتي تمكّن المخاطب من التعرّف على ما تحيل عليه، من خلال المعلومة التي تحملها، ويتمّ تحقيق هذه العبارات (المحيلة) في شكل أسماء أعلام وأسماء معرفة بأداة التّعريف (ال)، وضمائر، أمّا القسم الثّاني فاصطلح عليه اسم:عبارات غير محيلة وهي التي تتحقّق في شكل أسماء (منكرة).

وانطلاقا من هذا التّقسيم جوّز المتوكّل عطف عبارتين محيلتين نحو:

صامَ زيدٌ يومَ الاثنين ويوم الخميس.

وعطف عبارتين غير محيلتين نحو:

زارنا رجلٌ وامرأةٌ

وقد صاغ المتوكّل قيد التّناظر الإحالي على النّحو التّالي:

يقول المتوكل بأنّه: "يجب أن يكون الحدّ المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحدّ المعطوف عليه: عبارتين محيلتين أو غير محيلتين"[1]، إلاّ أنّ هناك استثناءات أشار إليها المتوكّل في صوغه لقيد التّناظر الإحالي وهي حالات عرض لها (ديك) والتي منها أن يلغي قيد تناظر الوظائف التّداولية، قيدي الوظائف التّركيبية والدّلالية، وكذلك كإمكانية العطف بين حدّين تختلف وظيفتهما الدّلالية والتّركيبية نحو:

<u>أين</u> و <u>متى</u> سيسافر <u>زيدٌ</u> و <u>خالدٌ</u> ؟

مك زم بؤجد بؤجد

[1] المرجع السّابق، ص 187 – 188.

بحيث عطف في هذا المثال حدّا حاملا للوظيفة الدّلالية (الزّمان) على حدّ حامل للوظيفة الدّلالية (المكان)، وهما اسما استفهام لذا لا يعطف بين حدّ (مكان) وحدّ (زمان) إن لم يكونا اسمي استفهام نحو"[1]:

استقبل المديرُ الأولياءَ في المكتبِ وفي المساءِ.

مك زم

فهي جملة لاحنة، إذ عطف حدّ (زم) على حدّ (مك) إلاّ أنّهما يخالفان الشّرط لعدم كونهما اسمي استفهام.

إلاّ أنّه كخصيصة في اللّغة العربية يمكن أن يعطف بين حدّين مختلفين دلاليا وتركيبيا...إذا اتّحدا من حيث الوظيفة التّداولية، مع توفّر شرطين اثنين:

أوّلهما: أن يكون الحدّان اسمي استفهام...

وثانيهما:أن يكون الحدّان كلاهما من الحدود اللّواحق...أو من الحدود الموضوعات "[2]

3.2.3. عطف المحمولات

يتحددّ مفهوم المحمول في النّحو الوظيفي على أنّه "ما دلّ على واقعة بأصنافها الأربع: عمل أو حدث أو وضع، أو حالة وينتمي تركيبيا إلى مقولة الفعل، الاسم أو الصّفة، أو الظّرف أو بعبارة أوضح؛المحمول قد يكون فعليّا أو غير فعليّ.

[1] المرجع السّابق، ص 189.

[2] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 189 – 190.

ويرى المتوكّل أنّ عطف المحمولات "يمكن أن يتضمّن فيها نفس الحمل محمولا واحدا، أو متوالية عطفية من المحمولات فعلية أو غير فعلية "[1]، وانطلاقا من ذلك فالمتوكّل لا يخرج عن القاعدة العطفية التي صاغها ديك:

وقد قدّم لتوضيح ذلك مثالا للحملين:

أ. ذهبَ وعاد خالدٌ.

ب. خالدٌ كاتبٌ وشاعرٌ.

ويتمّ من خلال تطبيق قواعد اشتقاق البنيات المتضمّنة لعطف الحدود بحيث تُبنى البنية الحملية للجملة (أ) انطلاقا من الإطار الحملي: ذهب ف (س1) منف، وبتطبيق القاعدة العطفية كذلك وسّع المحمول (ذهب) بإضافة المحمول (عاد) فنحصل على الإطار الحملي التّالي:

ذهب ف وعاد ف (س1) منف

وعن طريق إدماج الحدّ (زيد) ننتقل إلى بنية حملية تامّة التّحديد:

مض ذهب ف ومض عاد ف (س1: زيد (س1)) منف

التي تتحقّق في الجملة:ذهب وعاد زيد؛حيث (مض):يرمز إلى المحمول الزّماني (ماضي) "[2]

[1] المرجع السّابق، ص 195.

[2]– المرجع نفسه، ص 196.

4.2.3. القيود على عطف المحمولات

يُعطف في النّحو الوظيفي بين محمولات دالّة على نفس الواقعة، كأن يُعطف محمول عمل على محمول عمل نحو:

ذهب ورجع أحمد.

محمول عمل

أو محمول دالّ على وضع على محمول دالّ على وضع نحو:

منى طبيبة وشاعرة.

محمول وضع

أو عطف محمول دالّ على حالة على محمول دالّ على حالة نحو:

خالد بليد وحزين

محمول حالة

بينما نجد المتوكّل يمنع العطف بين محمولات تختلف أصناف الوقائع فيها نحو: فرح وذهب زيد

حالة عمل

أو أن يكون أحدهما حالة والآخر وضع نحو"[1]: زيد قصير وشاعر.

حالة وضع

كما لاحظ المتوكّل أنّ هذا الضرب من التّصنيفات –اختلاف أصناف الوقائع– غير كاف للتّمييز بين العطوف الجائز منها وبين الممتنع، وقد قدّم لذلك مثالا توضيحيا: هند شقراء و كريمة

حالة

[1] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص ص 262 – 263.

فكلّ من المعطوف و المعطوف عليه في هذه الجملة (حالة) وهي تعتبر عند المتوكّل جملة لاحنة، لذا يقترح للتّمييز أو لتعليل لحنها ميزانا آخر، ويكون توقيف العطف من عدمه بين محمولين من صنف واحد بالتّفريق بين ما هو حسّي (ملموس)، وبين ما هو مجرّد فتصبح الأعمال إمّا مجرّدة أو ملموسة، وكذا الحدث، الحالة، الوضع "[1] وبهذا التّفسير الذي قدّمه المتوكّل جرى تعليل الجملة اللاّحنة (هند شقراء و كريمة)بأنّه عطف فيها محمول دالّ على مجرّد على محمول دالّ على ملموس، رغم كونهما دالّين على واقعة حالة: هند شقراء و كريمة

ملموس مجرّد

وبالتّالي وضع أهمّ شرط وهو تماثل صنف الوقائع، وتمّت صياغة هذا القيد على النّحو التّالي: "يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه، والمحمول المعطوف (أو المحمولات المعطوفة) دالّين على نفس الصّنف من الوقائع"[2].

كما قد خصّ المتوكّل لعطف المحمولات قيدا آخر مضافا إلى قيد تناظر الوقائع ومفاده "أن تتناظر المحمولات المعطوف بينها من حيث الحقل الدّلالي"[3]، وقد اصطلح عليه قيد وحدة الحقل الدّلالي، بحيث تكون المحمولات المتعاطفة دالّة على واقعتين منتميتان إلى نفس الحقل الدّلالي فقولنا مثلا:

زيدٌ ذكيٌّ وحزينٌ (حالة)؛

فالمحمولان ينتميان إلى واقعة واحدة (حالة)، لكنّهما متباينتين من حيث الحقل الدّلالي.

ولم يسوّغ الانتماء إلى حقل دلالي واحد العطف بين محمولات دالّة على وقائع مترادفة أو متناقضة نحو "[4]:

هندٌ واقفةٌ وجالسةٌ (تناقض)

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 198.

[2] المرجع نفسه، ص 198.

[3] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 263.

[4] المرجع نفسه، ص 263.

زيدٌ مسنٌّ وعجوزٌ (ترادف)

وقد أجرى المتوكّل تعديلا على قيد وحدة الحقل الدّلالي بأنّه يستوجب كون المحمولات المتعاطفة دالّة على وقائع:

- من نفس الصّنف.
- منتمية إلى حقل دلالي واحد شريطة عدم ترادفها أو تناقضها "[1].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك إلى جانب المحمول الفعلي يوجد المحمول غير الفعلي (الاسم، الصّفة، الظّرف) وهو الّذي له إمكانية أخذ وظيفة تداولية، شأنه في ذلك شأن أيّ حدّ من حدود الحمل نحو:

خالدٌ مريضٌ

الّتي وقعت جوابا للسّائل: كيف حال خالد ؟ وعليه تتحدّد البنية الوظيفية كما يلي:

حض مريض ص بؤجد (س1 خالد (س1)) حا فا مح و يرمز ب: (حض)إلى المحمول الزّماني الحاضر، (حا) الوظيفة الدّلالية (حائل) التي يحملها خالد كموضوع.

أمّا إذا كانت الوظيفة التّداولية (البؤرة) مسندة إلى الحمل بكامله، فيمكن ألاّ يأخذ المحمول أيّ وظيفة تداولية، كما يتّضح من البنية الوظيفية:

حض مريض ص [(س1: خالد (س2)) حافا مح] بؤجد للجملة (خالد مريض) إذا كانت جوابا للسّؤال: ما الخبر؟"[2]

بحيث يقتصر قيد التّناظر في عطف المحمولات: على تناظر المحمولات المتعاطفة من حيث الوظيفة التّداولية، إذ يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه، و المحمول المعطوف حاملين لنفس الوظيفة "[3]

[1] المرجع السّابق، ص 263.

[2] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 200.

[3] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص 53.

5.2.3. عطف الحمول والجمل

تقسّم الجمل في النّحو الوظيفي بالنّظر إلى عدد حمولها التي تتضمّنها إلى: جمل بسيطة، وأخرى مركّبة ؛فأمّا الجمل البسيطة فهي ما تكوّنت من حمل واحد متضمّن لمحمول فعلي أو غير فعلي، مضاف إليه حدود ومخصّصات محمول، ومخصّص حمل، وأمّا الجمل المركّبة فهي التي تتعدّد فيها الحمول ومن منطلق هذا التّمييز بين الجمل يصنّف "المتوكّل" العطف صنفين ويظهر ذلك من خلال قوله:"وانطلاقا من هذا التّمييز، نصنّف بين الحمل صنفين: العطف بين الجمل البسيطة ونصطلح على تسميته (عطف حمول)، والعطف على الجمل المركّبة ونصطلح عليه (عطف الجمل)"[1].

6.2.3. عطف الحمول

بطريقة اشتقاق الجمل وعن طريق تطبيق القاعدة العطفية المذكورة آنفا:

$$a \rightarrow a1 \; ع \; 2a \ldots ع \; \underline{a}ن \qquad ن>2$$

و التي يتمّ من خلالها توسيع الحمل، بإضافة حمل آخر أو أكثر، ويوضّح المتوكّل ذلك من خلال المثال التّالي:

(ا)"دخل زيد وخرج عمرو" حيث) a) حمل، فيتمثّل لاشتقاق الجمل المتضمّنة لعطف حملين بالجملة(ا):

أ–دخل زيد وخرج عمرو. ويوسّع الإطار الحملي عن طريق القاعدة العطفية، وذلك بإضافة إطار حملي آخر:

–دخل ف (س1: حي (س1)) منف–خرج ف (س1: حي (س1)) منف، وبإدماج الحدّين (زيد)

(عمرو) تنتج البنية لحملية التّامّة التّحديد: [مض دخل ف (س1: زيد (س1)) منف] و[مض خرج ف (س1: عمرو (س1)) منف] "[2]

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 201.

[2] المرجع نفسه، ص 202.

7.2.3. القيود على عطف الحمول

يوضّح المتوكّل أنّه "طبقا لمبدأ التّناظر يشترط في عطف الحمول أن تكون الحمول المتعاطفة متناظرة ويشترط أن يكون التّناظر في العناصر "[1]، ويفصّل المتوكّل هذه الشّروط على النّحو التّالي:

أ. يشترط في الحملين المتعاطفين استجابة محموليهما إلى ما يشترط في عطف المحمولات وقيود ضبطها داخل الحمل الواحد إذ لا يمكن العطف بين حملين يحمل محمولاهما واقعتين من صنفين مختلفين نحو:

فاز خالد و فرح عمرو

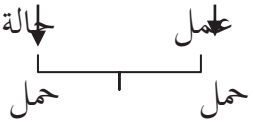

ب. وفيما إذا دلّ محمولاهما على واقعتين من حقلين دلاليين مختلفين واتّحدا في صنف الواقعة، فإنّ العطف يمتنع:

مثال ذلك:

هند فقيرةٌ و زينب جالسةٌ.

(الفقر و الجلوس) لا ينتميان إلى حقل دلاليّ واحد.

ج. ويجري المنع أيضا بين حملين يدلّ محمولاهما على واقعتين مترادفتين نحو:

جاء زيدٌ وأتى عمرٌو

على أساس تزامن الواقعتين ؛لأنّ هذه الحالة تستوجب العطف بين (عمرو) و (زيد) داخل الحمل الواحد يكون محموله أحد الفعلين:

جاء زيدٌ وعمرُو- أتى زيدٌ وعمرُ

[1] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص 51.

د. لا يمتنع العطف بين حملين يدلّ محمولاهما على واقعتين متناقضتين دلاليا نحو:

خالدٌ متزوّجٌ وأحمدُ أعزبٌ

كما يشترط بالإضافة إلى تناظر محمولات الحمل دلاليا أن تتناظر موضوعاتهما دلاليا و إحاليا، بينما يمنع العطف بين حملين موضوعاتهما مختلفان من حيث الحقل الدّلالي نحو:

الشّمسُ مشرقةٌ والسّماءُ زرقاءُ
العلمُ نورٌ والجهلُ ظلامٌ
الشّمسُ مشرقةٌ والعلمُ نورٌ.

"فهذه الجملة الأخيرة هي جملة لاحنة وذلك راجع إلى كون (النّور ومشرقة) ينتميان إلى حقل دلاليّ واحد، بينما (العلم و الشّمس) موضوعان ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين"[1]. وبناء عليه يشترط في الحمول المتعاطفة أن (يتمّ التّناظر بين محمولي الحملين المتعاطفين من جهة، وبين موضوعيهما المحورين من جهة ثانية) "[2]، ومن منطلق ذلك يقيّد عطف الحمول بقيود تتعلّق بالحمول من جهة، وبالموضوع (المحور أو مدار الحديث) وهو ما يصطلح عليه اسم المحتوى القضوي لدى فلاسفة اللّغة العادية، وبصفة عامّة فقد لخّص المتوكّل هذه القيود في قيد عام أسماه بـ(قيد تناظر المحتويات القضوية)"[3]، ومفاده هو أن يعطف بين حملين متناظرين من حيث محتواهما القضوي، ويوضّح المتوكّل ذلك بقوله: "يجب أن تكون الحمول المتعاطفة متناظرة من حيث محتوياتهما القضوية بأن:

أ. تكون محمولاتها دالّة على وقائع من الصّنف نفسه ومنتميّة إلى الحقل الدّلالي نفسه.
ب. تكون موضوعاتها المحاور منتميّة إلى الحقل الدّلالي نفسه أو محيلة في مجال في خطاب واحد"[4].

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص ص 203 –204.
[2] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص 54.
[3] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 205.
[4] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 264.

ويمكن العطف بين حملين إذا:

تناظرا بالإضافة إلى محتوييهما القضويين، طبقا لقيد تناظر المحتويات القضوية مخصّصاهما ؛(أي مؤشّرا قوّتيهما الإنجازيتين) ؛ أي أنّه يشترط وجوب تماثل القوّة الإنجازية، إذ لا يسوّغ العطف بين حملين ذوي قوّتين إنجازيتين مختلفتين نحو"[1]:

ألّفت كتابا واكتب شعرا.

خبر أمر

هل ألّفت كتابا؟ واكتب قصيدة.

استفهام أمر

لذلك كان العطف بين حملين متماثلين من حيث قوّتاهما الإنجازيتان الحرفيّة جائزا كأن تكون خبرا أو استفهاما... "ويمنع العطف ما إذا تباينت القوّتان الحرفيّتان إذا كانت القوّة الإنجازية المستلزمة لأوّلهما مماثلة للقوّة الحرفية المواكبة للثّاني"[2]، نحو:ألم أعرك كتابي ووهبتك أقلامي ؟

هـ. **قيد تناظر الوظائف التّداولية:** حيث يعطف بين حملين إذا كانا حاملين "لنفس الوظيفة الدّلالية أو متضمنين لنفس الوظيفة التّداولية "[3]، وهذا القيد إضافة إلى قيد تناظر القوى الإنجازية يعتبر "قيدا على سلامة البنية الوظيفية للجمل المعطوف فيما بين حملين (أو أكثر من حملين)، إذ بمقتضاها تقبل البنيات الوظيفية الّتي من قبيل:

1. [a (س1)، (س2)... (س ن)] بؤجد و [a (س1)، (س2)...(س ن)] بؤجد
2. [a(س1)، (س2)... (س ن)] بؤمقاو [a(س1)، (س2) ... (س ن)] بؤمقا
3. [a...(س ي) بؤجد...] و[a...(س ي) بؤجد...]
4. [a...(س ي) بؤمقا...] و[a...(س ي) بؤمقا...]

وترفض البنيات الّتي من قبيل:

[1] المرجع السّابق، ص 264.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

[3] المرجع نفسه، ص 266.

1. [a (س1)، (س2) ... (س ن)] بؤجد و [a (س1)، (س2) ... (س ن)] بؤمقا
2. [A(س1)، (س2)...(س ن) بؤجد و[A... (س ي) بؤجد....]
3. [A (س1)، (س2) ... (س ن) بؤمقا و [A... (س ي) بؤمقا...]
4. [A ...(س ي) بؤجد...] و [A... (س ي) بؤمقا...]

باعتبارها غير سليمة البناء."[1]

حيث A ← محمول، (س ي) متغيرات الحدود.

وهذه باختصار جملة القيود التي يخضع لها عطف الحمول، حيث يضمن بها سلامة تركيبية عطفية في مستوى البنية الحملية و الوظيفية.

8.2.3. عطف الجمل

عطف الجمل:هو العطف الذي اصطلح عليه المتوكّل في حال المعطوف والمعطوف عليه بين جملة مركّبة التي تكون من قبيل (مبتدأ، حمل) و (حمل، ذيل) نحو:

خالدٌ، ألّفَ كتابًا وعمرٌو، كتبَ مقالاً.

هندٌ، نجحَ أخوهَا وزينبُ، رسبتْ أختُهَا.

نجحَ أخوهَا، هندٌ ورسبَ أخوهُ، عمرٌو.

ساءني زيدٌ، سلوكهُ وأعجبني عمرٌو، عملهُ.

وقد أخضع المتوكّل عطف الجمل المركّبة إلى إمكانية العطف بين جملتين يخضع حملاهما لقيود عطف الحمول، من قيد تناظر المحتويات القضوية، والقوّة الإنجازية، وقيد تناظر الوظائف التّداولية.

في حين نجد أنّ المتوكّل بالمقابل من ذلك يمنع العطف بين جملتين حملاهما مختلفان من حيث المحتوى القضوي نحو:

خالدٌ ألّفَ كتابًا، وعمرٌو استقبلَ الضيوفَ.

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 210 – 211.

كما يمتنع العطف بين جملتين يختلف حملاهما من حيث القوّة الإنجازية نحو:

خالدٌ ألّفَ كتابًا، وعمرٌو هل كتبَ مقالاً ؟

كما لا يمكن العطف بين جملتين أولاهما (بؤجد) و الثّانية (بؤمقا) نحو:

خالدٌ ألّفَ كتابًا، وإنّ عمرًا كتبَ مقالاً.

والطّريقة التي صاغ بها المتوكّل عطف الجمل المركّبة إنّما يمثّلها القيد التّالي:

يعطف بين جملتين إذا تناظر حملاهما من حيث محتوياهما القضويّان وقوّتهما الإنجازية و الوظيفتان التّداوليتان اللّتان يحملانها أ يتضمّناها "[1].

9.2.3. الأدوات العاطفة من منظور النحو الوظيفي

سار المتوكّل في هذا الباب على نمط التّراث العربي في تأصيله لحروف العطف، بحيث جعل (الواو) أصل الحروف وتبريره ذلك إنّما كان من منطلق غلبة ورود هذا الحرف في البنيات العطفية ومحايدتها بالنّسبة للأدوات العاطفة الأخرى، ومن ذلك كانت محاولته في استتباع ظاهرة العطف في اللّغة العربية برصد الأدوات المتوافرة على حسب ورودها في السّياقات العطفية بحكم اختلاف معانيها أو ما اصطلح عليه المتوكّل بعدّها أدوات ليست مترادفة، أي (بدائل حرّة) بل أدوات يتمّ استعمالها حسب التّوزيع التّكاملي "[2].

[1] المرجع السّابق، ص 211.

[2] المرجع نفسه، ص 221.

وقد حاول المتوكّل رصد شروط ظهور كلّ أداة من هذه الأدوات، وذلك من خلال قيامه بدراسة السّياقات الّتي تظهر فيها أدوات العطف، وإدلاء ملاحظات عامة حولها:

أ. في اللّغة العربية يؤالف بين أدوات العطف كون هذا الأخير –العطف–يخضع لمبدأ التّناظر وقيوده سواء دلالية أو تركيبية أو تداولية، وهذه القيود قد تمّ التّطرّق إليها سابقا والمثال التّالي يوضّح ذلك:

التقيت محمّدًا في الصّباحِ وفي الحديقةِ.

زم مك

فهي جملة لاحنة إذ عطف فيها حدّ مكاني على حدّ زماني، إضافة إلى خضوع هذا العطف بين حملين بواسطة إحدى أدوات العطف كأن تكون: ثمّ، الفاء،....دون "الواو" للقيود الّتي تخضع لها الواو نحو:

سافر خالدٌ و تمدّد الحديدٌ.

ما سافر خالدٌ بل تمدّد الحديدٌ.

فما هو ملاحظ على هذا المثال أنّه خرق قيد تناظر المحتوى القضوي للحملين، وهو ما انعكس على قيد تناظر الوظائف التّداولية وذلك بتشكيل خرق أولحن فيها كما هو الحال في الجملة التّالية:

شربتْ زينبُ شاياً ودجاجاً أكلتْ.

بؤجد بؤمقا

ب. تأتلف الأدوات العطفية في كونها روابط عطفية، وفي كون العطف بها يخضع لنفس القيود إلاّ أنّها ترد في سياقات عطفية متمايزة "[1].

وقد حدّد المتوكّل استعمالها بعدّة عوامل منها "العطف بين عنصرين عطف وصلي وعطف فصلي، بحيث يعطف عطف وصل بالأدوات (و) و(ف) و(ثمّ) و(حتّى) في حين يعطف عطف فصل بالأدوات (أو) (بل) (لكن) (أم)"[2].

كما نبّه المتوكّل إلى أنّ استعمال مصطلحي (الوصل والفصل) هما بمفهوميهما المنطقيين لا بالمعنيين البلاغيين كما في التّراث البلاغي العربي وبالتّحديد ما نجده عند الجرجاني والسّكّاكي، إلاّ أنّه يمكن إيجاد مقاربة نحوية عربية وذلك كما يرى المتوكّل في معرض تصنيف هذه الأدوات من إشراك في الحكم وعدم إشراكه "[3].

وقد قدّم المتوكّل مقترحا لعطف الوصل والفصل في مستوى القاعدة العطفية المعاد صياغتها للتّذكير a ← a1 ع a2... ع an ن>2 ؛ع: حرف عطف

- "بتخصيص قيمة العاطف المجرّد (ع) التي يمكن أن تكون وصلا أو فصلا "[4] ع = {^}فينتج بهذا التّخصّص معجميا العاطف (و) في شكل إحدى أدوات العطف الوصلي، إذا حمل قيمة (و=^)^

أمّا إذا كانت قيمة V(و=V) فهي في هذه الحالة أداة من أدوات العطف الفصلي، وهو ما يتمّ تحقيقه من منظور نحوي وظيفي في مستوى البنية المكوّنية للجملة عن طريق تطبيق قاعدة إدماج "أداة العطف" ويتمّ الإدماج طبقا للتّخصّصات التي تتضمنها قاعدة العطف كتخصّصي (ع) و (a) و(ن)"[5].

---

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 222، 223.

[2] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 267.

[3] المرجع نفسه، ص 223.

[4] المرجع نفسه، ص 267.

[5] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص ص 223 – 224.

- "يحدّد استعمال الأدوات العاطفة (و، ف، ثمّ) وهي أدوات واصلة عامل الزّمن، فالواو للعطف في حالة (التّزامن) وهو موافق لما ذهب إليه علماء العربية القدامى، و(الفاء) و(ثمّ) في حالة التّرتيب وبينهما فور وتراخي.
- تقوم بين الحدّين المتعاطفين بحتّى علاقة تضمّن أي المعطوف جزء من المجموعة نحو: زارني الأصدقاء حتّى عمرو، فعمرو عنصر من مجموعة الأصدقاء.
- تتحكّم مقولة العناصر المتعاطفة أو المعطوف بينها في الاستعمال التّوزيعي لأدوات العطف الفصلي والوصلي فمن الأدوات ما يعطف بين حدّين أو محمولين، أو حملين مثل (و) أمّا (لا) فلا تعطف بين المحمول، كما لا تعطف (حتّى) بين حدّين اسميين "[1].
- يتدخّل عدد العناصر التي يمكن العطف بينها في استعمال الأدوات العاطفة كوسيط، كأن تربط بعض الأدوات بين عنصرين فقط، ومنها ما يعطف بين أكثر من عنصرين متعاطفين "[2] نحو:

دخلَ خالدٌ وهندٌ وعليٌّ وأحمدُ.

جاءَ أحمدُ فمحمّدٌ فعليٌّ فخالدٌ.

أكلَ زيدٌ تمرًا ثمّ خبزًا ثمّ حلوى.

أمّا الجملة:

شربتُ شايًا لا لبنًا ولا قهوةً ولا عصيرًا.

فهي لاحنة على اعتبار (لا) رابطة بين عنصرين فقط.

[1] أحمد المتوكّل ، **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرّباط ، 1989، ص 268.

[2] المرجع نفسه، ص 268.

ولكي يتمّ إدماج الأدوات العاطفة في مستوى البنية المكوّنية قام المتوكّل بصياغة قواعد هذا الإدماج وذلك من خلال ضبطه لاستعمالات الأدوات العاطفة في اللّغة العربية من منظور وظيفي وذلك على النحو التّالي:

- يربط بين العناصر المتعاطفة على مستوى البنية الحملية المشتقة عن طريق تطبيق قاعدة العطف، عاطف مجرد.
- تضاف إلى(قواعد التّعبير) و(قواعد الإدماج) خاصة، قاعدة نصطلح على تسميتها بقاعدة" إدماج أداة العطف".
- تُدمج إحدى أدوات العطف المتوافرة في اللّغة العربية عن طريق تطبيق قاعدة "إدماج أداة العطف" التي تجري وفقا لمجموعة من التّخصيصات التي تضاف إلى قاعدة العطف، كتخصّص قيمة العاطف المجرد (و) (7 أو8) و تخصيص قيمة a: (a حمل أوحدّ، أو محمول، أو جملة....) و تخصيص قيمة(ن =2أو أكثر من2).

و لكي يتسنّى ضبط إدماج الأدوات العاطفة ضبطا كافيا، يجب أن يمثّل داخل النّحو للعوامل الأخرى التي تتدخّل في تحديد استعمال هذه الأدوات و الّتي أشار إليها المتوكّل من خلال حديثه عن قضية(التّزامن) و التّرتيب..."[1]

[1] أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص 228.

الفصل الرّابع

العطف؛ دراسة تطبيقية (في جزء تبارك)

بين النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي

القرآن الكريم هو دستور الدّرس اللّغوي في العربية، كما أنّه دستور الشّريعة الإسلامية، ذلك أنّه يمثّل المعجزة البيانية العربية، حيث تُلتمس فيه الطّاقات التّعبيرية الكامنة في الألفاظ والتّراكيب العربية، ولذلك تشرُف العربية بأن تتّخذ من كلّ ما ورد في ذلك الكتاب الحجّة القاطعة في تركيب أساليبها ودراسة وظائف كلامها، والذّروة العليا في حسن بيانها، ولقد عُني النّحاة والبلاغيون القدامى بدراسة القرآن عناية تستحقّ التّقدير، وجعلوه في كثير من الأحيان أساسا لدرسهم، واستطاع بعضهم أن يتوصّل إلى نتائج يمكن أن تقف شامخة إلى جانب أحدث النّظريات اللّغوية المعاصرة، ومن الظّواهر اللّغوية الّتي تناولها القرآن في عرض بيانه، ظاهرة العطف وبالتّحديد عطف النّسق ولعلّ إيراده لهذا النّوع قد جعله يشكّل جانبا مهمّا من جوانب دراسة التّركيب العربي، لأنّ حسن الرّبط بين المعاني بالأدوات أساس مُهمّ من أُسس إحكام النّظم، ولعلّ هذه الدّراسة التّطبيقية الّتي جعلت في مدوّنة مخصوصة من القرآن الكريم و الّتي خُصّ بها هذا الفصل ستحاول إبراز تلك القيمة الّتي حازها العطف في البيان القرآني من خلال عرض إحدى الدّراسات التّحليلية اللّغوية لهذا الموضوع و الّتي قام بها أحد أبرز الأعلام اللّغويين العرب ممّن مثّلوا الجانب التّراثي في عرضهم لذلك التّميّز المنهجي ونقصد بالذّكر الشّيخ الطّاهر بن عاشور صاحب التّحرير والتّنوير ومن أجل ذلك ستسعى هذه الدّراسة إلى إبراز مختلف حروف العطف المتوّفرة في اللّغة العربية متطرّقة إليها من حيث دلالاتها، وأنماطها، وقيودها وذلك وفق ما بسطه صاحب التّحرير والتّنوير في هذا الصّدد من تحاليل لغوية في تفسيره للآيات القرآنية المتضمّنة للعطف بأنماطه الواردة في تلك المدوّنة، (جزء تبارك) ثمّ سيحاول البحث بعد ذلك مقابلة تلك التّحاليل اللّغوية الّتي قدّمها ابن عاشور مع ما تناوله الدّارسون المحدثون أصحاب التّوجّه الوظيفي في الموضوع نفسه —العطف– وعلى وجه التّخصيص —نظرية النّحو الوظيفي الّتي تبنّاها وأرسى مفاهيمها بالنّسبة للّغة العربية الباحث المغربي —أحمد المتوكّل– ثمّ ستحاول هذه الدّراسة كمرحلة ختامية تطبيق وإسقاط تلك القواعد والمصطلحات الإجرائية الخاصّة بموضوع البحث على تلك الأمثلة الّتي تضمّنت أشكال العطف المختلفة في تلك المدوّنة القرآنية (جزء تبارك).

1. أثر الأدوات و دلالاتها في المعنى عند ابن عاشور

للأداة أثر بارز في تحديد المعنى، فهي ليست مجرّد روابط بين مفردات الجملة أو بين الجمل، وإنّما تحمل مع كونها رابطة معاني و دلالات تصبغ بها الكلام، ومن ثمّ اهتم بها النّحاة من ناحية المعنى، كما اهتموا بها من ناحية الشّكل.

"ولعلّ من أمارات اهتماماتهم بالدّور الذي تؤدّيه هذه الأدوات في الكلام هو إفرادهم لذلك كتبا خاصّة ابتداء من الخليل في كتاب (معاني الحروف)، إن كانت نسبة هذا الكتاب إليه صحيحة، ثمّ جماعة من النّحويين مثل الرّماني في كتابه أيضا (معاني الحروف)، وكذا المرادي، والهروي، وكذلك ما قدّمه ابن هشام في كتابه (مغني اللّبيب) إذ جعل أكثر من نصفه لمعاني الأدوات ومعانيها، وباعتبار القرآن الكريم هو المادّة التّطبيقية الأرفع للأسلوب العربي فقد وجد المفسّرون في الدّور أو المعنى الذي تؤدّيه الأداة في السّياق ما جعلهم يتّخذونها ميدانا للشّرح و بيانا لأثرها في المعنى القرآني، وقد كان ثمرة هذه الجهود قيام دراسات حديثة متعدّدة بعضها عام وبعضها خاصّ في معاني هذه الأدوات ودلالاتها، فمن الكتب الخاصّة كتاب (معاني الواو في الجملة العربية مع دراسة تطبيقية على القرآن الكريم) لدكتور عيسى شحّاتة، ومن الكتب العامّة (الأدوات النّحوية في كتب التّفسير) لدّكتور محمود أحمد الصّغير"[1].

وهذا كلّه يشير إلى أهمية الأداة في فهم القرآن الكريم، ودور المفسّرين في الكشف عنه، فقد نما علم الأدوات في أحضان التّفسير وبرزت أهميته، فتلقّفه النّحاة وطوّروه بما لديهم من معارف لغوية، ثّم عاد إلى التّفسير قويّا لتلتقطه الكتب الخاصّة وتسهم في تطويره وعقد لوائه و يعود مرة أخرى من حيث أتى و يصبّ في التّفسير.... وكان للتّفسير في كل ذلك فضل نموّه وترعرعه و الاستمرار في أفيائه"[2].

[1] مشرّف بن أحمد الزّهراني، **أثر الدّلالات اللّغوية في التّفسير عند الطّاهر بن عاشور**، ط1، 2009، مؤسّسة الرّيان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ص 325.

[2] المرجع نفسه، ص ص 327 – 328.

ومن ثمّ لا نستغرب الثّراء الذي تميّزت به الدّراسات الّتي قدّمها أحد العلماء البارزين في مجال اللّغة والتّفسير و نقصد بالذّكر ما قدّمه محمد الطّاهر بن عاشور في كتابه التّحرير والتّنوير حول نوع من أنواع الأدوات ألا وهي حروف وأدوات العطف أو بالأحرى أسلوب العطف عموما، بحيث لا يكون من المبالغة أن يتقرّر أنّ الدّلالة أو الدّور الذي تؤدّيه الأداة عموما في التّحرير والتّنوير"لا تتأبّى على دراسة مستقلة، وذلك لأهميتها البالغة"[1]، ونعني بهذا الأسلوب أسلوب أو موضوع العطف بأدواته المعروفة، محاولين من خلال ذلك إبراز أهمية ودور هذه الحروف في السّياق اللّغوي وتخصيصا في القرآن الكريم، مركّزين في الدّراسة على ما أورده صاحب التّحرير والتّنوير وذلك لما اشتمل عليه كما أشرنا سابقا من ثراء لغوي و نحوي و حتّى في جانب التّفسير و الأصول.

ولعلّ ما يبرّر تخصيصنا لدراسة العطف عند الطّاهر ابن عاشور تحديدا، إنّما يرجع لكون موضوع العطف يمثّل وجها مهمّا من أوجه السّياق النّحوي، وربما كان من أهم هذه الأوجه، "لأنّه متعدّد الأدوات و الأنساق و العلاقات بين المتعاطفين و لأنّه يصحّ تكرّره في الجملة الواحدة بأداة واحدة أو بأكثر وهذا كلّه لا يتسنّى لكثير من الأنساق النّحوية، من ثمّ كان مجال العطف مجالا رحبا للمفسّرين الذين يهتمون بتنوّع السّياق و قيمته في تحديد معنى آيات القرآن الكريم وكذا الجانب البلاغي فيه"[2].

ولما كان ابن عاشور من أبرز هؤلاء المفسّرين، لوحظ اهتمامه بقضايا التّعاطف ومعانيها الدّلالية المختلفة، فتجده يتوقّف عند جلّ مواضع العطف في القرآن الكريم ليبرز ما فيها من معنى أو دلالة بحسب السّياق الذي ترد فيه، و يحاول حلّ ما فيها من إشكال، وعليه سنحاول في هذا الجانب التّطبيقي تلخيص أهم الجوانب المتعلّقة بهذه الظّاهرة اللّغوية عند صاحب التّحرير و التّنوير.

و يجدر التّنبيه إلى أنّ ثمّة ملاحظات عامّة حول تفسير التّحرير والتّنوير وكيفية تناوله لموضوع العطف –ذكرها أحد الباحثين– يحسُن أن نتقدّم بها في بداية هذا الفصل التّطبيقي، والّتي من أهمها:

"اهتمام ابن عاشور بترجيح العطف في أكثر المواضع التي يجوز فيها العطف على غيره...، ولعلّ الملفت للنّظر هو أنّ السّبب في اختياره العطف يتمثّل في مراعاته للوصل و ترجيحه على

[1] المرجع السّابق، ص 328.

[2] المرجع نفسه، ص 563.

الفصل مراعاة للتّناسق بين عبارات القرآن الكريم و آياته و سوره، وربّما ألجأه ذلك إلى اختيار العطف في مواضع ربما كان اللاّئح فيها ترجيح الاستئناف مثلا، كاختياره العطف في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ** ﴾[1] [سورة الأحزاب/الآية:53]، إذ جزم بأنّ جملة، (والله لا يستحي من الحقّ) معطوفة على جملة (فيستحي منكم) مع اختلاف نوعهما، وذلك على الرّغم من أنّ اعتبار(الواو) فيها مستأنفة أمر جائز و لائح، بل و ربّما كان أكثر دلالة على ما قرّره من اعتبارها عاطفة، إذ يرى أن دلالة عطف الاسمية على الفعلية هنا" للدّلالة على أنّ هذا الوصف ثابت دائم لله تعالى لأنّ الحقّ من صفاته"[2]، ولذلك نجد عنده تكرّر بعض التّعابير كقوله (استئناف بياني) أو (عطف صوري) والمقصود بهذا الأخير أنّه يرمز لعطف الجمل دون المفردات، وذلك لانتفاء المشاركة في الحكم بين المعطوف و المعطوف عليه"[3]، بحيث نجد صاحب التّحرير والتّنوير يورد هذه التّعابير في مواضع وجد فيها الشّكل السّياقي الذي يرشّح الاستئناف، مع شعوره بوجوب الرّبط بين المعنى السّابق و اللاّحق، فلم يسلم بالاستئناف من حيث المضمون، وإن اضطرّ إلى التّسليم به من حيث الشّكل، فجمع بين الأمرين باعتبار هذا الاستئناف بيانيا أو أنّه عطف صوري " وكان مقتضى الظّاهر ألّا تعطف هذه الجملة، لأنّها مبيّنة لما أجمل من غاية الأمر بقتال المشركين و لكنّها عطفت لما وقع من الفصل بينها وبين الجملة المبيّنة في قوله تعالى:"و قاتلوهم حتّى لا تكون فتنة، ويكون الدّين لله"[4].

اهتمامه بالمناسبة بين الجملتين المتعاطفتين، وهو ناتج أيضا عن اهتمامه بقضية التّلاحم بين جمل القرآن و آياته و معانيه أصلا، ومثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا** ﴾ [سورة النّساء/الآية:32] بحيث يراه عطفا على جملة ووجه التّبرير أو المناسبة عنده.

[1] المرجع السّابق، ص 564.

[2] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 22 ص، 88.

[3] المرجع نفسه ج 2، ص 207.

[4] مشرّف بن أحمد الزّهراني، **أثر الدّلالات اللّغوية في تفسير الطّاهر ابن عاشور**، ص 565.

اهتمامه بتحديد نوع العطف، فهو كثيرا ما ينصّ عليه، إذ تجده يفرّق بين عطف الغرض على الغرض و عطف الغرض على التّمهيد، فعطف الغرض يقصد به نوع من التّقسيم كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ [سورة التّوبة/الآية:68] يشير(ابن عاشور) إلى أن موضع العطف هنا هو "عطف غرض على غرض، قصد به الانتقال إلى تقسيم فرق المتخلّفين عن الجهاد من المنافقين، وغيرهم وأنواع معاذيرهم ومراتبها في القبول"[1]، وأمّا عطف غرض على التّمهيد، فالمفهوم من كلامه أنّ الجملة الأولى تمهّد في معناها لمعنى الجملة الثّانية فعطف قوله تعالى: ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ﴾ [سورة يونس/الآية:90] على جملة: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة يونس/الآية:87]، هي من هذا النّوع لأنّ مفهوم ابن عاشور من ذلك أنّ" اتّخاذ تلك البيوت تهيئة للسّفر ومجاوزة البحر."[2]

ومن اهتمامه أيضا بأنواع العطف من حيث المعنى والدّلالة ما يسمّى بعطف الخاصّ على العامّ، و هو متكرّر أيضا في تفسيره ومن أمثلة ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب/ الآية:34] إذ يقول ابن عاشور عند تفسيرها: " عطف الحكمة عطف خاصّ على عام، وهو ما كان من القرآن."[3]

و يبلغ اهتمام ابن عاشور بفرز هذه الأنواع و بيانها أنّه يجتهد في تمييزها حتّى في المواضع الّتي تحتمل أكثر من نوع كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿41﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [سورة الأحزاب/ الآية:] بحيث يقول في تحليله لهذه الآية: " فإن كان المراد بالتّسبيح الصّلوات النّوافل فهو عطف مغايرة يعني عطف عام، وإن كان المراد به هو قوله: "سبحان الله" فهو من عطف الخاصّ على العامّ اهتماما بالخاصّ"[4]

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 10، ص 287.
[2] المرجع نفسه، ج 11، ص 274.
[3] المرجع نفسه، ج 22، ص 18.
[4] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 22، ص 48.

فيتّضح من خلال التّحليل المقدّم أنّ ابن عاشور "يستكثر على التّابع أن يكون أبرز من المتبوع وفي هذا إشارة و التفات لعظم رتبة التّابع على المتبوع عنده وهو ما يوضّح شدّة تأثّره بالجانب البلاغي"[1].

[1] مشرّف بن أحمد الزّهراني، **أثر الدّلالات اللّغوية في التّفسير عند الطّاهر ابن عاشور**، ص 575.

2. دراسة تحليلية لموضوع العطف عند (صاحب التّحرير والتنوير) –جزء تبارك نموذجا–

سنتناول في هذا الفصل التّطبيقي تحليل جميع الصّور الّتي ورد فيها العطف بمختلف أدواته (حروفه) و ذلك من خلال تناوله وفق منظورين أو جهتين أساسيتين نحاول بناء هذا التّحليل من خلالهما: ألا وهما تحديد الأنماط العطفية والأغراض الّتي تؤدّيها في السّياق القرآني.

يمكن أن نقسّم المقولات العطفية الّتي وردت في هذه المدوّنة وفق أنماط محدّدة تكون كالتّالي:

1.2. النّمط الأوّل: عطف جملة على جملة (أو مجموعة جمل على جمل أخرى)

ورد هذا النّمط متفرّقا في سور المدوَنة على النّحو التّالي:

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [سورة الملك/الآية:1]

في قوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ معطوفة على الجملة التي قبلها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾. [سورة الملك/الآية:13]

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ معطوفة على جملة: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [سورة الملك/الآية:14]

في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ معطوفة على جملة: ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾. [سورة الملك/الآية:18]

في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [سورة الملك/الآية:19] معطوفة على جملة: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا ﴾. [سورة الملك/الآية:17]

في قوله تعالى: ﴿ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿2﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ معطوفة على جملة: ﴿ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ [سورة المدّثّر/الآيتان:2،3]

في قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴿15﴾ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ معطوفة على جملة: ﴿ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾. [سورة الإنسان/الآيات: 15، 16]

في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ ﴿9﴾ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً ﴾ [سورة الحاقة/الآيتان:9، 10] فهي معطوفة على جملة: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ﴾ [سورة الحاقة/الآية:4]

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ فهي معطوفة على جملة: مقولة للفعل ﴿ قَالَ ﴾. [سورة نوح/الآية:24]

في قوله تعالى: ﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة القلم/الآية:44] فهذا الكلام معطوف على ما قبله بدلالة التّفريع.

في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿14﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [سورة الجن/الآيتان :14، 15] فهذا الكلام معطوف بعضه على بعض بدلالة التّفريع أيضا.

2.2. النَّمط الثّاني: عطف الخاصّ على العامّ

ورد هذا النّمط في المدوَنة قيد التّطبيق في سور متفرّقة وهو يندرج ضمن عطف الجمل على النّحو التّالي:

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾ فهي معطوفة على قوله: ﴿ **فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ** ﴿8﴾ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾. [سورة القلم/الآيات:8، 9، 10]

في قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴾ [سورة الإنسان/الآية:15] من خلال عطف الأكواب على الآنية.

في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴾ معطوف على قوله: ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا** ﴾. [سورة المدّثّر/الآيتان :11، 12]

3.2. النَّمط الثّالث: عطف الفعل على الاسم الشَبيه بالفعل في الاشتقاق

ورد ذلك مرّة واحدة في هذه المدوَنة، و ذلك

في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [سورة الملك/الآية:19]

4.2. النَّمط الرّابع: عطف الفعل على الفعل بتكرار لفظه

في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴾ [سورة نوح/الآية:12]

5.2. النَّمط الخامس: العطف و التّسَبّب

في قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [سورة القلم/الآية:9]

في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [سورة الجن/الآية:13]

6.2. النَّمط السّادس: العطف و التفريع

في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [سورة الحاقة/الآية:13]

في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿14﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾، [سورة الجن/الآيتان:14، 15]

في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ﴾، [سورة القيامة/الآية:7]

في قوله تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [سورة الجن/الآية:26]

7.2. النَّمط السّابع: و يدخل ضمن عطف الجمل بحرف (ثمَّ)

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾. [سورة الملك/الآيتان:3، 4]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [سورة الحاقة/الآية:32]

وقبلها

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ فهي معطوفة على قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾. [سورة الحاقة/ الآيتان:30، 31]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ فهي معطوفة على قوله: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [سورة نوح/ الآيتان:17، 18]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ فهي معطوفة على قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ وقبلها: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة/ الآيات:17، 18، 19]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ معطوفة على قوله: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾. [سورة نوح/ الآيتان:8، 9]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ معطوفة على قوله: ﴿ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾. [سورة المدّثّر/ الآيتان:19، 20]

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ معطوفة على قوله: ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾. [سورة القيامة/ الآيتان:34، 35]

و يدخل ضمن عطف الجمل بواسطة "أو":

في قوله تعالى: ﴿ نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿3﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [سورة المزّمل/ الآيتان:3، 4]

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾. [سورة الإنسان/ الآية:24]

و يدخل ضمن عطف الجمل بحرف "بل":

في قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴾ فهي معطوفة على قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴿50﴾ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ [سورة المدّثّر/ الآيات:50، 51، 52]

في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴾. [سورة المدّثّر/ الآيتان:52، 53]

في قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿3﴾ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [سورة القيامة/ الآيات:3، 4، 5]

في قوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ يُنَبَّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾. [سورة القيامة/ الآيتان:13، 14]

في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَه ﴾ [سورة القيامة/ الآية:20]

بعد عرضنا لهذه المواضع الإحصائية التي ورد فيها العطف بأنماط مختلفة سنحاول تتبّع الأغراض الوظيفية المستفادة من السَياق أو بصيغة أخرى تحديد الغرض الوظيفي الذي يؤدّيه العطف حسب اختلاف الأنماط العطفية الواردة في هذه المدوَنة، والبداية تكون بالنّمط الأول وهو:عطف جملة على جملة(أو مجموعة جمل على مجموعة جمل أخرى) و هذا النّمط الغالب من حيث وروده في هذه المدوَنة (جزء تبارك)، وقد تمّ هذا النّمط بأدوات مختلفة أبرزها: (**الواو، ثمّ، أو، بل**).

3. عطف الجمل

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الملك/الآية:1]

فهذه الجملة معطوفة على الآية الأولى الّتي استفتح الله تعالى بها السّورة (الملك) والغرض المستفاد من هذا العطف الجملي، هو إفادة التّعميم بعد التّخصيص وهذه الفائدة إنَما حصلت لغرض تكميل المقصود من الصّلة الّتي هي الآية الأولى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [سورة الملك/الآية:1] و إيراد العطف في الآية الثّانية: "إنَما ليفيد معنى آخر غير التّوكيد للآية السَابقة و إنّما استفيد منه معنى التَتميم لصلة الموصول و هو ما يبرَره عدم تكرار الاسم الموصول"[1]

في قوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [سورة الملك/الآية:13]

الغرض المستفاد من هذا العطف الواقع بين الجمل (و هو عطف غرض على غرض) "حيث انتقل في سياق هذه الآية من غرض إلى غرض آخر و ذلك لمناسبة المقام بحيث تناسبت حكاية الكفّار والمشركين في الآخرة بذكر أقوالهم في الدّنيا وهي تلك الأقوال الّتي كانت تصدر منهم بالنّيل من رسول الله –صلى الله عليه وسلّم– فكان الله يطلعه على أقوالهم فيخبرهم النبيَ–صلى الله عليه وسلّم– بأقوالهم فأرادوا بعد ذلك إسرار أقوالهم يسمعهم ربَ محمد بزعمهم، ولذلك عطفت هذه الجملة على الجمل السّابقة الّتي تحكي قول الكفّار و صفاتهم "[2].

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ج 29، ص 29.

أمّا الغرض المستفاد من العطف الجملي المذكور في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ الّتي هي معطوفة على قوله عزّ و جلَ: ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ [سورة الملك/الآية:14] و ذلك بغرض إفادة خبر معيّن أو حصول فائدة معيّنة و هذه الفائدة أو هذا الخبر" هو تعليم للنّاس بأنَ علم الله محيط بذوات الكائنات و أحوالها فبعد أن أنكر ظنَهم انتفاء على الله بما يسرّون أعلمهم و –هنا موقع الفائدة– أنَه يعلم ما هو أعمَ من ذلك و ما هو أخفى من الإسرار من الأحوال."[1] فالعطف بواسطة الواو هنا في هذا السّياق أضاف خبرا يفيد التّعريف بقدرة الله عزَ وجلَ على أنّه يعلم دقائق الأمور و أجلَها.

و أمّا الغرض المستفاد من هذا النّمط المذكور آنفا (العطف الجملي) **ففي قوله تعالى:** ﴿ **قُمْ فَأَنْذِرْ** ﴿2﴾ **وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ** ﴾، [سورة المدّثّر/الآيتان:2، 3] فهذه الجملة الأخيرة معطوفة على الّتي قبلها، "و ذلك بغرض وصف الرّبَ بصفات التّعظيم وهذا يشتمل تنزيهه عن النّقائص، فورود العطف بواسطة الواو دون غيرها شمل معنى الألوهية و التّنزيه عن الولد وشمل كذلك وصفه تعالى بصفات الكمال كلَها"[2]، فذكر العطف هنا بواسطة الواو إنّما ليكون أكمل للمقصود و أنسب للمقام إذ أمر الله عزَ و جلَ رسوله ببيان حال المنذر عنه ليكون ذلك أدعى لتركه ثمَ عطف كلامه بذكر وجوب تعظيمه بالتّوحيد باعتباره الأصل الأوّل في الدّعوة، وهذا يقتضي جعل القصد في الإنذار وجه الله تعالى وأن يّعظمه العباد و يقوموا بعبادته وهذا كلّه يندرج تحت أصل التّوحيد ولذلك جيء بالواو لتفيد هذه القيمة البلاغية دون غيرها من حروف العطف.

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 31.

[2] المرجع، نفسه ج29، ص 296.

1.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج ضمن هذا النّمط والّتي تمَ فيها العطف بواسطة الحرف (ثمَ)

قوله عزّ وجلّ: ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾ [سورة الملك/الآية:4]

فالغرض المستفاد من هذا العطف هو دلالة (ثمَ) على ما يسمَى بالتَراخي الرَتبي، وهو لا يقصد به التّراخي الزّمني، وهذا النّوع من الدَلالة التي تفيدها (ثمَ) العاطفة- أقصد التّراخي الرّتبي- إنمّا يحصل كما يرى صاحب التّحرير والتّنوير، بين جملتين إذا اتَحد المخبر عنه فيهما، فإذا نظرنا إلى الجملة المعطوفة بـ (ثمَ) في هذه الآية الكريمة " نجدها أهمّ و أدخل في الغرض من مضمون الجملة المعطوف عليها، وذلك راجع لمتطلّبات السّياق أو المقام إذ أنَ إعادة النَظر تزيد العلم بانتفاء التّفاوت في الخلق رسوخا و يقينا."[1]

ومثل هذه الدّلالة أو الغرض الّتي أدَتها (ثمَ) في سياق هذه الآية نجدها تتكرّر مع مجموعة من الآيات و في سور متفرّقة نذكر منها:

قوله عزّ و جلّ: ﴿ **ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿31﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ** ﴾ [سورة الحاقة/الآيتان:31، 32]

إنّ الغرض المستفاد من دلالة ثمَ على التّراخي الرّتبي في الآية الأولى "كون مضمون الجملة المعطوف بها أشدَ في العقاب من أخذه ووضعه في الأغلال، أي أنّ رتبة العقاب بتصليته في الجحيم أشدّ من وضعه في الأغلال، أمّا الغرض المستفاد من (ثمَّ) في الآية الثّانية (و هو مستفاد أيضا من دلالتها على التَراخي الرَتبي) وذلك بالنّسبة لمضمون الجملتين السّابقتين قبلها لأنَ مضمون هذه الآية أعظم من مضمون ﴿ **فَغُلُّوهُ** ﴾[2]، أي أنَ هذا العقاب المتضمّن في هذه الآية أشدّ و أعظم من العقاب المتضمّن في الآيتين السّابقتين وهما الوضع في الأغلال و تصليته للجحيم.

---

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ج 29، ص 137.

في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾، [سورة القيامة/الآية:19]

فالغرض المستفاد من هذا العطف الجملي الّذي دلّت عليه (ثمّ) من خلال إفادتها للتّراخي الرّتبي يتمظهر ذلك في التّفاوت الحاصل بين رتبة الجملة المعطوف عليها وهي قوله: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾ وبين رتبة الجملة المعطوفة و هي: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ والمعنى المستفاد من ذلك أي من معنى الجملتين، "أنّ علينا جمع الوحي وأن تقرأه وفوق ذلك أن تبيّنه للنّاس بلسانك، أي نتكفّل لك بأن يكون جمعه وقرآنه بلسانك، أي عن ظهر قلبك لا بكتابة تقرأها بل يكون محفوظا في الصَدور بيَنا لكلّ سامع لا يتوقّف على مراجعة ولا على إحضار مصحف من قرب أو بعد."[1]

2.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج ضمن نمط عطف الجمل و الّتي تمّ العطف فيها بواسطة الفاء

في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿14﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا** ﴾ [سورة الجن/الآيتان:14، 15]

فالغرض المستفاد من خلال دلالة (الفاء) في هذا السّياق على العطف والتّفريع للكلام بعضه على بعض وذلك تبعا لمقصود (السّياق) والمعنى الذي حملته الآية، "إذ الظّاهر من قوله تعالى في هاتين الآيتين أنّه خارج عن الكلام المحكي عن الجنّ، وأنّه كلام من جانب الله تعالى لموعظة المشركين من النّاس وإنّما قرن بالفاء لتفريعه على القصّة لاستخلاص العبرة منها، فالتّفريع المستفاد هنا هو تفريع كلام على كلام، و ليس معنى الكلام على معنى الكلام الّذي قبله"[2].

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 350.

[2] المرجع نفسه، ج 29، ص 247.

3.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج كذلك تحت هذا النّمط (عطف الجمل) والّتي تمّ العطف فيها بواسطة (أو):

في قوله عزّ وجلّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴿1﴾ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿2﴾ نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿3﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾؛ [سورة المزّمل/الآيات:1، 2، 3]

فالغرض المستفاد الّذي أفاده العطف بواسطة (أو) من خلال دلالتها على التّخيير وذلك مراعاة لما يتضمّنه المعنى السّياقي المنظور" فيه إلى تفاوت اللّيالي بالطّول و القصر لأنّ لذلك ارتباطا بسعة النّهار للعمل و لأخذ الحظّ الفائت من النّوم"[1] كما يستفاد من دلالة (أو) في سياق هذه الآية على التّخيير هو رحمة الله بنبيّه؛ إذ أنّه لم يأمره بقيام اللّيل كلّه و إنّما جعل له التّخيير بين قيام نصف اللّيل أو الإنقاص منه قليلا فيكون الثّلث، وله كذلك أن يزيد على النّصف فيكون له الثّلثين ونحوها.

4.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج كذلك تحت نمط عطف الجمل والّتي جرى العطف فيها بواسطة (بل)

في قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴿52﴾ كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ ﴾. [سورة المدّثّر/ الآيتان:52، 53]

نلمس في هاتين الآيتين غرضين مختلفين و ذلك يرجع إلى المعنى المراد من كلّ آية و لذلك اختلفت دلالة (بل) في الآية الأولى عن الآية الثّانية، ففي الأولى كانت دلالتها على ما يعرف بالإضراب الانتقالي وذلك من خلال "الإضراب عن الكلام السّابق لذكر حالة أخرى من أحوال عناد الكفّار وطغيانهم والّذي من أمثلته قول أبي جهل وعبد الله ابن أبي أميّة وغيرهما من كفّار قريش للنّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– لا نؤمن لك حتّى يأتي إلى كلّ رجل منّا كتابا فيه من الله إلى فلان بن فلان، وهذا من أفانين تكذيبهم بالقرآن أنّه منزّل من الله"[2].

---

[1] المرجع الّسّابق، ج 29، ص 259.

[2] محمّد الطّاهر **ابن عاشور، التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 331.

أمّا دلالة بل في الآية الّتي تليها فتختلف عن الأولى ولذلك اختلف غرض الآيتين؛ و مفاد ذلك أنّ (بل) دلّت هذه المرّة على معنى الإضراب الإبطالي من خلال اقترانها بـ(كلاّ) الّتي تفيد الرّدع والإبطال وهذا من متطلّبات السّياق؛ فبعد أن أبطل الله تعالى ظاهر كلامهم ومرادهم منه وردع عن ذلك، أضرب بعد ذلك على كلامهم بإبطال آخر أفادته (بل) فقال: ﴿ **بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾؛ أي ليس ما قالوه إلاّ تنصّلا فلو أنزل عليهم كتاب ما آمنوا وهم لا يخافون الآخرة، أي لا يؤمنون بها، فكنّي عن عدم الإيمان بالآخرة بعدم الخوف منها، لأنّهم لو آمنوا بها لخافوها إذ الشّأن أن يخاف عذابها إذ كانت إحالتهم الحياة الآخرة أصلا لتكذيبهم بالقرآن"[1].

و الرّأي نفسه نجده عند صاحب الكشّاف حول الوظيفة التي أدّتها (بل) في الآية الأولى إذ يرى أنّها أدّت معنى الإضراب الانتقالي عن محذوف هو جواب الاستفهام السّابق كأنّه قيل:"فلا جواب لهم عن هذا السّؤال بل يريد."[2]

في قوله تعالى: ﴿ **بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ** ﴾ [سورة القيامة/ الآية:5]

فالغرض المستفاد من سياق هذه الآية وبالتّحديد من العطف الّذي أفادته (بل) و ذلك من خلال تأديتها لغرض الإضراب الانتقالي بحيث انتقل المعنى بواسطتها "إلى ذكر حال آخر من أحوال فجور الكفّار، فموقع الجملة بعد (بل) بمنزلة الاستئناف الابتدائي للمناسبة بين الجملتين، أي لما دُعوا إلى الإقلاع عن الإشراك و ما يستدعيه من الآثام و أنذروا بالعقاب عليه يوم القيامة كانوا مصمّمين على الاسترسال في الكفر "[3]، والرّأي نفسه كذلك نجده عند صاحب الكشّاف حول الغرض الّذي أدّته (بل) في سياق هذه الآية وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على تأثّر ابن عاشور بالآراء اللّغوية الّتي كان يختارها الزّمخشريّ باعتبار سبقه زمنيا له، إذ يقول الزّمخشريّ: "بل يريد عطف على (أيحسب) فيجوز أن يكون مثله استفهاما، وأن يكون إيجابا على أن يضرب على مستفهم عنه إلى آخر، أو أن يضرب عن مستفهم عنه إلى موجب "[4].

---

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 331.

[2] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزميّ، **الكشّاف**، دار المعرفة بيروت، لبنان ج 4 ص 162.

[3] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 341.

[4] الزّمخشري، **الكشّاف**، ج 4، ص 163 -164.

ونختم هذا النّمط من العطف بمثال أخير تضمّن قضيّة نالت اهتماما وخلافا واسعا بين النّحويين والبلاغيين ألا و هي قضية عطف الإنشاء على الخبر و قد ظهر هذا النّوع من العطف:

في قوله عزّ و جلّ: ﴿ **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا** ﴾. [سورة نوح/الآيات: 24]

ذهب صاحب التّحرير و التّنوير من خلال تفسيره لهذه الآية أنّ الغرض المستفاد من العطف بواسطة الواو في هذا المثال إنّما يحتمل وجهين اثنين:أوّلهما وهو ما أيّده هو-أعني صاحب التّحرير والتّنوير-؛ "أن تكون جملة هذه الآية تتمّة كلام نوح متّصلة بحكاية كلامه السّابق، فتكون الواو عاطفة جزء جملة مقولة لفعل (قال) على جزئها الّذي قبلها عطف المفاعيل بعضها على بعض كما تقول قال امرؤ القيس: (قفا نبك)، ختم نوح شكواه إلى الله بالدّعاء على الضّالين المتحدّث عنهم بأن يزيدهم الله ضلالا، ولا يريبك عطف الإنشاء على الخبر لأنّ منع عطف الإنشاء على الخبر على الإطلاق غير وجيه و القرآن طافح به"[1].

ممّا يمكن قوله من خلال هذا الرّأي الّذي ذهب إليه ابن عاشور و قام بترجيحه على الرّغم ما اشترط فيه البلاغيون من أمثال عبد القاهر الجرجاني والسّكّاكي وغيرهما من شروط لصحّته والتي من أبرزها وجود التّناسب بين المتعاطفين، و التي تعدّ القاعدة الأصل لموضوع عطف الإنشاء على الخبر، وعليه فإنّ مخالفة ابن عاشور لهذه القاعدة العامّة عند البلاغيين عموما يجعلنا نستنتج نتيجة مفادها "أنّ الذين التفتوا إلى عموم التّناسب والتّناسق بين مرامي الكلام لم يتوقّفوا أمام المنع، و من أمثال هؤلاء وأبرزهم (ابن عاشور في تفسيره)، إذ أنّ المتتبّع لهذا التّفسير يلحظ شدّة اعتناء صاحبه بالتّواصل بين مباني القرآن العامّة والخاصّة، ولذلك فليس من المستغرب أن نجد ميل ابن عاشور إلى قبول هذا النّوع"[2]، أو النّمط من العطف في هذا الموضع من الآية السّابقة و في غيرها من المواضع الأخرى الّتي ورد فيها في القرآن الكريم.

أمّا الوجه الثّاني الذي ذكره ابن عاشور فهو ما يذهب إليه من يمنع وقوع هذا النّمط من العطف (عطف الإنشاء على الخبر) و هو مذهب جمهور النّحاة، و يتلخّص هذا الوجه في كون جملة ﴿ **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا** ﴾ [سورة نوح/الآيات: 24] غير متّصلة بحكاية كلامه

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 210.

[2] مشرّف بن أحمد الزهّراني، **أثر الدّلالات اللّغوية في التّفسير عند الطّاهر ابن عاشور**، ص 594.

في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي** ﴾ [سورة نوح/الآيات: 21] بل هو حكاية كلام آخر له صدر في موقف آخر، فتكون الواو عاطفة جملة مقولة قول على جملة مقولة قول آخر، أي نائبة عن فعل قال كما يقول: امرؤ القيس: (قفا نبك) و: (ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالي).

4. عطف المفرد على المفرد و أغراضه الوظيفية

لا يطّرد هذا النّوع من العطف في هذه المدوّنة قيد الدّراسة، لذلك سنكتفي بذكر بعض الأمثلة الّتي تتضمّن أغراضا ذات بعد وظيفي والّذي له الأثر الواضح في تغيير المعنى في سياق الآيات القرآنية ومن تلكم الأمثلة:

في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [سورة الملك/الآية: 19]

فالغرض المستفاد من ورود العطف في سياق هذه الآية والمتمثّل في عطف الفعل على الاسم الشّبيه بالفعل في الاشتقاق وهو ما تحقّق من خلاله إفادة الاتّصاف بحدوث فاعله، بحيث انتقل الله تعالى بعد عرضه لأحوال البشر وعالمهم إلى دلالة أعجب أحوال العجماوات، وهي أحوال الطّير في نظام حركاتها في حال طيرانها، فحالها أقوى دلالة على عجيب صنع الله المتفرّد به"[1]، وقد اشتمل التّذكير بعجيب خلقة الطّير في طيرانها في أوصاف ثلاثة مستفادة من قوله: ﴿ **فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾، والوصف الأخصّ هنا هو الوصف الثّالث في قوله: ﴿ **وَيَقْبِضْنَ** ﴾ من خلال وروده بالواو العاطفة "والّتي لم يفت من خلال إفادتها العطف تماثل المعطوفين في الاسمية والفعلية والّذي يعدّ من محسّنات الوصل في الكلام كما أشار إلى ذلك البلاغيون في باب الوصل و موجباته"[2].

في قوله تعالى: ﴿ **وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ** ﴾ [سورة الإنسان/الآية:15]

بحيث عطفت كلمة أكواب على" **بِآنِيَةٍ** " و هو عطف الخاصّ على العامّ، أمّا الغرض المستفاد من هذا العطف هو تحقيق هذا النّوع المذكور (عطف الخاصّ على العامّ)، و يظهر "ذلك كون أنّ الأكواب تحمل فيها الخمر لإعادة ملء الكؤوس، و وُصفت الآنية كونها تأتيهم من فضّة في بعض

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 34 – 35.

[2] المرجع نفسه، ج 29 ص 36.

الأوقات ومن ذهب في أوقات أخرى، كما دلّت عليه آية (الزّخرف)، لأنّ للذّهب حسنا و للفضّة حسنا، فجعلت آنيتهم من المعدنيين النّفسين لئلاّ يفوتهم ما في كلّ من الحسن و الجمال "[1].

في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿1﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿2﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿3﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿4﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [سورة المدّثّر/الآيات:1-5]

فالغرض المستفاد من هذا العطف الّذي تمّ بواسطة الفاء هو دلالتها على التّعقيب، ففي الآية الأولى أفادت الفاء "التّعقيب بغرض التّحفّز والشّروع بالأمر بإيقاع الإنذار، فالفعل (قم) منزَل منزلة اللاّزم، وتفريع (فأنذر) عليه يبين المراد من الآمر بالقيّام"، والمعنى المراد توضيحه هو يا أيّها المدَثّر من الرّعب لرؤية ملك الوحي لا تخف و أقبل على الإنذار"[2].

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان/الآية:24]

فالغرض المستفاد من هذا العطف أي عطف الآثم على الكفور بواسطة (أو) إنّما خرج بها عن الأصل الّذي جعلت له وهو عطف تشريك أحد شيئين أو أشياء في خبر أو طلب، وهذا التّشريك يفيد تخييرا، أو إباحة....، لأنّ مقتضى الظّاهر أن يقول:"ولا تطعهم، أو لا تطع منهم أحدا فعدل عنه إلى (آثما أو كفورا) للإشارة بالوصفين إلى أنّ طاعتهم تفضي إلى ارتكاب إثم أو كفر، وقد جمع بين الوصفين لتشويه حال المتّصف بهما"[3].

في قوله تعالى: ﴿ وَجَمَعَ فَأَوْعَى ﴾ [سورة المعارج/الآية:18]

فالغرض المستفاد من هذا العطف الّذي هو عطف المفرد على مفرد والّذي أفادته الفاء من خلال دلالتها على التّرتيب وذلك كون الجمع و الإيعاء مرتّب ثانيهما على أوّلهما، وقد دلّ هذا التّرتيب على أنّ مفعول (جمع) المحذوف هو شيء ممّا يُوعى، أي يُجعل في وعاء.

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [سورة الملك/الآية:4]

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 391.
[2] المرجع نفسه، ج 29، ص 295.
[3] المرجع نفسه، ج 29، ص 404.

قال أبو حيّان: هو عطف مفرد على مفرد مستشهدا بقول الشّاعر:

لو عُدّ قبر و قبر كأكرمهم بيتا و أبعدهم عن منزل الذمّ.

و ممّا يندرج ضمن نمط عطف المفرد على المفرد

قوله عزّ و جلّ: ﴿ **وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا** ﴾ [سورة نوح/الآية:12]

حيث إنّ الغرض المستفاد من هذا السّياق و الّذي يتأتّى بتكرار الفعل (يجعل) إنّما يهدف إلى غرض التّوكيد "اهتماما بشأن المعطوف، وذلك لما لها من العلاقة و التّناسب؛ إذ أنّ الأنهار قوام الجنّات وتسقي المزارع و الأنعام، وفي هذا دلالة على أنّ الله يجازي عباده الصّالحين بطيب العيش" [1].

في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آَثِمًا أَوْ كَفُورًا** ﴾ [سورة الإنسان/الآية:24]

يتّضح من خلال هذا المثال أنّ دلالة التّخيير عند صاحب التّحرير و التّنوير قد تخرج عن الوضع الحقيقي لها لتؤدّي معنى متفرّعا عنها، إلاّ أنّه ليس من باب التّخيير الحقيقي، فيكون فيها نوع مجاز و هو يلجأ إلى مثل هذا في عطف الأخبار أو الأمثال وهذا ما قصده ابن عاشور في المثال السّابق من كون (أو) لم يعد أصل أو خرج عن الأصل.

بعد تقديم هذا الجانب التّحليلي لموضوع العطف عند الطّاهر بن عاشور وتحديدا في المدوّنة المخصوصة بالتّطبيق **—جزء تبارك—** سأواصل تحليل موضوع العطف لكن من وجهة مغايرة للتّحليل والدّراسة السّابقة من حيث المفاهيم والإجراءات التّطبيقية على الموضوع نفسه، وأقصد بذلك محاولة القيام بدراسة العطف من منظور النّحو الوظيفي الّذي يمثّله الباحث المغربي أحمد المتوكّل باعتباره أبرز من تبنّى القواعد والأسس الّتي قامت عليها هذه النّظرية —نظرية النّحو الوظيفي—

[1] المرجع السّابق، ج 29، 198.

5. دراسة العطف في إطار نظرية النّحو الوظيفي

تمهيد

من المنطلقات والأسس الّتي قامت عليها اللّسانيات الوظيفية عموما ونظرية النّحو الوظيفي خصوصا هي أنّ الوظيفة الأساس للّغة هي التّواصل، وذلك بالرّبط بين النّظام اللّغوي وكيفية استعمال هذا النّظام، أي أنّها تعتمد فرضية أنّ بنية اللّغات الطّبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ بربط هذه البنية بوظيفة التّواصل، وذلك على اعتبار أنّ الوظيفة أو الغرض التّواصلي له ارتباط أو تأثير على بنية اللّغة أو على بنية الجملة الّتي تتشكّل على هيئة مخصوصة لتتلائم أو تتوافق والمراد تبليغه، وهذا يعني أنّ الوظيفة التّواصلية تحدّد بنية اللّغة، كما أنّ كلّ أداة من الأدوات الّتي يستعملها البشر تأخذ البنية الّتي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها، ولذلك يرتبط نسق اللّغة ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها، ويقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد و الأعراف الّتي تحكم التّعامل داخل مجتمع معيّن.

ويتّضح هذا التّرابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النّسق اللّغوي (المعجمية والدّلالية والصّرفية والتّركيبية والصّوتية)، ويتحدّد ذلك بوضوح أكثر إذا ما أمعنا النّظر في بنية العبارات اللّغوية المنجزة منظورا إلى علاقتها بنسق الاستعمال.

ولعلّ من الصّور الّتي توضّح علاقة الرّبط أو الارتباط بين البنية و الوظيفة موضوع العطف في العربية والّذي درسه المتوكّل وفق مفاهيم ومصطلحات جديدة تندرج كلّها في إطار نظرية النّحو الوظيفي، والتّساؤل الّذي يُطرح في هذا الصّدد كيف نظر أصحاب نظرية النّحو الوظيفي إلى موضوع العطف؟ وبصورة أدقّ كيف يستنبط ممثّل هذه النّظرية في البحث اللّغوي العربي الحديث –أحمد المتوكّل– قواعد العطف من منظور النّحو الوظيفي ؟

للإجابة عن هذه التّساؤلات سنحاول عرض نظرة المتوكّل لموضوع العطف الّذي هو محلّ الدّراسة وكذا الأحكام المتعلّقة به وفق ما استجدّ من مفاهيم ومصطلحات وكذا طريقة تقسيمه للعطف وفقا لذلك.

قاعدة العطف: يتمّ اشتقاق التّراكيب العطفية كما يرى المتوكّل في إطار نظرية النّحو الوظيفي عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النّمط، ويتمّ اشتقاق هذا الضّرب من التّراكيب –العطف– حسب ما اقترحه مؤسّس نظرية النّحو الوظيفي (سيمون ديك 1980) وذلك بمقتضى القاعدة التّالية:

قاعدة العطف:

$$a \rightarrow a1 \text{ ع } 2a \ldots \text{ع } \underline{a}\text{ن} \qquad \text{ن}>2$$

ويُشير الرّمز(a) في القاعدة المذكورة إلى عنصر اعتباطي يمكن أن يأخذ قيما مختلفة كأن يكون حدّا من الحدود أو محمولا أو حملا كاملا.

وقد وضّح المتوكّل هذه القاعدة من خلال ذكره للعديد من الأمثلة لا يتّسع المجال لبسطها، ثمّ يُواصل المتوكّل توضيحه لهذه القاعدة بأنّ الرّمز (و) يشير في نفس القاعدة إلى مقولة العاطف المجرّدة الّتي يمكن أن تتحقّق بالنّسبة للّغة العربية مثلا في شكل الأداة العاطفة المذكورة في الأمثلة السّالفة وهي (و) و يمكن تطبيق هذه القاعدة كما يرى المتوكّل مع أدوات العطف الأخرى في اللّغة العربية.

بناء على ما تقدّم، يوضّح المتوكّل القيود الّتي تضبط قاعدة العطف، بحيث يترتّب عن القول بأنّ العناصر المتعاطفة يجب أن تكون متنامطة مجموعة من الشّروط الّتي تُشترط في العطف وهي كما يلي:

1.5. خصائص عطف الحدود

- أن ينتمي العنصران المتعاطفان إلى نفس المقولة التّركيبية إذ يمتنع أن يعطف بين عنصرين مختلفين من حيث مقولتاهما التّركيبيتان كأن يعطف حدّ اسميّ على حدّ جُملي مثلا.
- وأن يكون العنصران المتعاطفان –بالنّسبة لعطف الحدود– حاملين لنفس الوظيفة الدّلالية إذ لا يعطف حدّ مكان على حدّ زمان مثلا.
- وأن يكونا –أي العنصران المتعاطفان– حاملين لنفس الوظيفة التّركيبية إذ لا يُعطف مثلا: بين حدّ فاعل و حدّ مفعول.

- وأن يكونا كذلك حاملين لنفس الوظيفة التّداولية ومن ذلك يجوز عطف حدّ محور على حدّ محور، وعطف حدّ بؤرة على حدّ بؤرة، في حين يمتنع العطف بين حدّ محور وحدّ بؤرة.

2.5. خصائص وأحكام عطف الحمول

طبقا لمبدإ التّناظر يُشترط في عطف الحمول أن تكون الحمول المتعاطفة متناظرة و يشترط أن يحصل التّناظر في العناصر التّالية:

- يجب أن يكون محمولا الحملين المتعاطفين منتميين إلى نفس المقولة التّركيبية، كأن يكونا فعلين أو اسمين، بحيث يجوز كما يرى المتوكّل عطف حمل فعليّ على حمل فعليّ أو حمل اسميّ على حمل اسميّ،
- في حين يعسُر، إن لم يكن ممتنعا عطف حمل فعليّ على حمل اسميّ أو العكس، ولهذا العنصر المستثنى يقدّم المتوكّل ملحوظة مفادها أنّ الجمل المعطوف فيها حمل اسميّ على حمل فعليّ قراءة –حالية– على اعتبار أنّ الحمل المعطوف يقوم بالنّظر إلى محمول الحمل الأوّل بوظيفة الحال، وعلى أساس هذه القراءة –كما يقول المتوكّل– تكون الجملة من هذا القبيل جملة سليمة"[1].

و قد لخّص المتوكّل أحكام العطف وفق مبدإ التّناظر الذي أقام عليه قاعدة العطف في مجموعة من القيود التي تشتغل وفق هذا المبدإ و الّتي سنحاول ذكرها على النّحو التّالي:

قيد تناظر المحمولات: يعطف بين حملين إذا كان محمولاهما:

- منتمين إلى نفس المقولة التركيبية
- ودالّتين على واقعتين من نفس الصّنف منتمين إلى نفس الحقل الدّلالي،
- وكان مخصّصا محموليهما متماثلين"[2].

[1] أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص 49، 50 – 51

[2] المرجع نفسه، ص 52.

يُشترط في عطف المحمول، بالإضافة إلى تناظر المحمولات التي نصّ عليه المعيار السّابق (أي ما سبق ذكره من أحكام)، أن تتناظر الموضوعات دلاليا و إحاليا، خاصّة الموضوعات المحاور.

يجوز العطف بين حملين ينتمي موضوعاهما المحوران إلى نفس الحقل الدّلالي، ويمتنع حين يتعلّق الأمر بحملين ينتمي موضوعاهما المحوران إلى حقلين دلاليين متباينين.

يكون موضوعا الحملين المتعاطفين متناظرين إحاليا حين يكونان محيلين داخل"مجال خطاب واحد" أي حين يكون(محطّ إحالتهما)واحدا.

و بناء عليه لا يجوز العطف بين حملين إلاّ إذا كان محطّ إحالتهما مجال خطاب واحد (صريحا) أو(ضمنيًا).

والمقصود بمجال الخطاب (الصّريح) أن تصدّر الجملة بمكوّن مبتدإ يشكّل محطّ الإحالة بالنّسبة للحملين المتعاطفين، ومثال ذلك: (خالد شعره أسود وعيناه زرقاوان)، بحيث يُحيل الموضوعان المحوران(شعره و عيناه) على المكوّن المبتدإ (خالد).

أمّا المقصود بمجال الخطاب (الضّمني) الّذي يتمّ تحديده من خلال السّياق (المقامي) أو (السّياق المقالي) ففي هذه الحالة يكون محطّ إحالة موضوعي الحملين المتعاطفين عنصرا من عناصر المقام أو عنصرا من عناصر الحديث السّابق.

وبناء على ما سبق يشترط في عطف الحمول أن يتمّ التّناظر بين محمولي الحملين المتعاطفين من جهة وبين موضوعيهما المحورين من جهة ثانية، ويمكن على هذا الأساس إجمال هذه القيود بما فيها قيد تناظر المحمولات في قيد واحد اصطلح المتوكّل على تسميته بـ:

قيد تناظر المحتويات القضوية: يُعطف بين حملين إذا تناظر محتوياتهما القضويان بأن:"[1]

- يكون محمولاهما منتمين إلى نفس المقولة التّركيبية دالّين على واقعتين من نفس الصّنف منتميتين إلى نفس الحقل الدّلالي، محدّدين جهيا و زمنيا بنفس المخصّص.
- يكون موضوعاهما المحوران منتميين إلى نفس الحقل الدّلالي أو محيلين على مجال خطاب واحد.

[1] المرجع السّابق، ص 53

- يمكن العطف بين حملين إذا تناظرا، بالإضافة إلى محتوييهما القضويين طبقا للقيد المذكور سابقا حول تناظر المحتويات القضوية، كذلك إذا تناظر مخصّصاهما، أي مؤشّرا قوّتيهما الإنجازيتين و يتفرّع عن هذا القيد الأخير إمكانية العطف بين حملين إذا تماثلا من حيث قوّتاهما الإنجازيتان الحرفيتان كأن تكون هاتان القوّتان كلتاهما(خبرا) أو(استفهاما) أو (أمرا) بينما يمتنع إذا كان للحملين قوّتان إنجازيتان حرفيتان متباينتان و مثال ذلك: أن تعطف أمرا على استفهام أو استفهاما على أمر... إلخ

ويُضيف –المتوكّل– ضابطا آخر لهذا القيد وهو وجوب مراعاة القوّة الإنجازية المستلزمة إلاّ أنّه يسوغ العطف بين حملين تختلف قوّتاهما الإنجازيتان الحرفيتان، إذا كانت القوّة الإنجازية المستلزمة لأحدهما تناظر القوّة الإنجازية الحرفية للآخر، مثال ذلك:(ألم أعطك مالي و وهبتك خزانتي) وبالعكس من ذلك، فإنّه يمتنع العطف حين يختلف الحملان من حيث القوّة الإنجازية المستلزمة كما يدلّ على ذلك لحن الجملة التّالية. (كيف استقبلت هندا وكيف تجرؤ على لطمها؟) بحيث عطف استفهام إنكار على استفهام سؤال و هذا ممتنع.

قيد تناظر القوى الإنجازية: يُعطف بين حملين إذا تناظر مخصّصاهما كليّا أو جزئيا، و يُعدّ هذا القيد من قيود سلامة البنيات الوظيفية، وبمقتضاه يمكن أن نستخلص، كما يقول المتوكّل، أن عطف الحمول لا يجوز العطف فيها (أي بين حملين مثلا إلاّ إذا كان هذان الحملان حاملين لنفس الوظيفة التّداولية متضمّنيين لحدّين مسندة إليهما نفس الوظيفة التّداولية، وبناء على ذلك فإنّه يسوّغ العطف بين حملين إذا كان كلاهما بؤرة جديد مثل: (هل أَكلَ عمرُو دجاجًا أم وهل شربَ خالدُ شايًا ؟). أو بؤرة مقابلة مثل: (أَأَكلَ عمرُو دجاجًا أم شربَ خالدُ شايًا؟). في حين يمتنع العطف إذا كان أحد الحملين بؤرة جديد والآخر بؤرة مقابلة ومثال ذلك: (أَأَكلَ عمرُو دجاجًا وهل شربَ خالدُ شايًا ؟) و هذا القيد المذكور يمكن تطبيقه على الحدود المتضمّنة داخل الحمل نفسه، و عليه يمكن صياغة:

قيد تناظر الوظائف التّداولية كالتّالي: يُعطف بين حملين إذا كانا:"[1]

- حاملين لنفس الوظيفة التّداولية،
- أو متضمّنين لنفس الوظيفة التّداولية.

وخلاصة القول حول ما تقدّم هو أنّه يمكن صياغة القيد العام الضّابط لعطف الحمول وذلك من خلال ضمّ القيود المذكورة آنفا أي (الجمع بين قيد تناظر المحتويات القضوية وقيد تناظر القوى الإنجازية و القيد الأخير المذكور وهو قيد تناظر الوظائف التّداولية) فنحصل كما أشرنا آنفا على قيد عام يضبط أو يقدّم قاعدة لعطف الحمول، والّتي أوردها المتوكّل في الخلاصة التّالية: "يعطف بين حملين: إذا تناظر محتوياهما القضويان بأن:

- يكون محمولاهما منتميين إلى نفس المقولة التّركيبية دالّين على واقعتين من نفس الصّنف، منتميتين إلى نفس الحقل الدّلالي، أو محيلين في نفس مجال الخطاب وإذا كانا حاملين لنفس الوظيفة التداولية،
- أو متضمّنين لنفس الوظيفة التّداولية
- وإذا تناظرت قوّتاهما الإنجازيتان.

من خلال عرض هذا القيد العامّ الّذي يضبط عطف الحمول والّذي يندرج دائما كما أسّس لذلك المتوكّل تحت ما يعرف: (بمبدأ التّناظر)، يمكن أن نستنتج في نهاية المطاف أنّ عطف الحمول يتمّ بمقتضى قاعدة توسّع إطارا حمليا آخر إليه، وأنّ هذا العطف يخضع لمجموعة من القيود تضمن سلامة التّراكيب العطفية في مستويين من مستويات اشتقاقها:أعني مستوى البنية الحملية ومستوى البنية الوظيفية.

[1] أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربية، ص 53.

6. دراسة تطبيقية للمدوّنة من منظور النّحو الوظيفي

تطرّقنا في الجزء الأول من هذا الفصل التّطبيقي إلى عرض نظرة الدّرس العربي لموضوع العطف، وقد خصّصنا لذلك دراسة تحليلية عند أحد الأعلام البارزين الّذين تناولوا هذا الموضوع بتفصيل واسع وتحليل دقيق، يشمل جوانب لغوية عديدة و بخاصّة الجانب النّحوي والبلاغي منها وهو ما له علاقة بموضوع بحثنا هذا (العطف).

وسنحاول في هذا الجزء الثّاني عرض دراسة تحليلية من منظور النّحو الوظيفي، مخصّصين كذلك الدّراسة عند أبرز الأعلام العرب المحدثين الّذين مثّلوا هذا الاتّجاه، ونقصد بالذّكر-كما أشرنا إلى ذلك سابقا- الباحث المغربي "أحمد المتوكّل"، معتمدين في ذلك على المبادئ والأسس أو القيود —إن صحّ التّعبير- الّتي وضعها لموضوع العطف في العربية من وجهة النّحو الوظيفي والآليات المستخدمة في تحليله لهذه الظّاهرة و في إطار هذا التّحليل الوظيفي سنحاول إجراء مقابلة بين ما عرضه درسنا العربي القديم حول هذه الظّاهرة قيد التّطبيق، وبين ما استحدثه النّحو الوظيفي من مصطلحات ومفاهيم جديدة حول الموضوع نفسه، ليتسنّى لنا بذلك معرفة مدى التّطابق في منهجية التّحليل لدى الدّرسين، وكذا معرفة أوجه التّشابه و الاختلاف، مع تسجيل النّتائج المحقّقة وذلك لا يتأتّى إلاّ بإجراء إسقاط لهذه المفاهيم الوظيفية، ومعرفة مدى توافرها في الدّرس اللّغوي العربي القديم —عند البلاغيين و الأصوليين تحديدا-

يقسّم العطف، حسب نوع المتعاطفات، من منظور النّحو الوظيفي وكما يرى ذلك المتوكّل إلى: عطف حدود، وعطف محمولات، وعطف حمول، ولكلّ قسم من هذه الأقسام نصيب في هذه المدوّنة قيد التّطبيق و الّتي ارتأينا صياغتها على النّحو التّالي:

1.6. عطف الحدود

جعل المتوكّل لعطف الحدود قيودا ضابطة له، صاغها تحت مبدإ أسماه (مبدأ التناظر)، يشمل هذا المبدأ قيود تركيبية وتداولية ودلالية، ومفاد ذلك أنّ الحدّين المتعاطفين يجب أن يتماثلا في الوظائف التّركيبية والتّداولية والدّلالية، بالإضافة إلى اشتراطه أن يكون الحدّان المتعاطفان متباينين معنى (غير مترادفين) وإحالة؛ أي يجب أن يعطف بين حدّين أو عبارتين محيلتين في القيد الموضوع للقيود

التّداولية، وبناء على ذلك فإنّ عطف الحدود يتمظهر في المدوّنة على الرّغم من عدم اطّراده فيها على النّحو التّالي:

في قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴾ [سورة الإنسان/الآية:15]

فالحدّان آنية و أكواب يخضعان لقيد عطف الحدود؛ فهما يأخذان نفس المقولة التّركيبية ؛ إذ عطف حدّ اسم على حدّ اسم، كما يأخذان نفس الوظيفة الدّلالية، من حيث انتماؤهما إلى نفس الحقل الدّلالي فالأكواب من جنس الآنية، أمّا الخضوع لقيد الوظيفة التّداولية فقد حصل كذلك من خلال أداء هذين الحدّين المتعاطفين وظيفة حدّ المحور. أمّا ضابط اختيار الأداة الّتي هي الواو في هذا المثال فهي ما تناسب هذا السّياق لكونها تنتمي إلى ما يعرف بالعطف الوصلي الذي اشترط المتوكّل فيه أن يكون بين المتعاطفين حكم مشترك أو دلالة مشتركة، و الّتي نجدها تتجسّد في هذا المثال من خلال عطف الأكواب على الآنية بحيث اكتملت قمّة الوصف بذكرهما معا في هذه الآية

ممّا يولّد شوقا للنّعيم الّذي أعدّه الله تعالى لعباده الأبرار، لكن ما يمكن قوله عن هذه المنهجية الّتي اعتمدها المتوكّل في دراسته لموضوع العطف عموما أنّها أغفلت جانبا مهمّا يُعدّ من صميم التّحليل اللّغوي ممثّلا في تلك الأغراض الوظيفية الّتي تؤدّيها أدوات العطف في سياق الاستعمال وذلك يرجع دائما إلى تركيز المتوكّل على جانب التّركيبي البحت معتمدا في ذلك على مبدإ التّناظر العام، أمّا إذا عرّجنا إلى علماء العربية القدامى وكيفية تحليلهم و تناولهم لهذا الموضوع تحديدا (موضوع العطف) فإنّنا نلحظ منهجية تختلف عن تلك الّتي اعتمدها المتوكّل في دراساته الحديثة، وما يقوله – صاحب التّحرير والتّنوير– معقّبا عن هذه الآية السّابقة لأبرز بيان عن تلك المنهجية المكتملة:

"وعطف أكواب على آنية من عطف الخاصّ على العامّ لأنّ الأكواب تحمل فيها الخمر لإعادة ملء الكؤوس، ووصفت هنا بأنّها من فضّة في بعض الأوقات، ومن ذهب في أوقات أخرى، كما دلّ عليه قوله في سورة الزّخرف: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ ﴾ ، لأنّ للذّهب

حسنا وللفضّة حُسنا فجُعلت آنيتهم من المعدنين النّفيسين لئلاّ يفوتهم ما في كلّ من الحسن والجمال" [1]

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان/الآية:24]

يتمظهر عطف الحدود في هذه الآية الكريمة بين الحدّ الأوّل و هو قوله تعالى: ﴿ أَثِمًا ﴾ والّذي يمثّل المعطوف عليه، و الحدّ الثّاني في قوله تعالى: ﴿ كَفُورًا ﴾ والذي يمثّل المعطوف، أمّا إذا جئنا إلى معرفة مدى خضوع عطف الحدود في الآية إلى قيد التّناظر الذي وضعه المتوكّل لهذا النّوع من العطف، فإنّه يمكن أن نلحظ أنّ الحدّين المتعاطفين (الآثم والكفور) يأخذان وظيفتا المفعول من حيث الوظيفة التّركيبية، كما يحقّقان التّناظر من حيث المقولة التّركيبية بحيث عطف حدّ اسمي على حدّ اسمي، كما يحملان نفس الوظيفة الدّلالية؛ إذ وردا بصيغة الوصف، كما حملا نفس الوظيفة التّداولية من خلال عطف حدّ محور على حدّ محور.

أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة من المنظور المتوكّلي، فوقوع العطف بواسطة (أو) على اعتبارها تنتمي إلى ما أسماه المتوكّل بالعطف الفصلي؛ أي هي من الحروف التي يعطف بها عطف فصل، والذي من مقتضاه تشريك أحد الشّيئين في خبر أو طلب و هذا التّشريك يفيد تخييرا أو إباحة، إلاّ أنّ المعنى الّذي يذهب إليه المتوكّل في الحروف الّتي صنّفها في قسم العطف الفصلي يشير به إلى أنّ الحكم بين المعطوف و المعطوف عليه لا يكون واحدا، بل يكون مختلفا و هو بذلك يتّجه وجهة تتميّز في كثير من جوانبها عن تلك النّظرة التّأصيلية لعلماء العربية القدامى ونظرتهم للوظائف المختلفة التي تؤدّيها (أو) باعتبارها أحد الحروف التي تنتمي إلى حقل العطف، لكن ما هو ملاحظ على ورود هذا الحرف (أو) في هذا السّياق يخرج بها عن كونها تنتمي إلى العطف الفصلي كما يرى المتوكّل، لأنّ ورودها في هذا السّياق فيه مخالفة لمقتضى الظّاهر وهو إمكانية قوله: "ولا تُطعهم، أو لا تطع منهم أحدا"؛ أي إمكانية خروجها عن الأصل الذي وضعت له وهو الدّلالة على التّخيير، وكما قال صاحب التّحرير والتّنوير: "عدل عنه إلى آثما أو كفورا و ذلك للإشارة بالوصفين إلى أنّ طاعتهم

[1] ا محمّد الطّاهر بن عاشور، لتّحرير والتّنوير، ج 29، ص 392

تفضي إلى ارتكاب إثم أو كفر، وقد جمع بين الوصفين لتشويه حال المتّصف بهما"[1]، وهنا يظهر خروج (أو) عمّا أسماه المتوكّل بعطف الفصل، لأنّ السّياق أو المقام الّذي وردت فيه استدعى ذلك.

ويقول الزّمخشري موضّحا خروج (أو) في هذا المثال عن معنى التّخيير أو الإباحة: "أي الآثم والكفور متساويان في وجوب عصيانهما "[2] وكان سيبويه قد رأى أنّ المعنى في الآية: "لا تطع أحدا من هؤلاء، ومثّل لذلك بنحو: لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا، كأنّه قيل:لا تأكل شيئا من هذه الأشياء "[3]، أمّا أبو عبيدة فقد قال:"ليس ها هنا تخيير، أراد آثما وكفورا"[4]. و يوضّح الزّمخشري الفرق بين المعنيين فيقول: "لو قيل لا تطعهما.جاز أن يطيع أحدهما، وإذا قيل لا تطع أحدهما، علم أنّ النّاهي عن الطّاعة أحدهما، عن طاعتهما جميعا أنهى، كما إذا نهي أن يقول لأبويه (أفّ) علم أنّه منهيّ عن ضربهما على طريق الأولى"[5].

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿19﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿20﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ [سورة المعارج/الآيات:19، 20، 21]

يتمظهر عطف الحدود في هذا المثال من خلال عطف الحدّ (منوعا) باعتباره ممثّلا للمعطوف على الحدّ (جزوعا) باعتباره ممثّلا للمعطوف عليه و يتحقّق قيد التّناظر في عطف الحدود هذا على النّحو التّالي:

- ينتمي الحدّان المتعاطفان إلى نفس المقولة التّركيبية من خلال عطف حدّ اسمي على حدّ اسميّ.
- يحمل الحدّان المتعاطفان نفس الوظيفة الدّلالية، من خلال ذكر الصّفة الّتي يتميّز بها الإنسان في الحالتين المذكورتين،
- يحمل الحدّان المتعاطفان نفس الوظيفة التّركيبية من خلال حملهما لوظيفة الحالية في التّركيب.

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 404.
[2] الزّمخشريّ، **الكشّاف** ج 1، ص 213.
[3] سيبويه، **الكتاب** ج، 1 ص 489.
[4] أبو عبيدة معمر بن المثنّى التّميمي، **مجاز القرآن**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1962، ج 2، ص 280.
[5] الزّمخشري، **الكشّاف** ج 4، ص 200.

- يحمل الحدّان المتعاطفان نفس الوظيفة التّداولية من خلال تأديهما لوظيفة بؤرة جديد.

كما نجد في نفس المثال—الآية السّابقة- نمطا آخر من أنماط العطف من منظور النّحو الوظيفي دائما، وهو عطف الحمول ويتمظهر ذلك من خلال جريان العطف بين الحمل الّذي يمثّل المعطوف في قوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ والحمل الّذي يمثّل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾، أمّا عن خضوع هذا العطف لمبدإ قيد التّناظر فإنّه يتشكّل على النّحو التّالي:

- قيد تناظر المحتوى القضوي: ينتمي محمولا هذين الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية من خلال عطف محمول فعليّ على محمول فعليّ آخر، كما يدلّان على واقعتين من نفس الصّنف وهو الدّلالة على-حالة-، كما ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي إلاّ أنّ وحدة هذا الحقل قد حصل فيها خرق، بحيث وردت بصيغة التّضادّ (الشرّ و الخير).
- حمل نفس الوظيفة التّداولية: يتحقّق هذا القيد على اعتبار أنّ الحملين يؤدّيان نفس الوظيفة التّداولية، وهي وظيفة الذيل، لأنّها جاءت موضّحة لهلع هذا الإنسان.
- قيد تناظر القوّة الإنجازية: يتحقّق هذا القيد بالنّسبة للحملين المتعاطفين، من خلال تضمّنهما توكيدا للحالة الّتي جُبل عليها الإنسان (الجزع حال الشرّ) و(المنع حال الخير)

أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار أداة العطف الّتي هي الواو في هذا المثال، فإنّها تنتمي إلى ما اصطلح عليه المتوكّل بالعطف الوصلي الّذي يُوجب إشراك الجملتين المتعاطفتين في حكم دلاليّ واحد، و لعلّ هذا ما نلمسه في العطف الحاصل بين هذين الحدّين المتعاطفين، إذ الغاية من ذكر هذين اللّفظين المتضادّين إفادة معنى مشترك و هو إثبات هاتين الصّفتين في الإنسان، ولعلّ مناسبة وقوع (الواو) في هذا المثال دون غيرها والدّور الوظيفي الّذي أضافته للمعنى المراد من الآية، يتّضح أكثر إذا عرّجنا بالبحث إلى ما قاله أسلافنا القدامى من اللّغويين في هذا الموضوع؛ إذ اهتمامهم بهذا العنصر تحديدا قد شغل حيّزا كبيرا في دراساتهم اللّغوية، وبخاصّة لدى البلاغيين والأصوليين يقول الطّاهر بن عاشور في هذا الصّدد": وقوله: (منوعا) عطف على (جزوعا) أي خُلق هلوعا في حال كونه جزوعا إذا مسّه الشّرّ، ومنوعا إذا مسّه الخير، والشرّ: الأذى مثل المرض والفقر، والخير: ما ينفع الإنسان ويلائم رغباته مثل الصّحة و الغنى، والجزوع الشّديد الجزع والجزع ضدُّ الصّبر، والمنوع: الكثير

المنع:أي شديد المنع لبذل شيئ ممّا عنده من الخير، و-إذا- في الموضعين ظرفان يتعلّقان كلّ واحد بما اتّصل به من وصفين (جزوعا) و(منوعا)" [1].

2.6. عطف المحمولات

من الضّوابط الّتي يوجبها النّحو الوظيفي في العطف بين المحمولات انتماء كلّ من المتعاطفين إلى نفس الواقعة، فلا يعطف بين محمولين من واقعتين مختلفتين، إضافة إلى وجوب انتمائهما إلى حقل دلالي واحد، كما يمتنع العطف بين محمولين دالّين على وقائع متناقضة، حتّى ولو تحقّقت الضّوابط السّابقة، والمحمول قد يرد فعليا أو غير فعليّ (اسم، صفة، ظرف)، كما اشترط المتوكّل في عطف المحمولات غير الفعلية تماثل الوظيفة التّداولية، وبناء على ذلك يتمظهر عطف المحمولات في المدوّنة قيد التّطبيق على النّحو التّالي:

في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴾ [سورة نوح/الآية:12]

فهذه الآية الكريمة الّتي تمظهر فيها العطف بين محمولين تخضع للقيود الضّابطة لعطف المحمولات وفق مبدإ التّناظر العامّ، من حيث المقولة التركّيبية بحيث عطف بين محمولين متماثلين من جهة الفعل، وكذا متناظرين من جهة الوظيفة التركّيبية؛ فكلاهما أدّى وظيفة المنفّذ، كما يخضعان لوحدة الحقل الدّلالي، وكذا تماثلهما من حيث المخصّصان إذ دلّ الفعلان على التّماثل في الزّمن.

في قوله تعالى: ﴿ وَجَمَعَ فَأَوْعَى ﴾ [سورة المعارج/الآية:18]

يتمظهر عطف المحمولات في هذه الآية من خلال عطف محمول فعلي على محمول فعلي آخر، ويخضع هذا المثال لمبدإ قيد التّناظر الذي وضعه المتوكّل لعطف المحمولات كما يلي:

كلا المحمولين دالّين على نفس الواقعة وهي الدّلالة على عمل، كما نلحظ أنّ كلا المحمولين المتعاطفين ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي و هو الدّلالة على الفعلية كما نلحظ كذلك أنّ هذين المحمولين المتعاطفين غير مترادفين ولا متناقضين، وهو ما أضافه المتوكّل إلى الضّوابط السّابقة لعطف المحمولات، كما يتحقّق قيد التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية بالتّضمّن من خلال تأدية وظيفة المحور إذ المتحدّث عنه في كلا المحمولين هو الإنسان، أمّا ضابط اختيار الأداة من المنظور المتوكّلي

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج 29، ص 170.

فالفاء هنا أدّت وظيفة العطف الوصلي من خلال إفادتها التّرتيب، لكنّ هذا الضّابط الذي يبرّر به النّحو الوظيفي اختيار الفاء في هذا المثال تنقصه الدّقّة وعمق التّحليل، وذلك بالمقارنة مع ما قدّمه درسنا البلاغي في هذا الصّدد؛ و توضيح ذلك ما قدّمه ابن عاشور من تبريرات قيّمة من خلال تحليله للآية السّابقة، مبرزا من خلالها تلك الرّؤية التّحليلية الدّقيقة والمنهجية المتميّزة الّتي انفرد بها الدّرس البلاغي تحديدا، بحيث يقول عن المعنى الّذي أفادته الفاء في سياق هذه الآية: "فالجمع والإيعاء في قوله: ﴿ **وَجَمَعَ فَأَوْعَى** ﴾ مرتّب ثانيهما على أوّلهما فيدلّ ترتّب الثّاني على أنّ –مفعول جمع– المحذوف هو شيء ممّا يوعى، أي يجعل في وعاء، وفي قوله (جمع) إشارة إلى الحرص، وفي قوله (فأوعى) إشارة إلى طول الأمل"[1] و هو ما أفادته الفاء من خلال دلالتها على التّرتيب في هذا المثال.

في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [سورة الملك/الآية:19]

يتمظهر عطف المحمولات في هذه الآية من خلال قوله تعالى: ﴿ **صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾، فإذا جئنا إلى معرفة مدى توافر القيود الضّابطة التي وضعها المتوكّل لهذا النّوع من العطف فإنّنا نجد أنّ معظمها قد تمّ خرقه، وتفصيل ذلك كالتّالي:

الانتماء إلى نفس المقولة التّركيبية لم يتحقّق وفق الضّابط الذي وضعه المتوكّل؛ إذ المحمول الذي يمثّل المعطوف ورد فعلا بينما المحمول الذي يمثّل المعطوف عليه ورد اسما شبيها بالفعل في الاشتقاق، وقد نوّه صاحب التّحرير والتّنوير على فائدة عظيمة لمثل هذا العطف وهي إفادة الاتّصاف بحدوث المصدر في فاعله، والّذي من خلاله حصل تماثل بين المعطوفين في الاسمية والفعلية، واستنباط مثل هذه الفوائد في البلاغة العربية إنّما يدلّ على انفراد الدّرس اللّغوي العربي القديم بهذا التّحليل المنهجي الدّقيق.

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 166.

كما يخضع هذا العطف من المنظور الذي يراه المتوكّل في قيوده الضّابطة له إلى تماثل في الوظيفة التركيبية، وذلك بورود هذا العطف (صفة) من النّاحية التركيبية، سواء في المحمول المعطوف أم المعطوف عليه، كما يخضعان كذلك إلى قيد الانتماء إلى نفس الحقل الدّلالي؛ إذ حركة الطّير في كلتا الصّفتين من نفس الحقل الدّلالي، أمّا إذا جئنا إلى المخصّص الزّمني و الجهي لهذين المحمولين، فإنّهما لا يخضعان للقيد الذي الذي يشترطه المتوكّل إذ العطف هنا لم يتمّ بين محمولين لهما نفس المقولة التّركيبية وبذلك فهما لا يخضعان للقيد المخصّص (الزّمن و الجهة)، و مع ذلك فقد أدّيا وظيفة العطف، وهذا ما يستدعي إعادة نظر و تدقيق في القيود الّتي وضعها المتوكّل لهذا النّوع من العطف ولغيره؛ إذ ما يلاحظ عليها أنّها غير مطّردة مع جميع الأمثلة وصور الكلام المختلفة.

أمّا من جهة اختيار الأداة الّتي هي الواو فقد خضعت لما أسماه المتوكّل بعطف الوصل الّذي يتمّ بمجموعة من الأدوات والّتي منها (الواو) وممّا يجدر التّنبيه إليه أنّ مراد المتوكّل من مصطلح عطف الوصل يختلف من الوجهة التّنظيرية الّتي يحلّل من خلالها موضوع العطف عن نظرة الدّرس اللّغوي العربي القديم، وتحديدا عند علماء البلاغة منهم الّذين وضعوا أثناء تأصيلهم لهذا العلم بابا ذا صلة وطيدة بموضوع العطف أو بالأحرى يعدّ العطف جزءا أو فرعا منه، عرف هذا الباب ب(الفصل والوصل)، ويوضّح ابن عاشور في تفسيره لهذه الآية السّابقة مرادهم من بلاغة الوصل في الكلام إذ يقول:" فلم يفت بعطفه تماثل المعطوفين في الاسمية والفعلية –يعني عطف قوله: (يقبضن) على قوله: (صّافّات) والّذي هو من محسّنات الوصل"[1]. كما نلحظ كذلك أنّ كلاّ من المحمولين المتعاطفين في هذا المثال يخضعان لقيد الوظائف التّداولية، وذلك من خلال تأدية هذين المحمولين لنفس الوظيفة، وهي وظيفة المحور.

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 37.

في قوله تعالى: ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ [سورة المدّثّر/الآية: 37]

يتمظهر عطف المحمولات في هذه الآية الكريمة من خلال وقوع العطف بين المحمول الّذي يمثّل المعطوف في قوله تعالى: (يتأخّر) و المحمول الذي يمثّل المعطوف عليه في قوله: ﴿ يَتَقَدَّمَ ﴾ ، فإذا جئنا إلى إجراء عملية إسقاطية للقيود أو الضّوابط الّتي يضعها المتوكّل لعطف المحمولات فإنّها تتشكّل على النّحو التّالي:

- الانتماء إلى نفس المقولة التّركيبية: يتحقّق هذا القيد من خلال عطف محمول فعلي على محمول فعليّ آخر.
- الدّلالة على واقعة من نفس الصّنف: يتحقّق هذا القيد كذلك من خلال دلالة هذين المحمولين على واقعة (عمل)، كما ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي إذ يدلاّن على حركة في جهة معيّنة، إلاّ أنّنا نلحظ خرقا في هذا العنصر بالذّات و بالتّحديد في وحدة الحقل الدّلالي، إذ لا يُجوّزُ المتوكّل العطف بين المتضادّات، وقد وقع هذان المحمولان بصيغة التّضادّ (يتقدّم، يتأخّر) وبناء عليه فالعطف ممتنع في هذا المثال من خلال غياب هذا الضّابط.
- قيد التّناظر في مؤشّر القوّة الإنجازية: يحصل التّناظر وفق هذا القيد أيضا على أساس أنّ المحمولين المتعاطفين تضمّنا من حيث قوّتهما الإنجازية إفادة خبر معيّن، إلاّ أنّه ما يمكن ملاحظته على قيد مبدإ التّناظر العامّ الّذي وضعه المتوكّل كقاعدة أصل للحكم على المتعاطفات بالجواز أو بالمنع يجعل من التّحليل اللّغوي بالنّسبة للّغة العربية لا يولي العناية الكبرى بسياق الاستعمال، كما ذكرنا سابقا مع الأمثلة المقدّمة مع الأدوات العاطفة، بحيث إذا قرّرنا منع هذا العطف في هذا المثال مؤيّدين ما اشترطه المتوكّل بأنّ العطف بين المتضادّات، وكذا بين المترادفات غير جائز، فإنّ التّسليم بهذا الحكم (الشّرط) يجعل المعنى المراد تبليغه من هذه الآية غير واضح أو غير مكتمل، يقول الزّمخشريّ مبرزا قيمة التّرابط بين الألفاظ المتعاطفة وكيفية تأثير أدوات العطف في توجيه المعنى وتحديده: "و المراد بالتّقدّم والتّأخّر السّبق إلى الخير والتّخلّف عنه، و هو كقوله:"فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر "،

ويجوز أن يكون (لمن شاء) بدلا من (للبشر) على أنّها منذرة للمكلّفين الممكّنين الّذين إن شاءوا تقدّموا ففازوا وإن شاءوا تأخّروا فهلكوا"[1].

في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ [سورة الإنسان/الآية:37]

يتمظهر عطف المحمولات في هذه الآية الكريمة من خلال عطف قوله (كفورا) باعتباره المحمول الّذي يمثّل المعطوف على قوله تعالى: (شاكرا) باعتباره يمثّل المحمول المعطوف عليه، ويتحدّد عطف المحمولات في هذه الآية الكريمة من خلال إخضاعه للقيود الوظيفية الضّابطة له، والّتي تتشكّل على النّحو التّالي:

- انتماء المحمولين المتعاطفين إلى نفس المقولة التّركيبية: يتحقّق هذا القيد من خلال عطف محمول اسميّ على محمول اسميّ، ومن ثمّة فهذان المحمولان دالّان على واقعة من نفس الصّنف وهي الدّلالة على الاتّصاف بحالة معيّنة، لكنّنا نلحظ خرقا في وحدة هذا الحقل الدّلالي من خلال وقوع العطف بين اللّفظ و ضدّه (شاكرا و كفورا)، وهذا ما يجعل العطف ممتنعا من المنظور المتوكّلي.
- حمل المحمولين لنفس الوظيفة التّداولية: يتحقّق هذا القيد على أساس أنّ المحمولين المتعاطفين يؤدّيان وظيفة المحور؛ إذ الحديث عن الإنسان في مطلع هذه السّورة الكريمة هو مركز الكلام ومحوره.
- قيد التّناظر في مخصّصي المحمولين: يتحقّق التّناظر في هذا القيد على اعتبار أنّ كلا المحمولين تضمّنا عرضا للحالة أو الصّفة الّتي يكون عليها الإنسان أو يختارها، وهي إمّا الشّكر أو الكفر، لكن ما يمكن قوله عموما عن مبدإ التّناظر الّذي اعتمده المتوكّل في دراسته لموضوع العطف، واعتماده لمنهجية أقلّ ما يقال عنها أنّها ركّزت على الجانب التّركيبي المجرّد دون النّظر إلى الاستعمال السّيّاقي للمتعاطفات وكذا للأدوات العاطفة، يقول مصطفى حميدة مبرزا دقّة التّحليل اللّغوي لدى علمائنا القدامى وشدّة اعتنائهم بالسّيّاق والتّواصل و بخاصّة في النّصّ القرآني:" ويُفهم من هذا المعنى (أي من الآية الكريمة) أنّ المعنى الوظيفي هنا هو التّخيير بين

[1] الزّمخشريّ، **الكشّاف**، ج 4، ص 161.

الشّكر والكفر بدليل ما جاء بعد هذه الآية مباشرة و هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾[1].

3.6. عطف الحمول

ما هو ملاحظ على هذه المدوّنة قيد التّطبيق أنّ النّمط الغالب عليها من المنظور الاصطلاحي للنّحو الوظيفي هو عطف الحمول (أو عطف الجمل)، والسّؤال الّذي كان الأجدر أن يُطرح مع النّمطين السّابقين (عطف الحدود وعطف المحمولات) ومع هذا النّمط –عطف الحمول– هو: ما مدى توافق أو خضوع هذه الأنماط، وما وضعه المتوكّل لها من ضوابط وقيود وما طرحه من مستجدّات اصطلاحية، مع ما يراه درسنا النّحوي والبلاغي والأصولي في الموضوع نفسه.

للإجابة عن هذا التّساؤل المتشّعب سأسعى إلى إسقاط تلك المفاهيم و القيود التي جاء بها المتوكّل حول ما أسماه بعطف الحمول، وذلك لرؤية مدى التّطابق أو الاختلاف مع درسينا النّحوي والبلاغي القديم.

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الملك/الآية:1]

فهذه الجملة معطوفة على الآية الأولى التّي استفتح الله عزّ وجلّ بها سورة الملك، أمّا إذا جئنا إلى مدى خضوعها للقيود العطفية الّتي يضعها النّحو الوظيفي كضوابط تسير دائما وفق المبدإ العام (مبدأ التّناظر بين المتعاطفات) فإنّنا نجد خرقا كذلك لبعض القيود الموضوعة لهذا النّمط من العطف، بحيث لم يتحقّق مبدأ التّناظر أو التّماثل في المقولة التركيبية؛ إذ ورد الحمل الّذي يمثّل المعطوف عليه بصيغة الفعل، بينما ورد الحمل الّذي مثّل المعطوف بصيغة الاسم، أمّا من جهة الدّلالة على نفس الواقعة فقد تحقّق هذا القيد من خلال الدّلالة الواقعة على عمل وهو تعظيم الإنسان للربّ سبحانه وتعالى المنفرد بالملك والقدرة، كما ينتمي الحملان إلى نفس الحقل الدّلالي؛ إذ عطف الحمل المعطوف بتضمّنه تعظيم إحدى صفات الله تعالى على الحمل المعطوف عليه و الذي تضمّن كذلك صفة أخرى من صفاته عزّ وجلّ.

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 333.

أمّا قيد تناظر الوظيفة التّداولية للحملين فقد وردت بالتّضمّن وذلك من خلال تأدية الحملين وظيفة بؤرة جديد أمّا من حيث خضوع مخصّصي الحملين لقيد التّناظر، فهو غير محقّق على أساس أنّ الجملة الأولى تضمّنت إفادة خبر من خلال ذكر صفة من صفاته سبحانه وتعالى، والجملة الثّانية تضمّنت ذكر صفة أخرى من صفاته، لكنّ موضع المفارقة بعدم الخضوع لقيد التّناظر في مخصّصي الحملين (مؤشّر القوّة الإنجازية) إنّما يكمن في الغرض المستفاد من الجملتين؛ إذ الجملة الأولى أفادت التّخصيص من خلال الصّفة المذكورة و اقترانها بالاسم الموصول (صفة الملك مقترنة بالاسم الموصول).

أمّا الغرض المستفاد من الجملة الثّانية فهو إفادة التّعميم، وتبرير هذا الغرض إنّما حصل من خلال عدم تكرار الاسم الموصول، وهنا يظهر الاختلاف في قيد تناظر من جهة مخصّصي الحملين، ولعلّ هذا ما يُعاب على تلك الضّوابط الّتي وضعها المتوكّل كقيود للمتعاطفات، وذلك من خلال عدم مراعاته للسّياق الّذي له الأثر البارز في تحديد المعنى و توجيهه، وخاصّة إذا ما تعلّق الأمر بالسّياق القرآني، ولتوضيح هذه المفارقة بين ما يراه النّحو الوظيفي عموما والمتوكّل خصوصا وذلك في القيود الّتي وضعها للعطف، وبين ما انفرد به علماء البلاغة العربية وأصحاب البحث الأصولي من خلال اهتمامهم بالسّياق وربطه دائما بالأداة العاطفة، وفي هذا الصّدد نعرض تحليل صاحب التّحرير و التّنوير لهذا المثال محلّ النّقاش إذ يرى –رحمه الله تعالى – أنّ الغرض المستفاد من هذا العطف الجملي، هو إفادة التّعميم بعد التّخصيص وهذه الفائدة "إنّما حصلت لغرض تكميل المقصود من الصّلة الّتي هي الآية الأولى وإيراد العطف في الآية الثّانية إنّما جيء به ليفيد معنى آخر غير التّوكيد للآية السّابقة، وإنّما استفيد منه معنى التّتميم لصلة الموصول وهو ما يبرّره عدم تكرار الاسم الموصول"[1]. و هنا عين المفارقة بين درس النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي القديم (النّحوي والبلاغي والأصولي)؛إذ لو أخضعنا هذين الحملين لقيد التّناظر لألزمنا تكرار الاسم الموصول في الآية الثّانية، و إذا فعلنا ذلك تغيّر المعنى المراد من الآية ومن هنا تكمن قيمة السّياق وعلاقته الوطيدة بالأداة العاطفة، وهذا ما اهتمّ به علماء العربية القدامى و على وجه التّخصيص علماء البلاغة منهم.

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير** ج 29، ص 11.

في قوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [سورة الملك/الآية:13]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآية بين قوله: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ ﴾ الحمل المعطوف عليه ﴿ اجْهَرُوا بِهِ ﴾ الحمل المعطوف، فإذا جئنا إلى عملية إسقاط وإخضاع هذا المثال للقيد الّذي وضعه المتوكّل لعطف الحمول فإنّنا نلحظ ما يلي:

من حيث تناظر محتواهما القضوي، فقد تحقّق من خلال انتمائهما إلى نفس المقولة التّركيبية وهي كون الحملين وردا بصيغة الفعل وبدلالة الأمر في الحالتين، كما أنّهما دالّان أو منتميان إلى نفس الحقل الدّلالي (الإسرار و الجهر) و إن كانت هذه الدّلالة متناقضة فقد وضع المتوكّل قيدا يجيز ذلك، أمّا من حيث حملهما لنفس الوظيفة التّداولية فيمكن القول أنّه قد تجسّد من خلال تأدية هذين الحملين المتعاطفين وظيفة المحور في الكلام، أمّا من جهة تحقّق التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين فهو حاصل كذلك فكلاهما يؤدّي وظيفة الأمر.

أمّا من جهة ضابط اختيار الأداة فإنّها تنتمي وفق ما يشترطه المتوكّل إلى ما اصطلح عليه بالعطف الفصلي الّذي يقتضي أن لاّ يكون بين الحمل المعطوف و الحمل المعطوف عليه إشراك في الحكم الدّلالي، و إنّما تكون الدّلالة العامّة لكلّ منهما مختلفة، لكنّ هذا الضّابط الّذي وضعه المتوكّل لقسم محدّد من الأدوات العاطفة، والّتي من بينها (أو) لا يطّرد مع جميع الأمثلة العطفية، والّتي من أبرزها هذا المثال السّابق، إذ الدّور الوظيفي الّذي أدّته (أو) في هذا السّياق لا يوجب الفصل بين المتعاطفين، ولإبراز هذه القيمة الّتي يؤدّيها السّياق في توجيهه للمعنى، نورد التّحليل الّذي قدّمه مصطفى حميدة من خلال عرضه للمعاني الوظيفية الّتي تؤدّيها (أو) في السّياقات المختلفة، وتخصيصا المعنى الّذي أدّته في سياق هذا المثال السّابق، إذ يرى أنّ المعنى الوظيفي الّذي تؤدّيه هو معنى التّسوية والّذي اقتضت من خلاله رفع توهّم رجحان أحد المتعاطفين على الآخر، وقد أوضح ذلك من خلال إيراده لدليل نقلي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما في تفسيره لهذه الآية بحيث قال:"نزلت في المشركين، كانوا ينالون من رّسول الله –صلّى الله عليه و سلّم– فخبّره جبريل عليه السّلام بما قالوا فيه، فيقول بعضهم لبعض: أسرّوا قولكم لئلاّ يسمع إله محمّد "[1]، ومعنى هذا أنّهم كانوا يتوهّمون رجحان الإسرار

[1] فداء الدّين ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج4، ص1923

على الجهر، فنزلت الآية لتسوّي بينهما "[1]، ومن الأدلّة التّبريرية الّتي تؤكّد على أنّ (أو) في هذا المثال لا تُوجب الفصل بين المتعاطفين، بل تدلّ على علاقة وطيدة وحكم مشترك بينهما، ما أورده ابن عاشور في تفسيره معقّبا على هذه الآية السّابقة، ومبرزا ذلك التّناسق الحاصل بين هذه الآية والآيات السّابقة لها ممّا يوحي بضرورة الوصل بينهما، إذ يرى –رحمه الله– أنّ العطف الحاصل بين هذه الجمل هو عطف غرض على غرض "أي الانتقال من غرض إلى غرض آخر وذلك لمناسبة حكايتهم في الآخرة بذكر أقوالهم في الدّنيا، وهي الأقوال الّتي كانت تصدر منهم بالنّيل من رّسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– فكان الله يُطلعه على أقوالهم فيخبرهم النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم – بأقوالهم فأرادوا بعد ذلك إسرار أقوالهم كيلا يسمعهم ربّ محمّد بزعمهم، فهذه الجملة معطوفة على الجمل السّابقة الّتي تحكي قول الكفّار و صفاتهم"[2].

في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ معطوفة على جملة: ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ** ﴾، [سورة الملك/الآية:14]

ويتمظهر عطف الحمول في هذه الآية من خلال عطف الحمل الأوّل والّذي يمثّل المعطوف في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ على الحمل الثّاني والذي يمثّل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ** ﴾، أمّا إذا جئنا إلى إجراء عملية إسقاط للقيود الضّابطة لعطف الحمول في هذا المثال، فإنّنا نلحظ ما يلي:

- عدم تحقّق التّناظر في المحتوى القضوي من خلال عدم انتماء محمولي الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية ؛ فالمحمول المعطوف عليه عبارة عن مركّب فعلي أمّا المحمول المعطوف فهو عبارة عن مركّب (وصفي)، أمّا قيد الانتماء إلى نفس الحقل الدّلالي فيمكن القول أنّه تحقّق، وذلك لأنّ هاتين الجملتين ليستا معطوفتين على بعضهما فحسب، وإنّما لهما ارتباط أو ربط بالآيات السّابقة، والّتي تهدف كلّها إلى تبيان قدرة الله عزّ وجلّ و إظهار المعجزات على الخلق، فعلمه سبحانه وتعالى بالخلق وأعمالهم أمر يسير لديه؛ إذ إنّه اللّطيف الخبير، وبذلك فالحقل الدّلالي واحد.

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 235.

[2] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 29.

- كما يتجسّد قيد التّناظر في مخصّصي الحملين أو فيما اصطلح عليه بمؤشّر القوّة الإنجازية ؛ إذ كلا الحملين تضمّن إفادة خبر مجهول لدى المخاطب، أمّا من جهة الأداة فقد استعملت الواو الّتي تنتمي إلى العطف الوصلي كما حدّد ذلك المتوكّل في معرض حديثه عن قواعد إدماج العاطف، واستعمال الواو دون غيرها في هذا السّياق من منظور النّحو الوظيفي، إنّما ترتّب لكون الواو من الحروف الواصلة (الرّابطة) على الرّغم من اختلاف أو عدم تحقّق قيد مبدإ التّناظر العام الّذي اشترطه المتوكّل لحصول العطف، وهذه نظرة ضيّقة المفهوم حول الأدوات العاطفة حيث إنّ هذه الحروف تخضع دائما لهذه الضّوابط الّتي حدّدها المتوكّل ولا تخرج عليها وهذا ما يُؤدّي إلى الحدّ من القيمة الوظيفية لهذه الأدوات و يُغيّب الدّور الوظيفي الّذي تؤدّيه في سياق الاستعمال، وهذا الجانب الّذي تمّ إغفاله أو لم ينتبه إليه في إطار النّحو الوظيفي، نجده عند علماء البلاغة العربية القدامى يحتلّ النّصيب الأكبر من العناية و الاهتمام، ويظهر ذلك جليّا من خلال اهتمامهم بالأغراض البلاغية الّتي تؤدّيها حروف العطف في السّياقات المختلفة، ولعلّ ما يبرّر صحّة كلامنا ما قدّمه صاحب التّحرير و التّنوير في تفسيره من تحاليل لغوية دقيقة تنبع من الأصل العامّ الّذي سار عليه علماء البلاغة والأصوليون في ربطهم المعنى بالسّياق الاستعمالي والّتي نورد منها تحليله للمثال السّابق بحيث يرى –رحمه الله–:أنّ العطف بواسطة الواو دون غيرها في هذا السّياق أضاف خبرا يفيد التّعريف بقدرة الله عزّ و جلّ على أنّه يعلم دقائق الأمور و أجلّها.

في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ** ﴾ فهي جملة معطوفة على **قوله عزّ وجلّ:** ﴿ **فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ** ﴾ [سورة الملك/الآيتان:3، 4]

وهذا النّمط من العطف ينتمي إلى عطف الحمول أو بالأحرى إلى عطف الجمل، ويتحدّد ذلك بوضوح من خلال القيام بعملية إسقاطية لمجموعة القيود الّتي وضعها المتوكّل لهذا النّمط العطفي، من أجل معرفة مدى توافرها أو خرقها لمجموع تلك القواعد أو بعضها.

فإذا نُظر إلى قيد انتماء محمولي الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية فهي محقّقة على أساس أنّ كلاّ من الحملين تضمّنا محمولين من نفس المقولة التّركيبية وهو فعل الأمر المكرّر بنفس اللّفظ، ومن

ثمّة فهما يدلاّن على واقعتين من نفس الصّنف، وبناء على ذلك فإنّ الانتماء إلى نفس الحقل الدّلالي حاصل كذلك؛ إذ التّدبّر في آلاء الكون هو المطلوب في هذه الآية بواسطة حاسّة البصر و هو ما دلّت عليه الجملتان المتعاطفتان، أمّا إذا انتقلنا إلى قيد تناظر الوظائف التّداولية فإنّه يمكن عدّه قد تحقّق من خلال تضمّن هذين الحملين نفس الوظيفة التّداولية، وهي تأدية وظيفة بؤرة جديد.

أمّا قيد تناظر القوّة الإنجازية فقد تحقّق أيضا على اعتبار حصول عطف جملة وردت بصيغة الأمر على جملة أخرى تضمّنت نفس الصّيغة بغرض طلب حصول عمل وهو التّدبّر والتّمعّن في عظمة هذا الكون، أمّا عن ورود هذا العطف بالأداة (ثمّ) فهو بحسب ما يرى المتوكّل عطف وصلي، لكن إذا رجعنا إلى ضابط استعمال إحدى أدوات عطف الوصل فقد حصرها المتوكّل في ضابط الزّمان بالنّسبة للواو والفاء وثمّ كما في هذا المثال، وما يلاحظ على هذا الضّابط أنّه لا يطّرد على إطلاقه، وما يبرّر ذلك ما ذهب إليه صاحب التّحرير و التّنوير إلى أنّ دلالة (ثمّ) في هذا المثال هو ما عُرف عنده بالتّراخي الرّتبي وهو الغرض الّذي تُفيده (ثمّ) من خلال عطفها للجمل بعضها على بعض بخلاف التّراخي الزّمني المحصور في عطف المفرد؛ فالتّراخي الرّتبي يحصل كما يرى –صاحب التّحرير والتّنوير– بين جملتين إذا اتّحد المخبر عنه فيهما والتّراخي الرّتبي في هذه الآية إنّما هو من متطلّبات السّياق والمقام "إذ أنّ إعادة النّظر تزيد العلم بانتفاء التّفاوت في الخلق رسوخا ويقينا "[1].

و هذا ما يوضّح أنّ ما وضعه المتوكّل من قيود للأدوات العاطفة و شروط إدماجها، إنّما يحتاج إلى إعادة نظر أو بالأحرى إعادة صياغة وفق ما يتماشى مع خصائص اللّغة العربية.

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿31﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾

[سورة الحاقة/الآيتان:32، 32]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآية الكريمة من خلال العطف الحاصل بين جملة ﴿ **ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ** ﴾ التي تمثّل الحمل المعطوف عليه، وبين جملة ﴿ **ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ** ﴾ التي تمثّل جملة المعطوف، كما أنّ الجملة الأولى معطوفة على الّتي قبلها في قوله تعالى: ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ** ﴾ [سورة الملك/الآية:29] ، لذلك يعدّ هذا العطف عطف جمل لأنّه تضمّن سلسلة من الجمل المعطوفة، أمّا إذا جئنا إلى إجراء عملية إسقاطية للقيود الّتي تحكم موضوع

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 19.

العطف من المنظور المتوكّلي فيمكن أن نلحظها كما أشرنا سابقا على مستوى هذه السّلسلة من الجمل المعطوفة:

فمن حيث انتماء محمولات هذه الحمول (الجمل) إلى نفس المقولة التّركيبية فقد تحقّق من خلال وروده في كلّ جملة بصيغة محمول فعلي (غلّوه، صلّوه، اسلكوه)، كما تدلّ هذه المحمولات على واقعة من نفس الصّنف فهي جميعها تدلّ على القيام بعمل، كما تنتمي جميعها إلى نفس الحقل الدّلالي، إذ أفعال هذه الحمول كلّها من نفس الحقل (وحدة الزّمن)، أمّا قيد تناظر الوظيفة التّداولية فقد تحقّق من خلال تأدية هذه الحمول وظيفة المحور، كما نلحظ تحقّق مبدإ التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين المتعاطفين من خلال ورود هذه الحمول بصيغة الأمر الّذي يُقصد منه طلب القيام بالفعل الّذي يُوجّهه الله عزّ وجلّ للملائكة الموكّلين بذلك، أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة وفق قواعد الإدماج الّتي وضعها المتوكّل، فإنّ هذا الضّابط ينحصر دائما في إطار ضيّق –كما قلنا سابقا– من خلال تحليلنا للآيات القرآنية الّتي سبقت هذا المثال، وهو كون (ثمّ) تنتمي إلى ما أسماه المتوكّل بالعطف الوصلي.

كما يمكن إضافة ضابط آخر أضافه المتوكّل يتعلّق أيضا باستعمال (ثمّ) في هذا السّياق العطفي و هو ضابط الزّمان و هو ما يتحقّق في عطف الجمل هذا إذ تناسب اختيار (ثمّ) مع زمن الأمر الّذي تضمّنته هذه الحمول، لكن تبقى هذه الضّوابط قاصرة أو مغيّبة للأغراض البلاغية– الّتي هي من صميم المعنى الوظيفي– و الّتي تفيدها هذه الأدوات في المقام أو السّياق الّذي ترد فيه و هو ما لا يخضع للقيد العام الّذي وضعه المتوكّل للعطف (مبدأ التّناظر)؛ وذلك لأنّ هذه الأغراض والدّلالات الّتي تؤدّيها الأدوات العاطفة إنّما يرتبط دائما بالمقام الّذي يختلف من جملة إلى أخرى، ولعلّ هذا ما انفرد به علماء العربية القدامى في تحليلهم اللّغوي (البلاغيين والأصوليين منهم خصوصا) وما ذكره صاحب التّحرير والتّنوير عند تحليله لهذه الآيات المذكورة سابقا لأبرز بيان على ذلك؛إذ يقول–رحمه الله تعالى–:" وعطف بفاء التّعقيب –يعني في قوله: (فغلّوه) لإفادة الإسراع بوضعه في الأغلال عقب أخذه، و(ثمّ) في قوله: ﴿ **ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ** ﴾ للتّراخي الرّتبي لأنّ مضمون الجملة المعطوفة بها أشدّ في العقاب من أخذه في الأغلال، و(ثمّ) في قوله: ﴿ **ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ** ﴾ للتّراخي الرّتبي بالنّسبة لمضمون الجملتين قبلها؛ لأنّ مضمون (في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا) أعظم من مضمون (فغلّوه)، ومضمون (فاسلكوه) دلّ على إدخاله الجحيم فكان إسلاكه في

تلك السّلسلة أعظم من مطلق إسلاكه الجحيم...و اقتران فعل (اسلكوه) بالفاء لتأكيد الفاء الّتي اقترنت بفعل "فغلّوه"، وإمّا للإيذان بأنّ الفعل منزّل منزلة جزاء شرط محذوف وهذا الحذف يُشعر به تقديم المعمول غالبا كأنّه قيل: مهما فعلتم به شيئا فاسلكوه في سلسلة أو مهما يكن شيء فاسلكوه"[1].

في قوله تعالى: ﴿ **وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا** ﴾ [سورة نوح/الآيات: 24]

يتمظهر عطف الحمول في هذا المثال من خلال عطف قوله عزّ وجلّ حكاية عن نبيّه نوح عليه السّلام: ﴿ **قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿21﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿22﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿23﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا** ﴾ [سورة نوح/الآيات: 21-24] فهذه المفاعيل المعطوفة بعضها على بعض تشكّل جملة واحدة و هي بدورها معطوفة على جزء جملة مقولة للفعل "قال" في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا** ﴾. [سورة نوح/الآيات: 24]

أمّا عن خضوع هذا المثال لقيد التّناظر العام بضوابطه الّتي يشترطها النّحو الوظيفي في العطف بين الجمل فإنّه يلاحظ ما يلي: من حيث انتماء محمولات هذه الجمل إلى نفس المقولة التّركيبية يمكن القول أنّه قد تحقّق بحيث هذه المحمولات المعطوفة وردت بصيغة الأفعال و إن اختلفت في الأزمنة ومن ثمّة فهي تنتمي إلى نفس الحقل الدّلالي (دلالة الأفعال المختلفة)، وهما أي هاتان الجملتان المتعاطفتان دالّتان على نفس الواقعة و هي الدّلالة على القيام بعمل، كما يتحقّق قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية إذ تحمل كلتا الجملتين وظيفة بؤرة جديد، أمّا من حيث تناظر القوّة الإنجازية للجملتين فهذا محلّ النّقاش؛ حيث إذا أُخذ بالقيد الّذي وضعه المتوكّل وهو اشتراطه لوجوب تناظر القوّة الإنجازية للحملين المتعاطفين، فإنّ هذا العطف الحاصل في هذه الآية يمتنع على أساس أنّه عطف جملة تضمّنت نهيا على جملة تضمّنت خبرا وهذا يعني أنّه قد حصل خرق لهذا القيد الّذي يؤسّس له المنظور المتوكّلي.

[1] المرجع السّابق، ج 29 ص، 137 -138

أمّا إذا انتُقل بالمقابل من ذلك إلى دراسة تحليل هذا المثال من منظور الدّرس اللّغوي العربي القديم (البلاغي تخصيصا) فإنّ الملاحظ لذلك يجد اتّجاها يختلف في منهجية تحليله لموضوع العطف عن نظرة النّحو الوظيفي للموضوع نفسه، والمعتمد في ذلك دائما ما قدّمه صاحب التّحرير والتّنوير من تحليلات لغوية دقيقة، توحي بالعمق اللّغوي الّذي ينفرد به الدّرس اللّغوي العربي عموما، وقد قدّم ابن عاشور تبريرا له وجاهته حول قضيّة عطف الإنشاء على الخبر بحيث ذهب في تفسيره لهذه الآية: ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ [سورة نوح/الآيات: 24] بأنّ الغرض المستفاد من العطف بواسطة الواو أن تكون جملة هذه الآية تتمّة كلام نوح متّصلة بحكاية كلامه السّابق، فتكون الواو عاطفة جزء جملة مقولة لفعل قال على جزئها الّذي قبلها عطف المفاعيل بعضها على بعض، كما تقول: (قفا نبك)، ختم نوح شكواه إلى الله بالدّعاء على الظّالمين المتحدّث عنهم بأن يزيدهم الله ضلالا، ثمّ يُوضّح صاحب التّحرير والتّنوير موقفه من قضيّة عطف الإنشاء على الخبر بقوله:"و لا يريبك عطف الإنشاء على الخبر لأنّ منع عطف الإنشاء على الخبر على الإطلاق غير وجيه و القرآن طافح به "[1].

ولعلّ ترجيح ابن عاشور لهذا الوجه على الرّغم ممّا اشترط فيه البلاغيون من شروط لصحّته والّتي من أبرزها وجود مناسبة بين المتعاطفين، ولعلّ هذا ما قصده المتوكّل من خلال وضعه للقيد العام الّذي يضبط موضوع العطف (قيد مبدأ التّناظر)، لكنّ هذا لا يمنع من القول أنّ تبرير ابن عاشور وإجازته لهذا النّوع من العطف ليس له أهميّته وقيمته، بل يزيد توضيحا بأنّ ابن عاشور من اللّغويين الّذين اهتمّوا بالسّيّاق وإبراز درجة تأثيره و توجيهه للمعنى، إذ المتتبّع لهذا التّفسير يلحظ شدّة اعتناء صاحبه بالتّواصل بين مباني القرآن العامّة و الخاصّة، ومن ثمّة فهو كثيرا ما يلتفت إلى عموم التّناسب والتّناسق بين مرامي الكلام، ولعلّ الاهتمام بهذا الجانب هو ما يُلحظ إغفاله في إطار نظرية النّحو الوظيفي و نظرته لموضوع العطف تخصيصا، وما جاء به المتوكّل أوضح بيان على ذلك.

في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿14﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [سورة الجن/الآيتان:14، 15]

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 210.

يتمظهر العطف الجملي في هاتين الآتين من خلال عطف ثلاث جمل بواسطة الفاء في قوله تعالى: (فمن أسلم)، (فأولئك)، (فكانوا لجهنّم)، أمّا من حيث خضوع هذه الحمول المتعاطفة للضّوابط العطفية الموضوعة من المنظور الوظيفي فقد وردت على النّحو التّالي:

لا تنتمي محمولات هذه الحمول إلى نفس المقولة التّركيبية لأنّ محمول الجملة الأولى ورد بصيغة اسمية، والّذي له علاقة بالمحمول الثّاني بحيث يمثّلان جملة الشّرط وجوابه، أمّا المحمول الثّالث فقد ورد بصيغة الفعل، ومنه فقيد التّناظر في المقولة التّركيبية لهذه الحمول لم يتحقّق.

أمّا من حيث دلالة هذه المحمولات على واقعة من نفس الصّنف فيمكن القول أنّه قد تحقّق بدلالة تلك المحمولات على (عمل)، كما تنتمي هذه المحمولات إلى نفس الحقل الدّلالي بحيث تدخل أداة الشّرط (من) واسم الإشارة (أولئك) والفعل النّاقص (كانوا) تدخل كلّها تحت حقل دلالي واحد، أمّا إذا انتقلنا إلى الوظيفة التّداولية لهذه الحمول فيمكن عدّها واحدة؛وهي تأدية وظيفة بؤرة جديد، أمّا القوّة الإنجازية لهذه الحمول فقد تحقّق فيها قيد التّناظر إذا ركّزنا أنّها تحمل أخبارا عن أولائك الّذين حقّقوا الإسلام، وبالمقابل من ذلك الّذين رفضوه أو كفروا به.

أمّا إذا جئنا إلى ضوابط اختيار الأداة وهي الفاء في هذه الآيات فمن المنظور المتوكّلي هي تنتمي إلى ما أسماه المتوكّل بالعطف الوصلي، والّذي يحدّد أنّ من مقتضيات الفاء أنّها للتّعقيب، وأنّ الحكم الدّلالي بين الحملين المتعاطفين حكم مشترك، لكن ما يلحظ على هذا التّقسيم الّذي عرضه المتوكّل للأدوات العاطفة وإن كان المقصود منه جعل باب العطف أكثر تنظيما وتدقيقا من حيث البنية التّركيبية إلاّ أنّه يكون قد أغفل أو تجاوز أمرا مهمّا له قيمة بالغة في تحديد المعنى العام الذي يستفاد من الجملة، ألا وهو الدّور البلاغي الذي تؤدّيه حروف العطف في سياق اللّغوي الّذي ترد فيه، والمستند دائما في تبرير ما أنا بصدد مناقشته، ما قدّمه صاحب التّحرير و التّنوير من ملاحظات دقيقة، من خلال تحليله لهذه الآية مبرزا في ذلك الوظائف البلاغية الّتي تخرج إليها حروف العطف في السّياقات المختلفة ؛ بحيث يرى أنّ الفاء في سياق هذه الآية دلّت على معنى العطف و التّفريع للكلام بعضه على بعض، وذلك تبعا لمقصود السّياق والمعنى الّذي حملته الآية؛ "إذ الظّاهر من قوله

تعالى في هاتين الآيتين أنّه خارج عن الكلام المحكيّ عن الجنّ، وأنّه كلام من جانب الله تعالى لموعظة المشركين من النّاس، وإنّما قرن بالفاء لتفريعه على القصّة لاستخلاص العبرة منها"[1].

في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴿1﴾ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿2﴾ نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿3﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾؛ [سورة المزّمل/الآيات:1، 2، 3]

يتمظهر عطف الجمل في هذه الآيات من خلال عطف الآية الاستفتاحية لهذه السّورة على قوله: ﴿ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾، ثمّ عطف هذه الآية كذلك على الآية الّتي بعدها و هي قوله تعالى: ﴿ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾، أمّا إذا جئنا إلى معرفة مدى خضوع هذا المثال للقيود الّتي يضعها المنظور الوظيفي كضوابط لعطف الجمل وفق مبدإ التّناظر دائما فإنّنا نلحظ ما يلي:

تنتمي محمولات هذه الجمل إلى نفس المقولة التّركيبية، فمن حيث الدّلالة تنتمي الأفعال إلى نفس الحقل الدّلالي (قم، أنقص، زد)، كما تدلّ هذه الحمول على وقائع من نفس الصّنف وهي الدّلالة على القيام بعمل، وبدلالة هذه الحمول (الأفعال) على نفس الوقائع جعلتها تنتمي إلى نفس الحقل الدّلالي –إذ كلّها أفعال وردت بصيغة الأمر–.

أمّا الوظيفة التّداولية فيمكن القول كذلك أنّها قد سارت وفق مبدإ التّناظر، و ذلك من خلال اشتراك هذه الحمول المتعاطفة في أداء وظيفة واحدة وهي وظيفة المحور، كما أنّ مخصّص هذه الحمول أو مؤشّر قوّتها الإنجازية قد خضع لمبدإ التّناظر الموضوع له من خلال دلالة هذه الحمول في معناها المشترك على الأمر وطلب القيام بهذه الأعمال التّعبدية، أمّا إذا جئنا إلى ضابط اختيار الأداة فإنّنا نجدها في معظم الأمثلة القرآنية الّتي نحن بصدد تحليلها محلّ مفارقة بين الدّرس اللّغوي العربي القديم (البلاغي تخصيصا) والدّرس الوظيفي الحديث (النّحو الوظيفي)، وذلك أنّ نظرة المتوكّل باعتباره ممثّلا لنظرية النّحو الوظيفي اتّجهت في مفهومها لهذه الحروف (حروف العطف) اتّجاها يختلف عن نظرة الدّرس اللّغوي العربي القديم، بحيث قام المتوكّل بتصنيف هذه الأدوات إلى قسمين رئيسيين ناظرا فيهما إلى الجانب التّركيبي تحديدا و محاولا من خلال هذا التّصنيف جعل الوظائف النّحوية لهذه الأدوات أكثر دقّة، لكنّ هذه الدّقّة في البحث لم تخل من العيوب و النّقائص، إذ أغفل المتوكّل من

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 236.

خلال هذا التّصنيف المعاني والأغراض البلاغية التي تؤدّيها هذه الحروف في السّياقات المختلفة؛ إذ استخدمت (أو) في سياق هذه الآيات لتؤدّي معنى العطف الفصلي الّذي يُفيد عدم إشراك المعطوفات في حكم واحد، وبذلك فإنّ هذه النّظرة الّتي تولي الاهتمام الأكبر للجانب النّحوي التّركيبي، أغفلت –عن قصد أو عن غير قصد– الدّلالات الّتي تفيدها هذه الأدوات في السّياقات المختلفة والدّور الّذي تؤدّيه في تحديد المعنى.

وبالمقابل من ذلك نجد أنّ هذا الجانب المغفل في إطار تحليل النّحو الوظيفي، قد حظي بعناية فائقة واهتمام أكبر لدى علمائنا البلاغيين، ومستندنا في ذلك دائما، ما أورده صاحب التّحرير والتّنوير من خلال تحليله لهذه الآية، إذ يرى –رحمه الله– أنّ الغرض المستفاد من خلال دلالة (أو) على التّخيير في سياق هذه الآيات بأنّ في ذلك ارتباطا ومراعاة لما تضمّنه المعنى السّياقي المنظور فيه إلى تفاوت اللّيالي بالطّول والقصر، لأنّ لذلك ارتباطا بسعة النّهار للعمل و لأخذ الحظّ الفائت من النّوم، كما يستفاد من دلالة (أو) في سياق هذه الآية على التّخيير "هو رحمة الله تعالى بنبيّه؛ إذ أنّه لم يأمره بقيام اللّيل كلّه و إنّما جعل له التّخيير بين قيام نصف اللّيل أو الإنقاص منه قليلا فيكون الثّلث، وله كذلك أن يزيد على النّصف فيكون له الثّلثين و نحوها "[1].

في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿1﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿2﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [سورة المدّثّر/الآيات:1-3]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآية بين جملة المعطوف في قوله تعالى: (وربّك فكبّر)، وجملة المعطوف عليه في قوله: (قم فأنذر)، فإذا جئنا إلى إجراء عملية إسقاطية على هذا النّمط من العطف لرؤية مدى تحقّق القيود الموضوعة له والّتي تشتغل دائما تحت مبدإ التّناظر العامّ الّذي اشترطه المتوكّل و بتطبيق ذلك فإنّنا نلحظ ما يلي:

ينتمي محمولا هذين الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية، وذلك كون اشتمال الحمل المعطوف على محمول فعلي والأمر نفسه بالنّسبة للحمل الثّاني الّذي يمثّل المعطوف عليه، كما يدلّ محمولا هذين الحملين على واقعة من نفس الصّنف و الدّلالة على القيّام بعمل، والأمر نفسه بالنّسبة لمخصّصي الحملين فقد تمّ عطف فعل بصيغة الأمر على فعل من نفس الصّيغة (أنذر، كبّر)، كما

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 259.

نلحظ أنّ هذين الحملين يحملان نفس الوظيفة التّداولية من خلال تأدية وظيفة (بؤرة جديد) في كلّ منهما، وبذلك فقيد التّناظر العامّ حاصل في هذه العناصر المذكورة.

أمّا إذا جئنا إلى تبرير ضابط اختيار الأداة العاطفة فقد تمّ العطف في هذا المثال بواسطة (الواو)، وتعليل ذلك عند المتوكّل أنّ الواو من الحروف الّتي تنتمي إلى ما أسماه بالعطف الوصلي، الّذي يتمّ العطف به في الجمل الّتي تحمل في بنيتها التّركيبية إشراك الحكم و المعنى بين الجملتين المتعاطفين، ولكون المعنى الّذي يؤدّيه الحمل المعطوف عليه موصول بالمعنى الّذي يدلّ عليه الحمل المعطوف، وبناء عليه فالمتوكّل يتّجه في نظرته لهذه الأدوات اتّجاها نحويا تركيبيا بحتا –كما أشرنا إلى ذلك في تحليلنا للأمثلة السّابقة–، لكن وعلى الرّغم من هذه الدّقة في الطّرح إلاّ أنّ هذه الضّوابط الّتي وضعها المتوكّل كقواعد لإدماج الأدوات العاطفة، تهمل جانبا وظيفيا مهمّا له العلاقة المباشرة بالمعنى السّياقي المستفاد، ويتمثّل هذا الجانب الوظيفي في تلك الأغراض البلاغية الّتي تؤدّيها هذه الأدوات العاطفة في السّياق الّذي ترد فيه، والّذي قد يعدّ بؤرة الكلام، و بخاصّة إذا تعلّق الأمر بالسّياق القرآني، ولعلّ ما يبرز هذه الأهميّة ما قدّمه ابن عاشور في تحليله لهذه الآية السّابقة والّتي تعدّ أكبر دليل على تأييد هذا التّعقيب، إذ يرى –رحمه الله – أنّ المعنى الوظيفي الّذي أفادته الفاء في سياق هذه الآيات هو دلالتها على التّعقيب، ففي الآية الأولى أفادت الفاء التّعقيب إفادة التّحفّز والشّروع بالأمر بإيقاع الإنذار، ففعل (قم) منزّل منزلة اللاّزم، وتفريع (فأنذر) عليه يبيّن المراد من الآمر بالقيام، والمعنى:يا أيّها المدّثّر من الرّعب لرؤية ملك الوحي لا تخف و أقبل على الإنذار"[1].

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿17﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿18﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [سورة القيامة/الآيات:17-19]

يتمظهر عطف الحمول أو بالأحرى عطف الجمل في هذه الآية من خلال حصول العطف بين الحمل الّذي يمثّل المعطوف في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ والحمل الّذي يمثّل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾، ويخضع عطف الحمول هذا إلى قيد تناظر المتعاطفات على النّحو التّالي:

[1] المرجع السّابق، ج 29، ص 295.

من حيث انتماء محمولات هاتين الجملتين إلى نفس المقولة التّركيبية: فقد تحقّق على اعتبار حصول العطف بين محمول اسمي على محمول اسميّ آخر، كما يدلّان على واقعة من نفس الصّنف وهي الدّلالة على عمل، كما يحقّقان كذلك الانتماء إلى نفس الحقل الدّلالي (فالجمع والقراءة والبيان) تنتمي إلى حقل واحد، أمّا إذا انتقلنا إلى تحقيق قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية بين الجملتين فإنّنا نجده قد تجسّد كذلك من خلال حمل الجملتين المتعاطفتين وتأديتهما لوظيفة (بؤرة جديد)، كما حصل تناظر بين الحملين من حيث القوّة الإنجازية وذلك من خلال عطف خبر مؤكّد على خبر مؤكّد.

أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة (ثمّ) فهي تنتمي إلى ما أسماه المتوكّل بالعطف الوصلي وإدماج (ثمّ) في هذا القسم إنّما يرجعه المتوكّل دائما إلى الجانب الدّلالي، إذ دلالة (ثمّ) على التّرتيب أو التّراخي يجعل الجملتين المتعاطفتين تشتركان في المعنى، وهو ما يبرّر به المتوكّل اختيار هذه الأدوات التي أدرجها في قسم العطف الوصلي، والذي يقابله على النّقيض من ذلك العطف الفصلي، لكن – كما قلنا دائما من خلال تحليلنا للأمثلة السّابقة– أنّ هذا المنحى الذي سلكه المتوكّل في تحديد ضوابط اختيار أدوات العطف وفق مبدإ التّناظر العام وإن كان المقصود منه تحرّي الدّقة في التّحليل، إلاّ أنّه تجاوز جانبا مهمّا لا يمكن إغفاله لما له من تأثير مباشر على المعنى، ألا و هو ما عرف عند علماء البلاغة العربية بالأغراض أو اللّطائف الّتي تستفاد من حروف العطف في السّياقات المختلفة وبخاصّة ما تمّ تأسيسه عند هؤلاء البلاغيين تحت باب الفصل والوصل، والاستناد دائما في توضيح هذا الجانب المهمّ الّذي شغل الحيّز الأكبر من اهتمام الدّرس البلاغي القديم ما قدّمه –صاحب التّحرير والتّنوير معقّبا على الآية السّابقة بقوله:" ثمّ إنّ علينا بيانه " للتّراخي في الرّتبة، أي التّفاوت بين رتبة الجملة المعطوف عليها هي قوله: (إنّ علينا جمعه و قرآنه) وبين رتبة الجملة المعطوفة وهي (إنّ علينا بيانه) ومعنى الجملتين؛ أنّ علينا جمع الوحي و أن تقرأه و فوق ذلك أن تبيّنه للنّاس بلسانك أي نتكفّل لك بأن يكون جمعه و قرآنه بلسانك أي؛ عن ظهر قلبك لا بكتابة تقرأها، بل يكون محفوظا في الصّدور بيّنا لكلّ سامع لا يتوقّف على مراجعة ولا على إحضار مصحف من قرب أو بعد"[1].

[1] **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 350.

في قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿11﴾ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴿12﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴾ [سورة المدّثّر/الآيات:11-13]

يتمظهر عطف الحمول في هذا المثال من خلال عطف الحمل الّذي يمثّل المعطوف في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا** ﴾ على الحمل الثّاني الّذي يمثّل المعطوف عليه في قوله: ﴿**ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا**﴾، أمّا إذا جئنا إلى تطبيق القيود الّتي يحدّدها النّحو الوظيفي لهذا النّمط من العطف فإنّها تتأتّى على النّحو التّالي:

من حيث انتماء محمولي هذين الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية، فيمكن القول بأنّه قد تحقّق على أساس عطف محمول فعلي على محمول فعليّ آخر، ومن ثمّة فهما يدلّان على واقعة من نفس الصّنف، وهي الدّلالة على القيّام بعمل، كما أنّ المحمولين ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي (خلقت، جعلت، وحيدا، ممدودا) أمّا إذا انتقلنا إلى تناظر الحملين المتعاطفين من حيث القوّة الإنجازية فقد حصل خرق لهذا القيد إذ الجملة المعطوف عليها تضمّنت أمرا بمعنى الطّلب أمّا الجملة المعطوفة فقد تضمّنت إفادة خبر معيّن، ومن ثمّة وبتطبيق مبدإ التّناظر بين المتعاطفات، يمتنع عطف أمر على خبر من المنظور الّذي يؤسّس له المتوكّل في موضوع العطف.

لكن إذا انتقلنا إلى مفهوم العطف وأحكامه في الدّرس اللّغوي العربي القديم (النّحوي والبلاغي) بصفة خاصّة فإنّنا نلحظ مفارقة دقيقة مع ما يراه النّحو الوظيفي من مفاهيم تخصّ العطف وبالتّحديد في القيد الأخير الّذي يشترط المتوكّل تحقّقه بالنّسبة لعطف الحمول (الجمل) قيد تناظر القوى الإنجازية، إذ عدم تحقّق هذا الشّرط أو غيره يجعل العطف بين الحملين ممتنعا، لكنّ هذا المنظور الذي يؤسّس به المتوكّل لموضوع العطف من حيث الإجازة أو المنع منظور ضيّق بالنّظر إلى خصائص اللّغة العربية و تنوّعها، و لعلّ هذا ما جعل علماء البلاغة العربية يتّجهون في تأسيسهم للدّرس اللّغوي عموما اتّجاها يتميّز بالشّمولية في التّحليل، وتظهر هذه الرّؤية الواسعة لدرسنا البلاغي في هذا المثال من خلال ما يوضّحه دائما صاحب التّحرير والتّنوير و تحديدا في تحليله لهاتين الجملتين المتعاطفتين إذ يرى أنّ الغرض المستفاد من خلال حصول هذا العطف ويرى بأنّه عطف الخاصّ على العامّ، و يبرّر ذلك مبرزا قيمة و أهميّة و قيمة المقام في تأدية المعنى وتوجيهه؛ إذ يقول –رحمه الله–: "ومردّ ذلك –يعني حصول عطف الخاصّ على العامّ– هو أنّ الوليد ابن المغيرة كان يلقّب في قريش

بالوحيد لتوحّده وتفرّده باجتماع مزايا له لم تجتمع لغيره وهو كثرة الولد وسعة المال، وكان مرجع قريش في أمورهم، فلمّا اشتهر بلقب الوحيد كان هذا الكلام إيماء إلى الوليد بن المغيرة –وهذا ما يصطلح عليه في إطار النّحو الوظيفي بالإحالة– وجاء هذا الوصف بعد فعل (خلقت) أي أوجدته وحيدا عن المال والبنين والبسطة، فيعبّر عن غرض المدح والثّناء الّذي كانوا يخصّونه به إلى غرض الافتقار إلى الله الّذي هو حال كلّ مخلوق، وهنا يظهر العطف العامّ، ثمّ عطف بعد ذلك هذا الكلام السّابق على قوله: "و جعلت له مالا ممدودا "، و هنا يظهر العطف الخاصّ أي بما اختصّ به الوليد بن المغيرة عن غيره"[1].

في قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴿52﴾ كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ ﴾. [سورة المدّثّر/ الآيتان:52، 53]

يتمظهر العطف الجملي في هذه الآيات من خلال حصول العطف بين الحمل الّذي يمثّل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ **بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً** ﴾ على الحمل الثّاني الّذي يمثّل جملة المعطوف في قوله: ﴿ **بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾، ويخضع عطف الحمول هذا لضوابطه الخاصّة الّتي وضعها له المتوكّل على النّحو التّالي:

من حيث انتماء الحملين (الجملتين) إلى نفس المقولة التّركيبية يمكن القول أنّه قد تحقّق لورود محمولات هذين الحملين بصيغة الفعل، وبناء على ذلك فإنّ الحملين دالاّن على واقعتين من نفس الصّنف و هي الدّلالة على عمل، أمّا قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية فيمكن القول كذلك أنّه قد تحقّق من خلال تأدية الحملين لنفس الوظيفة و هي بؤرة جديد، أمّا عن قيد التّناظر في القوّة الإنجازية بين هذين الحملين فإنّه يمكن أن نلحظ أنّه قد تمّ خرقه، وتبرير ذلك من خلال حمل الجملة الّتي تمثّل المعطوف عليه معنى الإثبات بخلاف جملة المعطوف الّتي تضمّنت معنى النّفي، وعليه فإنّ هذا العطف غير جائز من المنظور المتوكّلي، أمّا إذا انتقلنا إلى قضية اختيار الأداة الّتي حصل بها العطف فإنّها تنتمي وفق ما يراه المتوكّل إلى ما أسماه بالعطف الفصلي، والّذي من مقتضياته أنّ الحملين المتعاطفين لا يشتركان في معنى أو دلالة واحدة، لكن إذا اكتفينا بهذا التّبرير الّذي يقدّمه المتوكّل كقاعدة أو

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 304.

ضابط لإدماج أداة العطف المناسبة فإنّنا سنغفل –إن صحّ التّعبير– جوانب كثيرة تتعلّق بأدوات العطف وارتباطها المباشر في استخلاص المعنى من السّياق.

ولعلّ هذا الجانب المغفل في إطار النّحو الوظيفي كان بالمقابل من ذلك محلّ اهتمام علماء العربية القدامى، والبلاغيين منهم تخصيصا، ولتوضيح هذه المفارقة نشير إلى ما أورده صاحب التّحرير والتّنوير منوّها إلى قيمة وأثر السّياق وتوجيهه للمعنى، ومبرزا الدّور الّذي تؤدّيه الأداة العاطفة في ذلك، بحيث يرى –رحمه الله– أنّ في هاتين الآيتين غرضين مختلفين وذلك يرجع إلى المعنى المراد في كلّ آية ولذلك اختلفت دلالة (بل) في الآية الأولى عن الآية الّتي تليها، بحيث دلّت في السّياق الأوّل على الإضراب عن الكلام السّابق لذكر حالة أخرى من أحوال عناد الكفّار وطغيانهم، أمّا دلالة (بل) في سيّاق الآية الثّانية فهي تختلف عن الأولى من خلال اقترانها ب(كلّا) الّتي تفيد الرّدع والإبطال، وهذا من متطلّبات السّيّاق، فبعد أن أبطل الله تعالى ظاهر كلامهم ومرادهم منه وردع عن ذلك، أضرب بعد ذلك على كلامهم بإبطال آخر أفادته (بل) فقال: ﴿ **بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾، أي ليس ما قالوه إلاّ تنصّلا فلو أنزل عليهم كتاب ما آمنوا وهم لا يخافون الآخرة، أي لا يؤمنون."[1]، ويضيف مصطفى حميدة في كتابه (أساليب العطف في القرآن الكريم)، أنّ المعنى المستفاد من تأدية (بل) لغرض الإضراب الانتقالي هو الانتقال من كلام إلى بيان سببه، ثمّ ينقل كلام الزّمخشري معقّبا على هذه الآية: "ردعهم بقوله كلاّ عن تلك الإرادة و زجرهم عن اقتراح الآيات ثمّ قال: ﴿ **بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾، فلذلك أعرضوا عن التّذكرة لا لامتناع إيتاء الصّحف، ثمّ يضيف د. مصطفى حميدة موضّحا هذا المعنى الانتقالي أكثر بإيراده قول الجمل، قوله تعالى: ﴿ **بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾، إضراب انتقاليّ لبيان سبب هذا التعنّت" [2]

في قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ** ﴿7﴾ **وَخَسَفَ الْقَمَرُ** ﴿8﴾ **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ** ﴿9﴾ **يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ** ﴾ [سورة القيامة/الآيات:8-10]

يتمظهر عطف الحمول في هذا المثال من خلال عطف هذه الجمل الثّلاثة، والتي تمثّل الحمل المعطوف على قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ** ﴾ والّذي يمثّل الحمل المعطوف عليه، أمّا إذا

[1] **المرجع السّابق**، ج 29، ص 331.

[2] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 362.

جئنا إلى معرفة مدى خضوع هذا المثال إلى القيود الّتي يضعها المتوكّل لعطف الحمول تخصيصا فإنّنا نلحظ ما يلي:

من حيث تحقّق التّناظر في المحتوى القضوي: نلحظ أنّ محمولات هذين الحملين تنتمي إلى نفس المقولة التّركيبية؛ حيث عطف حمل فعلي على حمل فعليّ آخر، والذي يسوّغ هذا أنّهما حملان دالاّن على واقعتين من نفس الصّنف وهي الدّلالة على عمل، كما ينتمي هذان الحملان إلى نفس الحقل الدّلالي من خلال الدّلالة الفعلية الّتي وردت بها هذه المحمولات، أمّا قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية فهو غير محقّق لأنّ الحمل المعطوف أدّى وظيفة بؤرة جديد، بينما أدّى الحمل المعطوف عليه وظيفة بؤرة مقابلة، ومن ثمّة فإنّ حصول هذا الخرق لقيد التّناظر في الوظيفة التّداولية للحملين يتبعه خرق كذلك لقيد تناظر القوّة الإنجازية (مخصّصا الحملين)، ذلك أنّ الجمل الّتي تمثّل المعطوف عليه وردت بصيغة الاستفهام أو السّؤال بينما الحمل الّذي يمثّل جملة المعطوف فقد ورد بصيغة الإخبار أو الجواب، وبعدم تحقّق قيد التّناظر في هذه العناصر يجعل العطف ممتنعا وفق ما يؤسّس له المتوكّل.

أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة (فالفاء) تنتمي –حسب الضّوابط الّتي وضعها المتوكّل في هذا الباب – إلى قسم العطف الوصلي، الّذي يقتضي أن يكون بين الحملين المتعاطفين إشراك في المعنى الدّلالي و هذا ما أفادته الفاء من خلال تأديتها للعطف في هذا المثال، لكن يبقى هذا التّبرير الّذي يقدّمه النّحو الوظيفي كضوابط لاختيار هذه الأدوات العاطفة الّتي تندرج تحت ما أسماه بالعطف الوصلي غير كافية أو تحتاج إلى شيء من التّكميلات والإيضاح، وذلك بالمقارنة إلى ما قدّمه درسنا البلاغي القديم في هذا الإطار، بحيث نجد أن هناك مبرّرات تشكّل قيمة بارزة أساسها دائما أو منطلقها الاستعمال السّياقي الّذي ترد فيه الأداة العاطفة؛ ففي هذا المثال عدّ –صاحب التّحرير والتّنوير– أنّ الوظيفة البلاغية الّتي أدّتها الفاء في هذا المثال إنّما هي وظيفة التّفريع، ويوضّح ذلك بأنّ معنى التّفريع فيه هو "تفريع الجواب عن السّؤال فالسّؤال هنا كان من طرف الإنسان الّذي تساءل عن وقت و زمن يوم القيامة، لذلك جاء الجواب مباشرة مفرّعا عن ذلك السّؤال"[1].

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 344.

والقضيّة نفسها تتكرّر مع العديد من الأمثلة القرآنية في المدوّنة الّتي حصل العطف فيها عطف جمل ومن تلكم الأمثلة المماثلة للمثال السّابق في قوله تعالى:﴿ **عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا** ﴾.

فإذا جئنا إلى نظرة النّحو الوظيفي لعطف الحمول هذا ومدى تحقّق الضّوابط الّتي يشترطها المتوكّل في هذا النّمط تحديدا، فإنّ معظمها غير محقّق والّتي من أبرزها على سبيل المثال خرق قيد التّناظر في القوّة الإنجازية لكلا الحملين المتعاطفين، وذلك بورود الحمل المعطوف عليه بصيغة الإخبار بينما ورد الحمل الّذي يمثّل المعطوف بصيغة النّهي، ومن ثمّة وكنتيجة لحصول هذا الخرق فإنّ العطف ممتنع في هذا المثال.

لكن، في المقابل نجد أنّ العطف جائز في هذا المثال السّابق من منظور الدّرس اللّغوي العربي القديم (البلاغي والأصولي تحديدا)، ومفاد حجّتهم وتبريرهم لتحقّق هذا العطف وجوازه ما يراه دائما صاحب التّحرير و التّنوير من خلال التّحليلات اللّغوية الّتي عرضها في تفسيره، بحيث يوضّح أنّ الفاء في هذا المثال إنّما أدّت وظيفة العطف والتّفريع؛ "أي تفريع حكم على حكم ومفهوم ذلك أنّ الحكم الأوّل هو اختصاص الله عزّ وجلّ بعلم الغيب، أمّا الحكم الثّاني المفرّع عليه فهو إتمام للتّعليل وتفصيل لأحوال عدم الاطّلاع على غيبه"[1].

[1] المرجع نفسه، ج 29، ص 247.

في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴿50﴾ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴿51﴾ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴾ [سورة المدّثّر/الآيات:50-52]

يتمظهر عطف الجمل في هذا المثال من خلال عطف الجملة الّتي تمثّل المعطوف عليه في قوله:"كأنّهم حمر مستنفرة فرّت من قسورة " على الجملة الّتي تمثّل المعطوف في قوله تعالى:"بل يريد كلّ امرئ منهم أن يؤتى صحفا منشّرة "، أمّا من حيث خضوع هذا العطف الجملي إلى القيود الّتي حدّدها المتوكّل لهذا النّوع من العطف فإنّها تتجسّد على النّحو التّالي:

قيد التّناظر في المحتوى القضوي: من حيث انتماء محمولات هاتين الجملتين المتعاطفين إلى نفس المقولة التّركيبية، فلم يتحقّق فيه قيد التّناظر على أساس أنّ الجملة التي تمثّل المعطوف عليه وردت على شكل مركّب وصفي، أمّا جملة المعطوف فقد وردت على شكل مركّب فعليّ، ثمّ إنّ هذان الحملان لا يدلاّن على واقعتين من نفس الصّنف؛ إذ دلالة الجملة الأولى دلالة وصفية بينما دلالة الجملة الثّانية فهي تدلّ على القيام بعمل.

قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية: يمكن القول أنّ قيد التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية لهاتين الجملتين قد تحقّق بالتّضمّن من خلال تأديتهما لوظيفة واحدة و هي بؤرة جديد.

تناظر القوّة الإنجازية للجملتين: نلحظ أنّ هذا القيد لم يتحقّق على أساس أنّ الجملة الأولى وردت بصيغة الوصف والتّشبيه، أمّا الجملة الثّانية فقد وردت بصيغة الإخبار، ومن ثمّة فهذا العطف الجملي ممتنع من المنظور المتوكّلي وفقا لمبدإ التّناظر العامّ الّذي أسّس من خلاله لموضوع العطف، أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة (بل) فهي تنتمي وفق الضّوابط التي وضعها المتوكّل إلى العطف الفصلي أو بالأحرى إلى ما اصطلح عليه بالعطف الإخراجي، وكذا الشّرط الّذي وضعه لهذه الأداة العاطفة، وهي كونها تشكّل جزءا من أداة متقّطعة واحدة –ما....بل– لم يتحقّق في هذا المثال.

وبناء على ذلك فإنّ غياب هذا الضّابط و ما سبقه من الضّوابط المتقدّمة يجعل العطف ممتنعا في هذا المثال، وبالمقابل من هذا التّحليل الّذي يجري وفق منظور النّحو الوظيفي الّذي أراد به أصحابه تحرّي الدّقة في التّحليل إلاّ أنّهم و بتقييدهم لباب العطف بتلك الضّوابط قد أغفلوا جانبا مهمّا يعدّ من صميم الدّرس اللّغوي العربي القديم الّذي نظر إلى موضوع العطف نظرة تحليلية تنفرد بخصائص و مميّزات تدلّ على أصالته وتأصيله لمنهجية لها ضوابطها في التّحليل وبالتّحديد الدّرس

البلاغي والأصولي، ولتوضيح رؤية هذين الدّرسين ونظرتهما لموضوع العطف عامّة وتحليلهما لهذا المثال خاصّة، مرجعنا في ذلك دائما ما أورده –صاحب التّحرير والتّنوير– حول هذا المثال السّابق جاعلا محلّ اهتمامه ينصبّ حول الدّور الّذي تؤدّيه أداة العطف (بل) في سياق الاستعمال الّذي ترد فيه، بحيث يذكر في تفسيره بأنّ هذه الآية: ﴿ **بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً** ﴾ تختلف عن الآية الّتي تليها في قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾؛ أي أنّ العطف في بواسطة (بل) في سياق الآيتين ليس واحدا، ففي الآية الأولى الغرض الّذي دلّت عليه (بل) هو ما يُعرف عندهم بالإضراب الانتقالي، ويتّضح ذلك من خلال الإضراب عن الكلام السّابق لذكر حالة أخرى من أحوال عناد الكفّار وطغيانهم، وقد ضرب ابن عاشور أمثلة لهؤلاء الكفّار المعاندين من أمثال أبي جهل وعبد الله بن أبي أميّة، وذكر أفانين تكذيبهم بالقرآن، أمّا دلالة (بل) في الآية الّتي تليها فالمعنى يختلف و مرجع ذلك كون (بل) دلّت على معنى الإضراب الإبطالي وليس الانتقالي؛ وذلك من خلال اقترانها ب:كلاّ الّتي تفيد الرّدع والإبطال، وهذا من متطلّبات السّيّاق، وقد ذكر ذلك ابن عاشور موضّحا بقوله:" فبعد أن أبطل الله تعالى ظاهر كلامهم ومرادهم منه وردع عن ذلك، أضرب بعد ذلك على كلامهم بإبطال آخر أفادته (بل) فقال: ﴿ **كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآَخِرَةَ** ﴾"بل لاّ يخافون الآخرة "[1].

من خلال هذا التّحليل الّذي قدّمه صاحب التّحرير والتّنوير للمثال المذكور، يتّضح أنّ نظرة الدّرس اللّغوي العربي لموضوع العطف نظرة واسعة، منطلقها الأساس الدّور الاستعمالي لحروف العطف في السّيّاق، وإظهار علاقة كلّ منهما بالآخر، بخلاف ما نجده عند المتوكّل الّذي حاول من خلال بحوثه في إطار النّحو الوظيفي حصر موضوع العطف في ضوابط أقلّ ما يقال عنها أنّها لم تراع بدقّة الخصائص و المميّزات الّتي تتميّز بها اللّغة العربية، وبخاصّة عندما تتعلّق الدّراسة بنصّ القرآن الكريم بعدّه أرقى نصّ و أبلغه على الإطلاق. ويضيف الشّيخ عبد القادر المغربي، موضّحا منهجية القدامى، في تحليله لهذه الآية الكريمة مبرزا معنى الإضراب الّذي أفادته (بل) وهو الدّلالة على الانتقال إلى ما هو أعجب، يقول:" ثمّ وصف الوحيُ من حال أولئك المكذّبين ما هو أشدّ غرابة من حالة إعراضهم عن القرآن... كأنّه يقول: دع عنك ذكر إعراضهم و غباوتهم و نفارهم نفار العجماوات ممّا فيه خيرهم و سعادتهم وهداهم، واستمع لما هو أعجب وأغرب؛ ذلك أنّهم " يريد كلّ امرئ منهم أن

[1] طاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 331.

يُؤتى صحفا منشّرة " مكان القرآن... ولا ريب أنّ هذا الاقتراح والاشتراط في تصديقهم بالقرآن وبالنّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– أغرب من إعراضهم عن سماع القرآن، ومن ثمّ عطف "يريد كلُّ امرئ منهم " على ما قبلها ب(بل) الّتي تفيد الإضراب والانتقال إلى ما هو أهمّ وأجدر بالذّكر"[1].

في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴿1﴾ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴿2﴾ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ﴿3﴾ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴿4﴾ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ [سورة المرسلات/الآيات: 1-5]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآيات من خلال عطف هذه الجمل بعضها على بعض، فإذا جئنا إلى إخضاع هذا المثال للقيود و الضّوابط الّتي يشترطها المتوكّل لحصول العطف في هذا الباب فإنّها تتشكّل على النّحو التّالي:

قيد التّناظر في المحتوى القضوي: من حيث انتماء محمولات هذه الجمل إلى نفس المقولة التركيبية، يتحقّق هذا القيد على أساس أنّ هذه الحمول تضمّنت عطفا لمجموعة من المركّبات الاسمية بعضها على بعض، وثمّ إنّ هذه المحمولات تدلّ على وقائع من نفس الصّنف وهي دلالة الوظائف المختلفة الّتي تحملها الملائكة، وهذا ما يحقّق أنّ الحقل الدّلالي لهذه المحمولات واحد.

التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية: يتحقّق هذا القيد في هذا النّمط من العطف من خلال تأدية هذه الحمول لنفس الوظيفة التّداولية وهي وظيفة المحور.

قيد تناظر القوّة الإنجازية: يمكن القول أنّ هذا القيد قد تحقّق من خلال ورود هذه الحمول المتعاطفة على شكل مركّبات اسمية تضمّنت صيغة الوصف، أمّا ضابط اختيار الأداة فيمكن القول كذلك أنّه قد تحقّق وفقا لتطبيق قاعدة إدماج أداة العطف بحيث نلحظ أنّ هذه الأدوات العاطفة الواردة في هذا المثال تنتمي جميعا إلى قسم العطف الوصليّ (الواو، الفاء، ثمّ)، وبالتّحديد حرف الفاء، كونها تحمل خاصيّة العطف بين أكثر من حملين اثنين وهو ما يتحقّق في هذا المثال، لكنّ قواعد إدماج العاطف الّتي يضعها النّحو الوظيفي كضوابط لأدوات العطف عموما تبقى غير كافية من حيث التّبرير، بحيث يمكن التّساؤل مثلا: لماذا العطف بالفاء في هذا السّياق دون غيرها؟

[1] عبد القادر المغربي، **تفسير جزء تبارك**، ص 103.

للإجابة عن هذا التّساؤل نورد قول صاحب الكشّاف موضّحا أثر هذه الأدوات في السّياق وفي توجيه المعنى؛ إذ يقول في تفسيره لهذه الآيات الاستفتاحية من سورة المرسلات: " أقسم سبحانه بطوائف من الملائكة أرسلهنّ بأوامره، فعصفن في مضيّهنّ كما تعصف الرّيّاح ... وبطوائف منهنّ نشرن أجنحتهنّ في الجوّ عند انحطاطهنّ بالوحي، أو نشرن الشّرائع في الأرض"[1].

نلحظ أنّ ما قدّمه الزّمخشريّ في تحليله لهذه الآيات، وما أثراه من ملاحظات حول سبب اختيار الفاء في هذا السّياق دون غيرها وأنّها الأنسب لعطف هذه الصّفات المذكورة للملائكة الكرام قد أوضح جليّا الفوارق بين المنطلقات اللّغوية الّتي يؤسّس لها الدّرس اللّغوي العربي القديم في نظرته لموضوع العطف تحديدا، وبين المنطلقات الّتي يضعها المتوكّل بعدّه ممثّلا للنّحو الوظيفي كمفاهيم اصطلاحية للموضوع نفسه.

في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا** ﴾ [سورة الجن/الآية:25]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآية من خلال عطف الحمل الأوّل الّذي يمثّل المعطوف في قوله:"يجعل له ربّي أمدا " على الحمل الثّاني الّذي يمثّل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ** ﴾، ويخضع هذا النّمط من العطف للقيود الّتي يشترطها المتوكّل فيه على النّحو التّالي:

قيد التّناظر في المحتوى القضوي: حيث تنتمي محمولات هذين الحملين لنفس الوظيفة التّركيبية، ويتحقّق ذلك من خلال ورود كلا الحملين المتعاطفين على شكل مركّب فعلي وإن اختلفا في الصّيغة، كما تنتمي هذه المحمولات إلى نفس الحقل الدّلالي (أسماء و أفعال بصيغ مختلفة)

حمل نفس الوظيفة التّداولية: يمكن القول أنّ الوظيفة التّداولية لهذين الحملين واحدة لأنّهما يؤدّيان وظيفة المحور.

قيد التّناظر في القوّة الإنجازية: مؤشّر القوّة الإنجازية ليس واحدا بالنّسبة للحملين، وذلك لأنّ المعطوف عليه ورد بصيغة الأمر و الاستفهام، أمّا المعطوف فقد ورد بصيغة الإخبار، وبناء على ذلك

[1] **الكشّاف**، ج4، ص 173.

فإنّ العطف يمتنع في هذا المثال لعدم تحقّق قيد التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين، كما يمتنع هذا العطف عند المتوكّل لحصول خرق في الضّوابط الّتي وضعها للأداة العاطفة (أم) والّتي منها خضوعها لنفس القيود الّتي وُضعت للعطف عموما بحيث لم يتحقّق التّناظر في ذلك كون (أم) عطفت بين مفرد وجملة، أمّا إذا انتقلنا إلى المنظور الّذي يراه الدّرس اللّغوي العربي القديم فإنّ العطف في هذا المثال جار و له تبريره، وتوضيح ذلك أنّ الأصل في الصّيغة اللّغوية للتّركيب أن يعادل (أقريب- ب- أم بعيد) كما جاء في قوله تعالى: "وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون" وهذا معنى التّناظر بمفهومه المتوكّلي، إلاّ أنّ الإعجاز القرآني المحكم له غايات ومقاصد بلاغية دقيقة، ففي هذه الآية ليس المقصود منها المعادلة بين قريب و ضدّه فالأمد كما جاء في لسان العرب: هو الغاية، كالمدى والمدى قد يكون قريبا، وقد يكون بعيدا، وعلى هذا يكون المعنى ما يقول الزّمخشريّ: "ما أدري أهو حال متوقّع في كلّ ساعة أم مؤجّل ضُربت له غاية ؟،

ومن الشّواهد كذلك الّتي تدلّ على إجازة العرب لهذا النّمط من العطف قول الأحوص:

وإذا شكوت إلى سلامة حبّها قالت أجدّ منك ذا أم تمزح ؟

إلاّ أنّ الشّاعر أراد هنا المعادلة بين الضّدّين، واستعمل الفعل (تمزح) بتأويل مصدره (المزح) أو المزاح، وقد أجاز النّحاة عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتّأويل"[1].

و جعل الرّضيّ عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محلّ من الإعراب فالأولى كونها تابعة له في الإعراب"[2].

في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [سورة الملك/الآية: 28]

يتمظهر عطف الحمول في هذا المثال من خلال عطف قوله تعالى: ﴿ **أَوْ رَحِمَنَا** ﴾ إلى آخر الآية و الّذي يمثّل الحمل المعطوف على قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ** ﴾

[1] الرّضيّ، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ج1، ص 328.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص 329.

والّذي يمثّل الحمل المعطوف عليه، أمّا عن خضوع هذا النّمط من العطف للقيود الضّابطة له فإنّها تتشكّل على النّحو التّالي:

من حيث تناظر المحتوى القضوي: ينتمي محمولا هذين الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية من خلال عطف محمول فعليّ على محمول فعليّ آخر، كما يدلّ هذان المحمولان على واقعة من نفس الصّنف و هي الدّلالة على عمل، كما ينتميان كذلك إلى نفس الحقل الدّلالي (الهلاك بمعنى العذاب، الرّحمة)، لكنّ وحدة الحقل الدّلالي غير محقّقة على أساس حصول العطف بين لفظتين متضادّتين (الإهلاك ضدّ الرّحمة) وبناء على ذلك فإنّ العطف ممتنع في هذا المثال وفق المنظور المتوكّلي.

التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية:يمكن القول أنّ هذين الحملين يؤدّيان وظيفة تداولية واحدة وهي وظيفة بؤرة جديد، أمّا عن قيد التّناظر في مؤشّر القوّة الإنجازية فيمكن القول كذلك أنّه قد تحقّق لأنّ كلا الحملين المتعاطفين تضمّنا أو قصدا تحصيل فائدة أو خبر معيّن، وأمّا عن ضوابط اختيار الأداة فهي لا تخرج –عمّا ذُكر في الأمثلة السّابقة– و هي كونها تنتمي إلى العطف الفصلي والّذي ينبني على قاعدة عامّة مفادها أن يكون هناك فصل في الحكم الدّلالي بين الجملتين المتعاطفتين، لكن تبقى هذه الضّوابط تحتاج إلى ما يزيدها إغناء، وأن تعيد النّظر في قضيّة إغفالها للدّور الوظيفي الحقيقي الّذي تؤدّيه أدوات العطف في السّيّاق الاستعمالي.

في قوله تعالى: ﴿ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ﴿14﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴾ [سورة القيامة/الآيتان:14،15]

يتشكّل عطف الحمول في هذه الآية الكريمة من خلال وقوع العطف في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ** ﴾ على أساس أنّه يمثّل الحمل المعطوف على قوله: ﴿ **وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا** ﴾ الذي يمثّل الحمل المعطوف عليه، ويتّضح عطف الحمول في هذا المثال من خلال معرفتنا لمدى توافر القيود والضّوابط الّتي يضعها المتوكّل كشروط تحت مبدإ التّناظر العامّ والّتي تتجسّد على النّحو التّالي:

التّناظر في المحتوى القضوي للحملين: ينتمي محمولا هذين الحملين لنفس المقولة التّركيبية من خلال عطف محمول فعليّ على محمول فعليّ (مهّدت، يطمع)، كما أنّهما يدلّان على نفس الواقعة وهي الدّلالة على عمل، كما ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي؛ إذ التّمهيد والبسط على الإنسان يورثه الطّمع في الاستزادة أكثر.

حمل نفس الوظيفة التّداولية: يمكن القول أنّ هذا القيد قد تحقّق كذلك أنّ الحملين المتعاطفين يؤدّيان نفس الوظيفة التّداولية و هي وظيفة بؤرة جديد.

التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين: يتحقّق هذا القيد كذلك من خلال تضمّن هذين الحملين إفادة خبر بصيغة التّأكيد، أمّا عن ضابط اختيار الأداة فإنّه لا يخرج عمّا ذكرناه سابقا في تحليلنا لضوابط اختيار الأدوات العاطفة، معتمدين في ذلك دائما عمّا قرّره المتوكّل في دراسته لموضوع العطف، وتبعا لذلك فإنّ (ثمّ) وردت في سياق هذا المثال لتعطف عطف وصل بين الجملتين اللّتين اشتركتا في المعنى الدّلالي إذ الصّلة بينهما واضحة، لكنّ كما قلنا دائما في تحليلنا للأمثلة السّالفة أنّ الدّراسة الّتي قدّمها المتوكّل في هذا الإطار، والتّقسيم الذي اختاره وفق منهجية محدّدة لحروف العطف عموما قد لا يبرز الوظائف والأغراض الّتي تؤدّيها في أثناء ورودها في السّيّاقات المختلفة، ولعلّ هذا الجانب المغفل نجده مكتملا عند علمائنا من البلاغيين والأصوليين، الّذين يتّضح اعتناؤهم الشّديد بالمعاني الّتي تؤدّيها هذه الحروف (العطف) في السّيّاق والأغراض الّتي تفيدها، وما ذكره ابن عاشور حول (ثمّ) في سياق هذه الآية السّابقة الّتي هي محلّ النّقاش لأبرز بيان على ذلك إذ يقول –رحمه الله تعالى-:" ثمّ يطمع " للتّراخي الرّتبي، أي وأعظم من ذلك أنّه يطمع في الزّيادة من تلك النّعم وذلك

بما يعرف من يسر أموره، وهذا مشعر باستبعاد المطموع فيه و قد صرّح به في قوله: (كلاّ)"[1]. ويقول مصطفى حميدة فيما نقله عن الواحدي في أسباب النّزول: "ويأتي التّعجيب من طمع الوليد بن المغيرة وذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿11﴾ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴿12﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿13﴾ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ﴿14﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴾ "[2].

في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾. [سورة الملك/الآية:23]

يتمظهر عطف الحمول في هذا المثال من خلال عطف قوله تعالى: ﴿ **أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ﴾ على قوله تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى** ﴾ والّذي يمثّل الحمل المعطوف عليه، ويتحدّد خضوع هذا النّمط من العطف للقيود الضّابطة له على النّحو التّالي:

التّناظر في المحتوى القضوي: ينتمي محمولا هذين الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية من خلال تحقّق العطف بين محمول فعليّ على محمول فعليّ آخر بنفس اللّفظ (أفمن يّمشي، أمّن يّمشي) كما أنّهما يدلاّن على واقعة من نفس الصّنف، وهي الدّلالة على عمل، كما ينتميان إلى نفس الحقل الدّلالي (الدّلالة الفعلية).

التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية: يتحقّق هذا القيد كذلك لأنّ كلا الحملين يؤدّيان نفس الوظيفة التّداولية وهي وظيفة المحور.

التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين: يتحقّق كذلك هذا القيد من خلال ورود هذين الحملين المتعاطفتين بصيغة تركيبية واحدة ذات غرض موحّد وهو الاستفهام (أفمن ؟، أمّن؟)، أمّا عن ضابط اختيار الأداة في هذا العطف الحملي فهي تنتمي إلى العطف الفصلي، بحيث ائتلفت هذه الأداة في هذا السّيّاق في كونها رابطة عطفية، وفي كون العطف بها يخضع للقيود المشترطة في عطف الحمول، لكن- كما رأينا سابقا- مع معظم الأمثلة السّابقة فالمنظور المتوكّلي لا يراعي من خلال اتّباعه لهذه

[1] طاهر بن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 305

[2] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 134

المنهجية في دراسة موضوع العطف جانبا كبيرا حول الدّور الوظيفي الّذي تؤدّيه الأداة في السّيّاق الاستعمالي الّذي ترد فيه، إذ من الأسئلة المغيّبة في إطار النّحو الوظيفي حول أدوات العطف: لماذا كانت (أم) حرف عطف في هذا الموضع بالذّات ؟ وهل العطف في هذا الموضع له ما يبرّره بالنّسبة للحمل المعطوف عليه ؟

للإجابة عن ذلك يمكن القول إنّ الخوض في مثل هذه التّساؤلات تعدّ من صميم ما بحثه علماء البلاغة في هذا الصّدد، ومن بين هؤلاء نخصّ بالذّكر –صاحب التّحرير والتّنوير– الّذي يقول موضّحا الدّور الّذي أدّته (أم) في هذا المثال القرآني الّذي هو موضوع التّحليل والمناقشة: (أم) في قوله: ﴿ **أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا** ﴾ حرف عطف وهي أم المعادلة لهمزة الاستفهام، ثمّ ينبّه –رحمه الله تعالى– على ذلك التّناسق العجيب الحاصل في السّيّاق القرآني من خلال اختلاف دلالة الأدوات المذكورة في هذا المثال إذ يقول: ﴿ **أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا** ﴾ وقوله: ﴿ **أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى** ﴾ موصولتان ومحملهما أنّ المراد منهما فريق المؤمنين و فريق المشركين ..."[1]

في قوله تعالى: ﴿ **يُنَبَّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ** ﴿13﴾ **بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ** ﴿14﴾ **وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ** ﴾. [سورة القيامة/ الآيتان:13، 14]

يتمظهر عطف الحمول في هذه الآية الكريمة من خلال حصول العطف في قوله تعالى:" بل الإنسان على نفسه بصيرة " على أساس أنّه الحمل المعطوف على قوله: ﴿ **يُنَبَّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ** ﴾ لأنّه يمثّل الحمل المعطوف عليه، أمّا من جهة خضوع هذا المثال للقيود الضّابطة لعطف الحمول فإنّها تتشكّل على النّحو التّالي:

قيد التّناظر في المحتوى القضوي: يمكن القول أنّ انتماء الحملين إلى نفس المقولة التّركيبية لم يتحقّق وقوع العطف بين مركّب فعليّ ومركّب اسميّ، لكن وعلى الرّغم من هذا التّباين في الانتماء إلى نفس المقولة التّركيبية، إلاّ أنّ الحقل الدّلالي لهذين الحملين واحد وهو دلالة الإنباء والإعلام وإقامة الحجّة على الإنسان.

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، ج 29، ص 305

حمل نفس الوظيفة التّداولية: يتحقّق مبدأ التّناظر في هذا القيد من خلال تأدية الحملين لنفس الوظيفة التّداولية، وهي وظيفة المحور –محور الكلام في هذا العطف الجملي واحد وهو الإنسان–

قيد التّناظر في القوّة الإنجازية للحملين: يتحقّق التّناظر كذلك في مؤشّر القوّة الإنجازية للحملين من خلال تضمّنها لمعنى واحد وهو التّأكيد على أنّ الإنسان يجازى على أعماله يوم القيّامة.

أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة فإنّها تنتمي حسب ما حدّده المتوكّل في وضعه لقواعد إدماج العاطف إلى قسم العطف الفصلي، والّذي من ضوابطه مع هذه الأداة تحديدا (بل) أنّه يدلّ على ما أسماه المتوكّل بالعطف الإخراجي، ومعنى ذلك أنّ العطف بواسطة هذه الأداة يؤدّي إلى إخراج المعطوف عن المعطوف عليه في المعنى الدّلالي، ولعلّ هذا المفهوم يقترب كثيرا ممّا عُرف لدى علمائنا القدامى بغرض الإضراب بنوعيه (إنتقالي و إبطالي) و هو الّذي تفيده (بل) من وجهة نظرهم، لكن إذا رجعنا إلى مفهوم العطف الإخراجي الّذي اقترحه المتوكّل يجعلنا نبالغ في القول بأنّ حكم المعطوف قد تمّ فصله وإخراجه عن حكم المعطوف عليه بعد دخول (بل) على الجملة.

ولتّوضيح هذه المسألة نُورد قول أحد الباحثين المغاربة مبرزا المنهجية اللّغوية المتميّزة الّتي انفرد بها علماء البلاغة في تحليلهم اللّغوي، وبخاصّة في تعاملهم مع النّصّ القرآني من خلال إبراز تلك اللّطائف والدّقائق الّتي تمثّل قمّة الإعجاز البلاغي، يقول الشّيخ عبد القادر المغربي معقّبا على الآية السّابقة ومبيّنا معنى الإضراب الّذي أفادته (بل) في سياق هذه الآية: "ثمّ أضرب عن ذكر هذا النّوع من إنباء الإنسان بأعماله، وارتقى إلى نوع منه أتمّ وأكمل فقال: "بل الإنسان على نفسه بصيرة". ومعنى الآية أنّ الإنسان ينبّأ يوم القيّامة بأعماله، على أنّه هو نفسه حجّة شاهدة على نفسه وسوء أعمالها، وقبح آثارها في دنياه، فلا حاجة في ذلك اليوم إلى ثبت آخر غيرها. "[1]

ويضيف الباحث مصطفى حميدة موضّحا معنى الإضراب الّذي تفيده (بل) من خلال السّيّاق الّذي ترد فيه ؛ "وهو أنّ المعنى الوظيفي الّذي تفيده (بل) حيثما استعملت هو الإضراب عمّا قبلها، وإثبات ما بعدها على سبيل اليقين والتّحقيق، ومعلوم أنّ هذا المعنى هو نفسه العلاقة السّيّاقية الّتي تقيمها (بل) بين ما قبلها وما بعدها بطريق الرّبط بينهما، ويقوم السّيّاق من خلال قرائنه بتحديد معنى الإضراب الكامن في (بل) وتخصيصه، ومن هنا تظهر المعاني الدّلالية المستفادة من تراكيب

[1] عبد القادر المغربي، **تفسير جزء تبارك**، ص 108

العطف ب(بل) وتتمايز، فيكون الإضراب إبطاليا أو انتقاليا حسبما توجّهه قرائن التّعليق في السّياق.... ومن هذه المعاني الدّلالية ما أفادته (بل) في هذا المثال السّابق من معنى الانتقال إلى ما هو أبلغ في الوصف"[1].

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿8﴾ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿9﴾ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ [سورة نوح/ الآيتان:8، 9]

يتمظهر عطف الجمل في هذا المثال من خلال وقوع العطف بين هذه الآيات القرآنية من سورة نوح، حيث عُطف قوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ على الجملتين اللّتين قبلها في قوله: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿8﴾ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾، وتتجسّد القيود الضّابطة لعطف الجمل في هذا المثال على النّحو التّالي:

قيد التّناظر في المحتوى القضوي: يتحقّق انتماء محمولات هذه الجمل لنفس المقولة التّركيبية من خلال ورودها بصيغة واحدة (صيغة الفعل الماضي) (دعوتهم، أعلنت، أسررت، قلت) ومن ثمّة فهذه المحمولات تدلّ على وقائع من نفس الصّنف وهي الدّلالة على القيّام بعمل و هي بذلك تنتمي جميعا إلى نفس الحقل الدّلالي (دلالة الأفعال بصيغة الماضي).

قيد التّناظر في الوظيفة التّداولية: يمكن القول أنّ قيد التّناظر في حمل نفس الوظيفة التّداولية لهذا العطف الجملي قد تحقّق من خلال تأدية هذه الجمل المتعاطفة لوظيفة المحور؛ إذ محلّ الحديث و محوره في الآيات الكريمة هو كلام نوح –عليه السّلام– ودعوته لقومه.

تناظر القوّة الإنجازية: يتحقّق هذا القيد من خلال ورود هذه الجمل المتعاطفة بصيغة الإخبار مع التّأكيد بالأداة، وذلك أنّ الكلام في هذه الآيات صادر من نوح عليه السّلام، يعرض فيها أسلوب دعوته لقومه، وفي الوقت نفسه يشتكي قومه إلى الله عزّ وجلّ، أمّا إذا انتقلنا إلى ضابط اختيار الأداة العاطفة وهي (ثمّ) و(الفاء) في هذا المثال فإنّها تنتمي وفق ما يشترطه المتوكّل إلى العطف الوصلي الّذي من مقتضياته أن يكون بين هذه الجمل المتعاطفة ترابط أو بالأحرى اشتراك في المعنى الدّلالي، لكن –كما قلنا دائما في تحليلنا للأمثلة السّابقة– أنّ هذه الضّوابط المشترطة كقيود عامّة

[1] مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، ص 356.

لموضوع العطف، والتي قُصد بها تحرّي الدّقة في الطّرح و جعل البحث اللّغوي يكون أكثر تحديدا وتنظيما من خلال حصر المجالات اللّغوية، إلاّ أنّ هذه الأمور لا يمكن تعميمها على اللّغة العربية بصفة مطلقة، وذلك للخصائص التّعبيرية التي تنفرد بها، ويزداد الأمر احترازا إذا تعلّق الأمر بالنّصّ القرآني الّذي ينفرد بدوره بأساليب تعبيرية أقلّ ما يقال عنها أنّها القمّة في الإعجاز.

ولعلّ مراعاة هذه الجوانب البلاغية و الإبلاغية في اللّغة العربية هو ما جعل علماء العربية القدامى يتّبعون منهجية متميّزة في التّحليل اللّغوي وفقا لتلك المميّزات والخصائص، وبصفة أدقّ عندما يتعاملون مع النّصّ القرآني، ولتوضيح هذا الأسلوب العربي في التّحليل نُورد قول أحد أبرز اللّغويين —والّذي هو مرجعنا طيلة هذه الدّراسة التّطبيقية– و نقصد بالذّكر –طاهر بن عاشور– في تفسيره الفذّ (التّحرير والتّنوير) إذ يقول –رحمه الله– في تحليله للمثال السّابق: " ارتقى في شكواه–يعني نوح عليه السّلام– واعتذاره بأنّ دعوته كانت مختلفة في القول من جهر وإسرار فعطف الكلام بـ(ثمّ) التي تفيد في عطفها الجمل أنّ مضمون الجملة المعطوفة أهمّ من مضمون المعطوف عليها، لأنّ اختلاف كيفية الدّعوة ألصق بالدّعوة من أوقات إلقائها لأنّ الحالة أشدّ ملابسة بصاحبها من ملابسة زمانه، فذكر أنّه دعاهم جهارا أي علنا... ثمّ ارتقى، فذكر أنّه جمع بين بين الجهر والإسرار لأنّ الجمع بين الحالتين أقوى في الدّعوة وأغلظ من إفراد إحداهما فقوله:"أعلنت لهم" تأكيد لقوله:"دعوتهم جهارا" ذكر ليبنى عليه عطف ﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ ...، ثمّ واصل —ابن عاشور– تحليله لهذه الآية بذكر الدّور الوظيفي الّذي أدّته (الفاء) بقوله: "وفصّل دعوته —أي نوح عليه السّلام– بفاء التّفريع فقال: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ فهذا القول هو الّذي قاله لهم ليلا و نهارا و جهارا و إسرارا"[1].

[1] محمّد الطّاهر ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج 29، ص 196، 197.

ويوضّح الزّمخشريّ في كشّافه تلك الدّلالة أو الدّور الوظيفي الّذي أدّته (ثمّ) في سياق هذه الآية بتعبير آخر بقوله: " معنى ثمّ تباعد الأحوال؛ لأنّ الجهار أغلظ من الإسرار، والجمع بين الأمرين أغلظ من إفراد أحدهما "[1].

ويضيف الشّيخ عبد القادر المغربي مفارقة دقيقة حول ما تؤدّيه (ثمّ) من أغراض بلاغية مختلفة في سياق المثال السّابق بقوله:" وقد أفادت (ثمّ) الأولى أنّ هذه الدّعوة الجهرية كانت غير الأولى، وأنّ بينها و بينها بعدا و تفاوتا، فإذا تقرّر أنّ الثّانية كانت جهارا، دلّ ذلك بالطّبع على أنّ الأولى كانت سريّة... والعطف ب: (ثّم) الثّانية يُشعر بأنّ الإعلان والإسرار الأخيرين كانا طريقة ثالثة سلكها نوح في الدّعوة، غير طريقة السرّ المحضة، وغير طريقة الجهر المحضة، فكان في الطّريقة الثّالثة يعلن لهم الدّعوة مرّة حيث يصلح الإعلان، ويُسرّها لهم أخرى حيث يتوقّع نفع الإسرار."[2]

[1] الزّمخشريّ [الآيتان 8-9 نوح]، ج4، ص 149

[2] عبد القادر المغربي، **تفسير جزء تبارك**، ص 57، 58

خاتمة

حاولت هذه الدّراسة تتبّع باب العطف وتقصّي صوره في التّراث اللّغوي العربي والوقوف على ما تضمّنه من تأصيلات وطروحات تلتقي مع أحدث ما توصّل إليه الدّرس اللّساني الحديث، وتحديدا مع المبادئ والمفاهيم النّظرية والتّطبيقية الّتي رسمتها نظرية النّحو الوظيفي، والتّي يظهر تجسيدها الفعلي في مصنّفات المتوكّل بالنّسبة للدّرس العربي الحديث وبناء على ما تقدّم فإنّ هذه الدّراسة قد حاولت استجلاء الملامح الوظيفية في الدّرس العربي عبر باب العطف، ومعرفة ما يلتقي فيه هذا الدّرس التّراثي مع النّحو الوظيفي من نقاط تقاطع أو تقابل أو اختلاف، ويمكن القول أن البحث قد استطاع تسجيل مجموعة نتائج يمكن صياغتها كالتّالي :

- التقريب بين النّظريات اللّسانية يفتح أفاقا لتطور الفكر، و إبراز منهجية الدّرس اللّغوي العربي وتوظيفها على نطاق أوسع.
- شمولية و دقّة الفكر اللّساني العربي.
- لا يمكن تصور بنية بمعزل عن وظيفة.
- احتفاء النّحو الوظيفي بجوانب وظيفية جعله يغفل جوانب أخرى يتطلّبها السياق.
- نزوع النّحو الوظيفي إلى وضع حقول حسب المعنى.
- الدّرس اللّغوي العربي درس لم يفقد قيمته العلمية رغم تطاول الأزمنة عليه.

- العطف عند النّحويين تابع من التّوابع، بواسطة أحد الحروف المعروفة وهي ذات حمولة دلالية كبيرة تتّضح من خلال السّياق، وله صور كثيرة منها العطف على اللّفظ والعطف على المحلّ دون اللّفظ و العطف على التوهّم.

-انطلق البلاغيون لدراسة دلالات العطف ممّا أصّل له النّحويون،إلاّ أنّهم أفردوا له بابا خاصّا سمّوه باب الفصل والوصل.

- لقد تناول الأصوليون مباحث حروف المعاني في دراساتهم الفقهية، من خلال ضرورة الاستدلال بها في فهم النّصوص الشّرعية ومن هذا المنطلق تناولوا حروف العطف بالدّراسة التّحليل.
- يرتكز العطف في نظرية النّحو الوظيفي على مبدإ قيد التّناظر،وهو قيد ينبني على التّماثل (التّركيبي والدّلالي والتّداولي والمقولي) بين المعطوفات (حمولا أو محمولات أو حدودا أو جملا).

- ركّز الطّاهر بن عاشور على دلالة العطف ومجاله، مستحضرا المناسبة والسّياق في سبيل توجيه الدّلالة وتحديد المتعاطفات.
- وتبعا لما عُرض سابقا يمكن القول إنّ الآليات وطرائق التّحليل التي طبّقها أصحاب نظرية النّحو الوظيفي على اللّغة العربية، تبقى طرائق قاصرة وتحتاج إلى إعادة نظر لأنّها تبقى وليدة أفكار لسانية غربية حديثة تختلف منهجا وتوجّها عن درسنا اللّغوي العربي بأصوله المنهجية الثّابتة.

إلاّ أنّه وعلى الرّغم من هذا التّباين الحاصل بين الحقل اللّغوي العربي واللّسانيات الحديثة (نظرية النّحو الوظيفي تخصيصا) لا يمنع من القول إنّه يمكن الاستفادة من المعطيات والأدوات التّحليلية التي تقدّمها هذه النّظرية) خدمة للّسان العربي وإبراز مناهجه اللّغوية وتوظيفها.

وفي الختام لا يسعني إلّا أن أتقدم بكامل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف ولأعضاء لجنة المناقشة الذين تجشّموا عناء تصحيح هذه الدراسة المتواضعة من حيث تقييم مضمونها وتقويم أخطائها وهفواتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

01. أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب ط1، 1985.

02. **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1987.

03. **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، المغرب**، منشورات عكاظ، ط1، 1987.

04. **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربية**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1987.

05. **اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989.

06. **الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية**، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1993.

07. **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، دار الأمان، الرّباط، دط، 2001.

08. **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النّصّ)**، دار الأمان، الرّباط، دط، 2001.

09. **التّركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، المغرب**، دار الأمان، ط1، 2005.

10. أحمد مومن، **اللّسانيات النّشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط2، 2005.

11. أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشّيرازي، **اللّمّع في أصول الفقه**، ط3، 1957.

12. الأشموني نور الدّين أبو الحسن عليّ بن محمّد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج 3.

13. الأشموني، نور الدّين أبو الحسن علي بن محمّد، **منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك**، القاهرة، دت، ج3.

14. الإمام القرطبي شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، دط، ج 6.

15. الآمديّ أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمّد، **الإحكام في أصول الأحكام**، ت الشّيخ عبد الرّزاق العفيفي، دار الصّميعي، ط 1، 2003، ج1.
16. أنطوان الصّباح، **تطور مفهوم البنيان في اللّسانيات الحديثة**، مجلّة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد25، 1983.
17. أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدّين النّفسي، **كشف الأسرار شرح المصنّف على المنار**، بولاق، ط 1، دت، ج 2.
18. بكر بن عبد الله أبو زيد الامام الشّاطبي، **الموافقات في أصول الشّريعة**، ت أبو عبيدة مشهور بن حسن سلمان، ج 4.
19. تمام حسّان، **الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب**، دط، 1982، الهيئة المصرية للكتاب.
20. تمام حسان، **اللّغة العربية معناها و مبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998.
21. الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت الشّيخ محمّد عبده، الشّيخ محمّد الشّنقيطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2001.
22. جلال الدّين السّيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2008، ت الشّيخ شعيب الأرنؤوط، ج2.
23. جلال الدّين السّيوطي، **الأشباه والنّظائر النّحوية**، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، 1975، ج 4.
24. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية**: دار الكتاب اللّبناني، بيروت 1982، ج1.
25. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق عبد الكريم بن محمّد، دط، دت، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ج 1
26. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سرّ صناعة الإعراب**، ت د حسين هزاوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993.
27. أبو حامد بن محمّد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، المطبعة الأميرية، القاهرة، دط، ج 3.

28. الحسن ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**.
29. حلمي خليل، **العربية وعلم اللّغة البنيوي، دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
30. أبو حيّان، أثير الدّين أبو عبد الله محمّد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، **البحر المحيط**، مطبعة السّعادة، القاهرة، دط، الآية 184 البقرة، ج 2، الآية 16، البلد، ج 8.
31. خولة طالب الابراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000.
32. رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية لابن الحاجب**، منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1.
33. الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، **الحدود في النّحو**، المؤسّسة العامّة للصّحافة والطّباعة، د ط، 1969.ج، ص39.
34. الزّمخشري الخوارزميّ، **الكشّاف**، دار المعرفة بيروت، لبنان ج 4.
35. الزّمخشري، **أساس البلاغة، مادّة ضرب، مادة نسق**، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط 1، 1998، ج2.
36. الزواوي بغورة، **المنهج البنيوي بحث في الأصول والمبادئ و التطبيقات**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001.
37. ابن السرّاج أبو بكر محمّد بن السّري البغدادي، **الأصول في النّحو**، مطبعة النّعمان، بغداد، دط، 1973، ج 2.
38. السّكاّكي، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمّد بن علي، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983، ط 2.
39. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ت عبد السّلام هارون، ج1
40. السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط 1 1998. ج2.
41. صلاح فضل، **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، دار الشروق، ط1، 1978.

42. الطّاهر شارف، **المنحى الوظيفي في تفسير التّحرير والتّنوير، سورة البقرة نموذجا، رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

43. طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثّقافي العربي، ط 3، 2007.

44. عبد الحميد السيّد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، دار ومكتبة الحامد، عمّان، الأردن، ط 1، 2004.

45. عبد الرّحمن الحاج صالح، **الأسس العلمية واللّغوية لبناء مناهج اللّغة العربية في التّعليم ما قبل الجامعي**، المجلّة العربية للتّربية، المنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم، تونس، العدد2، 1985.

46. عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003.

47. عبد الرّحمن حسن حنبكّه الميداني، **البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها**، دار القلم بيروت، ط 1، 1996.

48. عبد السّلام المسدّي، **التّفكير اللّساني في الحضارة العربية**، الدّار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986.

49. أبو عبيدة معمر بن المثنّى التّميمي، **مجاز القرآن**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1962، ج 2.

50. ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الأندلسي، **المقرّب**، سلسلة إحياء التّراث الإسلامي، بغداد، 1972، ج1.

51. ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، 2009، ج 3.

52. علي آيت أوشان، **اللّسانيات والبيداغوجيا، نموذج النّحو الوظيفي**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1998.

53. علي عبد الكافي السّبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ت د شعبان محمّد إسماعيل، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1981، ج1.

54. عوض محمد القوزي، **المصطلح النّحوي، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري**، دط، 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

55. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**

56. أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدّمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، ط 1، 2002، ج2.

57. فداء الدّين ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج4.

58. الفرّاء، أبو زكريّا يحي بن ز ياد بن عبد الله، **معاني القرآن، عالم الكتب**، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج 1.

59. ابن قاسم المرادي، **الجنى الدّاني في شرح حروف المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ج 3.

60. القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزميّ، **الكشّاف**، دار المعرفة بيروت، لبنان ج1-4.

61. كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، مكتبة الشّباب، المنيرة، دت.

62. المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النّور بن أحمد، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، مطبوعات مجمّع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، 1975.

63. ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967.

64. مالك بن أنس، **الموطأ**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1985، ج 1.

65. المبرّد، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1994، ج 1.

66. محمّد الحنّاش، **البنيوية في اللّسانيات**، دار الرّشاد الحديثة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1980.

67. محمّد الطّاهر ابن عاشور، **التّحرير والتّنوير**، الدار التونسية للنشر، دط، ج 29.

68. محمد حسن عبد العزيز: **سوسير رائد علم اللّغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

69. محمد خطابي، **لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006.

70. محمّد محمّد يونس علي، **مدخل إلى اللّسانيات**، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ليبيا، 2004.

71. محمود سعد، **حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه**، منتدى سور الأزبكية، دط، 1977.

72. مسعود صحراوي، **المنحى الوظيفي في التّراث اللّغوي العربي**، مجلّة الدّراسات اللّغوية يصدرها مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، السّعودية، المجلّد الخامس، العدد الأوّل، أفريل، 2003.

73. مشرّف بن أحمد الزّهراني، **أثر الدّلالات اللّغوية في التّفسير عند الطّاهر بن عاشور**، ط1، 2009، مؤسّسة الرّيان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان.

74. مصطفى جمال الدّين، **البحث النّحوي عند الأصوليين**، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1405 هـ.

75. مصطفى حميدة، **أساليب العطف في القرآن الكريم**، الشّركة المصرية العالمية للنّشر، القاهرة ط1، 1999.

76. مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية**، دار نوبار للطّباعة، القاهرة، ط1، 1997.

77. أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، ت عبد العظيم الديب، ط1، 1399 هـ، ج1.

78. ملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصّدّيقي المحبوبي، **شرح نور الأنوار على المنار**، ط1، 1386 هـ، بولاق، ج1.

79. ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب، مادة نسق** ، دار صادر، بيروت، د ط.

80. نعمان بوقرة، **اللّسانيات العامّة اتّجاهاتها وقضاياها الرّاهنة**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009.

81. النّفسي، **كشف الأسرار**، ج 2.

82. الهروي، أبو الحسن علي بن محمّد: **الأزهية في العوامل و الحروف**، تحقيق: محمّد عثمان، المكتبة الأزهرية للتّراث، الجزيرة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2011.

83. ابن هشام الأنصاريّ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، ت محمّد محي الدّين عبد الحميد، ج1.

84. يحي بعيطيش، **الوظائف التّداولية في رواية ريح الجنوب لابن هدّوقة**، مجلّة علامات، ج1، م13، 2004.

85. ابن يعيش ، موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصّل**، إدارة الطّباعة المنيرية، القاهرة، د ت، ج 8.

فهرس المحتويات

فهـــــــــرس المحتويات

ص

مقدمة 06

الفصل التّمهيدي: الدّرس اللغوي وتطوره (من البنية إلى الوظيفة)

1. أوّليات الدّرس اللّغوي عند العرب 15
2. لمحة عن العوامل المساهمة في نشأة و تطوّر الدّرس اللّغوي عند العرب 16
3. ملامح ومظاهر تطوّر مسار التّفكير اللّغوي عند العرب 17
4. ملامح الدّرس البنيوي (الشّكلي) والوظيفي في التّراث العربي (النّحوي والبلاغي).. 23
5. تحوّلات الدّرس اللّغوي (اللّساني) لدى الغربيين 29
6. المدارس اللّسانية الحديثة (لسانيات ما بعد دي سوسير)..... 32
   1.6. مدرسة جنيف..... 33
   2.6. مدرسة براغ اللّسانية..... 34
   3.6. المدرسة الغلوماستكية..... 35
   4.6. المدرسة النّسقية..... 36
   5.6. المدرسة البنيوية الأمريكية..... 37
   6.6. المدرسة التّوليدية التّحويلية..... 39
   7.6. التّوجه الوظيفي التّداولي..... 42

الفصل الأول: اللّسانيات الوظيفية

1. نظرة عامة عن النّظرية اللّسانية الوظيفية 47
2. علم التّراكيب و المناهج اللّسانية الحديثة 47
3. أسس ومنطلقات الاتّجاه الوظيفي 49
4. نظرية النّحو الوظيفي (نشأتها – أهدافها – مبادئها) 52
   1.4. الظّروف العامّة لنشأة نظرية النّحو الوظيفي في الفكر اللّساني المعاصر 52
   2.4. نظرية النّحو الوظيفي (الظّروف العامّة أو الإطار التّاريخي للنّشأة) 54
   3.4. الأسس والمبادئ العامة للاتّجاه الوظيفي عامّة ولنظرية النّحو الوظيفي خاصّة..... 56

1.3.4 أداتيّة اللّغة 57
2.3.4. وظيفة اللّغة الأداة 58
3.3.4. اللّغة و الاستعمال 58
4.3.4. سياق الاستعمال 59
5.3.4. اللّغة و المستعمل 60
6.3.4. القدرة اللّغوية 61
7.3.4. الأداتية و بنية اللغة 62
8.3.4. الأداتية وتطوّر اللّغة 63
9.3.4. الأداتية و الكليّات اللّغوية 64
10.3.4. الأداتية و اكتساب اللّغة 65
4.4. المفاضلة بين النظريات الوظيفية 68
1.4.4. المنطلق 68
2.4.4. الهدف 69
3.4.4. النّمذجة 70
5. مضامين نظرية النحو الوظيفي (الجهاز الواصف) 73
1.5. إسناد الوظائف التركيبية 79
2.5. إسناد الوظائف التّداولية 80
3.5. قواعد صياغة المحمول 84

الفصل الثاني: العطف في الدّراسات اللّسانية (العربية) عند المتقدّمين (نحويين وبلاغيين وأصوليين)

1. العطف عند النّحويين 89
1.1. منهج النّحاة في عرضهم وفهمهم لعملية الاتّصال اللّغوي 89
2.1. المعنى المعجمي لكلمة العطف 91
3.1. المعنى المعجمي لكلمة" النّسق" 93
4.1. عطف النّسق في الاصطلاح النّحوي 94

5.1. حروف النّسق كما حدّدها النّحاة 99
6.1. دلالات و معاني حروف العطف من النّاحية النّحوية 100
1.6.1. الواو 100
2.6.1. الفاء 101
3.6.1. ثمّ 102
4.6.1. حتىّ 103
5.6.1. أو 104
6.6.1. أم 105
7.6.1. إمّا 107
8.6.1. بل 108
9.6.1. لكنّ 109
10.6.1. لا العاطفة 110
7.1. أقسام العطف وأحكامه عند النّحويين 111
1.7.1. العطف على اللّفظ وهو الأصل 111
2.7.1. العطف على المحلّ 112
3.7.1. العطف على التوهّم 113
4.7.1. عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس 115
5.7.1. عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس 116
6.7.1. العطف على معمولي عاملين 117
2. العطف عند البلاغيين 119
1.2. العطف عند الجرجاني 120
1.1.2. في باب الوصل 120
أ. الأساس النّحوي 120
ب. المبادئ المعنوية 123
2.1.2. في باب الفصل 128

2.2. العطف عند السّكّاكي 130
1.2.2. الأساس النّحوي 130
2.2.2. المبادئ والأحكام البلاغية الّتي توجب الفصل 132
3.2.2. المبادئ و الأحكام البلاغية الّتي توجب الوصل 135
3. البحث النّحوي عند الأصوليين 138
1.3. علاقة الأصوليين بالبحث النّحوي 138
2.3. العطف عند الأصوليين 142
3.3. وجه الاحتياج إلى حروف المعاني في أصول الفقه 143
1.3.3. بعض الأحكام الفقهية التي تترتّب عن القول بأنّ الواو لمطلق الجمع 144
2.3.3. بعض الأقوال الفقهية المترتّبة عن إفادة الواو للتّرتيب 145
3.3.3. بعض الأحكام الفقهية المترتّبة عن جعل الفاء للتّعقيب 145
4.3.3. بعض الأحكام الفقهية المترتّبة على بعض المعاني التي تفيدها "أو" في الكلام 146

الفصل الثالث العطف في الدّراسات اللّسانية الحديثة –نظرية النّحو الوظيفي–

1. مصطلحات ومفاهيم إجرائية وظيفية تتعلّق بالعطف 151
1.1. المحمول 151
2.1. الحدود 152
3.1. الحمل 153
2. الوظائف الأساسية في نظرية النّحو الوظيفي (الدلالية، التركيبية، التداولية) 154
1.2. الوظائف الدلالية 154
2.2. الوظائف التّركيبية 155
3.2. الوظائف التّداولية 157
3. القواعد و الضوابط المحدّدة لعطف النّسق من المنظور الوظيفي 164
1.3. قاعدة العطف 165

2.3. أنماط العطف 167
1.2.3. عطف الحدود 167
2.2.3. القيود الضّابطة لعطف الحدود 168
3.2.3. عطف المحمولات 174
4.2.3. القيود على عطف المحمولات 176
5.2.3. عطف الحمول والجمل 179
6.2.3. عطف الحمول 179
7.2.3. القيود على عطف الحمول 180
8.2.3. عطف الجمل 183
9.2.3. الأدوات العاطفة من منظور النحو الوظيفي 184

الفصل الرابّع: العطف؛ دراسة تطبيقية (في جزء تبارك) بين النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي

1. أثر الأدوات و دلالاتها في المعنى عند ابن عاشور 191
2. دراسة تحليلية لموضوع العطف عند (صاحب التّحرير والتنوير) -جزء تبارك نموذجا-.. 196
1.2. النَّمط الأوّل: عطف جملة على جملة (أو مجموعة جمل على جمل أخرى) ... 196
2.2. النَّمط الثّاني:عطف الخاصّ على العامّ 198
3.2. النَّمط الثّالث: عطف الفعل على الاسم الشَبيه بالفعل في الاشتقاق 198
4.2. النَّمط الرّابع: عطف الفعل على الفعل بتكرار لفظه 198
5.2. النَّمط الخامس: العطف و التّسَبّب 198
6.2. النَّمط السّادس: العطف و التفريع 199
7.2. النَّمط السّابع: و يدخل ضمن عطف الجمل بحرف 199
3. عطف الجمل 202
1.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج ضمن هذا النّمط والّتي تمَ فيها العطف بواسطة الحرف (ثمَ) 204

2.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج ضمن نمط عطف الجمل و الّتي تمّ العطف فيها بواسطة الفاء 205
3.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج كذلك تحت هذا النّمط (عطف الجمل) والّتي تمّ العطف فيها بواسطة (أو) 206
4.3. ومن الأمثلة الّتي تندرج كذلك تحت نمط عطف الجمل والّتي جرى العطف فيها بواسطة (بل) 206
4. عطف المفرد على المفرد و أغراضه الوظيفية 209
5. دراسة العطف في إطار نظرية النّحو الوظيفي 212
1.5. خصائص عطف الحدود 213
2.5. خصائص وأحكام عطف الحمول 214
6. دراسة تطبيقية للمدوّنة من منظور النّحو الوظيفي 218
1.6. عطف الحدود 218
2.6. عطف المحمولات 223
3.6. عطف الحمول 228
خاتمة 261
قائمة المصادر و المراجع 270
فهرس المحتويات 278

ملخص

يشكّل العطف موضوعا من الموضوعات التي عالجتها جلّ الأنحاء (القديمة والحديثة) من زوايا نظر متعدّدة، ولتحقيق تصوّر متكامل حوله يتوجّب معرفة الزّاوية التي ركّز عليها كلّ نحو من هذه الأنحاء، وقد حاول هذا البحث الموسوم بـ (العطف في العربية البنية والوظيفة دراسة تطبيقية في جزء تبارك) تلمُّس مختلف الفروقات بين درسين أحدهما قديم يتمثّل في الدّرس اللّغوي العربي القديم (البلاغي و الأصولي تخصيصا) والآخر يمثّل أحدث ما توصّل إليه الدّرس اللّساني الحديث متمثّلا في نظرية النّحو الوظيفي، وذلك بالتّركيز على جانب البنية و الوظيفة، أملاً في تحقيق دراسة مكتملة لهذا الموضوع قد تسعفنا نحو تحقيق فهم أفضل له في العربية.

الكلمات المفتاحية :

العطف / البنية / الوظيفة / النّحو / الدلالة / التناظر/ الذيل / البؤرة / الفاعل /

Résumé :

La conjonction est un thème, qu'a été traité par la plupart des grammairiens (dans le passé et dans le présent) sous des angles de vue différent. Et pour avoir une idée complète à propos de ce thème, on doit connaitre sur quel angle chaque grammaire a focalisé. cette recherche, intitulée : (La conjonction en arabe (la structure et la fonction), étude pratique de chapitre 29 'Tabaraka' du saint Coran), essaye de repérer les nuances entre deux études : une, faite par les grammairiens arabes dans le passé et l'autre représente les derniers approches linguistiques concernant la théorie de la grammaire fonctionnelle, en focalisant sur deux aspects : structure et fonction, et espérant d'achever une étude complète de ce thème qui nous conduira peut-être a une meilleure compréhension de ce dernier dans la langue arabe.

Mots-clés :

Structure / Fonction / Signification / Grammaire / Prédiction / Symétrie / Focale / Queue / Agent / Sujet /